

مَثْنُ الْأَخْتِيارِ
الْمُسَمَّى بِـ

المَخْتَارُ لِلْفَتْوَى

تأليف
العلامة الشيخ عبد الله بن محمود بن مودود
توفي ٦٨٣ هـ

تحقيق وتعليق

عبد السلام بن عبد الهادي شينار

ترجمة المصنف

اسمه:

عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود، أبو الفضل، الملقَّب بـ «مجد الدين».

نسبه:

الموصلِي، ونسبة إلى «الموصل» بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد المهملة في آخره اللام، من بلاد جزيرة ابن عمر، كذا قال السمعاني.

والده:

محمود بن مودود بن محمود الموصلِي، أبو الثناء التركي.
سمع ببغداد من ابن الجوزي الكثير. توفي بالموصل سنة (٦٢٣هـ).
ولد له أربعة من الذكور، كلُّهم من العلماء، وسأذكر ترجمتهم مختصرة.

مولده ونشأته:

قال أبو العلاء الفرضي: ولد رحمه الله بالموصل، في يوم الجمعة سلخ شوال سنة (٥٩٩هـ).
حصَّل عند أبيه أبي الثناء مبادئ العلوم.

رحلته وسماعه:

رحل إلى دمشق فأخذ عن جمال الدين الحصري.
سمع بالموصل من أبي حفص عمر بن طبرزد.
سمع منه الحافظ الدميّاطي، وذكره في معجم شيوخه.

مكانته العلمية:

قال أبو العلاء الفرضي: كان شيخاً فقيهاً، عالماً، فاضلاً، مدرّساً، عارفاً بالمذهب.
وبالجملة كان رحمه الله من أفراد الدَّهر في الفروع والأصول، وكانت مشاهير الفتاوى على حفظه.

تولى قضاء الكوفة، ثم عزل، ورجع إلى بغداد، ورتب مدرساً بمشهد الإمام أبي حنيفة، ولم يزل يفتي ويدرس إلى أن توفي.

وفاته:

توفي رحمه الله ببغداد، بكرة يوم السبت، تاسع عشر المحرم، سنة (٦٨٣هـ).

مصنفاته:

من تصانيفه «المختار للفتوى» وهو الكتاب الذي بين أيدينا، ألفه في عنفوان شبابه. ثم صنف شرحاً له وسماه «الاختيار لتعليل المختار». وله شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع.

كلمة حول متن «المختار للفتوى»:

- اختصره أبو العباس أحمد بن علي الدمشقي، ت (٧٨٢هـ)، وسماه «التحرير»، ثم شرحه وتوفي قبل إكماله.
- شرحه الجمال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلي الحنفي، وسماه «توجيه المختار» ذكر في خطبته أنه قرأه على مؤلفه مرّات، آخرها في جمادى الأولى سنة (٦٥٢هـ). ذكر فيه خلاف الظاهرية والإمامية وغيرهما من الفرق.
- شرحه ابن أبي القاسم القره حصاري الرومي، كان حياً في سنة (٧٢٠هـ).
- وكذا شرحه محمد بن إلياس، وسماه «الإيثار لحلّ المختار».
- وكذا محمد بن إبراهيم بن أحمد، المدعو بالإمام، سماه «فيض الغفار».
- وشرحه الزيلعي.
- وابن أمير الحاج محمد بن محمد بن محمد الحلبي، ت (٨٧٩هـ).
- وشيخ الإسلام شمس الدين الشبرسي الحنفي محمد بن الحسن بن علي الشاذلي، ت (٨٤٧هـ).
- وشرح فرائضه زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبي بكر العيني، ت (٨٩٣هـ).
- نظممه تاج الدين أبو عبد الله عبد الله بن علي البخاري، ت (٧٩٩هـ)^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجواهر المضية (٢٩١)، مفتاح السعادة (٢/٢٨١)، كشف الظنون (١/٥٧٠) (٢/١٦٢٢)، هدية العارفين (١/٤٦٢).

إخوته:

- ١ - عبد الدائم أبو الحسين الموصلبي . سمع وحَدَّثَ بالموصل ، وتفَقَّه بدمشق على الحصري .
توفي بالموصل سنة (٦٨٠هـ) ، ودفن بمقبرة قضيب البان .
أسمعه والده الكثير مع إخوته .
- سمع منه أبو العلاء الفرضي ، وذكره في معجم شيوخه وقال : كان فقيهاً عالماً فاضلاً مفتياً عارفاً بالمذهب ، مكثراً ، زاهداً ، عابداً ، من بيت الحديث والرياسة^(١) .
- ٢ - عبد الكريم أبو الفضل الفقيه الفرضي ، الإمام الحنفي المفسر^(٢) .
- ٣ - عبد العزيز بن محمود القاضي .



(١) الجواهر المضية (٢٩٩).

(٢) الجواهر المضية (٣٢٧).

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جزيل نعمائه، أحمده على جليل آلائه، وأشكره على جميل بلائه، وأشهد أن لا إله إلا هو، شهادة أعدّها ليوم لقائه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله سيّد رسله، وخاتم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأصفيائه. وأحمده على أن جعلني ممن سلك سنن سنته واقتفاه، وورد شريعة شرعه فروّاه، حمّد من غمرته نعمه، وعمّته عطاياه.

وبعد:

فقد رغب إليّ من وجب جوابه عليّ أن أجمع له مختصراً في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه، ومقتصراً فيه على مذهبه، معتمداً فيه على فتواه، فجمعتُ له هذا المختصر كما طلبه وتوخّاه، وسمّيته «المختار للفتوى» لأنّه اختاره أكثر الفقهاء وارتضاه.

ولمّا حفظه جماعة من الفقهاء واشتهر وشاع ذكره بينهم وانتشر، طلب منّي بعض أولاد بني أخي النّجباء أن أرمزه رموزاً يُعرف بها مذاهب بقية الفقهاء، لتكثر فائدته، وتعمّ عائده، فأجبته إلى طلبه، وبادرت إلى تحصيل بغيته بعد أن استعنت بالله وتوكّلت عليه واستخرته وفوّضت أمري إليه، وجعلت لكل اسم من أسماء الفقهاء حرفاً يدلّ عليه من حروف الهجاء، وهي:

لأبي يوسف (س)، ولمحمّد (م)، ولهما (سم)، ولزمر (ز)، وللشافعي (ف).

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفّقني لإتمامه، ويختم لي بالسعادة عند اختتامه، إنّه وليّ ذلك، والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

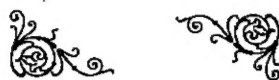
كتاب الطهارة^(١)

[باب الوضوء^(٢)]

مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَهُوَ مُحْدِثٌ فَلْيَتَوَضَّأْ .
وَفَرَضُهُ: غَسْلُ الْوُجْهِ^(٣)، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْقَتَيْنِ (ز)، وَمَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ (ف)، وَغَسْلُ
الرِّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ (ز) .
وَسُنُّ^(٤) الْوُضُوءِ:
غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ثَلَاثًا قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ^(٥) .
وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَائِهِ .
وَالسَّوَاكُ^(٦) .

- (١) الطهارة لغة: النِّظَافَةُ عن الأَدْنَسِ حِسَّةً كَالْأَنْجَاسِ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَالْعُيُوبِ وَالذُّنُوبِ .
وشرعاً: النِّظَافَةُ عن حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ .
(٢) الوضوء لغة: مَأْخُذٌ مِنَ الْوَضَاءِ وَالنِّظَافَةِ .
وشرعاً: نِظَافَةٌ مَخْصُوصَةٌ .
(٣) وحده: مِنْ مَبْدَأِ سَطْحِ الْجِهَةِ إِلَى أَسْفَلِ الذَّقَنِ طَوْلًا، وَمَا بَيْنَ شَحْمَتِي الْأَذْنَيْنِ عَرْضًا .
(٤) السُّنَّةُ لغة: الطَّرِيقَةُ وَلَوْ سَيِّئَةً، وَاصْطِلَاحًا: الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ مِنْ غَيْرِ لُزُومٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاطَبَةِ، وَهِيَ الْمَوْكَّدَةُ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَكَهَا أَحْيَانًا، وَأَمَّا الَّتِي لَمْ يَؤَاطَبْ عَلَيْهَا فَهِيَ الْمَنْدُوبَةُ . ١- هـ مَرَاقِي الْفَلَاحِ .
(٥) الصَّحِيحُ أَنَّ غَسْلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الْوُضُوءِ سُنَّةٌ مُطْلَقًا، سِوَا مَا أَرَادَ إِدْخَالَهُمَا الْإِنَاءَ أَمْ لَا، وَسِوَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمٍ أَمْ لَا، وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ مُوَكَّدَةٌ عِنْدَ تَوْهُمِ النَّجَاسَةِ .
(٦) أَي: عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ فِي الْإِنْقَاءِ .
وَلَا بَدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنَّ اسْتِعْمَالَ السَّوَاكِ مِنْ سُنَنِ الدِّينِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ إِمَامُنَا أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِذَلِكَ يُسْتَحَبُّ الْاسْتِيَاكُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا عِنْدَ تَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ، وَالْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَدُخُولِ الْبَيْتِ، وَالْاجْتِمَاعِ بِالنَّاسِ .

والمَضْمَضَةُ والاستِشْقَاقُ ثلاثاً^(١).
 وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ والأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ. (ف)
 وَتَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ^(٢) والأَصَابِعِ^(٣).
 وَتَثْلِيثُ الْعَسَلِ.
 وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُضُوءِ: النِّيَّةُ (ف)، وَالتَّرْتِيبُ، وَالتَّيَامُنُ^(٤)، وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ.



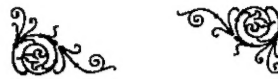
(١) أي: مع المبالغة فيهما بالغرغرة ومجازرة المارن لغير الصائم، تحاشياً عن إفساد الصوم.
 (٢) أي: لغير المَحْرَم - أَمَا هو فمكروه - بعد تثلث غسل الوجه.
 (٣) وكيفيته: أصابع اليدين بالتشبيك، وأصابع الرجلين بخصر يده اليسرى، بادئاً بخصر رجله اليمنى.
 (٤) الصحيح أَنَّ النِّيَّةَ وَالتَّرْتِيبَ وَالتَّيَامُنَ مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ.

فصل

[نواقض الوضوء]

وَيَنْقُضُهُ:

- كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَمِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ (ف) إِنْ كَانَ نَجِسًا وَسَلَّ عَنْ رَأْسِ الْجُرْحِ.
- وَالْقَيْءُ مِلءَ الْفَمِ^(١) (ز)، وَإِنْ قَاءَ دَمًا أَوْ قَيْحًا نَقَضَ وَإِنْ لَمْ يَمْلَأِ الْفَمَ (م).
- وَإِذَا اخْتَلَطَ الدَّمُ بِالْبُصَاقِ إِنْ غَلَبَهُ نَقَضَ^(٢).
- وَيَنْقُضُهُ النَّوْمُ مُضْطَجِعًا، وَكَذَلِكَ الْمُتَكَيُّ وَالْمُسْتَنِدُّ^(٣).
- وَالْإِعْمَاءُ وَالْجُنُونُ.
- وَالنَّوْمُ قَائِمًا (ف) وَرَاكِعًا (ف) وَسَاجِدًا^(٤) (ف) وَقَاعِدًا (ف)، وَمَسُّ الْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَكَذَا مَسُّ الذَّكَرِ (ف).
- وَالْفَهْقَةُ فِي الصَّلَاةِ تَنْقُضُ^(٥) (ف).



-
- (١) وَحَدُّ مِلءِ الْفَمِ عَلَى الصَّحِيحِ: مَا لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ الْفَمُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ.
- (٢) وَكَذَلِكَ إِنْ سَاوَاهُ، وَعَلَامَةُ كَوْنِ الدَّمِ غَالِبًا أَوْ مُسَاوِيًا أَنْ يَكُونَ الْبُزَاقُ أَحْمَرَ، وَعَلَامَةُ كَوْنِهِ مَغْلُوبًا أَنْ يَكُونَ أَصْفَرًا.
- (٣) وَالصَّحِيحُ أَنَّ نَوْمَ الْمُسْتَنِدِّ إِلَى شَيْءٍ لَوْ أَزِيلَ لَسَقَطَ لَا يَنْقُضُ.
- (٤) أَيِ: وَإِنْ تَعَمَّدَهُ.
- (٥) إِذَا صَدَرَتْ مِنْ بَالِغٍ يَقْظَانِ فِي صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

فصل [في أحكام الإغتسال]

أولاً: فرائض الغسل^(١)

قَرَضُ الْغُسْلِ: الْمَضْمَضَةُ (ف)، وَالاسْتِنْشَاقُ (ف)، وَغَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ.

ثانياً: سنن الغسل

وَسُنَّتُهُ: - أَنْ يُغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ.

- وَيُزِيلَ النَّجَاسَةَ عَنْ بَدَنِهِ.

- ثُمَّ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ^(٢).

- ثُمَّ يُقَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ثَلَاثًا^(٣).

ثالثاً: موجبات الغسل

وَيُوجِبُهُ: - غَيْبُوبَةُ الْحَشَقَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ.

- وَإِنزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ (ف) وَالشَّهْوَةِ^(٤).

- وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ.

- وَمَنْ اسْتَقْبَلَ فَوْجَدَ فِي ثِيَابِهِ مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا (ف) فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ^(٥).

رابعاً: الإغتسال المسنونة

وَالْغُسْلُ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدَانِ وَالْإِحْرَامُ سُنَّةٌ.

خامساً: ما يحرم على المحدث والجنب

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْدِثِ وَالْجَنْبِ مَسُّ الْمُصْحَفِ^(٦) إِلَّا بِغَلَا فِيهِ^(٧) (ف).

(١) الْغُسْلُ - بفتح الغين - لغة: إزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه. ويضم الغين: اسم لغسل تمام

الجسد، وللماء الذي يُغسل به. ويكسر الغين: ما يُغسل به الرأس من صابون وغيره.

(٢) أي: وضوءاً كاملاً حيث يأتي بالسُّنن والفرائض.

(٣) بادئاً بيمينه الأيمن، ثم الأيسر، ثم برأسه، ثم على بقية بدنه مع ذلك ندباً.

(٤) أي: اللذة ولو حكماً، كمحتلم فإنه لا لذة له يقيناً؛ لفقد إدراكه.

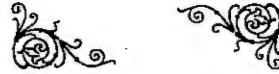
(٥) قوله: «أو مذيّاً» يقتضي أنه إذا علم أنه مذي ولم يتذكر احتلاماً يجب الغسل، والصحيح أنه لا يجب، إلا أن

يفسر قوله بأنه شك فيه، أهو مذي أم مني. والله أعلم.

(٦) المراد: مطلق ما كتب فيه قرآن، لكن لا يحرم في غير المصحف إلا موضع الكتابة.

(٧) أي: شريطة كونه منفصلاً عن المصحف؛ لأن المتصل به منه.

ولا يجوز للجُنُبِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَيَجُوزُ لَهُ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالِدُّعَاءُ، وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ إِلَّا لِضُرُورَةٍ.
وَالْحَائِضُ وَالتَّقِصُّ كَالْجُنُبِ.



فصل

[في أحكام المياه]

أولاً: تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِالمَاءِ الطَّاهِرِ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهَّرِ لِغَيْرِهِ، كَالْمَطَرِ، وَمَاءِ الْعُيُونِ وَالْآبَارِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِطُولِ الْمُكُثِّ.

ثانياً: وَتَجُوزُ بِمَاءٍ خَالَطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ أَحَدَ أَوْصَافِهِ^(١)، كَالرَّغَرَانِ وَالْأَشْنَانِ وَمَاءِ الْمَدِّ^(٢).

ثالثاً: وَلَا تَجُوزُ بِمَاءٍ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَأَزَالَ عَنْهُ طَبْعَ الْمَاءِ^(٣)، كَالْأَشْرِيَةِ وَالْحَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَتُغْتَبَرُ الْعَلْبَةُ بِالْأَجْزَاءِ^(٤).

رابعاً: وَالمَاءُ الرَّائِدُ^(٥) إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ^(٦)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَشْرَةَ (ف) أَذْرُعٍ فِي عَشْرَةِ^(٧).

والماء الجاري إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ يَرَّ لَهَا أَثَرٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ.

وَالْأَثَرُ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ.

مَا لَا يَفْسِدُ الْمَاءُ بِمَوْتِهِ فِيهِ:

وَمَا كَانَ مَائِيَّ الْمَوْلِدِ مِنَ الْحَيَوَانِ^(٨) مَوْتُهُ فِي الْمَاءِ لَا يُفْسِدُهُ (ف)، وَكَذَا مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ كَالذُّبَابِ وَالْبَعُوضِ وَالْبَقِّ. وَمَا عَدَاهُمَا يُفْسِدُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ.

(١) أَوْ غَيَّرَ أَوْصَافَهُ كُلَّهَا مَا لَمْ يَسْلُبْ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ وَيُحْدِثَ لَهُ اسْمًا جَدِيدًا.

(٢) أَي: السَّيْلُ فَإِنَّهُ يَخْتَلَطُ بِالتُّرَابِ وَالْأَوْرَاقِ وَالْأَشْجَارِ، فَمَا دَامَتْ رَقَّةُ الْمَاءِ غَالِبًا وَاسْمُ الْمَاءِ بَاقٍ، جَازَتْ الطَّهَارَةُ بِهِ.

(٣) وَطَبْعُ الْمَاءِ الرِّقَّةُ وَالسَّيْلَانِ.

(٤) الْغَالِبُ لِلْمَاءِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَامِدًا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَائِعًا - وَهُوَ مُرَادُهُ هُنَا -، وَالمَائِعُ الَّذِي يَغْلِبُ الْمَاءُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْمَاءِ فِي أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ - اللَّوْنُ وَالرَّائِحَةُ وَالطَّعْمُ - وَذَلِكَ كَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، فَالْعَلْبَةُ فِيهِ تَكُونُ بِالْوِزْنِ - وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ «بِالْأَجْزَاءِ» - فَإِنْ اخْتَلَطَ رَطْلَانِ مِنَ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ بِرَطْلٍ مِنَ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ، كَانَتْ الْعَلْبَةُ لِلْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِلْمَاءِ فِي أَوْصَافِهِ، فَالْعَلْبَةُ تَكُونُ بِظُهُورِ وَصْفٍ وَاحِدٍ مِنْ مَائِعٍ لَهُ وَصْفَانِ، كَاللَّبَنِ لَهُ اللَّوْنُ وَالطَّعْمُ، وَبِظُهُورِ وَصْفَيْنِ مِنْ مَائِعٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَوْصَافٍ كَالْخَلِّ.

(٥) غَيْرُ الْجَارِي.

(٦) سِوَاءِ ظَهَرَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ أَمْ لَمْ يَظْهَرِ.

(٧) فَتَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِهِ إِنْ لَمْ يَظْهَرِ أَثَرُهَا فِيهِ.

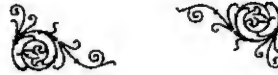
(٨) أَي: مَا يَكُونُ تَوَالِدُهُ وَمُثْوَاهُ فِي الْمَاءِ، سِوَاءِ كَانَتْ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخَنَزِيرِهِ، أَوْ لَا كَالسَّمَكِ.

خامساً: والماء المُسْتَعْمَلُ لَا يُطَهَّرُ الْأَحْدَاثُ^(١)، وَهُوَ مَا أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ^(٢)، أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي
الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ^(٣).

وَيَصِيرُ مُسْتَعْمَلاً إِذَا انْفَصَلَ عَنِ الْعُضْوِ.

ما يطهر بالدباغة وما لا يطهر:

وَكُلُّ إِهَابٍ^(٤) (ف) دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ، إِلَّا جِلْدَ الْآدَمِيِّ لِكِرَامَتِهِ، وَالخَنْزِيرَ لِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ. وَشَعْرُ
الْمَيْتَةِ^(٥) وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ^(٦)، وَشَعْرُ الْإِنْسَانِ وَعَظْمُهُ طَاهِرٌ.



(١) قَيَّدَ بِالْأَحْدَاثِ لِلإِشَارَةِ إِلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ فِي طَهَارَةِ الْأَنْجَاسِ.

(٢) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ الْقُرْبَةُ.

(٣) أَي: وَإِنْ لَمْ يُزَلَّ بِهِ حَدَثٌ. وَقَيَّدَ الْاسْتِعْمَالَ فِي الْبَدَنِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ غَسَالَه الْجَامِدَاتُ كَالْقُدُورِ وَالثِيَابِ لَا تَكُونُ مُسْتَعْمَلَةً.

(٤) وَهُوَ الْجِلْدُ قَبْلَ الدَّبَاغَةِ، فَإِذَا دُبِغَ صَارَ أَدِيمًا.

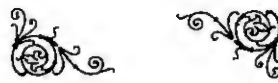
(٥) أَي: الْمَجْزُوزُ، وَأَرَادَ بِهِ غَيْرَ الْخَنْزِيرِ لِنَجَاسَةِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ.

(٦) أَي: الْخَالِي عَنْ الدُّسُومَةِ، وَكَذَا كُلُّ مَا لَا تَحُلُّ الْحَيَاةُ مِنْهَا، كَحَافَرِهَا وَعَصَبِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ.

فصل

[في مسائل الآبار]

إذا وَقَعَتْ فِي الْبَيْتِ^(١) نَجَاسَةٌ فَأُخْرِجَتْ ثُمَّ نُزِحَتْ^(٢) طَهَّرَتْ .
 وإذا وَقَعَ فِي آبَارِ الْفَلَوَاتِ مِنَ الْبَغْرِ وَالرَّوْثِ وَالْأُخْنَاءِ لَا يَنْجُسُهَا مَا لَمْ يَسْتَكْبِرْهُ النَّاطِرُ .
 وَخُرْءُ الْحَمَامِ وَالْعُصْفُورِ^(٣) لَا يُقْسِدُهَا (ف) .
 وإذا مَاتَ فِي الْبَيْتِ فَأَرَّةٌ أَوْ عُصْفُورَةٌ أَوْ نَحْوُهُمَا نُزِحَ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ ، وَفِي
 الْحَمَامَةِ وَالذَّجَاجَةِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ ، وَفِي الْأَدَمِيِّ وَالشَّاةِ وَالْكَلْبِ جَمِيعُ الْمَاءِ .
 وَإِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ أَوْ تَفَسَّخَ نُزِحَ جَمِيعُ الْمَاءِ .
 وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَيْتٍ دَلْوُهَا .
 وإذا لَمْ يُمْكِنْ إِخْرَاجَ جَمِيعِ الْمَاءِ نُزِحَ مِنْهَا مِائَتَا دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ .



(١) أي: الصَّغِيرَةُ، وهي ما دون عشر في عشر .

(٢) نُزِحَ الْبَيْتُ: إِخْرَاجُ مَائِهِ .

(٣) وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يُوَكَّلُ مِنَ الطُّيُورِ غَيْرِ الذَّجَاجِ وَالْإَوْزِ وَمَا لَا يَذْرُقُ فِي الْهَوَاءِ مِنَ الطُّيُورِ .

فصل

[في بيان أحكام السُّور^(١)]

أقسام الأسار

- الأول: سُورُ الآدَمِيِّ وَالْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ.
والثاني: مَكْرُوهٌ^(٢)، وَهُوَ سُورُ الْهَرَّةِ^(٣) وَالذَّجَاجَةِ الْمُخَلَّاةِ^(٤)، وَسَوَاكِنِ الْبُيُوتِ، وَسَبَاعِ الطَّيْرِ^(٥).
والثالث: نَجَسٌ، وَهُوَ سُورُ الْخِزْيِيرِ وَالْكَلْبِ وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ^(٦) (ف).
والرابع: مَشْكُوكٌ فِيهِ^(٧)، وَهُوَ سُورُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ (ف)، وَعِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ يَتَوَضَّأُ وَيَتَيَمَّمُ.



- (١) السُّورُ اسم لما يُقْبِه الحيوان بعد شربه، ويستعار الاسم لبقية الطعام.
(٢) المراد بالهَرَّةُ الْأَهْلِيَّةُ، أَمَّا الْهَرَّةُ الْبُرِّيَّةُ فَسُورُهَا نَجَسٌ.
(٣) وَهِيَ الَّتِي تَجُولُ فِي الْقَاذُورَاتِ وَلَمْ يُعَلِّمْ طَهَارَةَ مُقَارَافِهَا مِنْ نَجَاسَتِهِ، فَكُرِهَ سُورُهَا لِلشُّكِّ، فَإِنْ حُبِسَتْ فَلَمْ يَصِلْ مُقَارَافُهَا لِقَدْرِ لَمْ يَكُرِهَ.
(٤) وَهِيَ كُلُّ ذِي مِخْلَبٍ يَصِيدُ بِهِ.
(٥) أَي: اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّهَارَةِ كِرَاهَةً تَنْزِيهِهُ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ مِمَّا لَا كِرَاهَةَ فِيهِ، وَلَا يَكُرِهَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ لَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَى التَّيَمُّمِ مَعَ وَجُودِهِ.
(٦) وَهِيَ: كُلُّ ذِي نَابٍ يَصْطَادُ بِهِ.
(٧) أَي: مُتَوَقِّفٌ فِي حُكْمِ طَهَوْرِيَّتِهِ، فَلَمْ يَحْكَمْ بِكَوْنِهِ مَطْهُراً جِزْماً، وَلَمْ يُنْفِ عَنْهُ الطَّهَوْرِيَّةَ، فَهُوَ طَاهِرٌ بَيِّنٌ.

باب التيمم^(١)

مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِبُعْدِهِ مِثْلًا^(٢) أَوْ لِمَرَضٍ (ف)، أَوْ بَرْدٍ^(٣) (ف)، أَوْ خَوْفٍ عَدُوٍّ أَوْ غَطْسٍ أَوْ عَدَمِ آلَةٍ^(٤)، يَتَيَمَّمُ بِمَا كَانَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ^(٥)، كَالْتُّرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْحِصِّ (فس) وَالْكُحْلِ (فس).

وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الطَّهَارَةِ^(٦) وَالنِّيَّةِ^(٧) (ز)

وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ وَالْحَائِضُ.

وَصِفَةُ التَّيَمُّمِ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الصَّعِيدِ، فَيَنْفُضَهُمَا ثُمَّ يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ يَضْرِبَهُمَا كَذَلِكَ، وَيَمْسَحُ بِكُلِّ كَفٍّ ظَهَرَ ذِرَاعِ الْأُخْرَى وَبَاطِنَهَا مَعَ الْمِرْقَى (ف).
وَالِاسْتِغَابُ شَرْطٌ.

وَيَجُوزُ قَبْلَ الْوَقْتِ (ف)، وَقَبْلَ طَلَبِ الْمَاءِ (ف)

وَلَوْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يُعَدَّ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ تَوَضَّأَ (ف) وَاسْتَقْبَلَ.

وَيُضَلِّي بِالتَّيَمُّمِ الْوَاحِدِ مَا شَاءَ (ف) مِنَ الصَّلَوَاتِ كَالْوُضُوءِ.

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِمَنْ طَمِعَ فِي الْمَاءِ^(٨).

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ (ف) بِالتَّيَمُّمِ إِذَا خَافَ قَوَّتَهَا لَوْ تَوَضَّأَ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ

(١) هو لغة: القصد.

شرعاً: قَصْدُ صَعِيدٍ مُطَهَّرٍ وَاسْتِعْمَالُهُ بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ لِإِقَامَةِ الْقُرْبَةِ. الباب (١/٣٥).

(٢) الميل كما نَصَّ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسَاوِي (٤٠٠٠) ذِرَاعَ، وَالذِّرَاعُ يَسَاوِي تَقْرِيباً (٤٦،٢) سَمَ، وَعَلَيْهِ فَالْمِيلُ يَسَاوِي (١٨٤٨) م، أَي: مَا يَعَادِلُ (٢) كَمِ تَقْرِيباً.

(٣) أَي: يَخَافُ مِنْهُ تَلَفَ عَضْوٍ أَوْ حَصُولَ مَرَضٍ.

(٤) كَجَلِّ وَذَلْوٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْبَرُّ بِدُونِهَا كَعَدَمِهَا.

(٥) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غُبَارٌ، وَالْفَارَقُ بَيْنَ جِنْسِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهِ: أَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَرِقُ بِالنَّارِ فَيَصِيرُ رَمَاداً كَالشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ، أَوْ يَنْطَبِقُ وَيَلِينُ كَالْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ فَلَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ (١/١٥٩).

(٦) أَي: طَهَارَةٌ مَا يَتَيَمَّمُ بِهِ.

(٧) لِأَنَّهَا فَرَضٌ فِي التَّيَمُّمِ.

(٨) أَي: قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ.

العِيد (ف)، ولا يَجُوزُ لِلْجُمُعَةِ وَإِنْ خَافَ الْقَوْتَ، ولا لِلْفَرَضِ إِذَا خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ^(١).

نواقض التيمم

وَيَنْقُضُهُ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ^(٢) وَاسْتِعْمَالُهُ.
وَلَوْ صَلَّى الْمَسَافِرُ بِالتَّيَمُّمِ وَنَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ لَمْ يُعَذِّ (فَس).
وَيُطْلَبُ الْمَاءُ مِنْ رَفِيقِهِ فَإِنْ مَنَعَهُ تَيَمَّمَ، وَيَشْتَرِي الْمَاءَ بِشَمَنِ الْمِثْلِ^(٣) إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ،
وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِأَكْثَرِ.
وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، فَمَنْ كَانَ بِهِ جِرَاحَةٌ غَسَلَ بَدَنَهُ إِلَّا مَوْضِعَهَا، وَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا.



(١) ووجهه: أنَّ صلاة الجنائزة والعِيد إذا فاتتا تفوتان إلى غير بدل بخلاف الجمعة والفرص، فإنَّ الجمعة إذا فاتت صلاحها ظهراً، وكذلك الفرض إذا فاتته قضاء.

(٢) أي: الكافي لغسل أعضاء الوضوء ولو مرة.

(٣) أي: بالقيمة الحقيقية للماء في ذلك الموضع.

باب المسح على الخفين

حكمه

وَيَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لَا الْغُسْلُ، وَيُسْتَرَطُّ لِبُسْمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ.

مدة المسح

وَيُمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ^(١).

كيفية المسح

وَيُمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطْوَةً بِالأَصَابِعِ، وَفَرْضُهُ مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ (ف) أَصَابِعٍ مِنَ الْيَدِ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ إِلَى السَّاقِ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى خُفٍّ فِيهِ خَرَقٌ يَبِينُ مِنْهُ مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ (ف) أَصَابِعٍ مِنَ أَصَابِعِ الرَّجْلِ الصَّغَارِ،

وَتُجْمَعُ خُرُوقُ كُلِّ خُفٍّ عَلَى حِدَّتِهِ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُرْمُوقِ (ف) فَوْقَ الْخُفِّ، وَيَجُوزُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا تُخَيَّنَيْنِ (ف)

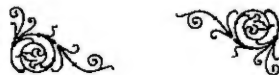
أَوْ مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ، وَيَنْقُضُهُ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَتَنْزِعُ الْخُفَّ، وَمُضِيُّ الْمُدَّةِ، فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ

نَزَعَهُمَا وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَخُرُوجُ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ نَزْعٌ، وَلَوْ مَسَحَ مُسَافِرٌ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ يَوْمٍ

وَلَيْلَةٍ نَزْعٌ، وَقَبْلَ ذَلِكَ يُتَمُّ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلَوْ مَسَحَ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ تَمَمَّ مُدَّةُ مُسَافِرٍ

(ف)، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلَنْسُوَةِ وَالْبُرْقُعِ وَالْقَفَّازَيْنِ، وَيَجُوزُ عَلَى الْجَبَائِرِ وَإِنْ

شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، فَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرءٍ بَطَلَتْ.



(١) أي: تبدأ المدة عقب الحدث الأول الحاصل بعد اللبس.

باب الحيض

وهو الدَّم الذي تَصِيرُ المرأةُ بهِ بِالْعَةِ.

وأقلُّ الحيضِ ثلاثةَ أَيَّامٍ ولياليها (س)، وأكثرُهُ عَشْرَةٌ (ف) ولياليها.

وما نَقَصَ عن أَقلِّه، وما زَادَ على أَكثرِهِ، وما تَرَاهُ الحَامِلُ (ف) اسْتِحَاضَةً، وهو لا يَمْنَعُ الصَّوْمَ ولا الصَّلَاةَ ولا الوُطْءَ.

وما تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْأَلْوَانِ فِي مُدَّةٍ حَيْضِهَا حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ الْخَالِصَ، وَالظُّهْرُ الْمُتَحَلِّلُ فِي الْمُدَّةِ حَيْضٌ، وهو يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ أَصْلًا.

بَيَانُ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ

ويَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ فَتَقْضِيهِ، وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا، وَيُكْفَرُ مُسْتَحِلُّهُ، وَيَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا فَوْقَ الْإِزَارِ. وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَجْزِ وَطْؤُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ، أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، وَإِنْ انْقَطَعَ لِعَشْرَةٍ (زف) جَازَ قَبْلَ الْغُسْلِ. وَأَقْلُ الظُّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ.

فصل

[الاستحاضة ومن له حكمها]

الْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَإِنْطِلَاقُ الْبَطْنِ، وَإِنْفِلَاتُ الرِّيحِ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ، وَالْجَرْحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ، يَتَوَضَّؤُونَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَيُصَلُّونَ بِهِ مَا شَاءُوا (ف)، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَتْ وَضُوءُهُمْ، فَيَتَوَضَّؤُونَ لَصَلَاةٍ أُخْرَى.

وَالْمَعْدُورُ: هُوَ الَّذِي لَا يَمْضِي عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ إِلَّا وَالْحَدَّثُ الَّذِي ابْتُلِيَ بِهِ مَوْجُودٌ^(١).

وَإِذَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَهَا عَادَةٌ، فَالزَّائِدُ عَلَى عَادَتِهَا اسْتِحَاضَةٌ.

وَإِذَا بَلَغَتْ مُسْتَحَاضَةً فَحَيْضَتُهَا عَشْرَةٌ (ف) مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ.

(١) هذا الذي ذكره المصنف هو شرط دوام العذر. وأمَّا شرط ثبوته هو: أن يستوعبه العذر وقتاً كاملاً، ليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلاة.

وربط انقطاعه وخروج صاحبه عن كونه معذوراً خُلُوَ وَقْتِ كَامِلٍ عَنْهُ.

فصل

[النفاس]

النَّفَاسُ: الدَّمُ الخارجُ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلِهِ، وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.
وإذا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ وَلَهَا عَادَةٌ فَالزَّائِدُ عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ فَنَفَاسُهَا
أَرْبَعُونَ.

وَالنَّفَاسُ فِي التَّوَأْمَيْنِ عَقِيبَ الْأَوَّلِ (مز)، وَالسَّقَطُ الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْضُ (ف) خَلْقِهِ وَلَدٌ^(١).



(١) أي: تصبح المرأة نفساء، فتتقضي عدتها بوضعه وتصير أم ولد، ويحدث في يمينه بولادته.
ولكن لا يرث ولا يصلّي عليه إلا إذا خرج أكثره حيًّا.

باب الأنجاس وتطهيرها

النَّجَاسَةُ غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ:

فالمانع من الغليظة: أَنْ يَزِيدَ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ مَسَاحَةً إِنْ كَانَ مَائِعاً، وَوَزْناً إِنْ كَانَ كَثِيفاً.
والمانع من الخفيفة: أَنْ يَتَلَعَّ رُبْعُ الثُّوبِ (ف).
وكلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلتَّطْهِيرِ فَتَنَجَّاسَتُهُ غَلِيظَةٌ، وَكَذَلِكَ الرُّوثُ (سم)
وَالْأَخْنَاءُ، وَبَوْلُ الْفَأْرَةِ، وَالصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ أَكْثَرًا أَوْ لَا، وَالْمَنِيُّ نَجِسٌ (ف) يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ،
وَيُجْزَى الْفَرْكُ فِي يَابِسِهِ.
وَإِذَا أَصَابَ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ لَهَا حَرَمٌ كَالرُّوثِ فَجَفَّ فَذَلِكَ بِالْأَرْضِ جَازٍ (مز)، وَالرَّطْبُ وَمَا
لَا جِزْمَ لَهُ كَالْحَمْرِ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ، وَالسَّيْفُ وَالْمِرَاةُ يُكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا (ز) فِيهِمَا.
وَإِذَا أَصَابَتْ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ فَذَهَبَ أَثَرُهَا جَارَتْ (زف) الصَّلَاةُ عَلَيْهَا دُونَ التَّيْمُمِ.
وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ (م)، وَبَوْلُ الْفَرَسِ، وَدَمُ السَّمَكِ (ف)، وَلُعَابُ الْبَقْلِ وَالْحِمَارِ، وَخُرْءُ
مَا لَا (سم) يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطَّيُورِ نَجَاسَتُهُ مُحَقَّقَةٌ، وَخُرْءُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطَّيُورِ طَاهِرٌ (ف)
إِلَّا الدَّجَاجُ وَالْبَطُّ الْأَهْلِي فَتَنَجَّاسَتُهُمَا غَلِيظَةٌ.
وَإِذَا انْتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ مِثْلَ رُؤُوسِ الْإِبْرَةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ (ف).

فصل

[فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ]

وَيَجُوزُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ كَالْحَلِّ (م ز ف) وَمَاءِ الْوَرْدِ، فَإِنْ كَانَ لَهَا عَيْنٌ
مَرْثِيَّةٌ فَطَهَارَتُهَا زَوَالُهَا، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ أَثَرِ يَشُقُّ زَوَالَهُ، وَمَا لَيْسَ بِمَرْثِيَّةٍ فَطَهَارَتُهَا أَنْ يَغْسِلَهُ حَتَّى
يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ (ف)، وَيُقَدَّرُ بِالثَّلَاثِ أَدْبًا لِسَبْعٍ قَطْعًا لِلْوَسْوسَةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَصْرِ فِي كُلِّ
مَرَّةٍ، وَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ.



فصل

[في الاستنجاء]

والإِسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ مِنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ إِلَّا الرِّيحَ.
وَيَجُوزُ بِالْحَجَرِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ (ف) يَمْسَحُهُ حَتَّى يَنْقِيَهُ، وَالغَسْلُ أَفْضَلُ.
وَإِذَا تَعَدَّتِ النَّجَاسَةُ الْمَخْرَجَ لَمْ يُجْزِ إِلَّا الْغَسْلُ.
وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ وَلَا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْثٍ وَلَا بِطَعَامٍ.
وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي الْخَلَاءِ^(١).



(١) أراد بقوله: «في الخلاء» مكان قضاء الحاجة، سواء كان مُعَدًّا لذلك أو لا، أي: سواء كان في البنيان أو الصحراء.

كتاب الصلاة

بيان أوقات الصلاة

وَقْتُ الْفَجْرِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي الْمُعْتَرِضُ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الظِّلُّ مِثْلِيَّهِ (سم ف) سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ^(١)، وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْإِخْتِلَافِ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَآخِرُ وَقْتِهَا مَا لَمْ تَغْرِبِ الشَّمْسُ، وَإِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، وَآخِرُهُ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَإِذَا خَرَجَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ دَخَلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ، وَآخِرُهُ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، وَوَقْتُ الْوُتْرِ وَقْتُ الْعِشَاءِ.

فصل

في الأوقات المستحبة لإداء الصلاة

وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ^(٢) (ف) بِالْفَجْرِ، وَالْإِزَادُ (ف) بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَقْدِيمُهَا فِي الشِّتَاءِ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ. وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِالْإِنْتِیَاءِ أُوتِرَ أَوَّلُهُ. وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ، وَتَعْجِيلُ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ يَوْمَ الْغَيْمِ.



(١) المفتي بهو المعمول به قول الصحابين، وهو: أن يصير ظل كل شيء مثله سوى في الزوال، وهو قول الإمام الشافعي أيضاً.

(٢) الإسفار: وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة. سمي به لأنه يسفر - أي: يكشف - عن الأشياء. وحذ الإسفار: أن يمكنه إعادة الطهارة، ولو من حدث أكبر، وإعادة الصلاة على الحالة الأولى قبل طلوع الشمس. ١. هـ عا (٢٤٥/١) بتصرف.

فصل

[الأوقات المنهي عن الصلاة فيها]

لا تجوز^(١) الصلاة وسجدة التلاوة (ف) وصلاة الجنازة (ف) عند طلوع الشمس ورواها وغروبها إلا عصر يومه عند الغروب.

الأوقات التي تكره فيها النافلة

ولا يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد (ف) العصر حتى تغرب، ولا بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر، ولا قبل المغرب، ولا قبل صلاة العيد (ف)، ولا إذا خرج الإمام يوم الجمعة.

الجمع بين صلاتين

ولا يجمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر (ف) إلا بعرفة والمزدلفة.



(١) أي: لا يصح شيء من الفرائض والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخول الأوقات الثلاثة التي ذكرها.

باب الأذان

وصِفَتُهُ مَعْرُوفَةٌ، وَلَا تَرْجِعُ^(١) فِيهِ، وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ (ف)، وَيَزِيدُ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ.

وَهُمَا سُتَانِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ.

يَزِيدُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْفَلَاحِ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» مَرَّتَيْنِ.

ما يسن في الأذان والإقامة

وَيُرْتَّلُ الْأَذَانُ، وَيَحْدَرُ الْإِقَامَةُ، وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ، وَيَجْعَلُ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَيُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا بِالصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ، وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ، وَيُكْرَهُ التَّلْحِينُ^(٢) فِي الْأَذَانِ، وَإِذَا قَالَ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» قَامَ الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ، وَإِذَا قَالَ «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» كَبَّرُوا.

وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا أَوْ هُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقُومُونَ حَتَّى يَخْضُرَ.

وَيُؤَذِّنُ لِلْفَائِتَةِ وَيُقِيمُ، وَلَا يُؤَذِّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا.

وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

وَيُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ عَلَى طَهَارَةٍ.



(١) الترجيع: أن يخفض صوته بالشهادتين، ثم يرجع فيرفعه بهما.

(٢) أي: التغمي به، بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان وكيفياتها بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها، فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن، ولا يجل سماعه لأن فيه تشبهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم، فإنهم يترنمون. ١. ه حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح.

باب ما يفعل قبل الصلاة

وهي سنّت فرأى: طهارة البدن من النجاستين، وطهارة الثوب، وطهارة المكان، وسنّت العورة، واستقبال القبلة، والنية.

بيان عورة الرجل والمرأة

وعورة الرجل ما تحت سُرَّتِه إلى تحت رُكْبَتَيْهِ، وكذلك الأُمّة، وبطنها وظهرها عورة، وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفّهما، وفي القدم روايتان.

متفرقات

ومن لم يجد ما يُزيل به النجاسة صَلَّى معها ولم يُعِدْ.
ومن لم يجد ثوباً صَلَّى عُرياناً قاعداً مُومياً، وهو أفضل من القيام.
ومن كان بخضرة الكعبة يتوجّه إلى عَيْنِهَا، وإن كان نائياً عنها يتوجّه إلى جِهَتِهَا، وإن كان خائفاً يُصَلِّي إلى أيّ جهة قدر.
وإن اشتبهت عليه القبلة، وليس له من يسأله اجتهد وصَلَّى ولا يُعِدْ (ف) وإن أخطأ، فإن عَلِمَ بالخطأ وهو في الصلاة استدار وبَنَى، وإن صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ فَأَخْطَأَ أَعَادَ.
وينوي الصلاة التي يدخل فيها نيّة مُتَّصِلَةٌ بِالتَّحْرِيمَةِ، وهي أن يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ أيّ صلاة هي، ولا مُعْتَبَرٌ بِاللِّسَانِ، وإن كان مأموماً ينوي فرض الوقت والمتابعة.



باب الأفعال في الصلاة

وَيَتَنَبَّيْ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَخْشَعَ فِي صَلَاتِهِ، وَيَكُونَ نَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ.

وَمَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ لِإِحَاذِي إِبْهَامَاهُ شَحْمَتَيْ (ف) أُذُنَيْهِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا (ف) فِي تَكْبِيرَةِ سِوَاهَا، ثُمَّ يَعْتَمِدُ بِمِصْبِيهِ عَلَى رُسْغِ يَسَارِهِ تَحْتَ سُرِّيهِ (ف)، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَكَ (سف) اللَّهُمَّ... إِلَى آخِرِهِ» وَيَتَعَوَّدُ، وَيَقْرَأُ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَيُخْفِيهَا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَالْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَفِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا، إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ، وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَا يَقْرَأُ (ف)، وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: «آمِينَ» وَيَقُولُهَا الْمَأْمُومُ وَيُخْفِيهَا (ف).

فَإِذَا أَرَادَ الرُّكُوعَ كَبَّرَ وَرَكَعَ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيُقْرِجُ أَصَابِعَهُ، وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ، وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُتَكَّسُهُ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» ثَلَاثًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وَيَقُولُ الْمُؤْتِمُّ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» (سم) (ف).

ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَسْجُدُ عَلَى أُنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ، وَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ (زف)، وَيُبْدِي صَنْبَعِيهِ، وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَلَا يَقْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ، وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» ثَلَاثًا، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى كُورٍ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلٍ نَوْبِهِ جَازَ.

ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَجْلِسُ، فَإِذَا جَلَسَ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَنْهَضُ (ف) قَائِمًا، وَيَفْعَلُ كَذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا الْاسْتِغْفَارَ وَالتَّعَوُّدَ.

فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ، افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ.

والتَّشَهُدُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ (ف)، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» (ف)، وَلَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى.

ثُمَّ يَنْهَضُ مُكَبِّرًا، وَيَقْرَأُ فِيهِمَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَيَجْلِسُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ مِمَّا يُشَبِّهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَالْأَذْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ.

فصل

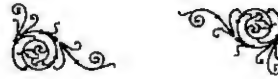
في صلاة الوتر

الوتر واجب (سم) (ف)، وهي ثلاث (ف) ركعات كالمغرب لا يسلم بينهن، ويقرأ في جميعها، وتفتت في الثالثة قبل الركوع (ف)، ويرفع يديه ويكبر، ثم يفتت، ولا قنوت في غيرها^(١) (ف).

فصل

حكم القراءة في الصلاة

القراءة فرض في ركعتين، سنة (ف) في الأخرتين، وإن سبّح فيهما أجزأه (ف)، ومقدار الفرض آية في كل ركعة (سم) (ف)، والواجب الفاتحة والسورة أو ثلاث آيات. والسنة أن يقرأ في الفجر والظهر طوال المفضل، وفي العصر والعشاء أوساطه، وفي المغرب قصاره، وفي حالة الضرورة والسفر يقرأ بقدر الحال. ولا يتعين شيء من القرآن لشيء من الصلوات، ويكره تعيينه.



(١) القنوت معناه: الدعاء، وهو أن يقول: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ، ونستغفرك ونتوب إليك، ونؤمن بك ونتوكل عليك، ونثني عليك الخير كله، نشكرك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك، اللهم إياك نعبد، ولك نصلّي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم.

فصل صلاة الجماعة

الْجَمَاعَةُ سَنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، ثُمَّ أَفْرَوْهُمْ، ثُمَّ أَوْزَعُهُمْ، ثُمَّ أَسَنُّهُمْ، ثُمَّ أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، ثُمَّ أَحْسَنُهُمْ وَجْهًا، وَلَا يَطُولُ بِهِمُ الصَّلَاةُ. وَيُكْرَهُ إِمَامَةُ الْعَبْدِ (ف)، وَالْأَعْرَابِيِّ، وَالْأَعْمَى (ف)، وَالْفَاسِقِ، وَوَلَدِ الزُّنَا (ف)، وَالْمُبْتَدِعِ. وَلَوْ تَقَدَّمُوا وَصَلُّوا جَازَ. وَلَا تَجُوزُ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ (ف) لِلرِّجَالِ. وَمَنْ صَلَّى بِوَاحِدٍ أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ صَلَّى بِاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ، وَيُصَفُّ الرِّجَالُ، ثُمَّ الصَّبِيَانُ ثُمَّ الْخَتَانِ ثُمَّ النِّسَاءُ. وَلَا تَدْخُلُ الْمَرْأَةُ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَا (ف) الْإِمَامُ، وَإِذَا قَامَتْ إِلَى جَانِبِ رَجُلٍ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ فَسَدَتْ (ف) صَلَاتُهُ. وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ حُضُورُ الْجَمَاعَاتِ، وَأَنْ يُصَلِّيَنَّ جَمَاعَةً (ف)، فَإِنْ فَعَلْنَ وَقَفَتِ الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ.

اقتداء القوي بالضعيف:

وَلَا يَقْتَدِي الظَّاهِرُ بِصَاحِبِ عُذْرٍ (ف)، وَلَا الْقَارِئُ بِالْأُمِّيِّ، وَلَا الْمُكْتَسِبِي (ف) بِالْعُرْيَانِ، وَلَا مَنْ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ (ف) بِالْمُومِي، وَلَا الْمُفْتَرِضُ (ف) بِالْمُتَنَفِّلِ، وَلَا الْمُفْتَرِضُ بِمَنْ يُصَلِّي فَرَضًا آخَرَ (ف). وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضَّعِ بِالْمُتَيَمِّمِ، وَالْعَاسِلِ بِالْمَاسِحِ، وَالْقَائِمِ (ف) بِالْقَاعِدِ، وَالْمُتَنَفِّلِ بِالْمُفْتَرِضِ.

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ أَعَادَ (ف). وَيَجُوزُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى إِمَامِهِ، وَإِنْ فَتَحَ عَلَى غَيْرِهِ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ. وَمَنْ حُصِرَ عَنِ الْقِرَاءَةِ أَصْلًا فَقَدَّمَ غَيْرَهُ جَازَ (سم). وَإِنْ قَتَّتْ إِمَامُهُ فِي الْفَجْرِ سَكَتَ (سف).

فصل

فيما يكره للمجلي فعله

يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْثَبَ بِثَوْبِهِ، أَوْ يُفْرِقَ أَصَابِعَهُ، أَوْ يَتَخَصَّرَ، أَوْ يَعْقِصَ شَعْرَهُ، أَوْ يُسَدِّلَ ثَوْبَهُ، أَوْ يُقْبِعِي أَوْ يَلْتَفِتَ، أَوْ يَتَرَجَّعَ بِغَيْرِ عُدْرٍ، أَوْ يُقَلِّبَ الْحَصَى إِلَّا لِضُرُورَةٍ، أَوْ يَرُدَّ السَّلَامَ بِلسانه أَوْ يَدِيهِ (ف) أَوْ يَتَمَطَّى أَوْ يَتَنَاءَبَ، أَوْ يُعِمِّضَ عَيْنَيْهِ، أَوْ يَعُدَّ التَّسْبِيحَ أَوْ الْآيَاتِ (سم)، وَلَا بِأَسَ يَقْتُلِ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ فِي الصَّلَاةِ.

[مفسدات الصلاة]

وإنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ تَكَلَّمَ^(١) أَوْ قَرَأَ مِنَ الْمُصْحَفِ^(٢) (سم) فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَنْ أَوْ تَأَوَّهَ أَوْ بَكَى بِصَوْتٍ^(٣)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ.
وإنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ تَوَضَّأَ وَبَنَى (ف)، وَالْأَسْتِثْنَاءُ أَفْضَلُ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا اسْتَحْلَفَ (ف).
وإنْ جُنَّ أَوْ نَامَ فَاخْتَلَمَ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ اسْتَقْبَلَ.
وإنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ تَوَضَّأَ وَسَلَّمَ (ف)، وَإِنْ تَعَمَّدَ الْحَدَّثَ تَمَّتْ (ف) صَلَاتُهُ^(٤).

فصل

قضاء الفوائت

وَيَقْضِي الْفَائِتَةَ إِذَا ذَكَرَهَا كَمَا فَاتَتْ، سَفَرًا أَوْ حَضْرًا^(٥)، وَيُقَدِّمُهَا عَلَى الْوَقْتِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَائِهَا، وَيُرْتَّبُ الْفَوَائِتُ فِي الْقَضَاءِ^(٦).
وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ: - بِالنِّسْيَانِ،
- وَخَوْفِ قُوَّةِ الْوَقْتِيَّةِ،

(١) عمدته وسهوه وخطؤه ونسيانه سواء.

(٢) إلا إذا كان حافظاً لما قرأه، وقرأ بلا حمل. ١. هـ الدر (١/ ٤١٩).

(٣) أي: بكاء يحصل به حروف.

(٤) وأُثِمَ، ووجب عليه إعادة الصلاة تغليظاً عليه لتركه واجب التَّسْلِيمَ عمداً، فتكون الثانية مكتملة للأولى، وسقط الفرض بالأولى.

(٥) والمعتبر في القضاء آخر الوقت، فإن كان في آخره - أي: لما فاتته الصلاة - مسافراً صلى ركعتين، وإن كان مقيماً صلى أربعاً.

(٦) أي: لزوماً إذا كانت الفوائت خمساً فما دونها، ويسقط اللزوم بسقوط الترتيب.

- وَأَنْ تَزِيدَ عَلَى خَمْسٍ (ز).

وَإِذَا سَقَطَ التَّرْتِيبُ لَا يُعُودُ.

وَيَقْضِي الصَّلَاةَ الْخَمْسَ وَالْوُثْرَ، وَسُنَّةَ الْفَجْرِ إِذَا قَاتَتْ مَعَهَا^(١)، وَالْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ يَقْضِيهَا بَعْدَهَا^(٢).



(١) أي: إذا قضاها في يومها. قَبْلَ الزَّوَالِ.

(٢) أي: قبل الركعتين التي قبل الظُّهْرِ.

باب النوافل

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَابَرَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»
رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ
الْعِشَاءِ^(١).

وَيُسْتَحَبُّ: أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا، وَقَبْلَ الْعِشَاءِ
أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا.

وَيُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا^(١) (س).

وَيَلْزَمُ التَّطَوُّعُ بِالشُّرُوعِ مُضِيًّا (ف)، وَقَضَاءَ (ف)، فَإِنْ افْتَتَحَهُ قَائِمًا، ثُمَّ قَعَدَ، لِعَئْرِ عَذْرِ
جَازٍ (سم)، وَيُكْرَهُ.

وَصَلَاةُ اللَّيْلِ رَكْعَتَانِ بِسَلِيمَةٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ سِتٍّ (سم) (ف) أَوْ ثَمَانٍ، وَيُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ،
وَفِي النَّهَارِ رَكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٍ (ف)، وَالْأَفْضَلُ فِيهِمَا الْأَرْبَعُ، وَلَا يَزِيدُ فِي النَّهَارِ عَلَى أَرْبَعٍ بِسَلِيمَةٍ.
وَطُولُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ السُّجُودِ.

وَالْقِرَاءَةُ وَاجِبَةٌ فِي جَمِيعِ رَكَعَاتِ النَّفْلِ.



فصل صلاة التراويح

التَّارَوِيحُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(١).

وَيُنَبِّغِي أَنْ يَجْتَمِعَ^(٢) النَّاسُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ الْعِشَاءِ، فَيُصَلِّيَ بِهِمْ إِمَامُهُمْ خَمْسَ تَرَوِيحَاتٍ، كُلُّ تَرَوِيحَةٍ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، يَجْلِسُ بَيْنَ كُلِّ تَرَوِيحَتَيْنِ مِقْدَارَ تَرَوِيحَةٍ، وَكَذَا بَعْدَ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ يُؤَيَّرُ بِهِمْ.

وَلَا يُصَلِّيُ الْوِثْرُ بِجَمَاعَةٍ إِلَّا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَيُكْرَهُ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ.

وَالسُّنَّةُ خَتَمُ الْقُرْآنِ فِي التَّارَوِيحِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَالْأَفْضَلُ فِي السُّنَنِ الْمَنْزِلُ إِلَّا التَّارَوِيحَ.



(١) أي: على الرجال والنساء.

(٢) وصلاتها في الجماعة سنة كفاية

فصل

صلاة الكسوف والخسوف

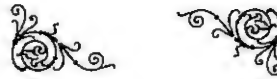
صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ رَكَعَتَانِ كَهَيْئَةِ (ف) النَّافِلَةِ، وَيُصَلِّي بِهِمْ إِمَامُ الْجُمُعَةِ، وَلَا يَجْهَرُ (ف)، وَلَا يَخْطُبُ (ف)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ^(١) صَلَّى النَّاسُ فُرَادَى رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا، وَيَدْعُونَ بَعْدَهَا حَتَّى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ.

وَفِي خُسُوفِ الْقَمَرِ يُصَلِّي كُلُّ وَحْدَةٍ (ف)، وَكَذَا فِي الظُّلْمَةِ^(٢) وَالرَّيْحِ^(٣) وَخَوْفِ الْعَدُوِّ.

فصل

صلاة الاستسقاء^(٤)

لَا صَلَاةَ فِي الاسْتِسْقَاءِ (ف) (سَم)، لَكِنْ الدُّعَاءُ^(٥) وَالِاسْتِغْفَارُ، وَإِنْ صَلَّوْا فُرَادَى فَحَسَنٌ. وَلَا يَخْرُجُ^(٦) مَعَهُمْ أَهْلُ الذِّمَّةِ^(٧).



(١) أي: فإن لم يكن إمام الجمعة حاضراً صلى الناس... إلخ.

(٢) أي: الحاصلة نهراً.

(٣) أي: الشديدة ليلاً حصلت أو نهراً.

(٤) الاستسقاء: هو طلب السقيا من الله تعالى بالاستغفار والحمد والثناء.

(٥) حيث يقوم الإمام مستقبلاً القبلة، رافعاً يديه، والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه، يقول: اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثاً مُغِيثاً، هَنِيئاً مَرِيئاً، مَرِيئاً غَدَقاً، عَاجِلاً غَيْرَ رَائِثٍ، مُجَلِّلاً سَخاً طَبَقاً دائماً، اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَانْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَحْيِي بِلَدِكَ الْمَيِّتَ... إلخ غير ذلك من الأدعية.

(٦) الأصل في ذلك أنه يستحب الخروج لأجل الاستسقاء ثلاثة أيام متتابعات، مشاةً، في ثياب خَلِيقَةٍ غَسِيلَةٍ، متذللين متواضعين، خاشعين لله تعالى، ناكسين رؤوسهم، مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم.

(٧) كما أنه لا يمكنون من فعله وحدهم، لاحتمال أن يسقوا فيقتل بهم ضعفاء العوام.

باب سجود السهو

وَيَسْجُدُ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ (ف) سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.
وَيَجِبُ إِذَا زَادَ فِي صَلَاتِهِ فِعْلاً مِنْ جَنْسِهَا^(١)، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ فِيمَا يُخَافَتْ بِهِ، أَوْ عَكْسَ (ف).

وَلَا يَلْزَمُ لِتَرْكِ ذِكْرِ إِلَّا الْقِرَاءَةَ وَالتَّشَهُدَيْنِ وَالْقُنُوتَ وَتَكْبِيرَاتِ (ف) الْعِيدَيْنِ^(٢).
وَإِنْ قَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الْقُعُودِ سَجْدَةً لِلسَّهْوِ، وَإِنْ تَشَهَّدَ فِي الْقِيَامِ أَوْ الرُّكُوعِ لَا يَسْجُدُ^(٣).

تكرار السهو:

وَمَنْ سَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ تَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ.
وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَسَجَدَ سَجْدَةَ الْمَأْمُومِ وَالْأَمْرُ فَلَا (ف)، وَإِنْ سَهَا الْمُؤْتَمِّمُ لَا يَسْجُدَانِ.
وَالْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ يَقْضِي^(٤).
وَمَنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَذَكَّرَ وَهُوَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبُ عَادَ^(٥) وَتَشَهَّدَ، وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ لَمْ يَعُدْ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ.
وَإِنْ سَهَا عَنِ الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ فَقَامَ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ^(٦)، فَإِنْ سَجَدَ ضَمَّ إِلَيْهَا سَادِسَةً (ف)، وَصَارَتْ^(٧) ثَلَاثًا.
وَإِنْ قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ قَدَّرَ التَّشَهُدَ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَّمْ، وَإِنْ سَجَدَ فِي الْخَامِسَةِ تَمَّ فَرَضُهُ، فَيَضُمُّ إِلَيْهَا رَكْعَةً سَادِسَةً وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَالرَّكْعَتَانِ لَهُ نَافِلَةٌ.

(١) وذلك كزيادة ركوع أو سجود أو قِيَامٍ أو قُعُودٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ تَأْخِيرِ وَاجِبٍ عَنْ مَحَلِّهِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِسَجْدِ السَّهْوِ.

(٢) وَالْأُولَى فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ أَنْ لَا يَسْجُدَ لِلسَّهْوِ إِنْ كَانَ جَمْعٌ كَثِيرٌ، لِثَلَاثَةِ يَمَاقِيعَ فِي فِتْنَةٍ.

(٣) لِأَنَّ سَجْدَةَ السَّهْوِ إِنَّمَا يَجِبُ بِتَرْكِ وَاجِبٍ سَهْوًا أَوْ تَأْخِيرًا.

(٤) أَي: ثُمَّ يَقُومُ لِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ.

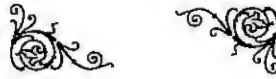
(٥) أَي: وَجُوبًا.

(٦) وَسَجْدَ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ فَرَضِ الْقُعُودِ.

(٧) أَي: صَلَاتُهُ كُلُّهَا نَفْلًا. وَضَمُّ السَّادِسَةِ اخْتِيَارًا لَا لَزُومًا.

الشك في الصلاة:

وَمَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرِكُمْ صَلَّيْ، وَهُوَ أَوَّلُ مَا عَرَضَ لَهُ ^(١) اسْتَقْبَلَ ^(٢) (ف)، فَإِنْ كَانَ يَعْزُضُ لَهُ الشَّكُّ كَثِيرًا بَنَى عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ (ف)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَنٌّ بَنَى عَلَى الْأَقْل ^(٣).



- (١) أي: وهو أَوَّلُ شَكٍّ عَرَضَ لَهُ بعد بلوغه في صلاة ما.
- (٢) أي: استأنف صلاته بعمل منافٍ أو بالسَّلام قاعداً وهو أَوَّلِي، فَإِنْ أَكْمَلَهَا عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ لَمْ تَبْطُلْ إِلَّا أَنَّهَا تَقْلِبُ نَافِلَةً. عا (١/ ٥٠٦).
- (٣) وقعد في كُلِّ مَوْضِعٍ تَوَهَّمَهُ مَوْضِعٌ قَعُودُهُ، وَصُورَتُهُ: شَكُّ أَنَّهَا أَوَّلِي الظُّهْرِ أَوْ ثَانِيَتُهُ مَثَلًا - وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ - يَجْعَلُهَا الْأَوَّلِي ثُمَّ يَقْعُدُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ، ثُمَّ يَصَلِّي رُكْعَةً ثُمَّ يَقْعُدُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ، ثُمَّ يَصَلِّي رُكْعَةً وَيَقْعُدُ بَعْدَهَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا الرَّابِعَةُ، ثُمَّ يَصَلِّي رُكْعَةً وَيَقْعُدُ بَعْدَهَا عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهَا الرَّابِعَةُ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْرِ.

باب سجود التلاوة

حكمه:

وهو واجب^(١) (ف) على التالي والسامع.

وهي في آخر الأعراف، والرَّغْد، والنَّحْل، وبنِي إِسْرَائِيل، وَمَرْيَمَ، والأُولَى (ف) في الحجِّ، والْفُرْقَانِ، والنَّمْلِ، وألم تنزِيلُ، وص (ف)، وحم السَّجْدَةِ، والنَّجْمِ، والإنشِقَاقِ، والعلَقِ.

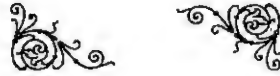
وشرائطها كشرائط الصَّلَاةِ، وتُقْضَى (ف).

فإن تَلَّاهَا الإمامُ سَجَدَهَا والمَأْمُومُ، وإن تَلَّاهَا المَأْمُومُ لَمْ يَسْجُدْهَا (م)، وإن سَمِعَهَا مَنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَهَا.

وإن سَمِعَهَا الْمُصَلِّي مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ سَجَدَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ.

وَمَنْ تَلَّاهَا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَسْجُدْهَا فِيهَا سَقَطَتْ^(٢).

وَمَنْ كَرَّرَ آيَةَ سَجْدَةٍ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ تَكْفِيهِ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ كَبَّرَ (ف) وَسَجَدَ^(٣)، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ رَأْسَهُ.

(١) أي: على التَّارِخِي فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَلَكِنْ كُرِهَ تَأْخِيرُهَا تَنْزِيهًا. الْهَدِيَّةُ الْعَلَائِيَّةُ (١٢٨).

(٢) وَعَلَيْهِ التَّوْبَةُ لِأَنَّهُ بِتَعَمُّدٍ تَرَكَهَا.

(٣) إِنْ كَانَتِ السَّجْدَةُ فِي صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ قَالَ فِي سَجُودِهِ: وَسُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَافِلَةٍ أَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ قَالَ مَا شَاءَ مِمَّا وَرَدَ فِي ذَلِكَ نَحْوُ: سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي عِنْدَكَ بِهَا أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ.

باب صلاة المريض

إذا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ صَلَّى قَاعِدًا، يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ، أَوْ مُوْمِيًا إِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا^(١)، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ أَوْ مَأْمُوسًا مُسْتَلْقِيًا (ف)، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ رَفَعَ إِلَى رَأْسِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ^(٢)، إِنْ خَفَضَ رَأْسَهُ جَازًا، وَإِلَّا فَلَا.

فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ مَأْمُوسًا قَاعِدًا (ف)، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ، وَلَا يُؤْمِي بِعَيْنَيْهِ (زف)، وَلَا يَقْلِبُهُ وَلَا بِحَاجِبَيْهِ (زف). وَلَوْ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ قَائِمًا، ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ كَالْعَجَزِ قَبْلَ الشُّرُوعِ، وَلَوْ شَرَعَ مُوْمِيًا ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَقْبَلَ^(٣) (زف). وَمَنْ أَعْيِيَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ قَضَاهَا (ف)، وَلَا يَقْضِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.



(١) وجعل سجوده أخفض من ركوعه لزوماً، ويكفيه أدنى الانحناء عن الركوع، ولا يلزمه تقريب جبهته من الأرض بأقصى ما يمكنه.

(٢) كره تحريماً.

(٣) بخلاف ما لو كان يصلي قاعداً يركع وسجد فصَحَّ فإنه يبي.

باب صلاة المسافر

وَقَرَضُهُ فِي كُلِّ رُبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَانِ (ف).
وَيَصِيرُ مُسَافِرًا إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْمِصْرِ قَاصِدًا مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، بِسَيْرِ الْإِبِلِ وَمَشْيِ
الْأَقْدَامِ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْجَبَلِ مَا يَلِيقُ بِهِ، وَفِي الْبَحْرِ اعْتِدَالُ الرِّيَّاحِ.
وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ^(١) السَّفَرِ حَتَّى يَدْخُلَ مِصْرَهُ، أَوْ يَنْوِيَ الْإِقَامَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ (ف) يَوْمًا فِي
مِصْرِ أَوْ قَرْيَةٍ، وَإِنْ نَوَى أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مُسَافِرٌ وَإِنْ طَالَ مُقَامُهُ.
وَمَنْ لَزِمَهُ طَاعَةٌ غَيْرُهُ، كَالْعَسْكَرِ وَالْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ، يَصِيرُ مُسَافِرًا بِسَفَرِهِ، وَمُقِيمًا بِإِقَامَتِهِ^(٢).
وَالْمُسَافِرُ يَصِيرُ مُقِيمًا بِالنِّتَةِ، إِلَّا الْعَسْكَرُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ، أَوْ حَاصَرَ مَوْضِعًا.
وَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَخِيَّةِ^(٣) صَحِيحَةٌ.
وَلَوْ نَوَى أَنْ يَقِيمَ بِمَوْضِعَيْنِ لَا يَصِحُّ^(٤) إِلَّا أَنْ يَبْتَئَ بِأَحَدِهِمَا.
وَالْمُعْتَبَرُ فِي تَغْيِيرِ الْقَرَضِ، قَضْرًا وَإِنَّمَا، آخِرُ الْوَقْتِ.
وَلَا يَجُوزُ اقْتِدَاءُ الْمُسَافِرِ بِالْمُقِيمِ خَارِجَ الْوَقْتِ، فَإِنْ اقْتَدَى بِهِ فِي الْوَقْتِ أَتَمَّ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أَمَّ^(٥)
الْمُسَافِرُ الْمُقِيمَ سَلَّمَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ^(٦) وَأَتَمَّ الْمُقِيمُ.
وَالْعَاصِي (ف) وَالْمُطِيعُ فِي الرَّخْصِ سَوَاءٌ.

- (١) أي: مَنْ قَضَرَ الصَّلَاةَ لَزُومًا، وَالْعَمَلُ بِالرَّخْصِ اخْتِيَارًا.
(٢) فَالْعَسْكَرُ يَصِيرُونَ مُقِيمِينَ بِنِيَّةِ الْقَائِدِ الْإِقَامَةَ، وَالزَّوْجَةُ بِنِيَّةِ الزَّوْجِ، وَالْعَبْدُ بِنِيَّةِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ
إِنَّمَا تَعْتَبَرُ مِنَ الْأَصْلِ دُونَ التَّبَعِ إِنْ عَلِمَ إِنْ عَلِمَ التَّبَعُ نِيَّةَ الْمَتَّبِعِ، فَلَا يُلْزَمُهُ الْإِتِمَامُ بِنِيَّةِ الْأَصْلِ الْإِقَامَةَ حَتَّى
يَعْلَمَ.
(٣) الْأَخِيَّةُ: جَمْعُ رِجَاءٍ، بَيْتٌ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ، وَالْمُرَادُ مَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ. أَمَّا لَوْ نَوَى غَيْرَهُمُ الْإِقَامَةَ مَعَهُمْ
فَلَا تَصَحُّ نِيَّتُهُ لَعَدَمِ صِلَاةِ الْمَكَانِ فِي حَقِّهِ. هَرَمَرَاقِي بِتَصْرِفٍ يَسِيرُ.
(٤) أي: إِذَا كَانَ كُلُّ مَوْضِعٍ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا لِآخَرٍ فَتَصَحُّ الْإِقَامَةُ بِدُخُولِ أَحَدِهِمَا.
(٥) وَتُدْبُ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الصَّلَاةِ: أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنِّي مُسَافِرٌ.
(٦) صَلَاتُهُ بِدُونِ قِرَاءَةٍ.

باب صلاة الجمعة

ولا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَخْرَارِ الْأَصِحَّاءِ الْمُقِيمِينَ بِالْأَمْصَارِ.

شروط صحتها:

ولا تُقَامُ إِلَّا فِي الْمِصْرِ (ف) أَوْ مُصَلَّاهُ، وَالْمِصْرُ: مَا لَوْ اجْتَمَعَ أَهْلُهُ فِي أَكْبَرَ مَسَاجِدِهِ لَمْ يَسْغَهُمْ.
ولا بُدُّ مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ (ف).

وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ.

ولا تَجُوزُ إِلَّا بِالْخُطْبَةِ^(١)، يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِقَعْدَةٍ خَفِيفَةٍ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ جَازَ^(٢) (ف) (سم)، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا طَاهِرًا، فَإِنْ خَطَبَ قَاعِدًا أَوْ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ جَازَ^(٣).

ولا بُدُّ مِنَ الْجَمَاعَةِ^(٤).

وَمَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا صَلَّاهَا أَجْزَأَتْهُ عَنِ الظُّهْرِ، وَإِنْ أَمَّ فِيهَا جَازَ.
وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ عَذْرِ جَازَ (ز) وَتُكْرَهُ^(٥)، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ بَعْدَ فَإِنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ يَبْطُلُ ظَهْرُهُ بِالسَّغْيِ (سم).

وَتُكْرَهُ لِأَصْحَابِ الْأَعْدَارِ أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَمَاعَةً فِي الْمِصْرِ.
وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ وَاسْتَمَعُوا وَأَنْصَتُوا، وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

فَإِذَا أَدَّنَ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ تَوَجَّهُوا إِلَى الْجُمُعَةِ، وَإِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمِنْبَرَ جَلَسَ وَأَدَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ الْأَذَانَ الثَّانِي، فَإِذَا أَتَمَّ الْخُطْبَةَ أَقَامُوا.

(١) وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْخُطْبَةِ: أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَفِي وَقْتِهَا، وَحُضُورُ أَحَدٍ لِسَمَاعِهَا مِمَّنْ تَتَعَدَّى بِهِمُ الْجُمُعَةُ.

(٢) أَي: مَعَ الْكِرَاهَةِ، فَلَوْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوْ الْحَمْدُ لِلَّهِ... إلخ كَفَاهُ.

(٣) أَي: مَعَ الْكِرَاهَةِ إِنْ بَغِيَ عَذْر.

(٤) وَأَقْلَاهَا ثَلَاثَةُ رِجَالٍ غَيْرِ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الَّذِينَ حَضَرُوا الْخُطْبَةَ.

- بَقِيَ شَرْطُ سَادِسٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ: الْإِذْنُ الْعَامُّ مِنَ الْإِمَامِ، وَيَحْصُلُ بِفَتْحِ أَبْوَابِ الْجَامِعِ لِلْوَارِدِينَ.

(٥) قَالَ فِي الذَّرِّ الْمَخْتَارِ: حَرُمَ لِمَنْ لَا عَذْرَ لَهُ صَلَاةُ الظُّهْرِ قَبْلَهَا. هـ انْظُرْ مَا قَالَهُ عَا (١/٥٤٨).

باب صلاة العيدين

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ، وَشَرَائِطُهَا كَشَرَائِطِهَا إِلَّا الْخُطْبَةُ^(١).

ما يندب في عيد الفطر:

وَيُسْتَحَبُّ يَوْمَ الْفِطْرِ لِلْإِنْسَانِ: أَنْ يَغْتَسِلَ، وَيَسْتَأْكَلَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَأْكُلَ شَيْئاً حُلُواً، تَمَرًا أَوْ زَبِيئاً أَوْ نَحْوَهُ، وَيُخْرِجَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْمُصَلَّى. وَوَقْتُ الصَّلَاةِ مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا.

وَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، وَثَلَاثاً (ف) بَعْدَهَا، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ^(٢)، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ، وَيَبْدَأُ فِي الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ (ف)، ثُمَّ يُكَبِّرُ^(٣) ثَلَاثاً، وَأُخْرَى لِلرُّكُوعِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الرَّوَائِدِ.

وَيَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ، يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ. فَإِنْ شَهِدَ بِرُؤْيَاةِ الْهِلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ صَلَّوْهَا مِنْ الْعَدِّ، وَلَا يُصَلُّوْهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

يوم الأضحى:

يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى مَا يُسْتَحَبُّ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ، إِلَّا أَنَّهُ يُؤْخَرُ الْأَكْلُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَيُكَبِّرُ فِي طَرِيقِ الْمُصَلَّى جَهْرًا، وَيُصَلِّيُهَا كَصَلَاةِ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَضْحِيَّةَ وَتَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ.

فَإِنْ لَمْ يُصَلِّوْهَا أَوَّلَ يَوْمٍ صَلَّوْهَا مِنَ الْعَدِّ وَبَعْدَهُ، وَالْعُدْرُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ^(٤).

وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيقِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَهُوَ وَاجِبٌ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ فِي جَمَاعَاتِ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ بِالْأَمْصَارِ (مَسَمٍ)، مِنْ عَقِيبِ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ، إِلَى عَقِيبِ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ أَيَّامِ النَّحْرِ^(٥)، ثَمَانِ صَلَوَاتٍ.

(١) فَإِنَّهَا سَنَةٌ لَا شَرَطَ، وَتَوَدَّى بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا قَبْلَهَا بخلاف الجمعة.

(٢) وَتُدَبُّ أَنْ تَكُونَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى سُورَةُ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ النَّاشِئَةُ.

(٣) فَإِنْ قَدَّمَ التَّكْبِيرَاتِ عَلَى الْقِرَاءَةِ جَازَ.

(٤) لَكِنْ إِنْ أُخِّرَتْ بِدُونِ عَذْرِ كَرِهَ.

(٥) وَقَالَ الصَّاحِبَانِ: قَوْرَ كُلِّ فَرَضٍ عَلَى مَنْ صَلَّاهُ - وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ قَرَوِيًّا - إِلَى عَصْرِ الْخَامِسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَعَلِيهِ الْفَتْوَى أ. ه. نَوْرُ الْإِبْضَاحِ.

باب صلاة الخوف^(١)

وهي أن يجعل الإمام النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ: طَائِفَةً أَمَامَ الْعَدُوِّ، وَطَائِفَةً يُصَلِّي بِهَم رَكْعَةً إِنْ كَانَ مُسَافِرًا، وَرَكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَ مُقِيمًا، وَكَذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ، وَتَمْضِي إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَتَجِيءُ تِلْكَ الطَّائِفَةُ فَيُصَلِّي بِهَم بَاقِي الصَّلَاةِ، وَيُسَلِّمُ وَحْدَهُ، وَيَذْهَبُونَ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَتَأْتِي الْأُولَى فَيَتِمُّونَ صَلَاتَهُمْ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ، وَيُسَلِّمُونَ وَيَذْهَبُونَ، وَتَأْتِي الْأُخْرَى فَيَتِمُّونَ صَلَاتَهُمْ بِقِرَاءَةٍ^(٢) وَيُسَلِّمُونَ. وَمَنْ قَاتَلَ أَوْ رَكِبَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ.

فَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا وَحِدَانًا يُؤْمِنُونَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا.
وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَاثِبًا.
وَخَوْفُ السَّبْعِ كَخَوْفِ الْعَدُوِّ.

باب الصلاة في الكعبة

يَجُوزُ قَرْضُ الصَّلَاةِ وَتَقْلُهَا فِي الْكَعْبَةِ وَقَوْهَا^(٣)، فَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ فِي الْكَعْبَةِ وَتَحَلَّقَ الْمُقْتَدُونَ حَوْلَهَا جَازًا، وَإِنْ كَانُوا مَعَهُ جَازًا، إِلَّا مَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ.
وَإِذَا صَلَّى الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحَلَّقَ النَّاسُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ.



(١) وهي جائزة بشرط حضور عدو يقيناً، فلو صلوا على ظن حضوره فإن خلافه أعادوا. الدر (١/ ٥٦٨).

(٢) لأنهم مسبقون.

(٣) لكن الصلاة فوقها مكروهة لإساءة الأدب بالاستعلاء عليها وترك تعظيمها.

باب الجنائز^(١)

ما يفعل بمن قرب أجله:

وَمَنْ اخْتَضَرَ وَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَلَقِّنَ الشَّهَادَةَ، فَإِنْ مَاتَ شَدُّوا لَحْيَيْهِ وَعَمَّضُوا عَيْنَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ دَفْنِهِ.

فصل

في غسل الميت

وَيَجِبُ غَسْلُهُ وَجُوبَ كِفَايَةٍ.

وَيُجَرَّدُ لِلْغَسْلِ، وَيُوضَعُ عَلَى سَرِيرٍ مُجَمَّرٍ^(٢) وَثَرًا، وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ، وَيُوضَأُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا الْمَضْمُضَةَ وَالْاسْتِنْشَاقَ، وَيُغْلَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْحُرْضِ - إِنْ وَجَدَ - وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ بِالخِطْمِيِّ مِنْ غَيْرِ تَسْرِيجٍ، وَيُضَجَّعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، فَيُغْسَلُ حَتَّى يُعْلَمَ وَصُولُ الْمَاءِ تَحْتَهُ، ثُمَّ يُضَجَّعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ كَذَلِكَ، ثُمَّ يُجْلِسُهُ وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ، ثُمَّ يَنْشَفُهُ بِخِرْقَةٍ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ^(٣) عَلَى رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ، وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ.

فصل

في بياض تكفين الميت

ثُمَّ يَكْفَنُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَبِضُ مُجَمَّرَةٌ: قَمِيصٌ، وَإِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ، وَهَذَا كَفْنُ السُّنَّةِ. وَصِفَتُهُ: أَنْ تُبَسِّطَ اللَّفَافَةُ، ثُمَّ الْإِزَارُ فَوْقَهَا، ثُمَّ يَقْمَصُ - وَهُوَ مِنَ الْمَنْكِبِ إِلَى الْقَدَمِ -، وَيُوضَعُ الْإِزَارُ - وَهُوَ مِنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدَمِ -، وَيُعْظَفُ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْيَسَارِ ثُمَّ مِنْ قِبَلِ الْيَمِينِ. فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى إِزَارٍ وَلِفَافَةٍ جَارَ، وَلَا يَقْتَصَرُ عَلَى وَاحِدٍ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ. وَيُعَقَّدُ الْكَفَنُ إِنْ خِيفَ انْتِشَارُهُ، وَلَا يَكْفَنُ إِلَّا فِيمَا يَجُوزُ لُبْسُهُ.

(١) الجنائز جمع جنازة، بالفتح الميت، وبالكسر السرير الذي يُشَدُّ عليه الميت.

(٢) أي: مبخّر، إخفاء لكرهه الرائحة، وتعظيمًا للميت، وكيفيته: أَنْ يُدَارَ بِالْمُجَمَّرَةِ حَوْلَ السَّرِيرِ.

(٣) عطر مرغّب من أشياء طيبة أ.هـ مراقي.

كف المرأة:

وَكَفَّنُ الْمَرْأَةَ كَذَلِكَ، وَتُرَادُ جِمَارًا وَخِرْقَةً تُرْبَطُ فَوْقَ ثَدْيَيْهَا^(١)، فَإِنْ اقْتَصَرُوا عَلَى تَوْبِيْنٍ وَخِمَارٍ جَارٍ، وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا صَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَ الْقَمِيصِ تَحْتَ اللَّفَافَةِ.

فصل

في الصلاة على الميت

حكمها:

الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ.

وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ فِيهَا السُّلْطَانُ، ثُمَّ الْقَاضِي، ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ، ثُمَّ الْأَوْلِيَاءُ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبَ، إِلَّا الْأَبُ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْابْنِ.

وَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُصَلِّيَ إِنْ صَلَّى غَيْرُ السُّلْطَانِ أَوْ الْقَاضِي^(٢)، فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ^(٣) أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ.

وَأِنْ دُفِنَ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ صَلُّوا عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ تَقْسُّخُهُ.

كيفيتها:

وَيَقُومُ الْإِمَامُ حِذَاءَ الصَّدْرِ، لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

وَالصَّلَاةُ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْأَوَّلَى، وَلَا يَرْفَعُ بَعْدَهَا.

يَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ الْأَوَّلَى^(٤)، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمَيِّتِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ^(٥) بَعْدَ الثَّالِثَةِ، وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ.

(١) الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الثَّانِيْنِ إِلَى الْفَخْذَيْنِ عا (١/ ٥٧٩).

(٢) أَي: لَهُ أَنْ يَعِيدَ الصَّلَاةَ إِنْ شَاءَ لِأَجْلِ حَقِّهِ لَا لِإِسْقَاطِ الْفَرَضِ، وَلِذَا لَيْسَ لِمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا أَنْ يَعِيدَ مَعَ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ إِعَادَتَهُ تَكُونُ نَفْلًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، بِخِلَافِ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ صَاحِبُ حَقٍّ. انظر عا (١/ ٥٩٢).

(٣) مَن لَّهُ حَقُّ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ كَالسُّلْطَانِ وَالْقَاضِي.

(٤) وَتَحْصُلُ الثَّنَاءُ بِأَيِّ صِيغَةٍ مِنْ صِيغِ الْحَمْدِ عا (١/ ٥٨٥)، وَجَازَ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بِقَصْدِ الثَّنَاءِ، كَذَا نُصِّصَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَقَالَ أُنْمَتْنَا: بِأَنَّ مِرَاعَاةَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَرَضٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ بِهَا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَحَقِّ الْمَيِّتِ ١. هـ. مِرَاقِي الْفَلَاحِ.

(٥) بِأَيِّ دَعَاءٍ شَاءَ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ، وَالْأَوَّلَى الدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورِ وَمِنْهُ: مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْجَنَائِزِ، بِأَبِ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ (٩٦٣) عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دَعَائِهِ وَهُوَ

وَيَقُولُ فِي الصَّيِّ بَعْدَ الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا قَرِطاً^(١) وَذُخْراً، شَافِعاً مُشَفَّعاً^(٢).

وَلَا قِرَاءَةَ فِيهَا^(٣)، وَلَا تَشْهَدَ.

وَمَنْ اسْتَهَلَّ، وَهُوَ: أَنْ يُسْمَعَ لَهُ صَوْتُ^(٤)، سُمِّيَ وَغُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُذِرَجَ فِي خِرْقَةٍ^(٥) وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ.

بَيَانُ حَمَلِهَا وَدَفْنِهَا:

فَإِذَا حَمَلُوهُ عَلَى سَرِيرِهِ أَخَذُوا بِقَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ، وَأَسْرَعُوا بِهِ دُونَ الْحَبِّ^(٦)، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى قَبْرِهِ كَرِهَ لَهُمْ أَنْ يَقْعُدُوا قَبْلَ أَنْ يُوضَعَ عَلَى الْأَرْضِ. وَالْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ.

وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ وَيُلْحَدُ^(٧)، وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَيَقُولُ وَاضِعُهُ: «بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَيُوجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

وَيُسَجَّى قَبْرُ الْمَرْأَةِ بِثَوْبٍ، حَتَّى يُجْعَلَ اللَّيْنُ عَلَى اللَّحْدِ، وَلَا يُسَجَّى قَبْرُ الرَّجُلِ، وَيُسَوَّى اللَّيْنُ عَلَى اللَّحْدِ، ثُمَّ يُهَالُ التُّرَابُ عَلَيْهِ.

وَيُسَمَّى^(٨) الْقَبْرُ، وَيُكْرَهُ بِنَاؤُهُ بِالْجِصِّ وَالْأَجْرِ وَالْحَشَبِ.

= يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». قَالَ: حَتَّى تَمَيِّتَ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ.

(١) الْفَرْطُ: الَّذِي يَتَقَدَّمُ الْإِنْسَانُ مِنْ وَلَدِهِ، أَيْ: أَجْراً مُتَقَدِّماً.

(٢) أَيْ: مُقْبُولُ الشَّفَاعَةِ.

(٣) انْظُرِ التَّعْلِيلَ (١١٨).

(٤) أَيْ: وَقَدْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ، وَحُدُّ الْأَكْثَرِ خُرُوجُ صَدْرِهِ إِنْ نَزَلَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ، أَوْ خُرُوجُ سُرَّتِهِ إِنْ خَرَجَ مَنْكُوساً مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ.

(٥) أَيْ: بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَسْمِيَتِهِ، ثُمَّ يَدْفَنُ.

(٦) وَهُوَ: مَا يُؤَدِّي إِلَى اضْطِرَابِ الْمَيِّتِ، فَيَكْرَهُ لِلْأَزْدِرَاءِ بِهِ وَإِتْعَابِ الْمُتَّبِعِينَ مُرَاقِي.

(٧) وَصِفَةُ اللَّحْدِ: أَنْ يُحْفَرُ الْقَبْرُ، ثُمَّ يُحْفَرُ فِي جَانِبِ الْقِبْلَةِ مِنْهُ حَفِيرَةٌ، فَيُوضَعُ فِيهَا الْمَيِّتُ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كَالْبَيْتِ الْمُسَقْفِ. عا (١/ ٥٩٩) عَنْ الْحَلِيَّةِ.

وَلَا يُسَقُّ إِلَّا فِي أَرْضٍ رَخْوَةٍ، وَصِفَةُ الشَّقِّ: أَنْ يُحْفَرُ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ حَفِيرَةٌ، فَيُوضَعُ فِيهَا الْمَيِّتُ. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٨) أَيْ: نَدْباً، وَصِفَتُهُ: أَنْ يُجْعَلَ تَرَابُهُ مُرْتَفِعاً عَلَيْهِ كَسَنَامِ الْجُمَلِ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ اِثْنَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا تُرَابٌ.
 وَيُكْرَهُ وَطْءُ الْقَبْرِ وَالْجُلُوسُ وَالنُّومُ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ.
 وَإِذَا مَاتَ لِلْمُسْلِمِ قَرِيبٌ كَافِرٌ غَسَلَهُ غَسْلَ الثَّوْبِ النَّجِسِ، وَيُلْقِيهِ فِي ثَوْبٍ وَيُلْقِيهِ فِي حُفِيرَةٍ،
 وَإِنْ شَاءَ دَفَعَهُ إِلَى أَهْلِ دِينِهِ.



باب الشهيد

حديثه:

وهو مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ، أو وُجِدَ بِالْمَعْرَكَةِ جَرِيحاً، أو قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْماً وَلَمْ يَجِبْ فِيهِ مَالٌ^(١).

حكمه:

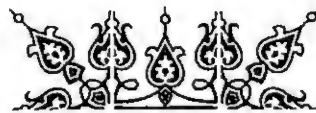
فَإِنَّهُ لَا يُغَسَّلُ إِنْ كَانَ عَاقِلاً بِالْغَا طَاهِراً، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ، وَيُنْقَصُ وَيُزَادُ مُرَاعَاةً لِكَفَنِ السُّنَّةِ.

وَيُتْرَعُ عَنْهُ الْفَرُّ وَالْحَشْوُ وَالسَّلَاحُ وَالْحُفْتُ وَالْقَلَنْسُوَّةُ^(٢).

فَإِنْ أَكَلَ (ف)، أو شَرِبَ (ف)، أو تَدَاوَى، أو أَوْصَى (ف) بِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، أو بَاعَ، أو اشْتَرَى، أو صَلَّى، أو حُمِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ^(٣) حَيًّا، أو أَوْتُهُ حَيْمَةً، أو عَاشَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ وَهُوَ يَعْقِلُ غُسْلَ (ف).

وَالْمَقْتُولُ حَدًّا أَوْ قِصَاصاً يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ.

وَالْبُعَاةُ وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ.



(١) بل وجب بقتله القصاص، أمّا إذا وجب به المال فلا يُعدُّ شهيداً، وذلك بأن كان قَتْلُهُ شُبّهَ الْعَمْدِ كضرب بعضاً، أو خطأ كرمي غرضٍ فأصابه.

(٢) وكذا كلُّ ما لا يصلح للكفن.

(٣) أو من المكان الذي جُرح فيه، سواء وصل إلى المكان المنقول إليه حَيًّا أو مات على الأيدي، وكذا لو قام من مكانه إلى مكان آخر. انظر عا (١/ ٦١٠).

كتاب الزكاة^(١)

شروط وجوبها:

ولا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ (ف) الْبَالِغِ (ف) إِذَا مَلَكَ نَصَاباً^(٢) خَالِياً عَنِ الدَّيْنِ، فَاضِلاً عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ^(٣)، مُلْكاً تَامّاً فِي طَرَفِي الْحَوْلِ.

شرط صحة أداؤها:

وَلَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا إِلَّا بِنَيَّْةٍ مُقَارِنَةٍ لِعَزْلِ الْوَاجِبِ أَوْ لِلْأَدَاءِ^(٤).
وَمَنْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ سَقَطَتْ وَإِنْ لَمْ يَنْوَهَا.

متفرقات

وَلَا زَكَاةَ فِي مَالِ الضَّمَارِ^(٥) (زف).
وَتَجِبُ فِي الْمُسْتَقَادِ الْمُجَانِسِ وَزُرْكَاهِ مَعَ الْأَصْلِ.
وَتَجِبُ فِي النَّصَابِ دُونَ الْعَقْوِ (م ز).

(١) وهي في اللغة: الطَّهارة والنَّماء.

وشرعاً: عبارة عن إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص.

(٢) النَّصَاب: هو ما نَصَبَهُ الشَّارِعُ علامةً عَلَى وَجوب الزَّكَاةِ مِنَ الْمَقَادِيرِ الْمَبِينَةِ فِي الْأَبْوَابِ الْآتِيَةِ، وَهَذَا شَرْطٌ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ، إِذْ لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا نَصَابٌ وَلَا حَوْلَانِ الْحَوْلِ، كَمَا سَتَعْلَمُ. ٧ (٢ / ٤).

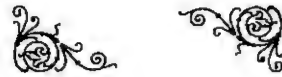
(٣) وَالْحَاجَةُ الْأَصْلِيَّةُ: مَا يَكْفِي عَنِ الْإِنْسَانِ الْهَلَاكَ تَحْقِيقاً، كَالْتَّفَقَةِ وَدَوْرِ السُّكْنَى وَأَلَاتِ الْحَرْبِ وَالنِّيَابِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا لِدَفْعِ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ، أَوْ تَقْدِيرِ كَالَاتِ الْحَرْفَةِ وَأَثَاثِ الْمَنْزِلِ وَدَوَابِّ الرُّكُوبِ وَكُتُبِ الْعِلْمِ لِأَهْلِهَا، فَإِذَا كَانَ لَهُ دَرَاهِمٌ مُسْتَحَقَّةٌ بِصَرَفِهَا إِلَى تِلْكَ الْحَوَائِجِ صَارَتْ كَالْمَعْدُومَةِ. ١ هـ عا (٢ / ٦).

(٤) وَلَوْ حَكِماً، كَمَا لَوْ دَفَعَ بِلَا نِيَّةٍ ثُمَّ نَوَى وَالْمَالُ فِي يَدِ الْفَقِيرِ، أَوْ نَوَى عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ دَفَعَ الْوَكِيلُ بِلَا نِيَّةٍ. لِبَاب (١ / ١٤٠).

(٥) الضَّمَارُ لُغَةً: الْغَائِبُ الَّذِي لَا يُرْجَى، فَإِذَا رُجِيَ فَلَيْسَ بِضَمَارٍ، وَأَصْلُهُ الْإِضْمَارُ وَهُوَ التَّغْيِيبُ وَالْإِخْفَاءُ، وَمَنْهُ أَضْمَرَ فِي قَلْبِهِ شَيْئاً. عا (٢ / ٩) عَنِ الْبَحْرِ.

وَاصْطِلَاحاً: هُوَ مَا لَا يُمْكِنُ الِاتِّفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ الْمَلِكِ. الدَّر (٢ / ٩).

وَتَسْقُطُ بِهَلَاكِ النَّصَابِ^(١) بَعْدَ الْحَوْلِ (ف)، وَإِنْ هَلَكَ بَعْضُهُ سَقَطَتْ حِصَّتُهُ.
 وَيَجُوزُ فِيهَا دَفْعُ الْقِيَمَةِ^(٢).
 وَيَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ وَسَطَ الْمَالِ.
 وَمَنْ مَلَكَ نَصَاباً فَعَجَّلَ الزَّكَاةَ قَبْلَ الْحَوْلِ لِسَنَةِ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ لِنُصْبٍ جَازٍ (ز).



(١) قَيِّدُ بِالْهَلَاكِ لِأَنَّ الْإِسْتِهْلَاقَ لَا يُسْقِطُهَا؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَمَانَةِ، فَإِذَا اسْتَهْلَكَهَا ضَمَنَهَا كَالْوَدِيعَةِ. ١. هـ الباب (١/ ١٤٨).
 (٢) وَتَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ - فِي غَيْرِ السَّوَامِ - يَوْمَ الْوُجُوبِ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَفِي السَّوَامِ يَوْمَ الْأَدَاءِ بِالِاتِّفَاقِ. وَيَقُومُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي الْمَالُ فِيهِ. ١. هـ الباب عن الفتح (١/ ١٤٧).

باب زكاة السوائم

حديث السائمة:

السَّائِمَةُ الَّتِي تَكْتَفِي بِالرَّغْيِ فِي أَكْثَرِ حَوْلِهَا، فَإِنْ عَلَفَهَا يَصِفَ الْحَوْلُ أَوْ أَكْثَرَهُ، فَلَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ.

وَالْإِبِلُ تَتَاوَلُ الْبُحْتُ^(١) وَالْعِرَابُ، وَالْبَقَرُ يَتَنَاوَلُ الْجَوَامِيسَ أَيْضًا، وَالْغَنَمُ الضَّأْنُ وَالْمَغْزُ.

فصل

نصاب الإبل

ليس في أقل من خمس من الإبل السائمة زكاة، وفي الخمس شاة، وفي العشر شاتان، وفي خمس عشر ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، وهي التي طعنت في السنة الثانية، وفي ست وثلاثين بنت لبون، وهي التي طعنت في الثالثة، وفي ست وأربعين حقة، وهي التي طعنت في الرابعة، وفي إحدى وستين جذعة، وهي التي طعنت في الخامسة، وفي ست وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين، ثم في الخمس شاة (ف) كالأول إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاقي، ثم في الخمس شاة كالأول إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقاقي وبنت مخاض، وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقاقي وبنت لبون، وفي مائة وست وتسعين أربع حقاقي إلى مائتين، ثم تستأنف (ف) أبداً كما استؤنفت بعد المائة والخمسين.

فصل

في نصاب البقر

ليس في أقل من ثلاثين من البقر شيء، وفي ثلاثين تبيع أو تبعة، وهي التي طعنت في الثانية، وفي أربعين ميسن أو ميسنة، وهي التي طعنت في الثالثة، وما زاد بحسابه (ف) إلى ستين، وفي ستين تبعان أو تبعتان، وفي سبعين ميسنة وتبيع، وفي ثمانين ميستان.

(١) جمع البحتي، وهو: المتولد بين العربي والعجمي، منسوب إلى بخت نصر، والعراب جمع عربي.

وعلى هذا يَنْتَقِلُ الْفَرَضُ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْ تَبِيعٍ إِلَى مُسَبِّئَةٍ.

فصل

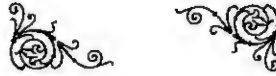
في نصاب الشياه

لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ صَدَقَّةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ شَاءَ إِلَى مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، إِلَى أَرْبَعِمِائَةٍ فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاءَةٌ. وَأُذْنِي مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الزَّكَاةُ، وَيُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ الثَّانِي (ف)، وَهُوَ مَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ.

فصل

في زكاة الخيل والبغال والحمير

مَنْ كَانَ لَهُ خَيْلٌ سَائِمَةٌ ذَكَوْرٌ وَإِنَاثٌ، أَوْ إِنَاثٌ^(١)، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَى عَنْ كُلِّ فَرَسٍ (سَم) دِينَاراً، وَإِنْ شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ (سَم) خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ. وَلَا زَكَاةَ فِي الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ^(٢)، وَلَا فِي الْعَوَامِلِ^(٣) وَالْعُلُوفَةِ^(٤)، وَلَا فِي الْفُضْلَانِ^(٥) وَالْحُمْلَانِ^(٦) وَالْعَجَاجِيلِ (زَس) إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا كِبَارٌ^(٧)، وَلَا فِي السَّائِمَةِ الْمُشْرَكَةِ، إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ نَصِيبُ كُلِّ شَرِيكَ نِصَاباً. وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ سِنٌّ فَلَمْ يُوْجَدْ عِنْدَهُ أُخِذَ مِنْهُ أَعْلَى مِنْهُ وَرُدَّ الْفُضْلُ، أَوْ أُذْنِي مِنْهُ وَأُخِذَ الْفُضْلُ.



(١) أشار بقوله: «أو إناث» إلى أنه لا زكاة في الذكور منفردة.

(٢) إلا أن تكون للتجارة، فتصير عروضاً.

(٣) وهي التي أعدت للعمل، كإثارة الأرض بالحرثة، وكالسقي ونحوه.

(٤) وهي التي يعلفها صاحبها نصف حول فأكثر، ولو كانت للدرّ والنسل، ما لم تكن للتجارة.

(٥) جمع فصيل، وهو: ولد الناقة إذا فصل من أمه ولم يبلغ الحول.

(٦) جمع حمل، وهو: ولد الصّان في السنة الأولى.

(٧) فلو كان له مع تسع وثلاثين حملاً مُسَبِّئاً وجبت.

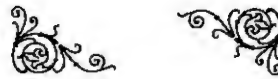
باب زكاة الذهب والفضة

وَتَجِبُ فِي مَضْرُوبَيْهِمَا وَتَبَرُّعَيْهِمَا وَحُلِيِّهِمَا وَآيَاتِهِمَا، نَوَى التَّجَارَةَ أَوْ لَمْ يَنْوِ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ نَصَابًا، وَيُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِالْقِيَمَةِ^(١) (سم).

وَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا^(٢)، وَفِيهِ نِصْفُ مِثْقَالٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ مِثْقَالٍ قِيرَاطَانِ (سم).

وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ. وَتُغْتَبَرُ فِيهِمَا الْعَلَبَةُ، فَإِنْ كَانَتْ لِلْعِشْرِ فَهِيَ عُرُوضٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْفِضَّةِ فَهِيَ فِضَّةٌ، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ^(٣).

وَالْمُغْتَبَرُ فِي الدَّرَاهِمِ كُلُّ عَشْرَةٍ وَزُنْ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ. وَلَا زَكَاةٌ فِي الْعُرُوضِ^(٤)، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ، وَتَبْلُغَ قِيَمَتُهَا نَصَابًا مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ، وَتُضْمَّ قِيَمَتُهَا إِلَيْهِمَا.



(١) وصورته: أن يكون له عشرة مثاقيل ذهب، وإناء فضة وزنه أقل من مائة درهم لكن قيمته قيمة عشرة مثاقيل ذهب، فتجب الزكاة عند الإمام.

(٢) اختلف في تحديد وزن المثقال، فقليل: «٤,٨٠» غ، وعليه نصاب الذهب «٩٦» غ، وقيل: المثقال «٥٥» غ، وعليه يكون النصاب «١٠٠» غ والأول أحوط، والله أعلم.

وبعد ذلك قسم العلماء المثقال إلى عشرين قيراط، وعليه فالقيراط بالغرام ٠,٢٤، والله أعلم.

(٣) اختلف عند تساويهما، والمختار لزومها احتياطاً.

(٤) وهو ما سوى النقدين.

باب زكاة^(١) الزروع والثمار

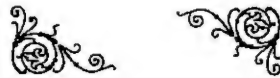
ما سَقَتْهُ السَّمَاءُ أَوْ سُقِيَ سَيْحاً^(٢) فِيهِ الْعُشْرُ (سَم) قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، إِلَّا الْقَصَبَ الْفَارِسِيَّ وَالْحَطَبَ وَالْحَشِيشَ^(٣)، وَمَا سُقِيَ بِالْأُوتَارِ وَالذَّلَالِيَةِ فَيَنْصَفُ الْعُشْرُ، وَلَا شَيْءٌ فِي التَّنْبِي وَالسَّعْفِ.

وَلَا تُحَسَّبُ مَوْؤُنَتُهُ^(٤)، وَالْخَرْجُ عَلَيْهِ.

وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، إِذَا أُخِذَ مِنْ أَرْضِ الْعُشْرِ.

وَالْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ إِذَا اشْتَرَاهَا ذِمِّي صَارَتْ خَرَجِيَّةً (سَم)، وَالْخَرَجِيَّةُ لَا تَصِيرُ عُشْرِيَّةً أَصلاً.

وَلَا شَيْءٌ فِيهَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ (س)، كَاللُّؤْلُؤِ وَالْعَنْبَرِ وَالْمَرْجَانِ، وَلَا فِيهَا يُوجَدُ فِي الْجِبَالِ كَالْجِصِّ وَالنُّورَةِ وَالْيَاقُوتِ وَالْفَيْرُوزِ وَالزُّمُرُودِ.



(١) المراد بالزكاة هنا العشر، وتسميته زكاة باعتبار مَصْرَفِهِ.

(٢) قال في المغرب: ساح الماء سَيْحاً جرى على وجه الأرض، ومنه ما سُقِيَ سَيْحاً، يعني ماء الأنهار والأودية.

(٣) وكذا كلُّ ما لا يُقصد به استغلال الأرض ويكون في أطرافها، أمّا إذا اتَّخَذَ الأرض مقصبةً أو مشجرةً أو منبتاً للحشيش، وساقَ إليه الماء ومنع الناس عنه يجب فيه العشر. اللباب (١٥٢).

(٤) أي: يجب العشر في الأول ونصفه في الثاني بلا رَفْعِ أَجْرَةِ الْعَمَالِ وَنَفَقَةِ الْبَقَرِ وَكَرِي الْأَنْهَارِ وَسَائِرِ النَّفَقَاتِ.

باب العاشر

تعريف العاشر:

وهو مَنْ نَصَبَهُ الإمامُ على الطَّرِيقِ^(١) لِيَأْخُذَ الصَّدَقَاتِ مِنَ التَّجَارِ مِمَّا يَمُرُّونَ عَلَيْهِ .
 فَيَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعُشْرِ، وَمِنَ الذَّمِيِّ نِصْفَ الْعُشْرِ، وَمِنَ الْحَرْبِيِّ الْعُشْرَ .
 فَمَنْ أَنْكَرَ تَمَامَ الْحَوْلِ أَوْ الْفَرَاغَ مِنَ الدِّينِ، أَوْ قَالَ: أَدْبَيْتُ إِلَى عَاشِرِ آخَرٍ، أَوْ إِلَى الْفُقَرَاءِ
 فِي الْمِضَرِّ وَخَلَفَ صَدَّقَ، وَالْمُسْلِمُ وَالذَّمِيُّ سَوَاءٌ، وَالْحَرْبِيُّ لَا يُصَدَّقُ إِلَّا فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ^(٢) .
 وَيُعْشَرُ قِيَمَةُ الْخَمْرِ دُونَ الْخِزْيِيرِ (س ز) .



(١) وشرطه أن يكون: مسلماً، حرّاً غير هاشميٍّ، قادراً على حماية القوافل من اللصوص وقطاع الطريق .
 (٢) أي: فيصدق إن قال في الجوّاري التي معه: هنَّ أمّهات أولادي؛ لأنّه إن لم يكن صادقاً ثبت بقوله «هنَّ أمّهات أولادي» لهنَّ الحرّية .

باب المعدن

مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ وَجَدَ مَعْدِنَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ حَدِيدٍ أَوْ رَصَاصٍ أَوْ نُحَاسٍ فِي أَرْضٍ عَشِيرٍ أَوْ خَرَّاجٍ، فَخُمُسُهُ فَيءٌ وَالْبَاقِي لَهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ فِي دَارِهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ (سَم)، وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِهِ.

وَإِنْ وَجَدَهُ حَرَبِيٌّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ فَيءٌ.

وَمَنْ وَجَدَ كَنْزاً فِيهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لِقِطَّةٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ عِلَامَةُ الشُّرَكَ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ، فَيَكُونُ غَنِيمَةً، فَفِيهِ الْخُمُسُ وَالْبَاقِي لِلْوَاجِدِ.

وَإِنْ وَجَدَ فِي دَارِ رَجُلٍ مَالاً مَذْفُوناً مِنْ أَمْوَالِ الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ لِمَنْ كَانَتْ الدَّارُ لَهُ (س)، وَهُوَ الْمُخْتَطُّ الَّذِي خَطَّهَا الْإِمَامُ لَهُ عِنْدَ الْفَتْحِ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الْمُخْتَطُّ فَلَا قِصَى مَالِكٍ يُعْرِفُ لَهَا.



باب مصارف الزكاة

وهم: الفقير، وهو الذي له أدنى شيء^(١)، والمسكين الذي لا شيء له، والعامِلُ على الصدقة يُعطى بقدر عمله^(٢)، ومُتَقَطِعُ الغزاة والحاج^(٣)، والمكاتبُ يُعان في فك رقبته، والمديونُ الفقير، والمُتَقَطِعُ عن ماله^(٤).

وللمالك أن يُعطي جميعهم، وله أن يقتصر على أحدهم. ولا يدفعها إلى ذمي، ولا إلى غني، ولا إلى ولد غني صغير، ولا مملوك غني، ولا إلى من بينهما قرابة ولا إلى أعلى أو أسفل، ولا إلى زوجته، ولا إلى مكاتبه، ولا إلى هاشمي^(٥)، ولا إلى مولى هاشمي^(٦).

وإن أعطى فقيراً واحداً نصاباً أو أكثر جاز (ز)، ويكره^(٧). ويجوز دفعها إلى من يملك دون النصاب، وإن كان صحيحاً مكتسباً. ولو دفعها إلى من ظنه فقيراً فكان غنياً أو هاشمياً، أو دفعها في ظلمة فظهر أنه أبوه أو ابنه أجزأه (س)، وإن كان عبده، أو مكاتبه لم يُجزه.

نقل الزكاة إلى بلد آخر

ويكره نقلها إلى بلد آخر إلا إلى قرابته أو من هو أخو ج من أهل بلده.

- (١) أي: دون النصاب.
- (٢) أي: ما يسعه وأعوانه بالوسط؛ لأن استحقاقه بطريق الكفاية، ولهذا يأخذ وإن كان غنياً، لكن لا يزداد على نصف ما قبضه. انظر الباب (١/ ١٥٥).
- (٣) جمع المصنف بين قولي أبي يوسف ومحمد، فابو يوسف ذهب إلى أن المراد بـ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ منقطع الغزاة، وهم الذين عجزوا عن اللُّحوق بجيش الإسلام لفقرهم بهلاك الثقة أو الدابة أو غيرها، فتحلُّ لهم الصدقة وإن كانوا كاسين. وذهب محمد إلى أن المراد منقطع الحاج، وقال الإسيبيجي: الصحيح قول أبي يوسف. انظر عا (٢/ ٦١).
- (٤) أي: ابن السبيل، وهو من كان له مال في وطنه، وهو في مكان لا شيء له فيه، وإنما يأخذ ما يكفيهِ إلى وطنه لا غير.
- (٥) المراد بهم: آل علي، وآل عباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل حارث بن عبد المطلب.
- (٦) أي: معتقه، لأن مولى القوم منهم.
- (٧) إلا إذا كان المدفوع إليه مديوناً أو صاحب عيال، بحيث لو فرَّق المال عليهم لم يتحصَّل لكل نصاب، أو لا يُقْضَل بعد قضاء دينه نصاب.

باب صدقة الفطر

وهي واجبة على الحرّ المسلم المالك لمقدار النصاب، فاضلاً عن حوائجه الأضيّة، عن نفسه وأولاده الصغار وعبيده للخدمة ومدبره وأمّ ولده، وإن كانوا كفّاراً لا غير.

مقدارها

وهي نصف صاع من بُرّ أو دقيقه، أو صاع من شعير أو دقيقه، أو تمر أو زبيب، أو قيمة ذلك.

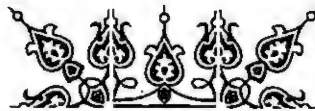
والصاع ثمانية (س) أرطال بالعراقي.

وقت وجوبها

وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر^(١)، فإن قدّمها جاز (ف)، وإن أخرها فعليه إخراجها.

وإن كان للصغير مال أدى عنه وليّه وعن عبده (م).

ويستحب إخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى.



(١) وجوباً موسعاً في العمر، حتى لو مات فأذاها وارثه جاز.

كتاب الصوم

صَوْمُ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ، أَدَاءً وَقَضَاءً.
وَصَوْمُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَاتِ وَاجِبٌ، وَمَا سِوَاهُ نَفْلٌ، وَصَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَرَامٌ.

وقت النية في الصيام:

وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَالنَّذْرِ الْمُعَيَّنِ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ وَإِلَى نِصْفِ النَّهَارِ^(١)، وَبِمُطْلَقِ النِّيَّةِ^(٢)، وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ.

وَالنَّفْلُ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ^(٣).

وَيَجُوزُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ وَاجِبٍ آخَرَ، وَيَاقِي الصَّوْمُ^(٤) لَا يَجُوزُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ اللَّيْلِ.
وَالْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فِي رَمَضَانَ إِنْ نَوَى وَاجِبًا آخَرَ وَقَعَ عَنْهُ (سَم) (ف)، وَإِلَّا^(٥) وَقَعَ عَنْ رَمَضَانَ.

وقت الصوم

وَقْتُ الصَّوْمِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

تعريف الصوم

وَهُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ مَعَ النِّيَّةِ بِشَرْطِ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ.

التماس هلال رمضان

وَيَجِبُ أَنْ يَلْتَمِسَ النَّاسُ الْهَلَالَ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ وَقْتُ الْغُرُوبِ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا، وَإِنْ غُمَّ عَلَيْهِمْ أَكْمَلُوهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

(١) المراد بالأنهار النهار الشرعي، وهو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس، ونصفه إلى وقت الضحوة الكبرى، والصحيح أنه يشترط تحقق النية قبلها.

(٢) أي: من غير تقييد بوصف الفرض أو الواجب أو السنة.

(٣) أي: قبل الضحوة الكبرى.

(٤) أي: من الواجبات كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات.

(٥) بأن أطلق النية.

وإن كانَ بالسَّمَاءِ عِلَّةٌ غَنِيمٌ أَوْ غُبَارٌ أَوْ نَحْوُهُمَا مِمَّا يَمْنَعُ الرُّؤْيَةَ قُبِلَ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَإِنْ رَدَّ الْقَاضِي شَهَادَتَهُ صَامَ^(١).
وإنْ لَمْ يَكُنْ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا شَهَادَةُ جَمْعٍ يَقَعُ الْعِلْمُ بِخَبَرِهِمْ.
فإذا ثَبَتَ فِي بَلَدٍ لَزِمَ جَمِيعُ النَّاسِ، وَلَا اِغْتِيَارَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ.

صيام يوم الشك

وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ^(٢) إِلَّا تَطَوُّعًا.

التماس هلال شوال

وَيُلْتَمَسُ هَلَالُ شَوَّالٍ فِي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَنْ رَأَاهُ وَخَدَّهُ لَا يُفْطِرُ، فَإِنْ أَفْطَرَ قَضَاهُ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.
فإنْ كَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ قُبِلَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا عِلَّةٌ فَجَمْعٌ كَثِيرٌ.
وَدُوُّ الْحِجَّةِ كَشَوَّالٍ.

ما يوجب القضاء والكفارة

وَمَنْ جَامَعَ أَوْ جُوِغَ فِي أَحَدِ السَّيْلَيْنِ عَامِدًا، أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ عَامِدًا، غِذَاءً أَوْ دَوَاءً، وَهُوَ صَائِمٌ فِي رَمَضَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، مِثْلُ الْمُظَاهَرِ^(٣).

ما يوجب القضاء بدو الكفارة

وإنْ جَامَعَ فِيمَا دُونَ السَّيْلَيْنِ أَوْ بَهِيمَةً، أَوْ قَبَلَ، أَوْ لَمَسَ فَأَنْزَلَ، أَوْ اخْتَقَنَ أَوْ اسْتَعَطَّ^(٤)، أَوْ أَفْطَرَ فِي أَذْيِهِ، أَوْ دَاوَى جَائِفَةً (سَم) أَوْ أَمَةً، فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ، أَوْ ابْتَلَعَ الْحَدِيدَ^(٥)، أَوْ اسْتَقَاءَ مِلءَ فِيهِ، أَوْ تَسَحَّرَ يَطْنُهُ لَيْلًا وَالْفَجْرُ طَالِعٌ، أَوْ أَفْطَرَ يَطْنُهُ لَيْلًا وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَا غَيْرُ.

(١) وجوباً.

(٢) وهو ما يلي التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ.

فإنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ عَنْ وَاجِبٍ كَنَدَرٍ وَكَفَّارَةٍ وَقَضَاهُ كَرِهَ تَزْيِيفَها، أَوْ عَنْ رَمَضَانَ كَرِهَ تَحْرِيمَها.

(٣) أي: كَفَّارَتُهُ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْمُظَاهَرِ فِي التَّرْتِيبِ، فَيُعْتَقُ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا. فَلَوْ أَفْطَرَ وَلَوْ لَعَذَرَ اسْتَأْنَفَ إِلَّا لَعَذَرَ الْحَيْضَ. عا (٢/ ١٠٩).

(٤) السُّعُوطُ هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُصَبُّ فِي الْأَنْفِ.

(٥) أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا لَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ عَادَةً أَوْ يَعَاقُهُ أَوْ يَسْتَقْبِلُهُ.

ما لا يفسد الصوم

وإن أكل أو شرب أو جامع ناسياً، أو نام فاختلم، أو نظر إلى امرأة فأنزل، أو ادهن أو اكتحل، أو قتل أو اغتاب، أو غلبه القيء^(١)، أو أفطر في إخليله (س)، أو دخل حلقه غباراً أو دباب، أو أصبح جنباً لم يفطر.

وإن ابتلع طعاماً بين أسنانه مثل الحمصة أفطر، وإلا فلا.

ما يكره للصائم فعله

ويكره للصائم مضغ العلك^(٢) والدُّوق والقبلة إن لم يأمن على نفسه.

فصل

[في العوارض]^(٣)

ومن خاف المرض أو زيادته أفطر، والمسافر صومه أفضل، ولو أفطر جاز، فإن ماتا على حالهما لا شيء عليهما، وإن صح وأقام، ثم ماتا، لزمهما القضاء بقدره، ويوصيان بالإطعام عنهما لكل يوم مسكيناً كالفطرة^(٤).

والحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما أو نفسيهما أفطرتا وقضيتا لا غير.

والشيخ الذي لا يقدر على الصيام^(٥) يفطر ويطعم^(٦).

(١) أي: وخرج ولم يعض منه لا يفطر، فإن عاد من القيء بلا صنعه وهو ملء الفم لا يفسد، فإن أعاد ولو قدر حمصة منه أفطر، فإن لم يكن القيء ملء الفم وأعاده كله أو بعضه لا يفسد.

(٢) شريطة أن لا ينفصل منه شيء إلى الجوف.

(٣) جمع عارض، والمراد به هنا ما يحدث للإنسان مما يبيح له عدم الصوم، وهي تسع نظمها ابن عابدين رحمه الله فقال:

وعوارض الصوم التي قد يغتفر

حبل وإرضاع وإكراه سق

للمرء فيها الإفطر تسع تستظر

مرض جهاد جوعه عطش كبر

(٤) التشبيه بالفطرة من حيث القدر، إذ لا يشترط التملك هنا، بل تكفي الإباحة، بخلاف الفطرة، وكذا هي مثل الفطرة من حيث الجنس وجواز أداء القيمة.

(٥) وتنفذ الوصية وجوباً من الثلث، فإن لم يوصيا لم يجب على الورثة الإطعام، فإن فعلوا من غير وصية جاز، ويكون له ثواب ذلك.

(٦) أي: حالاً ومالاً، أمّا لو لم يقدر عليه لشدة الحر كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء.

(٦) أي: ويطعم وجوباً، ولا يشترط تعدد الفقير، فلو أعطى مسكيناً طعاماً عن يومين جاز.

وَمَنْ جُنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ^(١) فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَفَاقَ بَعْضُهُ^(٢) قَضَى مَا فَاتَهُ، وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ رَمَضَانَ كُلَّهُ قَضَاهُ.

وَيَلْزَمُ صَوْمُ النَّفْلِ بِالشَّرُوعِ (ف) أَدَاءً^(٣) وَقَضَاءً^(٤).

وَإِذَا ظَهَرَتْ الْحَائِضُ، أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي بَعْضِ النَّهَارِ أَمْسَكَ بَقِيَّتَهُ^(٥).

قضاء رمضان

وَقَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ شَاءَ تَابِعَ، وَإِنْ شَاءَ فَرَّقَ.

فَإِنْ جَاءَ رَمَضَانُ آخِرُ صَامَةٍ، ثُمَّ قَضَى الْأَوَّلَ لَا غَيْرَ.

وَمَنْ نَدَرَ صَوْمَ يَوْمِي الْعِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَزِمَهُ وَيُفْطِرُ^(٦) وَيَقْضِي، وَلَوْ صَامَهَا أَجْزَأَهُ^(٧).



(١) أي: جنونا مُستوعباً لجميع ما يمكنه إنشاء الصوم فيه، وهو ما بين طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم، فالإفاقة بعد هذا الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر.

(٢) أي: في وقت يمكنه إنشاء الصوم فيه.

(٣) أي: يجب إتمامه.

(٤) أي: يجب قضاء ما فسد من نفل، سواء أفسده قصداً أو فسد بعارض كطروء حيض.

(٥) ولا يجب صوم ذلك اليوم على الصبي والكافر.

(٦) أي: وجوباً.

(٧) أي: مع الحرمة.

باب الاعتكاف

حكمه

الاعتكاف سنة مؤكدة^(١)، ولا يجوز أقل من يوم، وهذا في الواجب، وهو المنذور باتفاق أصحابنا.

معناه

وهو اللبث في مسجد جماعة مع الصوم والنية. والمرأة تعتكف في مسجد بيتها^(٢)، ويُسْتَرْطُ في حقها ما يُسْتَرْطُ في حق الرجل في المسجد. ولا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان^(٣) والجمعة، فإن خرج لغير عذر^(٤) ساعة (سم) فسد^(٥).

ويكره له الصمت^(٦)، ولا يتكلم إلا بخير. ويحرم عليه الوطء ودواعيه، فإن جامع ليلًا أو نهارًا، عايدًا أو ناسيًا بطل. ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام لزمته بلياليها متتابعة، ولو نوى النهار خاصة صدق^(٧). ويلزم بالشروع.

(١) أي: في العشر الأخير من رمضان.

(٢) وهو المعد للصلاة، الذي يندب لها ولكل أحد اتخاذه، ولا يصح اعتكافها في غير موضع صلاتها من بيتها. ويكره تنزيهاً اعتكافها في المسجد.

(٣) كبول وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال في المسجد.

(٤) ولو ناسيًا.

(٥) ووجب عليه القضاء إن كان اعتكافاً واجباً.

(٦) أي: تحريماً إن اعتقه قرية، وإلا لا.

(٧) فيلزمه الأيَّام بغير ليل، وله خيار التفريق؛ لأن القرية تعلقت بالأيَّام وهي متفرقة، فلا يلزمه التتابع إلا بالشرط، ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع الفجر، ويخرج بعد غروب الشمس. ١٣٦ / ٢.

كتاب الحج^(١)

حكمه

وَهُوَ فَرِيضَةُ الْعُمْرِ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ عَاقِلٍ بَالِغٍ صَحِيحٍ قَادِرٍ عَلَى الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَنَفَقَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ، فَاضِلًا عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينَ يَعُودَ، وَيَكُونُ الطَّرِيقُ أَمْنًا.

وَلَا تَحُجُّ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِرَوْحٍ أَوْ مَخْرَمٍ^(٢) إِذَا كَانَ سَفَرًا، وَنَفَقَةُ الْمَخْرَمِ عَلَيْهَا، وَتَحُجُّ مَعَهُ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وقته

وَوَقْتُهُ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ. وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ.

المواقيت

وَالْمَوَاقِيتُ: لِلْعَرَابِيِّينَ ذَاتُ عِزْقٍ، وَلِلشَّامِيِّينَ الْجُحْفَةُ، وَلِلْمَدَنِيِّينَ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَلِلنَّجْدِيِّينَ قَرْنٌ، وَلِلْيَمَنِيِّينَ يَلْمَلَمٌ. وَإِنْ قَدَّمَ الْإِحْرَامَ عَلَيْهَا فَهُوَ أَفْضَلُ.

وَلَا يَجُوزُ لِلْأَفَاقِيِّ أَنْ يَتَجَاوَزَهَا إِلَّا مُحْرِمًا إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ.

فَإِنْ جَاوَزَهَا الْأَفَاقِيُّ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ، فَإِنْ عَادَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ الدَّمُ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُلَبِّيًا سَقَطَ أَيْضًا (سَم) (ز)، وَلَوْ عَادَ بَعْدَمَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ وَشَرَعَ فِي الطَّوَافِ لَمْ يَسْقُطْ.

وَإِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ لَا يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(١) الْحُجُّ لُغَةً: الْقَصْدُ إِلَى مَعْظَمِ.

وَشَرْعًا: قَصْدُ مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ - وَهُوَ الْبَيْتُ - بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، بِشَرَايِطٍ مَخْصُوصَةٍ.

(٢) الْمَخْرَمُ: كُلُّ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ لِقَرَابَةٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ صِهْرِيَّةٍ. وَلَا بَدْءَ فِيهِ مِنَ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ؛ لِعَجْزِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ عَنِ الْحِفْظِ.

وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ فَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ.
وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَوَقَّتَهُ فِي الْحَجِّ الْحَرَمُ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ.

بَيَانُ مَا يَسْتَحِبُّ فَعْلُهُ لِمَرِيكِ الْإِحْرَامِ

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ يُسْتَحَبُّ لَهُ: أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ، وَيَقْصَّ شَارِبَهُ، وَيَخْلِقَ عَانَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرِدَاءً جَدِيدَيْنِ أَبْيَضَيْنِ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَوْ لَبَسَ ثَوْبًا وَاحِدًا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ جَارًا، وَيَتَطَيَّبُ إِنْ وَجَدَ^(١)، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ^(٢) وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي»، وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ أَجْزَأَهُ، ثُمَّ يُلَبِّي عَقِيبَ صَلَاتِهِ^(٣).

وَالتَّلْبِيَةُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.



- (١) أفاد أنه لو لم يكن عنده لا يطلبه، وأنه من سنن الزوائد. والمراد تطيب بدنه لا ثوبه، والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابعاً، والمتصل بالثوب منفصل عنه. انظر عا (١٥٧/٢).
- (٢) أي: ندباً في غير وقت مكروه، وذلك بعد اللبس والتطيب، ويجزئ عنهما المكتوبة.
- (٣) ويستحب أن يذكر في إهلاله - أي: في رفع صوته بالتلبية - ما أحرم به من حج أو عمرة فيقول: لبيك بحجة.

محظورات الإحرام

فإذا نَوَى وَلَيَّ فَقَدْ أَحْرَمَ، فَلَيْتَقِيَ الرَّفَثَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ^(١)، وَلَا يَلْبَسُ قَمِيصاً وَلَا سَرَائِيلَ وَلَا عِمَامَةً، وَلَا قَلَنْسُوَةً، وَلَا قِبَاءً^(٢)، وَلَا خُفَيْنِ، وَلَا يَخْلِقُ شَيْئاً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مُعْضَفَراً وَنَحْوَهُ، وَلَا يُعْطِي رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، وَلَا يَتَطَيَّبُ، وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَا لِحْيَتَهُ بِالخُطْمِيِّ، وَلَا يَذْهَبُ، وَلَا يَقْتُلُ صَيْدَ الْبَرِّ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٣).

وَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ الْبِرَاقِثِ وَالْبَقِّ وَالذَّبَابِ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْفَأْرَةَ وَالذَّبِّ وَالْغُرَابِ وَالْجِدَاةَ وَسَائِرِ السَّبَاعِ إِذَا صَلَّتْ عَلَيْهِ.

وَلَا يَكْسِرُ بَيْضَ الصَّيْدِ، وَلَا يَقْطَعُ شَجَرَ الْحَرَمِ.

وَيَجُوزُ لَهُ صَيْدُ السَّمَكِ، وَيَجُوزُ لَهُ ذَنْبُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالذَّجَاجِ وَالْبَطِّ الْأَهْلِيِّ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَدْخُلَ الْحَمَّامَ، وَيَسْتِظِلَّ بِالْبَيْتِ وَالْمَحْمَلِ، وَيَشُدَّ فِي وَسْطِهِ الْهَمِيَانُ^(٤)، وَيُقَاتِلَ عَدُوَّهُ.

وَيُكْثِرُ مِنَ التَّلْبِيَةِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، وَكُلَّمَا عَلَا شَرْقاً^(٥) أَوْ هَبَطَ وَادِياً أَوْ لَقِيَ رَكْباً وَبِالْأَسْحَارِ.



(١) الرَفَث: الجماع، وقيل: دواعيه، وقيل: الكلام القبيح.

والفسوق: المعاصي، وهي حرام وفي الإحرام أشد.

والجدال: المخاصمة مع الرفقاء وغيرهم.

(٢) هو كل ثوب منفرج من أمام.

(٣) والفرق بين الإشارة والدلالة، هو أَنَّ الإشارة للحاضر وتكون باليد. والدلالة في الغائب وتكون باللسان ونحوه كالذهاب إليه.

(٤) هو شيء يُشبه نِجَّة السَّراويل، يُشدُّ على الوسط وتوضع فيه الدراهم. ولا فرق بين كون النِّقَّة له أو لغيره، ولا بين شدَّة فوق الإزار أو تحته؛ لأنَّه لم يقصد به حفظ الإزار، بخلاف ما إذا شدَّ إزاره بحبل مثلاً. عا (١٦٤/٢).

(٥) صعد مكاناً مرتفعاً.

بيان أفعال الحج

ولا يَصْرُهُ لَيْلًا دَخَلَ مَكَّةَ أَوْ نَهَارًا كَثِيرَهَا مِنَ الْبِلَادِ.

فَإِذَا دَخَلَهَا ابْتَدَأَ بِالْمَسْجِدِ، فَإِذَا غَايَنَ الْبَيْتَ كَبَّرَ وَهَلَّلَ^(١)، وَابْتَدَأَ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَاسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ، وَبَرَّقَ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ، وَيُقْبَلُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْذِيَ مُسْلِمًا، أَوْ يَسْتَلِمَهُ أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْاسْتِلَامِ^(٢).

ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ^(٣)، وَهُوَ سُنَّةٌ لِلْأَقَايِي، فَيَبْدَأُ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى جِهَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ، وَقَدْ اضْطَبَعَ^(٤) رِدَاءَهُ، فَيَطُوفُ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ وَرَاءَ الْحَاطِمِ، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ، وَيَخْتِمُ الطَّوْفَ بِالْاسْتِلَامِ.

ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ^(٥) فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ أَوْ حَيْثُ تَيَسَّرَ لَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَصْعَدُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ وَيُكَبِّرُ، وَيَرَّقُ يَدَيْهِ وَيُهَلِّلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو بِحَاجَتِهِ^(٦).

(١) وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ، حِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ، اللَّهُمَّ زِدْ بَيْتَكَ هَذَا تَشْرِيفًا وَمَهَابَةً وَتَعْظِيمًا، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي وَأَقْلَنْ عِثْرَتِي، وَاعْفُ لِي خَطِيئَتِي يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ.

(٢) وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِنَبِيِّكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، آمَنْتُ بِاللَّهِ وَكَفَرْتُ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ.

(٣) وَيَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الطَّوْفِ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَعِزَّنِي مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

(٤) الْاضْطَبَاعُ: إِخْرَاجُ طَرَفِ الرِّدَاءِ مِنْ تَحْتِ الْإِبْطِ الْأَيْمَنِ، وَالْقَاوُهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ.

(٥) أَيُ: فِي وَقْتِ مَبَاحٍ، فَتَكْرَهُ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ، بِخِلَافِ الطَّوْفِ. وَالسُّنَّةُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطَّوْفِ، فَيَكْرَهُ تَأْخِيرَهَا عَنْهُ إِلَّا فِي وَقْتِ مَكْرُوهِ. وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ عَقِيْبَهُمَا: اللَّهُمَّ هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ، فَاعْفُ لِي ذَنْبِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ.

(٦) وَيُسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى الصَّفَا: بِاسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَأَدْخِلْنِي فِيهَا. فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِلَهَهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَهْلُ التَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، فَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ. وَبَعْدَ ذَلِكَ يَسْأَلُ حَوَائِجَهُ.

ثُمَّ يَنْحَطُّ نَحْوَ الْمَرْوَةِ عَلَى هَيْئَتِهِ^(١)، فَإِذَا بَلَغَ الْمَيْلَ الْأَخْصَرَ سَعَى حَتَّى يُجَاوِزَ الْمَيْلَ الْآخَرَ، ثُمَّ يَمْشِي إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَفْعَلُ كَالصَّفَا^(٢)، وَهَذَا شَوْطٌ، يَسْعَى سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَبْدَأُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ^(٣).

ثُمَّ يُقِيمُ بِمَكَّةَ حَرَاماً يَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَا شَاءَ.

ثُمَّ يَخْرُجُ غَدَاةَ التَّروِيَةِ إِلَى مِنَى، فَيَبِيتُ بِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ الْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ.

ثُمَّ يَتَوَجَّهُ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ تَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ.

فَإِنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا (سَم).

ثُمَّ يَقِفُ رَاكِباً رَافِعاً يَدَيْهِ بَسْطاً، يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَيُصَلِّيُ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيَسْأَلُ حَوَائِجَهُ، وَعَرَفَاتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عَرَفَةَ.

وَوَقْتُ الْوُقُوفِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنَ الْعَدِ، فَمَنْ قَاتَهُ الْوُقُوفُ فَقَدْ قَاتَهُ الْحَجَّ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَتَحَلَّلُ مِنَ الْإِحْرَامِ وَيَقْضِي الْحَجَّ.

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ^(٤) أَقَاضَ مَعَ الْإِمَامِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ^(٥)، وَيَأْخُذُ الْجِمَارَ مِنَ الطَّرِيقِ، سَبْعِينَ حَصَاةً كَالْبَاقِلَاءِ، وَلَا يُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُزْدَلِفَةَ فَيُصَلِّيُهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ^(٦)، وَيَبِيتُ بِهَا^(٧)، ثُمَّ يُصَلِّيُ الْفَجْرَ بِغَلَسِ^(٨)، ثُمَّ يَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ^(٩). وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرٍ.

- (١) ويقول عند نزوله من الصفا: اللهم يسر لي اليسرى، وجنبني العسرى، واغفر لي في الآخرة والأولى.
- (٢) فيأتي بجميع الأدعية التي دعا بها في الصفا.
- (٣) ويستحب أن يقول في السعي: رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم. ويكثر من قول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.
- (٤) ويستحب أن يقول عند غروبها قبل الإفاضة: اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف، وارزقني ما أبقيتني، واجعلني اليوم مفلحاً مرحوماً مستجاباً دعائي، مغفوراً ذنوبي يا أرحم الراحمين.
- (٥) فإذا بلغ المزدلفة قال: اللهم هذه مزدلفة وجمع، أسألك أن ترزقني جوامع الخير، واجعلني ممن سالك فاعطيته ودعاك فأجبه، وتوكل عليك فكفيته، وآمن بك فهديته.
- (٦) فإذا فرغ من الصلاتين قال: اللهم حرّم لحمي وشعري ودمي وعظمي وجميع جوارحي على النار يا أرحم الراحمين. ويسأل الله تعالى إرضاء الخصوم، فإن الله تعالى وعد ذلك لمن طلبه في هذه الليلة.
- (٧) والمبيت فيها سنة.

(٨) أي: بظلمة في أول وقتها، ولا يسن ذلك إلا هنا.

(٩) ويستحب أن يكبر ويهتل ويلبي ويقول: اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب إليه، إلهي لكل وفد جائزة وقرى، فاجعل اللهم جائزتي وقراري في هذا المقام أن تتقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي، وتجمع على الهدى

ثُمَّ يَتَوَجَّهْ إِلَى مَنَى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ^(١)، فَيَتَدَيُّ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَزِمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ. ثُمَّ يَذْبَحُ إِنْ شَاءَ.

ثُمَّ يَقْصُرُ أَوْ يَحْلِقُ وَهُوَ أَفْضَلُ، وَحَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ.

ثُمَّ يَمْشِي إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفُ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ غَدِهِ أَوْ بَعْدَهُ^(٢)، وَهُوَ رُكْنٌ، إِنْ تَرَكَهُ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ مِنْهُ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَطُوفَهَا، وَصِفَتُهُ: أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَا رَمَلَ فِيهَا وَلَا سَعْيَ بَعْدَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَافَ لِلْقُدُومِ رَمْلًا وَسَعَى، وَحَلَّ لَهُ النِّسَاءُ.

فَإِذَا كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الزَّوَالِ، يَزِمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، ثُمَّ يَقِفُ عِنْدَهَا مَعَ النَّاسِ مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ، وَكَذَلِكَ يَزِمِيهَا فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَكَذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ إِنْ أَقَامَ، وَإِنْ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ سَقَطَ عَنْهُ رَمْيُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ.

فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ بِالْأَبْطَحِ وَلَوْ سَاعَةً^(٣)، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ وَيُقِيمُ بِهَا.

فَإِذَا أَرَادَ الْعُودَ إِلَى أَهْلِهِ طَافَ طَوَافَ الصَّدْرِ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ لَا رَمَلَ فِيهَا وَلَا سَعْيَ، وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْآفَاقِيِّ.

ثُمَّ يَأْتِي زَمْرَمَ يَسْتَقْبِلُ بِنَفْسِهِ وَيَشْرَبُ إِنْ قَدَرَ.

ثُمَّ يَأْتِي بَابَ الْكَعْبَةِ وَيُقْبِلُ الْعَتَبَةَ، ثُمَّ يَأْتِي الْمُتَنَزَّمَ، فَيُلْصِقُ بَطْنَهُ بِالْبَيْتِ وَيَضَعُ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَيْهِ، وَيَتَشَبَّهُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَيَجْتَهِدُ فِي الدُّعَاءِ، وَيَبْكِي وَيَرْجِعُ الْقَهْقَرَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْمُحْرِمُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَةَ وَوَقَفَ بِهَا سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ.

وَمَنْ اجْتَنَزَ بِعَرَفَةَ نَائِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَوْ لَا يَعْلَمُ بِهَا أَجْزَأَهُ عَنِ الْوُقُوفِ.

= امري، وتجعل اليقين من الدنيا هُمِّي، اللَّهُمَّ ارحمني وأجرني من النار، وأوسع عليَّ الرِّزْقَ الحلال، اللَّهُمَّ لا تجعله آخِرَ العهد بهذا الموقف، وارزقني أبدأ ما أحيتني برحمتك يا أرحم الراحمين.

(١) أي: قبل طلوع الشمس بمقدار ما يصلي ركعتين. وإن دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه. عا (١٧٩/٢).

(٢) قوله: «من يومه أو من غده أو بعده» بيان لوقت الراجب.

(٣) ويحصل بذلك أصل السنَّة، أمَّا كمالها أن يصلي فيه الظهر والمغرب والعصر والعشاء، ويهجع هجعة، ثم يدخل مكة. عا (١٨٦/٢).

مطلب

فيما تخالف فيه المرأة الرجل

والمَرَأَةُ كَالرَّجُلِ، إِلَّا أَنَّهَا تَكْشِفُ وَجْهَهَا دُونَ رَأْسِهَا، وَلَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ، وَلَا تَزْمُلُ وَلَا تَسْعَى^(١)، وَتُقَصِّرُ وَلَا تَحْلِقُ، وَتَلْبِسُ الْمَخِيطَ وَلَا تَسْتَلِمُ الْحَجَرَ إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلًا. وَلَوْ حَاضَتْ عِنْدَ الْإِحْرَامِ اغْتَسَلَتْ وَأَحْرَمَتْ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَطُوفُ^(٢)، وَإِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ عَادَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لَطَوَافِ الصَّدْرِ.

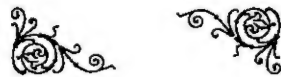
فصل

العمرة وأحكامها

الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَهِيَ: الْإِحْرَامُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ، ثُمَّ يَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ.

وقتها:

وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ، وَتُكْرَهُ يَوْمِي عَرَفَةَ وَالنَّحْرِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ. وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ أَوَّلَ الطَّوَافِ.



(١) أي: ولا تهوول بين المبلين في المسعى.

(٢) أي: ولا تسعى، لأن تقديم الطواف شرط لصحة السعي.

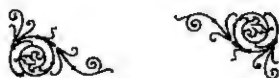
باب التمتع^(١)

وهو أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ، وَصِفَتُهُ:

أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَطُوفَ وَيَسْعَى، وَيَخْلُقَ أَوْ يَقْصِرَ وَقَدْ حَلَّ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ، وَيَفْعَلُ كَالْمُفْرِدِ، وَيَزُمُّ وَيَسْعَى، وَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ آخِرَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَوْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهُوَ مُحْرِمٌ جَازَ، وَسَبْعَةٌ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ لَمْ يُجْزِهِ إِلَّا الدَّمُ (ف).

وإن شاء أَنْ يَسُوقَ الْهَدْيَ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ وَسَاقَ وَقَعَلَ مَا ذَكَّرْنَا وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا خَلَقَ يَوْمَ النَّحْرِ حَلَّ مِنَ الْإِحْرَامَيْنِ وَذَبَحَ دَمَ التَّمَتُّعِ. وَلَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَمَنْ كَانَ دَاخِلَ الْمِيقَاتِ تَمَتُّعٌ وَلَا قِرَانٌ.

وإن عَادَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ بَطَلَ تَمَتُّعُهُ، وَإِنْ سَاقَ لَمْ يَبْطُلْ (م).



(١) وهو الجمع بين أفعال العمرة والحج في أشهر الحج في سنة واحدة بإحرامين، بتقديم أفعال العمرة من غير أَنْ يُلَمَّ إِمَاماً صَحِيحاً. والإلمام الصحيح: أَنْ يَعودَ إِلَى أَهْلِهِ بَعْدَ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ حَلَالاً.

باب القران^(١)

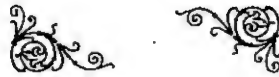
وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ (ف)، وَصِفَتُهُ:

أَنْ يُهَلَّ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا مِنَ الْمِيقَاتِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي.

فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ طَافَ لِلْعُمْرَةِ وَسَعَى، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ، فَيَطُوفُ لِلْقُدُومِ.

فَإِذَا رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ ذَبَحَ دَمَ الْقِرَانِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ كَالْمُتَمَتِّعِ.

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْقَارِنُ مَكَّةَ وَتَوَجَّهَ إِلَى عَرَفَاتٍ بَطَلَ قِرَانُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِهَا، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْعُمْرَةِ.



(١) هو الجمع بين العمرة والحج بإحرام واحد في سفرة واحدة.

باب الجنایات

إِذَا طَيَّبَ الْمُحَرِّمُ غُضُوًّا فَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَإِنْ لَبَسَ الْمَخِيطُ أَوْ عَطَى رَأْسَهُ يَوْمًا فَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَإِنْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ فَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَكَذَلِكَ مَوْضِعُ الْمَحَاجِمِ (سم)، وَفِي حَلْقِ الْإِبْطَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ الرِّقَبَةِ أَوْ الْعَانَةِ شَاءٌ.

وَلَوْ قَصَّ أَظْفَارَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ أَوْ وَاحِدَةً مِنْهَا فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَلَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ جُنْبًا أَوْ لِلزِّيَارَةِ مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَإِنْ أَقَاضَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ فَعَلَيْهِ شَاءٌ، فَإِنْ عَادَ إِلَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَإِقَاضَةَ الْإِمَامِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ الْغُرُوبِ بَعْدَ مَا أَقَاضَ الْإِمَامُ أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ يَسْقُطْ.

وَإِنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ فَمَا دُونَهَا، أَوْ طَوَافِ الصَّدْرِ أَوْ أَرْبَعَةَ مِنْهُ، أَوْ السَّغِيِّ أَوْ الْوُقُوفِ بِالْمُزْدَلِفَةِ فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَإِنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ وَعَوَّرْتُهُ مَكْشُوفَةً أَعَادَ مَا دَامَ بِمَكَّةَ، وَإِنْ لَمْ يُعِدْ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَلَوْ تَرَكَ رَمِيَ الْجِمَارِ كُلِّهَا أَوْ يَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَإِنْ تَرَكَ أَقْلَهَا تَصَدَّقَ لِكُلِّ حَصَاةٍ يَصِفُ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ.

وَإِنْ حَلَقَ أَقْلًا مِنْ رُبْعِ رَأْسِهِ تَصَدَّقَ بِنُصْفِ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ، وَكَذَا إِنْ قَصَّ أَقْلًا مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَصَّ خَمْسَةَ مُتَّفِقَةٍ. (م)

وَلَوْ طَافَ لِلْقُدُومِ أَوْ لِلصَّدْرِ مُحْدِثًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ جُنْبًا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ.

وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ أَوْ حَلَقَ لِيُعْذِرَ إِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاءً، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَاعٍ مِنْ طَعَامٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَمَنْ جَامَعَ فِي أَحَدِ السَّيْنَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَيَمْضِي فِي حَجِّهِ وَيَقْضِيهِ، وَلَا يُفَارِقُ امْرَأَتَهُ إِذَا قَضَى الْحَجَّ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ فَعَلَيْهِ شَاءٌ.

وَمَنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِ أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ فَسَدَتْ وَيَمْضِي فِيهَا وَيَقْضِيهَا وَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَإِنْ جَامَعَ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ لَمْ تَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاءٌ، وَالْعَامِدُ وَالنَّاسِي سَوَاءٌ.

إِذَا قَتَلَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مَن قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَالْمُبْتَدِئُ وَالْعَايِدُ وَالنَّاسِي وَالْعَامِدُ سَوَاءٌ.

وَالْجَزَاءُ أَنْ يُقَوِّمَ الصَّيْدَ عَدْلَانِ فِي مَكَانِ الصَّيْدِ، أَوْ فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ مِنْهُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِالْقِيَمَةِ هَدِيًّا فَذَبَحَهُ، وَإِنْ شَاءَ طَعَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا، فَإِنْ فَضَلَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ صَاعٍ إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ يَوْمًا.

وَمَنْ جَرَحَ صَيْدًا، أَوْ نَتَفَ شَعْرَهُ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ ضَمِنَ مَا نَقَصَهُ، وَإِنْ نَتَفَ رِيْشَ طَائِرٍ، أَوْ قَطَعَ قَوَائِمَ صَيْدٍ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَإِنْ كَسَرَ يَبِيضَتَهُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا.

وَمَنْ قَتَلَ قَمَلَةً أَوْ جَرَادَةً تَصَدَّقَ بِمَا شَاءَ، وَإِنْ ذَبَحَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا فَهُوَ مَيْتَةٌ، وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا اضْطَادَهُ حَلَالًا إِذَا لَمْ يُعْنَهُ.

وَكُلُّ مَا عَلَى الْمُفْرِدِ فِيهِ دَمٌ عَلَى الْقَارِنِ فِيهِ دَمَانِ.



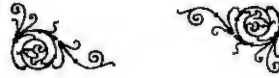
باب الإحصار^(١)

المُحْرَمُ إِذَا أُحْصِرَ بِعَدُوٍّ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَدَمِ مَحْرَمٍ أَوْ ضَبَاحٍ نَفَقَةٍ يَبْعَثُ شَاءَ تَذْبُحَ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ ثَمَنَهَا لِيُشْتَرَى بِهَا ثُمَّ يَتَحَلَّلُ، وَيَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ (سم)، وَالْقَارِنُ يَبْعَثُ شَاتَيْنِ.

وَإِذَا تَحَلَّلَ الْمُحْصِرُ بِالْحَجِّ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَعَلَى الْقَارِنِ حَجَّةٌ وَعُمْرَتَانِ، وَعَلَى الْمُعْتَمِرِ عُمْرَةٌ.

فَإِنْ بَعَثَ ثُمَّ زَالَ الْإِحْصَارُ فَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ لَمْ يَتَحَلَّلْ وَلَزِمَهُ الْمَضْيُ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تَحَلَّلَ.

وَمَنْ أُحْصِرَ بِمَكَّةَ عَنِ الْوُقُوفِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ فَهُوَ مُحْصَرٌ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ بِمُحْصِرٍ.



(١) الحصر لغة: المنع والحبس. وشرعاً: المنع عن المضي في أفعال الحج بموانع يأتي بيانها.

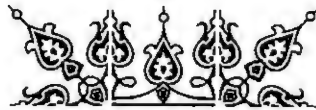
باب الحج عن الغير

ولا يَجُوزُ إِلَّا عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ عَنِ الْعَاجِزِ بِنَفْسِهِ عَجْزاً مُسْتَمِراً إِلَى الْمَوْتِ .
وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ يَنْوِي الْحَجَّ عَنْهُ وَيَقُولُ : لَكَبِكَ بِحَجَّةٍ عَنْ فُلَانٍ .
وَيَجُوزُ حَجُّ الصَّرُورَةِ وَالْمَرَأَةِ وَالْعَبْدِ .
وَدَمُ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ وَالْجَنَائِاتِ عَلَى الْمَأْمُورِ ، وَدَمُ الْإِخْصَارِ عَلَى الْآمِرِ .
وَأِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ضَمِنَ النَّفَقَةَ وَعَلَيْهِ الدَّمُ .
وَمَا فَضَلَ مِنَ النَّفَقَةِ يَرُدُّهُ إِلَى الْوَصِيِّ أَوْ الْوَرَثَةِ أَوْ الْآمِرِ .
وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَهُوَ عَلَى الْوَسْطِ وَهُوَ : رُكُوبُ الزَّامِلَةِ .
وَيَحْجُونَ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَإِنْ لَمْ تُبْلَغِ النَّفَقَةُ فَمِنْ حَيْثُ تُبْلَغُ .



باب الهدى

وَهُوَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَلَا يُجْزَى مَا دُونَ النَّحْيِ إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ.
وَلَا يَذْبَحُ هَذِي التَّطَوُّعِ وَالْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ وَيَأْكُلُ مِنْهَا، وَيَذْبَحُ بَقِيَّةَ الْهَدَايَا مَتَى شَاءَ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا.
وَلَا يَذْبَحُ الْجَمِيعَ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، وَالْأُولَى أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ يُحْسِنُ الذَّبْحَ، وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا وَخِطَامِهَا، وَلَا يُعْطَى أَجْرَةُ الْقَصَابِ مِنْهَا.
وَلَا تُجْزَى الْعَوْرَاءُ وَلَا الْعَرْجَاءُ الَّتِي لَا تَمْشِي إِلَى الْمَنَسَكِ، وَلَا الْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تَنْقِي، وَلَا مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ وَلَا الْعَمِيَاءُ، وَلَا الَّتِي خُلِقَتْ بِغَيْرِ أُذُنٍ، وَلَا مَقْطُوعَةُ الذَّنَبِ، وَإِنْ ذَهَبَ الْبَعْضُ: إِنْ كَانَ ثُلَاثًا فَمَا زَادَ لَا يَجُوزُ، وَإِنْ نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثِ يَجُوزُ (سَم).
وَتَجُوزُ الْجَمَاءُ وَالْحَصِيُّ وَالثَوْلَاءُ وَالْجَرَبَاءُ.
وَلَا يُرْكَبُ الْهَدْيُ إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ، فَإِنْ نَقَصَتْ بِرُكُوبِهِ ضِمْنَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ لَمْ يَخْلِبْهَا.
وَإِنْ سَاقَ هَذِيًّا فَعَطِبَ فِي الطَّرِيقِ: فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ وَعَلَيْهِ بَدَلُهُ.
وَيُقْلَدُ هَذِي التَّطَوُّعِ وَالْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ دُونَ غَيْرِهَا.



كتاب البيوع^(١)

الْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ^(٢) وَالْقَبُولِ^(٣) بِلَفْظِي الْمَاضِي كَقَوْلِهِ «بِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ»، وَبِكُلِّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُمَا، وَبِالتَّعَاطِي (ف).

وَإِذَا أُوجِبَ أَحَدُهُمَا الْبَيْعُ فَلَا آخَرَ إِنْ شَاءَ قَبِلَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ.

وَأَيُّهُمَا قَامَ قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَ الْإِجَابُ^(٤). فَإِذَا وَجَدَ الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ لَزِمَهُمَا الْبَيْعُ بِلا خِيَارٍ مَجْلِسِ (ف).

وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمَبِيعِ مَعْرِفَةً نَافِيَةً لِلْجَهَالَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ الثَّمَنِ وَصِفَتِهِ إِذَا كَانَ فِي الدَّيْنَةِ، وَمَنْ أَطْلَقَ الثَّمَنَ فَهُوَ عَلَى غَالِبٍ نَقْدِ الْبَلَدِ.
وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ كَيْلًا وَوَزْنًا وَمُجَازَةً^(٥).

وَمَنْ بَاعَ صُبْرَةً^(٦) طَعَامٍ كُلُّ قَفِيزٍ بِدَرَاهِمَ جَازَ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ (سَم)، وَمَنْ بَاعَ قَطِيعَ غَنَمٍ كُلِّ شَاؤٍ بِدَرَاهِمَ لَمْ يَجْزْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا (سَم)، (ف) وَالثِّيَابُ كَالْغَنَمِ، فَإِنْ سَمِيَ جُمْلَةً الْقُفْرَانِ وَالذُّرْعَانِ وَالْغَنَمِ جَازَ فِي الْجَمِيعِ.

وَمَنْ بَاعَ دَارًا دَخَلَ مَقَاتِلُهَا وَبِنَاؤُهَا فِي الْبَيْعِ، وَكَذَلِكَ الشَّجَرُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ.
وَيَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ صِلَاحِهَا، وَيَجِبُ قَطْعُهَا لِلْحَالِ، وَإِنْ شَرَطَ تَرْكُهَا عَلَى الشَّجَرِ فَسَدَ الْبَيْعُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبَّيعَ ثَمَرَةً وَيَسْتَنْتِي مِنْهَا أَرْطَالًا مَعْلُومَةً.

(١) البيع لغة: مبادلة شيء بشيء، مالا أو لا، بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾.

وشرعاً: مبادلة مال بمال بالتراضي.

(٢) وهو ما يذكر أولاً من كلام أحد العاقلين.

(٣) وهو ما يذكر ثانياً.

(٤) وكذلك كل ما يدل على الإعراض من الاشتغال بعمل آخر يبطل الإيجاب.

(٥) وهي: البيع والشراء بلا كيل ولا وزن. وجاز ذلك عند اختلاف الجنس.

(٦) هي الطعام المجموع، سميت بذلك لإفراغ بعضها على بعض. عا (٤/ ٢٧).

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ فِي سُبُلِهَا، وَالْبَاقِلَاءِ فِي قَشْرِهِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الطَّرِيقِ وَهَيْبَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَسِيلِ.

وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِثَمَنِ سَلَمَهُ أَوَّلًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَجَّلًا، وَإِنْ بَاعَ سِلْعَةً بِسِلْعَةٍ، أَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ سَلَمًا مَعًا.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ (م). وَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الثَّمَنِ (ز) وَالسُّلْعَةِ (ز)، وَالْحَطُّ مِنَ الثَّمَنِ، وَيَلْتَحِقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ. وَمَنْ بَاعَ بِثَمَنِ حَالٍ ثُمَّ أَجَلَهُ صَحَّ.

وَمَنْ مَلَكَ جَارِيَةً يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ وَضَعَ حَمْلًا.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالسَّبَاعِ، مُعْلَمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُعْلَمٍ.

وَأَهْلُ الذِّمَّةِ فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِينَ، وَيَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ.

بيع الأخرس والأعمى

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْأَخْرَسِ وَسَائِرُ عُقُودِهِ بِالْإِشَارَةِ الْمَقْهُومَةِ. وَيَجُوزُ بَيْعُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ، وَيُثْبِتُ لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ، وَيَسْقُطُ خِيَارُهُ بِجَسِّ الْمَبِيعِ أَوْ بِسَمِّهِ أَوْ بِذَوْقِهِ، وَفِي الْعَقَارِ بَوَاضِعِهِ.

فصل

إفي الإقالة^(١)

الإِقَالَةُ جَائِزَةٌ، وَتَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ فِي الْمَجْلِسِ، وَهِيَ فُسْخٌ فِي حَقِّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ (سَم)، بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ تَالِيهِ^(٢) (ز).

ما يمنع صحة الإقامة

وَهَلَاكُ الْمَبِيعِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقَالَةِ، وَهَلَاكُ بَعْضِهِ يَمْنَعُ بَقْدَرِهِ، وَهَلَاكُ الثَّمَنِ لَا يَمْنَعُ.

(١) الإقالة لغة: الرِّفْعُ. وشرعاً: رفع العقد، أي: رفع حكمه.

(٢) وصورتها: باع داراً فتنازل الشُّفْعَ عن الشُّفْعَةِ، ثُمَّ تَقَابَلَ الْبَائِعُ وَالْمَشْتَرِي - فهذه الإقالة هي فسخ في حقِّ هذين المتعاقدين - فتعود الشُّفْعَةُ لِلشُّفْعِ بَعْدَ الْإِقَالَةِ، لِأَنَّهَا بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّهِ. وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «فِي حَقِّ تَالِيهِ» الشُّفْعِ.

باب الخيارات

أولاً: خيار الشرط

خِيَارُ الشَّرْطِ جَائِزٌ لِلْمُتَبَايِعِينَ وَلَا أَحَدَهُمَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا، وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ (سم).
وَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ لَا يَفْسُخُ إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ (س)، وَلَهُ أَنْ يُجِيزَ بِحَضْرَتِهِ وَعَاقِبَتِهِ.
وَالْخِيَارُ الشَّرْطُ لَا يُورَثُ.

وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ فَكَانَ بِخِلَافِهِ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ.
وَالْخِيَارُ الْبَائِعِ لَا يُخْرِجُ الْمَبِيعَ عَنْ مِلْكِهِ، وَخِيَارُ الْمُشْتَرِي يُخْرِجُهُ وَلَا يُدْخِلُهُ فِي مِلْكِهِ (سم).
وَمَنْ شَرَطَ الْخِيَارَ لِغَيْرِهِ جَازَ (ز) وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لَهُمَا، وَأَيُّهُمَا أَجَازَ جَازَ، وَأَيُّهُمَا فُسَخَ انْفُسَخَ.

مسقطات الخيار

وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَبِكُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا، كَالرُّكُوبِ وَالْوُظَاءِ وَالْعِتْقِ وَنَحْوِهِ.

ثانياً: خيار الرؤية

وَمَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ جَازَ، وَلَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ.
وَمَنْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ.

مسقطات خيار الرؤية

وَيَسْقُطُ بِرُؤْيَةِ مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِالْمَقْصُودِ، كَوُجُهِ الْأَدَمِيِّ، وَوُجُهِ الدَّابَّةِ وَكَفْلِهَا^(١)، وَرُؤْيَةِ
التَّوْبِ مَطْلُوباً^(٢) وَنَحْوِهِ.

فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ تَصَرُّفاً لَازِماً، أَوْ تَعَيَّبَ فِي يَدِهِ، أَوْ تَعَذَّرَ رَدُّ بَعْضِهِ، أَوْ مَاتَ بَطَلَ الْخِيَارُ.
وَلَوْ رَأَى بَعْضَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَى بَاقِيَهُ.
وَمَا يُعْرَضُ بِالْأَنْمُودَجِ رُؤْيُهُ بَعْضُهُ كَرُؤْيَةِ كُلِّهِ^(٣).

(١) أي: مع كفْلها، بمعنى العجز.

(٢) أي: وكان ممَّا يُسْتَدَلُّ بظاهره على باطنه، بخلاف ما إذا كان في طيه ما يكون مقصوداً، كموضع العلم.

(٣) إلا أن يجده اردأ فيكون له الخيار.

بيع الفخولي

وَمَنْ بَاعَ مِنْكَ غَيْرَهُ، فَالْمَالُكَ إِنْ شَاءَ رَدُّهُ، وَإِنْ شَاءَ أَجَارَ، إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ وَالْمُتَبَايعَانِ بِحَالِهِمَا.

فصل

مُطْلَقُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي سَلَامَةَ الْمَبِيعِ.
وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصَانَ الثَّمَنِ فِي عَادَةِ التَّجَارِ فَهُوَ عَيْبٌ.
وَإِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَبِيعَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ.
وَالْإِبَاقُ^(١) وَالسَّرِقَةُ وَالْبَوْلُ فِي الْفِرَاشِ لَيْسَ بِعَيْبٍ فِي الصَّغِيرِ الَّذِي لَا يَغْفُلُ، وَعَيْبٌ فِي الَّذِي يَغْفُلُ، وَيُرَدُّ بِهِ إِلَّا أَنْ يُوْجَدَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْبُلُوغِ.
وَانْقِطَاعُ الْحَيْضِ عَيْبٌ، وَالِاسْتِحَاضَةُ عَيْبٌ، وَالْبَحْرُ وَالذَّفَرُ^(٢) وَالزُّنَا عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ دُونَ الْعُلَامِ، وَالشَّيْبُ وَالْكُفْرُ وَالْجُنُونُ عَيْبٌ فِيهِمَا.
وَإِنْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي عَيْبًا، وَحَدَّثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ آخَرُ، رَجَعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ^(٣)، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِرِضَا الْبَائِعِ.

وَإِنْ صَبَغَ الثَّوْبَ أَوْ خَاطَهُ، أَوْ لَتَ السَّوِيقَ بِسَمْنٍ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ رَجَعَ بِنَقْصَانِهِ.
وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ أَغْتَقَهُ رَجَعَ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ، فَإِنْ قَتَلَهُ، أَوْ أَكَلَ الطَّعَامَ (سَم) لَمْ يَرْجِعْ.
وَمَنْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ أَصْلًا، وَإِذَا بَاعَهُ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ، إِنْ قَبِلَهُ بِقَضَاءِ رَدِّهِ عَلَى بَائِعِهِ، وَإِنْ قَبِلَهُ بِغَيْرِ قَضَاءٍ لَمْ يَرُدَّهُ.
وَيَسْقُطُ الرَّدُّ بِمَا يَسْقُطُ بِهِ خِيَارُ الشَّرْطِ.

(١) فِي الْجَوْهَرَةِ عَنِ الثَّعَالِبِيِّ: الْآبِقُ الْهَارِبُ مِنْ غَيْرِ ظَلَمِ الشَّيْءِ، فَلَوْ مِنْ ظَلَمِهِ سَمِّيَ هَارِبًا، فَعَلَى هَذَا الْإِبَاقُ عَيْبٌ لَا الْهَرَبَ. ١. هـ عا (٤ / ٧٣).

(٢) الْبَحْرُ: تَنَنُ الْفَمِ، وَالذَّفَرُ: تَنَنُ الْإِبْطِ، وَكَذَا الْأَنْفِ.

(٣) وَنَقْصَانُ الْعَيْبِ: أَنْ يَقُومَ صَحِيحًا وَيَقُومَ مَعِيًّا، فَمَا نَقَصَ فَهُوَ حَصَّةُ الْعَيْبِ، فَيَرْجِعُ بِهَا مِنَ الثَّمَنِ، فَلَوْ اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ وَقِيمَتُهُ مِائَةُ دَرَاهِمَ، وَقَدْ نَقَصَهُ الْعَيْبُ عَشْرَةَ، رَجَعَ بِعُشْرِ الثَّمَنِ وَهُوَ دَرَاهِمُ.

باب البيع الفاسد

وَهُوَ يُفِيدُ الْمَلِكَ بِالْقَبْضِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فَسْخُُهُ^(١)، وَيُشْتَرَطُ قِيَامُ الْمَبِيعِ حَالَةَ الْفَسْخِ، فَإِنْ بَاعَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ جَازَ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ، أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا.

وَالْبَاطِلُ لَا يُفِيدُ الْمَلِكَ، وَيَكُونُ أَمَانَةً فِي يَدِهِ^(٢) (سم).

وَيَبِيعُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ وَالْحُرَّ وَأُمَّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ (سم)، وَمَيْتَةً وَذَكِيَّةً (سم) بَاطِلٌ. وَيَبِيعُ الْمُكَاتَبَ بَاطِلٌ، إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ فَيَجُوزَ.

بيان لعده من البيوع الفاسدة

وَيَبِيعُ السَّمَكِ وَالطَّيْرَ قَبْلَ صَيِّدِهِمَا، وَالْأَبْقِ وَالْحَمْلِ^(٣) وَالنَّتَاجِ^(٤)، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ، وَالصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ، وَاللَّحْمِ فِي الشَّاةِ، وَجَذَعٍ فِي سَقْفٍ، وَتَوْبٍ مِنْ تَوْبَتَيْنِ فَاسِدٌ. وَيَبِيعُ الْمُرَابَّةَ^(٥) وَالْمُحَاقَلَةَ^(٦) فَاسِدٌ.

وَمَنْ بَاعَ عَيْنًا عَلَى أَنْ يُسَلِّمَهَا إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ فَهُوَ فَاسِدٌ.

وَيَبِيعُ جَارِيَةً إِلَّا حَمَلَهَا فَاسِدٌ.

وَلَوْ بَاعَهُ جَارِيَةً عَلَى أَنْ يَسْتَوْلِدَهَا الْمُشْتَرِي أَوْ يُعْتَقَهَا، أَوْ يَسْتَحْدِمَهَا الْبَائِعُ، أَوْ يُقْرِضَهُ الْمُشْتَرِي دَرَاهِمَ، أَوْ تَوْبًا عَلَى أَنْ يَخِيطَهُ الْبَائِعُ فَهُوَ فَاسِدٌ^(٧).

(١) فسخ البيع الفاسد واجب على كل من العاقدین، ولو عبر بالوجوب كما فعل صاحب الدرر لكان أولى، لأن اللام في قوله «وَلِكُلِّ» تفيد التخيير، إلا أن يقال: المراد بيان أن لكل واحد منهما ولاية الفسخ رفعا لتوهم أنه إذا ملك بالقبض لزم.

(٢) أي: إن هلك في يد المشتري من غير تعد هلك بغير عوض.

(٣) أي: الجنين في بطن أمه.

(٤) أي: نتاج الحمل، وهو حبل الحبل.

(٥) وهو: بيع الثمر على النخل بتمر على الأرض مثله كيلا حزرأ وتخمينا.

(٦) وهي: بيع الحنطة في سبلها بمثلها من الحنطة كيلا حزرأ وتخمينا.

(٧) وكذا كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، فالبیع والشرط فاسدان.

ولا يجوزُ بَيْعُ النَّحْلِ إِلَّا مَعَ الْكَوَارَاتِ^(١) (م)، ولا دُودِ الْقَرْ إِلَّا مَعَ الْقَرْ (م).
 والْبَيْعُ إِلَى النَّيْرُوزِ وَالْمَهْرَجَانِ وَصَوْمِ النَّصَارَى وَفِطْرِ الْيَهُودِ إِذَا جَهَلَا ذَلِكَ فَاسِدٌ.
 والْبَيْعُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْقَطَافِ وَالذِّيَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ فَاسِدٌ، وَإِنْ أَسْقَطَا الْأَجَلَ قَبْلَهُ جَازَ (ز).
 وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ عَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ أَوْ عَبْدٍ وَالْغَيْرِ جَازَ فِي عَبْدِهِ بِحَصَّتِهِ.

بَيَانُ لَعْنَةِ مِنَ الْبُيُوعِ الْمَكْرُوهَةِ

وَيُكْرَهُ الْبَيْعُ عِنْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ، وَكَذَا بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي^(٢)، وَكَذَا السَّوْمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ^(٣)،
 وَكَذَا النَّجْشُ^(٤) وَتَلْقَى الْجَلْبِ^(٥) مَكْرُوهٌ وَيَجُوزُ الْبَيْعُ.
 وَمَنْ مَلَكَ صَغِيرَيْنِ أَوْ صَغِيرًا وَكَبِيرًا أَحَدُهُمَا ذُو رَجَمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْآخِرِ كُرِهَ لَهُ أَنْ يُفَرَّقَ
 بَيْنَهُمَا، وَلَا يُكْرَهُ فِي الْكَبِيرَيْنِ.



- (١) في المغرب: الْكَوَارَةُ مَعْلُ النَّحْلِ إِذَا سُويَ مِنْ طِينٍ.
- (٢) وهو أن يجلب البادي السِّلْعَةَ فَيَأْخُذُهَا الْحَاضِرُ لِيَبْعَهَا بَعْدَ وَقْتٍ بَاغِلَى مِنَ السَّعْرِ الْمَوْجُودِ وَقَتِ الْجَلْبِ، وَكَرَاهَتُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَضُرَّ لَا بَأْسَ بِهِ. الْإِخْتِيَارُ.
- (٣) وهو أن يَرْضَى الْمُتَعَاقِدَانِ بِالْبَيْعِ وَيَسْتَقَرُّ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعَقْدُ، فَيُزِيدُ عَلَيْهِ وَيُبْطِلُ بَيْعَهُ، أَمَّا لَوْ زَادَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرَاضِي جَازَ. الْإِخْتِيَارُ.
- (٤) وهو أن يَزِيدَ فِي السِّلْعَةِ وَلَا يُرِيدُ شَرَاءَهَا لِيَرْغَبَ غَيْرُهُ فِيهَا.
- (٥) وهو أن يَتَلَقَّاهُم وَهُمْ غَيْرُ عَالَمِينَ بِالسَّعْرِ، أَوْ يَلْبَسَ عَلَيْهِمُ السَّعْرَ لِيَشْتَرِيَهُ وَيَبْعَهُ فِي الْمَصْرِ، فَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ عَلَيْهِمْ أَوْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ بِأَهْلَ الْبَلَدِ لَا بَأْسَ بِهِ. الْإِخْتِيَارُ.

باب التولية

التولية تتبع بالثمن الأول، والمُرابحة بزيادة، والوضيعة بنقيصة.
ولا يصح ذلك حتى يكون الثمن الأول مثلياً، أو في ملك المشتري^(١).
ويجوز أن يضم إلى الثمن الأول أجرة الصنغ والطراز وحمل الطعام والسمسار وسائر
الغنم، ويقول: قام عليّ بكذا.
ولا يضم نفقته وأجرة الراعي والطبيب والمعلم والرايض وجعل الآبق وكراهه.
فإن علم بخيانة في التولية أسقطها (م) من الثمن، وفي المُرَابحة إن شاء (س) أخذه بجميع
الثمن، وإن شاء رده.



(١) أي: أو يكون الثمن الأول قيمة مملوكاً للمشتري، وصورته: اشترى زيد من عمرو ثوباً بسيف، ثم باع - أي: زيد - الثوب من بكر بذلك السيف، مباحة أولاً، والحال أن بكر قد ملك ذلك السيف - الذي هو الثمن الأول - من عمرو قبل شراء ذلك الثوب، أو اشترى الثوب قبل أن يملك السيف من عمرو فأجازه بعده، لا شك أن السيف بعد الإجازة صار مملوكاً لبكر المشتري، وهو المراد. انظر عا (٤ / ١٥٣).

باب الربا^(١)

وَعَلَّتْهُ عِنْدَنَا الْكَئِيلُ أَوْ الْوَزْنُ (ف) مَعَ الْجِنْسِ، فَإِذَا وُجِدَا حَرُمَ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ^(٢)، وَإِذَا عُدِمَا حَلًّا، وَإِذَا وُجِدَا أَحَدُهُمَا خَاصَّةً حَلَّ التَّفَاضُلُ وَحَرُمَ النَّسَاءُ (ف).
وَجِبَدُ مَالِ الرِّبَا وَرَدِيَّتُهُ عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ بِجَنْسِهِ سَوَاءً.
وَمَا وَرَدَ النَّصُّ بِكَئِيلِهِ فَهُوَ كَيْلِيٌّ أَبَدًا، وَمَا وَرَدَ بِوَزْنِهِ فَوَزْنِيٌّ أَبَدًا.
وَعَقْدُ الصَّرْفِ^(٣) يُعْتَبَرُ فِيهِ قَبْضُ عَوَضِيهِ فِي الْمَجْلِسِ^(٤)، وَمَا سِوَاهُ مِنَ الرُّبُيَّاتِ^(٥) يَكْفِي فِيهِ التَّعْيِينُ^(٦).

وَيَجُوزُ بَيْعُ قَلَسٍ بِقَلَسَيْنِ.
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحِنْطَةِ بِالدَّقِيقِ وَلَا بِالسَّوِيقِ وَلَا بِالنُّخَالَةِ، وَلَا الدَّقِيقُ بِالسَّوِيقِ (س).
وَيَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ وَبِالتَّمْرِ (س) مُتَمَاتِلًا^(٧).
وَيَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ (م)، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكِرْبَاسِ^(٨) بِالْقُطْنِ.
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّيْتِ بِالزَّيْتُونِ، وَلَا السُّمُسِمِ بِالشَّيْرَجِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْإِغْتِيَارِ.
وَلَا رِبَاً بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ فِي دَارِ الْحَرْبِ (س).
وَيُكْرَهُ السَّفَاتِحُ^(٩).

(١) الرِّبَا لُغَةً: مَطْلَقُ الزِّيَادَةِ.

شرعاً: فَضْلٌ خَالٍ عَنِ عَوَضٍ بِمَعْيَارٍ شَرْعِيٍّ مُشْرُوطٍ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ فِي الْمَعَاوِضَةِ. اللِّبَاب (١/ ٢٥٥).

(٢) أَي: التَّأخِيرُ فِي قَبْضِ أَحَدِ الْعَوَضَيْنِ.

(٣) وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الْأَثْمَانِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.

(٤) أَي: قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ بِالْأَبْدَانِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمَجْلِسُ، حَتَّى لَوْ عَقَدَا عَقْدَ الصَّرْفِ وَمَشْيَا فَرَسَخاً ثُمَّ تَقَابَضَا.

وَافْتَرَقَا صَحَّ أ. هـ اللِّبَابُ عَنِ الْفَتْحِ (١/ ٢٥٧).

(٥) وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الْأَثْمَانِ مِمَّا يَثْبُتُ فِيهِ الرِّبَا.

(٦) أَي: وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ التَّقَابُضُ.

(٧) أَي: كَيْلًا، فَلَوْ بَاعَ مِجَازَفَةً أَوْ وَزناً لَمْ يَجْزِ اتِّفَاقاً. انْظُرْ عا (٤/ ١٨٥).

(٨) هُوَ الثُّوبُ مِنَ الْقُطْنِ الْأَبْيَضِ.

(٩) وَهُوَ: قَرْضٌ اسْتِفَادَ بِهِ الْمُقْرِضُ أَمَّنَ الطَّرِيقِ. وَصُورَتُهُ: أَنْ يُقْرِضَهُ دِرَاهِمٌ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ عَوَضَهَا فِي بَلَدِهِ، أَوْ

عَلَى أَنْ يَحْمِيَهُ فِي الطَّرِيقِ. الْإِخْتِيَارُ (٢٦٩).

باب السلم (١)

كُلُّ مَا أَمَكَّنَ ضَبْطَ صِفَتِهِ، وَمَعْرِفَةُ مِقْدَارِهِ جَارَ السَّلَمِ فِيهِ، وَمَا لَا فَلَا.
وَشَرَايُظُهُ: تَسْمِيَةُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالْوَصْفِ وَالْأَجَلِ^(٢) وَالْقَدْرِ وَمَكَانِ الْإِنْفَاءِ (سم) إِنْ كَانَ لَهُ
حَمْلٌ وَمَوْثِقَةٌ، وَقَدْرِ (سم) رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ وَالْمَعْدُودِ، وَقَبْضِ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ
الْمُقَارَقَةِ.

وَلَا يَصِحُّ فِي الْمُنْقَطِعِ^(٣) وَلَا فِي الْجَوَاهِرِ، وَلَا فِي الْحَيَوَانِ وَلَحْمِهِ (سم) وَأَطْرَافِهِ وَجُلُودِهِ،
وَيَصِحُّ فِي السَّمَكِ الْمَالِحِ وَزَنًا^(٤)، وَلَا يَصِحُّ بِمَكْيَالٍ بَعِيْنِهِ لَا يُعْرَفُ مِقْدَارُهُ، وَلَا فِي طَعَامٍ قَرِيَةٍ
بَعِيْنِهَا.

وَيَجُوزُ فِي الثِّيَابِ إِذَا سَمِيَ طَوْلًا وَعَرْضًا وَرُقْعَةً، وَفِي اللَّبَنِ إِذَا عَيَّنَ الْمِلْبَنَ.
وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَا فِي رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

الإستصناع^(٥)

وَإِذَا اسْتَصْنَعَ شَيْئًا جَازَا اسْتِخْصَانًا (ز)، وَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الرُّثِيَّةِ، وَلِلصَّانِعِ بَيْعُهُ قَبْلَ الرُّثِيَّةِ.
وَإِنْ ضَرَبَ لَهُ أَجَلًا صَارَ سَلَمًا (سم).

(١) السَّلَمُ فِي اللُّغَةِ: التَّقْدِيمُ وَالتَّسْلِيمُ، وَكَذَلِكَ السَّلَفُ.

وَشَرْعًا: اسْمٌ لِعَقْدٍ يُوجِبُ الْمَلِكَ فِي الثَّمَنِ عَاجِلًا، وَفِي الْمَثْنِ آجَلًا. الْاِخْتِيَارُ (٢٦٩).

(٢) أَمَّا الْجِنْسُ كَحَنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ، وَالنَّوْعُ كَحُورَانِي أَوْ بَلَدِي، وَالصِّفَةُ كَجَيِّدٍ أَوْ رَدِيءٍ، وَالْأَجَلُ أَدْنَاهُ شَهْرٌ،
فَلَا يَصِحُّ إِلَّا مُوَجَّلًا.

(٣) أَي: يَشْتَرِطُ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى حِينَ وَقْتِ التَّسْلِيمِ. وَحَدُّ الْاِنْقِطَاعِ أَنْ
لَا يَوْجَدَ فِي الْأَسْوَاقِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ. عَا عَنِ التَّبَيِّنِ (٤/ ٢٠٥).

(٤) فِي الْمَغْرِبِ: سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ وَهُوَ الْقَدِيدُ الَّذِي فِيهِ الْمَلَحُ.

(٥) الْاِسْتِصْنَاعُ لُغَةٌ: طَلَبُ الصَّنْعَةِ.

وَشَرْعًا: طَلَبُ الْعَمَلِ مِنَ الصَّانِعِ فِي شَيْءٍ خَاصٍّ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. عَا (٤/ ٢١٢).

باب الصرف

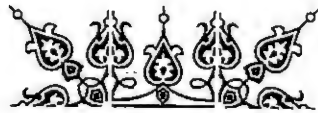
وَهُوَ بَيْعُ جِنْسِ الْأَثْمَانِ بَعْضُهُ بَعْضٍ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَضْرُوبُهُمَا وَمَصْغُوعُهُمَا وَتَبَرُّهُمَا.
فَإِنْ بَاعَ فِضَّةً بِفِضَّةٍ أَوْ ذَهَبًا بِذَهَبٍ لَمْ يَجُزْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا اغْتِبَارَ بِالصِّيَاغَةِ
وَالجَوْدَةِ، فَإِنْ بَاعَهَا مُجَازَفَةً ثُمَّ عَرِفَ التَّسَاوِيَّ فِي الْمَجْلِسِ جَازَ وَإِلَّا فَلَا، وَيَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا
بِالْآخَرِ مُتَفَاضِلًا وَمُجَازَفَةً مُقَابَضَةً.

وَيَجُوزُ بَيْعُ دِرْهَمَيْنِ وَدِينَارٍ بِدِينَارَيْنِ وَدِرْهَمٍ^(١)، وَيَبِيعُ أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا بِعَشْرَةِ وَدِينَارٍ^(٢) (ز).
وَمَنْ بَاعَ سِنْفًا مُحَلًى بِشَمَنِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الْحَلِيِّ جَازَ، وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ قَدْرِ الْحَلِيِّ قَبْلَ
الْإِفْتِرَاقِ.

وَأَنْ بَاعَ إِنَاءً فِضَّةً أَوْ قِطْعَةً نُقْرَةً^(٣)، فَقَبِضَ بَعْضَ الثَّمَنِ ثُمَّ افْتَرَقَا، صَارَ شَرَكَةً بَيْنَهُمَا^(٤)، فَإِنْ
اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْإِنَاءِ: فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي أَخَذَ بِحِصَّتِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْقِطْعَةِ
أَخَذَ الْبَاقِي بِحِصَّتِهِ وَلَا خِيَارَ لَهُ.

وَيَجُوزُ الْبَيْعُ بِالْفُلُوسِ، فَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً عَيْنَهَا، وَإِنْ كَانَتْ نَافِقَةً لَمْ يُعَيَّنْهَا، فَإِنْ بَاعَ بِهَا ثُمَّ
كَسَدَتْ بَطَلَ الْبَيْعُ (س).

وَمَنْ أَعْطَى صَرَفِيًّا دِرْهَمًا وَقَالَ: أَعْطِنِي بِهِ فُلُوسًا وَنِصْفًا إِلَّا حَبَّةً جَازَ.



(١) أي: يجعل الدرهمين مقابل الدينارين، والدينار مقابل الدرهم.

(٢) أي: تجعل العشرة بمثلها من الدراهم، والدينار مقابل الدرهم.

(٣) أي: فضة غير مضروبة.

(٤) لأنَّ العقد بطل في الذي لم يقبض وصحَّ في الذي قبض.

كتاب الشفعة^(١)

ولا شُفْعَةٌ إِلَّا فِي الْعَقَّارِ، وَتَجِبُ فِي الْعَقَّارِ سَوَاءً كَانَ مِمَّا يُقَسَّمُ أَوْ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ، وَتَجِبُ إِذَا مَلَكَ الْعَقَّارَ بِعَوَضٍ هُوَ مَالٌ^(٢)، وَتَجِبُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَتَسْتَقِرُّ بِالإِشْهَادِ، وَتُمْلِكُ بِالْأَخْذِ.

وَالْمُسْلِمُ وَالذَّمِّيُّ وَالْمَأْدُونُ وَالْمُكَاتَبُ وَمُعْتَقُ الْبَعْضِ سَوَاءً. وَتَجِبُ لِلْخَلِيطِ^(٣) فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ^(٤)، ثُمَّ لِلْجَارِ، وَتُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ.

وَإِذَا عَلِمَ الشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ يَنْبَغِي أَنْ يُشْهَدَ فِي مَجْلِسٍ عَلَيْهِ عَلَى الطَّلَبِ^(٥)، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ بَطَلَتْ، ثُمَّ يُشْهَدُ عَلَى الْبَائِعِ^(٦) إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، أَوْ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ عِنْدَ الْعَقَّارِ، وَلَا تَنْقُطُ بِالتَّأْخِيرِ^(٧).

وَإِذَا طَلَبَ الشَّفِيعُ الشُّفْعَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ سَأَلَ الْحَاكِمُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِمِلْكِهِ الَّذِي يَشْفَعُ بِهِ^(٨)، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، أَوْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ بِهِ ثَبَّتَ مِلْكُهُ.

(١) الشُّفْعَةُ لُغَةً: الضَّمُّ.

وشرعاً: هي عبارة عن حقِّ تملك البقعة أو بعضها جبراً على المشتري بما قام عليه، بمثله لو مثلياً، وإلا فبقيته ا. هـ عا (١٣٧ / ٥).

(٢) حتَّى لو ملك العقَّار بعوض ليس بمال، كأن أخذها بدلَ خُلْعٍ، لا تجب الشُّفْعَةُ، وكذلك لو ملكه بغير عوض كالهبة والصدقة.

(٣) الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يُقَاسَم.

(٤) أي: ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ، وَحَقِّ الْمَبِيعِ كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّينَ.

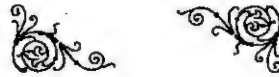
(٥) وَهَذَا يُسَمَّى طَلَبُ الْمَوَاقِبَةِ، وَالْإِشْهَادُ فِيهِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ بَلْ هُوَ لِمَخَافَةِ الْجُحُودِ.

(٦) وَصُورَةُ هَذَا الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ فُلَانًا بَاعَ هَذِهِ الدَّارَ، وَيَذْكُرُ حَدُودَهَا الْأَرْبَعَةَ، وَأَنَا شَفِيعُهَا طَلَبْتُ شُفْعَتَهَا وَأَطْلُهَا الْآنَ، فَاشْهَدُوا عَلَيَّ بِذَلِكَ. الْإِخْتِيَارُ (٢٨٤).

(٧) أي: بِتَأْخِيرِ طَلَبِهَا عِنْدَ الْقَاضِي.

(٨) أي: إِنْ اعْتَرَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِمِلْكِ الشَّفِيعِ لِلْعَقَّارِ الَّذِي يَطْلُبُ الشُّفْعَةَ بِسَبَبِهِ.

وَالشَّفِيعُ أَنْ يُخَاصِمَ الْبَائِعَ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الْبَيْتَةَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ يَفْسَخُ الْبَيْعَ^(١) وَيَجْعَلُ الْعَهْدَةَ عَلَى الْبَائِعِ.
وَالشَّفِيعُ أَنْ يُخَاصِمَ وَإِنْ لَمْ يُحْضِرِ الثَّمَنَ، فَإِذَا قُضِيَ لَهُ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ.
وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ خَصَمٌ فِي الشُّفْعَةِ حَتَّى يُسَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ.
وَعَلَى الشَّفِيعِ مِثْلُ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَإِلَّا قِيَمَتُهُ.
وَإِنْ حَطَّ الْبَائِعُ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ سَقَطَ عَنِ الشَّفِيعِ، فَإِنْ حَطَّ النُّصْفَ ثُمَّ النُّصْفَ أَخَذَهَا بِالنُّصْفِ الْآخِرِ، وَإِنْ زَادَ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ لَا يَلْزَمُ الشَّفِيعَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَالْبَيْتَةُ بَيْتَةُ الشَّفِيعِ.

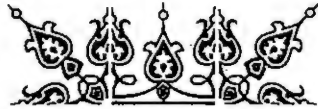


(١) الأولى أن يقول: ثم يفسخ الشراء، لئلا يلزم على فسخ البيع بطلان حق الشفعة؛ لأنها مبنية على البيع عا
(١٤٥/٥).

فصل

بما تبطل الشفعة

وَتَبْطُلُ الشُّفْعَةُ بِمَوْتِ الشَّفِيعِ وَتَسْلِيْمِهِ الْكُلَّ أَوْ الْبَعْضَ، وَيُضْلِحُهُ عَنِ الشُّفْعَةِ بِعَوَضٍ، وَيَبْتَاعُ الْمُشْتَرِي بِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالشُّفْعَةِ، وَيَضْمَانِ الدَّرَكَ عَنِ الْبَائِعِ، وَيُسَاوِمِيهِ الْمُشْتَرِي بَعَاءً وَإِجَارَةً. وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي، وَلَا شُفْعَةُ يُوَكِّلِ الْبَائِعِ، وَلَوْ كَيْلِ الْمُشْتَرِي الشُّفْعَةُ. وَإِذَا قِيلَ لِلشَّفِيعِ: إِنَّ الْمُشْتَرِي فُلَانٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُهُ فَلَهُ الشُّفْعَةُ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا يَبْتَاعُ بِأَلْفٍ فَسَلَّمَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا يَبْتَاعُ بِأَقْلَ أَوْ بِمَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ. وَلَا تُكْرَهُ (م) الْحِيلَةُ فِي إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ قَبْلَ وَجُوبِهَا^(١). وَمَنْ بَاعَ سَهْمًا ثُمَّ بَاعَ الْبَاقِيَ فَالشُّفْعَةُ فِي السَّهْمِ الْأَوَّلِ لَا غَيْرَ. وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ فَالشَّفِيعُ إِنْ شَاءَ أَدَّاهُ حَالًا، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَ الْأَجَلِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الدَّارَ. وَإِذَا قُضِيَ لِلشَّفِيعِ وَقَدْ بَنَى الْمُشْتَرِي فِيهَا: فَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ، وَإِنْ شَاءَ كَلَّفَ الْمُشْتَرِي قَلْعَهُ، وَلَوْ بَنَى الشَّفِيعُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ رَجْعَ بِالثَّمَنِ لَا غَيْرَ. وَإِذَا خَرِبَتِ الدَّارُ أَوْ جَفَّتِ الشَّجَرُ: فَالشَّفِيعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ السَّاحَةَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَإِنْ نَقَضَ الْمُشْتَرِي الْبِنَاءَ: فَالشَّفِيعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَرَصَةَ بِحِصَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ. وَإِنْ اشْتَرَى نَخْلًا عَلَيْهِ ثَمَرٌ فَهُوَ لِلشَّفِيعِ، فَإِذَا جَذَهُ الْمُشْتَرِي نَقَصَ حِصَّتَهُ مِنَ الثَّمَنِ.



(١) المعتمد كراهة الحيلة في إسقاطها

كتاب الإجارة

وهي بيع المنافع، جُوزَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِحَاجَةِ النَّاسِ، وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْمَنَافِعِ وَالْأَجْرَةَ مَعْلُومَةً، وَمَا صَلَحَ ثَمَنًا صَلَحَ أَجْرُهُ. وَتُقَسَّدُ بِالشَّرْطِ، وَيُثَبَّتُ فِيهَا خِيَارُ الرُّوْيَةِ وَالشَّرْطِ وَالْعَيْبِ، وَتُقَالُ وَتُقَسَّخُ. وَالْمَنَافِعُ تُعْلَمُ:

- بِذِكْرِ الْمُدَّةِ كَسُكْنَى الدَّارِ، وَزَرْعِ الْأَرْضَيْنِ مُدَّةً مَعْلُومَةً.
- أَوْ بِالتَّسْمِيَةِ كَصَبْغِ الثَّوْبِ وَخِيَاطَتِهِ، وَإِجَارَةِ الدَّابَّةِ لِحَمْلِ شَيْءٍ مَعْلُومٍ، أَوْ لِيَرْكَبَهَا مَسَافَةً مَعْلُومَةً.
- أَوْ بِالْإِشَارَةِ كَحَمْلِ هَذَا الطَّعَامِ.
- وإن استأجر داراً أو حائوتاً فله أن يسكنها ويسكنها من شاء ويعمل فيها ما شاء^(١) إلا القسارة والجداة والطنخن.
- وإن استأجر أرضاً للزراعة بين ما يزرع فيها، أو يقول على أن يزرعها ما شاء^(٢)، وهكذا رُكِبَ الدَّابَّةُ وَلُبِسَ الثَّوْبُ^(٣) إلا أنه إذا لبس أو ركب واحد تعين^(٤).
- وإذا استأجر أرضاً للبناء والعرس فانقضت المدّة يجب عليه تسليمها فارغة كما قبضها، والرطوبة كالشجر^(٥): فإن كانت الأرض تنقص بالقلع يغرّم له الأجر قيمة ذلك مقلوعاً ويتملكه، وإن كانت الأرض لا تنقص: فإن شاء صاحِبُ الأرض أن يضمّن له القيمة ويقلعه ويتملكه، فله ذلك برضاً صاحبه، أو يتراضيان فتكون الأرض لهذا والبناء لهذا^(٦).

(١) أي: ممّا لا يضرّ بالبناء.

(٢) فإن لم يبيّن ما يزرع، أو لم يقل: على أن يزرعها ما شاء، لم يصح العقد. ١. هـ الباب (٣٧/٢) بتصرف.

(٣) أي: وكلّ ما يختلف باختلاف المستعملين.

(٤) بمعنى: أنّه ليس للمستأجر أن يركب الدابة أو يلبس الثوب غير الذي لبس أو ركب أولاً.

(٥) أي: فتقلع بعد مضي المدّة، والمراد بالرطوبة ما يبقى أصله في الأرض أبداً، وإنما يقطف ورقه ويباع أو

زهرة، وأمّا إذا كانت له نهاية معلومة كالقفل، فينبغي أن يكون كالزّرع. ١. هـ عا (٢٠/٥).

(٦) وهذا التّركّ إن باجر فإجارة، وإلا فإعارة. ١. هـ عا (١٨/٥).

وإن سَمِيَ ما يَحْمِلُهُ على الدَّابَّةِ كَفَفِيرٍ حِنْطَةٍ فَلَهُ أَنْ يَحْمِلَ ما هُوَ مِثْلُهُ أوْ أَخْفُ كالشَّعِيرِ،
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ ما هُوَ أَثْقَلُ كالمِلْحِ، وإن زَادَ على المُسَمَّى فَعَطِبَتْ ضَمِنَ يَقْدِرُ الزِّيَادَةُ^(١)، وإن
سَمِيَ قَدْرًا مِنَ القُطْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ مِثْلَ وَزْنِهِ حَدِيدًا.
وإن اسْتَأْجَرَهَا لِيَرْكَبَهَا فَأَرْدَفَ آخَرَ ضَمِنَ النُّصْفَ، فإنْ ضَرَبَهَا فَعَطِبَتْ ضَمِنَهَا (سم).



(١) إلا إذا كان حملاً لا يُطيقه مثل تلك الدَّابة، فحينئذ يضمن كلَّ قيمتها.

فصل أنواع الأجراء

الأجراء:

- مُشْتَرَكٌ^(١) كالصَّبَاغِ وَالْقَصَّارِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ حَتَّى يَعْمَلَ، وَالْمَالُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَتْلَفَ بِعَمَلِهِ، كَتَخْرِيقِ الثُّوبِ مِنْ دَقِّهِ وَزَلَقِ الْحَمَالِ وَانْقِطَاعِ الْحَبْلِ مِنْ شِدِّهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْآدَمِيَّ إِذَا غَرِقَ فِي السَّفِينَةِ مِنْ مَدِّهِ^(٢)، أَوْ سَقَطَ مِنَ الدَّابَّةِ بِسَوْقِهِ وَقُوْدِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْقَصَّادِ وَالبَزَّاعِ^(٣) إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ الْمَوْضِعَ الْمَعْتَادَ.

- وَخَاصٌّ كَالْمُسْتَأْجِرِ شَهْرًا لِلْخِدْمَةِ وَرَعِي الْعَنَمِ وَنَحْوِهِ، وَيَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ، وَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ وَلَا بِعَمَلِهِ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدِ الْقَسَادَ. وَمَنْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهُ.

فصل في استحقاق الأجرة

وَالْأُجْرَةُ تُسْتَحَقُّ بِاسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، أَوْ بِاشْتِرَاطِ التَّعْجِيلِ أَوْ بِتَعْجِيلِهَا. وَإِذَا تَسَلَّمَ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ فَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا، فَإِنْ غُصِبَتْ مِنْهُ سَقَطَ الْأُجْرُ وَلِرَبِّ الدَّارِ أَنْ يُطَالِبَ بِأُجْرَةِ كُلِّ يَوْمٍ، وَالْجَمَالِ بِأُجْرَةِ كُلِّ مَرْحَلَةٍ. وَتَمَامُ الْخَبْرِ إِخْرَاجُهُ مِنَ التَّنَوُّرِ، وَتَمَامُ الطَّنْبِخِ عَرْفُهُ^(٤)، وَتَمَامُ ضَرْبِ اللَّبَنِ إِقَامَتُهُ^(٥) (سَم). وَمَنْ لَعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ كَالصَّبَاغِ وَالْحَيَّاطِ وَالْقَصَّارِ يَحْبِسُهَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأُجْرَ، فَإِنْ حَبَسَهَا فَضَاعَتْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (سَم) وَلَا أُجْرَ لَهُ. وَمَنْ لَا أَثَرَ لِعَمَلِهِ كَالْحَمَالِ وَالْعَسَالِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. وَإِذَا شُرِطَ عَلَى الصَّانِعِ الْعَمَلُ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ غَيْرَهُ.

(١) وهو من لا يخص بعمله واحداً، أو يخصه ولكن لا يمتنع ولا يتعذر عليه أن يعمل لغيره.

(٢) أي: بسبب تحريكه السفينة.

(٣) بزغ الطيطار الدابة: شقها بالميزغ، وهو مثل مشرط الحجام. اهـ المغرب.

(٤) أي: وضعه في الآنية.

(٥) والإقامة النصب بعد الجفاف، فلو ضربه فأصابه مطر فأنفسه قبل أن يقيم فلا أُجْرَ له عا (٥/ ١١).

وإن قال: إن سكنت هذا الحانوت عطاراً فبذرهم، وحداداً فبذرهمين جاز (سم)، وأي العمليين عمل استحق المسمى له.

فصل

فيما يتعلق بالإجارة الفاسدة

وإذا فسدت الإجارة يجب أجر المثل ولا يزاد على المسمى.

وإذا استأجروا داراً كل شهر بذرهم صح في شهر واحد، وفسد في بقية الشهر، إلا أن يسمي شهراً معلومة، فإذا تم الشهر فلكل واحد منهما نقض الإجارة، فإذا سكن ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه^(١)، وكذلك كل شهر سكن أوله.

ومن استأجر جملاً ليحمل له محملاً إلى مكة، جاز وله المعتاد من ذلك، وإن استأجره ليحمل الزاد فأكل منه فله أن يرد عوضه.

ويجوز استئجار الطائر^(٢) بأجرة معلومة، ويجوز بطعامها وكسوتها (سم)، ولا يمنع زوجه من وظئها.

ولا تجوز الإجارة على الطاعات كالحج والأذان والإمامة وتعليم القرآن والفقه.

وبعض أصحابنا المتأخرين قال: يجوز على التعليم والإمامة في زماننا، وعليه الفتوى.

ولا تجوز على المعاصي كالغناء والنزح ونحوهما، ولا على عيب التيس^(٣).

وتجوز أجرة الحجام والحمام.

ومن استأجر دابة ليحمل عليها طعاماً يقيز منه فهو فاسد.

ولو قال: أمرتك أن تخطه قباء، وقال الحياط: قميصاً، فالقول لصاحب الثوب ويحلف، فإذا حلف فالحياط ضامن.

ولو قال: خطته بغير أجر، وقال الصانع: بأجر، فإن كان قبل العمل يتحالفان ويبدأ بيمين المستأجر، وإن كان بعد العمل فالقول لصاحب الثوب.

وإذا خربت الدار أو انقطع شرب الضيعة أو ماء الرحى انفسخ العقد.

ولو مات أحدهما وقد عقدها لنفسه انفسخت، وإن عقدها لغيره لم تنفسخ.

(١) أي: وليس للمؤجر أن يخرجها منها إلى أن ينقضي الشهر. ١. هـ الباب (٢/ ٤٧).

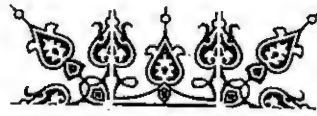
(٢) أي: المرضعة.

(٣) عيب الفحل: ضرابه، يقال: عيب الفحل الناقة، يغسيها عسباً، إذا قرعها. ١. هـ المغرب (٢/ ٦١).

مطلب

في فسخ الإجارة

وَتُفْسَخُ الْإِجَارَةُ بِالْعُذْرِ كَمَنْ اسْتَأْجَرَ حَائِطًا لِيَتَّجِرَ فَأَفْلَسَ، أَوْ آجَرَ شَيْئًا، ثُمَّ لَزِمَهُ دَيْنٌ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِلسَّفَرِ قَبْدًا لَهُ^(١) تُفْسَخُ الْإِجَارَةُ، وَإِنْ بَدَأَ لِلْمُكَارِي فَلَيْسَ بِعُذْرٍ.



(١) أي: ظهر للمستأجر رأي غير الأول منعه من السفر.

كتاب الرهن^(١)

وَهُوَ عَقْدٌ وَثِيقَةٌ^(٢) بِمَالٍ مَضمُونٍ بِنَفْسِهِ^(٣) يُمكنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْهُ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ أَوْ بِالتَّخْلِيَةِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ سَلَمٌ وَإِنْ شَاءَ لَا.

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَحْزُورًا^(٤) مُفْرَعًا^(٥) مُتَمَيِّزًا^(٦)، فَإِذَا قَبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ^(٧)، وَيَهْلِكُ عَلَى مِلْكِ الرَّاهِنِ حَتَّى يُكْفَنَهُ^(٨)، وَيَصِيرُ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا مِنْ مَالِيَّتِهِ قَدْرَ دَيْنِهِ حُكْمًا، وَالْفَاضِلُ أَمَانَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ، وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ، فَإِنْ أَوْدَعَهُ أَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ بَيْعًا أَوْ إِجَارَةً أَوْ إِعَارَةً أَوْ رَهْنًا وَنَحْوَهُ ضَمِنَهُ بِجَمِيعِ قِيَمَتِهِ.

وَنَقَعَهُ الرَّهْنُ، وَأَجْرُهُ الرَّاعِي عَلَى الرَّاهِنِ وَنَمَاؤُهُ لَهُ، وَيَصِيرُ رَهْنًا مَعَ الْأَصْلِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ هَلَكَ يَهْلِكُ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ بَقِيَ النَّمَاءُ وَهَلَكَ الْأَصْلُ افْتَكَّهُ بِحَصَّتِهِ، يُقَسَّمُ الدَّيْنُ عَلَى قِيَمَتِهِ^(٩) يَوْمَ الْفَكَالِكِ وَقِيَمَةِ الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَتَسْقُطُ حِصَّةُ الْأَصْلِ.

وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ (ز) وَلَا تَجُوزُ فِي الدَّيْنِ (س)، وَلَا يَصِيرُ الرَّهْنُ رَهْنًا بِهِمَا. وَأَجْرُهُ مَكَانَ الْحِفْظِ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَلَهُ أَنْ يَحْفَظَهُ بِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ الَّذِي فِي عِيَالِهِ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِالرَّهْنِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ الرَّاهِنُ فَهَلَكَ حَالَهُ الْاسْتِعْمَالِ هَلَكَ أَمَانَتُهُ.

ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز

وَيَصِحُّ رَهْنُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ، فَإِنْ رُهِنتْ بِجِنْسِهَا فَهَلَكَتْ سَقَطَ مِثْلُهَا مِنَ الدَّيْنِ، وَكَذَلِكَ

(١) الرهن لغة: الحبس. وشرعاً عرفه بقوله: هو عقد وثيق... إلخ.

(٢)

(٣) أي: بسبب مال مضمون بنفسه، وهو ما يجب عند هلاكه مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان قيميّاً.

(٤) أي: مجموعاً، احتراز به عن المتفرق كالثمر على رؤوس النخل. ١. هـ الباب (٤/٢).

(٥) أي: غير مشغول بحق الغير.

(٦) أي: غير مُشاع.

(٧) أي: مضمون بالأقل من قيمته وقيمة الدين.

(٨) أي: إذا كان الرهن عبداً وهلك فكفنه على الراهن؛ لأنه هلك على ملكه.

(٩) أي: قيمة النماء.

كُلُّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ^(١).
وَيَصِحُّ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ وَبَدَلِ الصَّرْفِ^(٢)، فَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ تَمَّ الصَّرْفُ وَالسَّلَمُ وَصَارَ مُسْتَوْفِيًا^(٣)، وَإِنْ افْتَرَقَا وَالرَّهْنُ قَائِمٌ بَطَلَا.
وَيَصِحُّ بِالذَّيْنِ الْمَوْعُودِ، فَإِنْ هَلَكَ هَلَكَ بِمَا سَمِيَ^(٤).
وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا عَلَى أَنْ يَرْهَنَ بِالثَّمَنِ شَيْئًا بَعِيْنَهُ فَاِمْتَنَعَ لَا يُجْبَرُ، وَالبَائِعُ إِنْ شَاءَ تَرَكَ الرَّهْنَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّ الْبَيْعَ إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ حَالًا، أَوْ يُعْطِيَهُ رَهْنًا مِثْلَ الْأَوَّلِ.
وَإِنْ رَهَنَ عَبْدَيْنِ فَقَضَى حِصَّةَ أَحَدِهِمَا فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ حَتَّى يَقْضِيَ بَاقِيَ الذَّيْنِ.
وَإِنْ رَهَنَ عَيْنًا عِنْدَ رَجُلَيْنِ جَازَ، وَالْمَضْمُونُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حِصَّةٌ دَيْنِيَّةٌ، فَإِنْ أَوْفَى أَحَدُهُمَا فَجَمِيعُهَا رَهْنٌ عِنْدَ الْآخَرِ.
وَاللُّمْرْتَهِنُ مُطَالِبَةُ الرَّاهِنِ وَحَبْسُهُ بِدَيْنِهِ وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُرْتَهِنِ أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْ بَيْعِهِ لِقَضَاءِ الذَّيْنِ.



- (١) أَمَا لَوْ رُهِنَتْ الْمَذْكُورَاتُ بِخِلَافِ جِنْسِهَا، كَرَهْنِ الدَّرَاهِمِ بِالثِّيَابِ مِثْلًا، فَإِنَّهَا تَهْلِكُ بِالْقِيَمَةِ، وَتُعْتَبَرُ الْجَوْدَةُ وَالرَّدَاءَةُ. انظر عا (٥ / ٣١٩).
- (٢) صورته: أَنْ يَسْلَمَ مِائَةُ بَطْعَامٍ مِثْلًا، أَوْ يَبِيعَ دِينَارًا بِدَرَاهِمٍ، ثُمَّ قَبْلَ الْقَبْضِ يَدْفَعُ إِلَى الْمُسَلِّمِ إِلَيْهِ رَهْنًا بِالمِائَةِ، أَوْ يَأْخُذُ رَهْنًا بِالدَّرَاهِمِ.
- (٣) أي: وَصَارَ الْمُرْتَهِنُ مُسْتَوْفِيًا لِرَأْسِ الْمَالِ أَوْ بَدَلِ الصَّرْفِ.
- (٤) وصورته: أَنْ يَرَهْنَهُ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَقْرَضَهُ دَرَاهِمًا، فَيَهْلِكُ الرَّهْنُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَعَلْبِهِ أَنْ يُعْطِيَهُ دَرَاهِمًا.

فصل

بيان حكم الرهن إذا باعه الراهن

فإذا باع الراهن الرهن فهو موقوف على إجازة المرتهن أو قضاء دينه، وإن أعتق العبد الرهن نقد عتقه، فيطالب بأداء الدين إن كان حلاً، وإن كان مؤجلاً رهن قيمة العبد، وإن كان مغيراً سعى العبد في الأقل من قيمته والدين، ويرجع على المولى إذا أيسر.

وإن استهلكه أجنبي فالمرتهن يضمنه قيمته يوم هلك^(١).

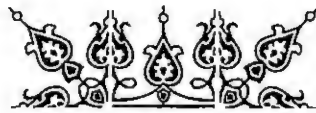
وليس له أن ينتفع (ف) بالرهن، فإن أعاره المرتهن^(٢) فقبضه الراهن خرج من ضمانه، فلو هلك في يد الراهن هلك بغير شيء.

وإن وضعه على يد عدل جاز، وإن شرطاً ذلك في العقد فليس لأحدهما أخذه، ويهلك من ضمان المرتهن.

ويجوز أن يوكل^(٣) المرتهن وغيره على بيع الرهن، فإن شرطها في عقد الرهن لم ينعزل بموت الراهن ولا بعزله.

وإذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين، فإن لم يكن له وصي نصب القاضي من يفعل ذلك.

ومن استعار شيئاً ليرهنه جاز وإن لم يسّم ما يرهنه به، فإن عين ما يرهنه به فليس له أن يزيد عليه ولا ينقص.



(١) وتبقى القيمة في يد المرتهن لأنها قائمة مقام العين.

(٢) أي: أعار المرتهن الرهن للراهن.

(٣) أي: الراهن.

كتاب القسمة^(١)

مَعْنَى الْإِفْرَازِ فِيمَا لَا يَتَّفَعَاوْتُ أَظْهَرَ كَالْمَكِيلِ وَالْمُزُونِ، وَمَعْنَى الْمُبَادَلَةِ فِيمَا يَتَّفَعَاوْتُ أَظْهَرَ كَالْحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ، إِلَّا أَنَّهُ يُجْبَرُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُمَا عَلَى الْقِسْمَةِ إِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ، وَلَا يُجْبَرُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْجِنْسِ.

وَلَوْ اقْتَسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ جَازَ، وَيُقْسَمُ عَلَى الصَّبِيِّ وَصِيَّةً أَوْ وَلِيَّةً.
وَيَتَّبَعِي لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا عَدْلًا مَأْمُونًا عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ، يَرْزُقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ يَقْدِّرُ لَهُ أَجْرًا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمُتَقَاسِمِينَ، وَهُوَ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ (س).

وَلَا يُجْبَرُ النَّاسُ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَتْرُكُ الْقُسَامُ يَشْتَرِكُونَ.
جَمَاعَةٌ فِي أَيْدِيهِمْ عَقَارٌ طَلَبُوا مِنَ الْقَاضِي قِسْمَتَهُ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ مِيرَاثٌ لَمْ يَقْسِمَهُ حَتَّى يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ (ف) عَلَى (س) الْوَفَاةِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ، فَإِنْ حَضَرَ وَارِثَانِ فَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى الْوَفَاةِ وَعَدَدِ الْوَرَثَةِ، وَمَعَهُمَا وَارِثٌ غَائِبٌ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْغَائِبِ، وَفِي الشَّرَاءِ لَا يَقْسِمُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْجَمِيعِ^(٢)، وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يَقْسِمِ وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ.



(١) القسمة لغة: اسم للاقتسام. وشرعاً: جمع نصيب شائع في مكان مخصوص.

سيها: طلب الشركاء أو بعضهم للانتفاع بملكه على وجه مخصوص.

وشرطها: عدم فوت المنفعة بالقسمة.

(٢) صورته: ادَّعَوْا فِي عَقَارٍ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ وَطَلَبُوا قِسْمَتَهُ، فَلَا يَقْسِمُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْجَمِيعِ.

فصل

القسمة بين الشركاء

وإذا طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ الْقِسْمَةَ وَكُلُّ مِنْهُمْ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قَسَمَ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا يَسْتَضِرُّونَ لَا يَقْسِمُ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ وَالْآخَرُ يَسْتَضِرُّ قَسَمَ بِطَلَبِ الْمُتَنَفِّعِ.
وَلَا يَقْسِمُ الْجَوْهَرُ وَالرَّقِيقُ (ف) (سَم) وَالْحَمَّامُ وَالْحَائِظُ وَالْبَيْتَرُ بَيْنَ دَارَيْنِ وَالرَّحَى إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ.
وَيُقْسَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدُّورِ وَالْأَرْضِ وَالْحَوَانِيتِ وَحَدَهُ، وَتُقْسَمُ الْبُيُوتُ قِسْمَةً وَاحِدَةً، وَيُقْسَمُ سَهْمَيْنِ مِنَ الْعُلُوِّ بَيْنَهُمَا مِنَ السُّفْلِ (سَم).
وَلَا تَدْخُلُ الدَّرَاهِمُ فِي الْقِسْمَةِ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ.

فصل

في توزيع الأسهم على الشركاء

يَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ أَنْ يُفْرِعَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَلَى سَهْمٍ أَخَذَهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمُ الرُّجُوعُ إِذَا قَسَمَ الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ.
فَإِنْ كَانَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمْ مَسِيلٌ أَوْ طَرِيقٌ لِغَيْرِهِ لَمْ يُشْرَطْ^(٢)، فَإِنْ أُمِّكِنَ صَرْفُهُ عَنْهُ صَرْفَهُ، وَإِلَّا فُسِّخَتِ الْقِسْمَةُ.
وَإِذَا شَهِدُوا عَلَيْهِمْ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمْ أَنَّ مِنْ نَصِيبِهِ شَيْئاً فِي يَدِ صَاحِبِهِ لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ عَلَى ذَلِكَ (م) (ف).
وَإِنْ قَالَ: قَبَضْتُهُ ثُمَّ أَخَذَهُ مِنِّي فَبَيِّنْتُهُ أَوْ يَمِينُ خَصْمِي، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ الْإِشْهَادِ تَحَالَفَا وَفُسِّخَتِ الْقِسْمَةُ.
وَإِنْ اسْتُجِجَ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمْ رَجَعَ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ بِقِسْطِهِ (س).

(١) أي: إلا بتراضيهما.

(٢) انظر عا (٥/ ١٦٧).

فصل

في جواز المهايأة^(١) استحساناً

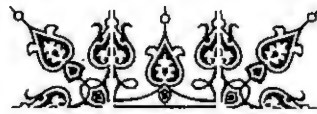
المهايأة جائزة استحساناً، ولا تبطل بموتيهما ولا بموت أحدهما، ولو طلب أحدهما القسمة بطلت^(٢).

وتجوز في دار واحدة، بأن يسكن كل منهما طائفة، أو أحدهما علوها والآخر سفليها، ولكل واحد منهما إجارة ما أصابه وأخذ غلته.

وتجوز في عبد واحد، يخدم هذا يوماً، وهذا يوماً، وكذا في البيت الصغير، وفي عبيدين يخدم كل واحد واحداً، فإن شرطاً طعام العبد على من يخدمه جاز، وفي الكسوة لا يجوز.

ولا تجوز في غلة عبد ولا عبيدين^(٣) (سم)، ولا في ركوب دابة ولا دابتين، ولا في ثمرة الشجر، ولا في لبن الغنم وأولادها^(٤).

وتجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة، وكذلك كل مختلفي المنفعة.



(١) وهي لغة: أن يتواضعوا على أمر فيراضوا به، وحقيقته أن كلا منهم رضي بهيئة واحدة.

وشرعاً: قسمة المنافع. ١. هـ مجمع الأنهر / ٤٩٦ / .

(٢) أي: المهايأة، ومعناه: أنه طلب القسمة فيما يحتمل القسمة، لأنها أقوى في استعمال المنفعة.

(٣) أي: يستغل هذا الشريك هذا العبد ويأخذ غلته، والثاني يستغل الآخر ويأخذ غلته.

(٤) صورته: أن يتهايا على أن يأخذ كل واحد منهما طائفة يستثمرها أو يربها ويشرب ألبانها.

كتاب أدب القاضي^(١)

القَضَاءُ^(٢) بِالْحَقِّ مِنْ أَقْوَى الْفَرَائِضِ وَأَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ^(٣)، مَوْثُوقًا بِهِ فِي دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، عَالِمًا بِالْفِقْهِ وَالسُّنَّةِ. وَكَذَلِكَ الْمُفْتِي.

وَلَا يَظْلُبُ الْوِلَايَةَ، وَيُكْرَهُ^(٤) الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَافُ الْعَجْزَ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ يَتَّقُ مِنْ نَفْسِهِ آدَاءَ قَرْضِهِ، وَمَنْ تَعَيَّنَ لَهُ تَفْتَرِضُ عَلَيْهِ الْوِلَايَةَ.

وَيَجُوزُ التَّقْلِيدُ مِنْ وِلَاةِ الْجَوْرِ، وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ (ف) فِيمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا فِيهِ.

فَإِذَا قُلِدَ الْقَضَاءُ يَظْلُبُ دِيْوَانَ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَيَنْتَظِرُ فِي خَرَائِطِهِ وَسَجَلَاتِهِ، وَعَمِلَ فِي الْوَدَائِعِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ بِمَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ بَاعْتِرَافِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، وَلَا يَعْمَلُ بِقَوْلِ الْمَعْرُورِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي سَلَّمَهَا إِلَيْهِ.

وَيَجْلِسُ لِلْقَضَاءِ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ، وَالْجَامِعِ أَوَّلَى، وَيَتَّخِذُ مُتَرَجِّمًا وَكَاتِبًا عَدْلًا مُسْلِمًا لَهُ مَعْرِفَةٌ بِالْفِقْهِ.

وَيُسَوِّي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْجُلُوسِ وَالْإِقْبَالِ وَالنَّظَرِ وَالْإِشَارَةِ، وَلَا يُسَارُّ أَحَدَهُمَا وَلَا يُلَقِّنُهُ حُجَّتَهُ، وَلَا يَضْحَكُ لِأَحَدِهِمَا، وَلَا يُمَارِزُهُمَا، وَلَا أَحَدَهُمَا، وَلَا يُضَيِّفُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةَ أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَهْدِ لَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَلَا يَحْضُرُ دَعْوَةً إِلَّا الْعَامَّةَ.

وَيَعُودُ الْمَرْضَى، وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ، فَإِنْ حَدَّثَ لَهُ هَمٌّ أَوْ نُعَاسٌ، أَوْ غَضَبٌ، أَوْ جُوعٌ أَوْ

(١) الأدب: هو التَّخَلُّقُ بِالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ وَالْخِصَالِ الْحَمِيدَةِ فِي مَعَاشِرَةِ النَّاسِ وَمَعَامَلَتِهِمْ.

وَأَدَبُ الْقَاضِي: التَّزَامُهُ لِمَا نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ، مِنْ بَسْطِ الْعَدْلِ وَرَفْعِ الظُّلْمِ وَتَرْكِ الْمِيلِ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى حُدُودِ الشَّرْعِ، وَالْجَرِيِّ عَلَى سُنَنِ السُّنَّةِ. ١. هـ الاختيار.

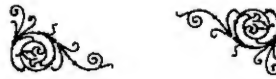
(٢) والقضاء شرعاً: قول ملزم يصدر عن ولاية عامة ١. هـ الاختيار.

(٣) وكونه من أهل الشهادة شرط لصحة توليته ولصحة حكمه بعدها، وشروط الشهادة هي: الإسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العمى وعدم الحد في القذف عا (٤/ ٢٩٨).

(٤) أي: تحريماً. ١. هـ الدر (٤/ ٣٠٧).

عَطَشٌ، أو حاجةٌ حَيَوَانِيَّةٌ كَفَّ عَنْ الْقَضَاءِ.

ولا يَبِيعُ ولا يَشْتَرِي فِي الْمَجْلِسِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَسْتَحْلِفُ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُفَوَّضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ^(١)، وَلَا يَقْضِي عَلَى غَائِبٍ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ^(٢)، أَوْ يَكُونَ مَا يَدَّعِيهِ عَلَى الْغَائِبِ سَبَباً لِمَا يَدَّعِيهِ عَلَى الْحَاضِرِ^(٣).



- (١) سواء كان التَّفْوِضُ صَرِيحاً، كـ «وَلَّ مِنْ شَيْءٍ» أو دلالة كـ «جعلتك قاضي القضاة»، والدَّلَالَةُ هُنَا أَقْوَى مِنَ الصَّرِيحِ، لِأَنَّهُ فِي الصَّرِيحِ يَمْلِكُ الْاِسْتِخْلَافُ دُونَ الْعَزْلِ، وَفِي الدَّلَالَةِ يَمْلِكُهُمَا. ١. هـ اللباب (٣/ ٢١٤).
- (٢) كوكيله ووصيه.
- (٣) وصورته: أَنْ يَدَّعِي دَاراً فِي يَدِ رَجُلٍ فَأَنْكَرَ، فَأَقَامَ الْمَدَّعِي الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ فَلَانٍ الْغَائِبِ، فَيَقْضِي الْقَاضِي بِهَا عَلَى الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ. ١. هـ الاختيار ٣٣٧.

فصل

فيما يرفع إليه من قضاء قاضٍ آخر

وإذا رُفِعَ إليه قَضَاءٌ قَاضٍ أَمَضَاهُ^(١)، إلا أن يُخَالِفَ الْكِتَابَ أَوِ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ أَوِ الْإِجْمَاعَ^(٢).

وَلَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ^(٣)، وَيجوزُ لِمَنْ قَلَّدهُ وَعَلَيْهِ.

وإذا عَلِمَ بِشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ فِي زَمَنِ وَلَايَتِهِ وَمَحَلَّهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ^(٤).

وَالْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ الزُّورِ يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا^(٥) (سَم)، فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ^(٦)، كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ، وَالْبَيْعِ، وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ وَالْإِرْثُ^(٧).

بيان متى يجوز حبس من عليه الدين

وإذا ثَبَتَ الْحَقُّ لِلْمُدَّعِي وَسَأَلَهُ حَبْسَ عَرِيْمِهِ لَمْ يَحْسِبْهُ وَأَمْرُهُ بِدْفَعِ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ امْتَنَعَ حَبْسَهُ، فَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ مُعْسِرٌ خَلَّى سَبِيلَهُ.

(١) أي: ألزم الحكم والعمل بمقتضاه، سواء وافق رأيه أو خالفه إذا كان مجتهداً فيه، ولو كان بعد عزله أو موته ما دام بعد دعوى صحيحة ١. هـ الباب (٣/ ٢١٤).

(٢) مثال مخالفة الكتاب: أن يقضي بتقديم الوارث على الدائن في مال الميت، ومثال مخالفة السنة: أن يقضي بحل المطلقة ثلاثاً بنكاح الثاني بلا طء، ومثال مخالفة الإجماع: القضاء بحل متعة النكاح لاتفاق العلماء على فسادها.

(٣) كأبويه وولده وزوجته، ويصح عليهم.

(٤) أي: جاز له أن يقضي بعلمه من غير شهود، حتى إذا علم أن زيدا غصب مالا من المدعي، يأخذه من زيد ويدفعه إلى المدعي. وليس له أن يقضي بعلمه في الحدود.

(٥) أي: بشرط أن يكون المحل قابلاً، والقاضي غير عالم بزورهم.

والمراد بالتأذ ظاهراً: أن يسلم القاضي المرأة إلى الرجل ويقول: سلمني نفسك إليه فإنه زوجك، ويقضي بالتقعة والقسم. وبالتأذ باطناً: أن يحل له وطؤها ويحل لها التمكن فيما بينها وبين الله تعالى عا (٤/ ٣٣٣).

(٦) بخلاف الأملاك المرسلة، أي: المطلقة عن ذكر سبب الملك، وصورته: أن يدعي أمة أنها ملكه مطلقاً، ولم يبين سبب ملكه، اشتراء أم هبة...، وأقام على ملكه بيئة زور وقضى القاضي بها، لا يحل له وطؤها إجماعاً.

(٧) وصورته: أن يدعي رجل نكاح امرأة، ويشهد على ذلك شاهدان بالزور، فيقضي القاضي بهذه الشهادة، وينفذ القضاء ظاهراً وباطناً كما تقدم.

وكذلك: ادعت امرأة طلاق زوجها، وشهد على ذلك شاهداً زور، وقضى القاضي بالفرقة، حل نكاحها من آخر، إلى غير ذلك من الصور.

وإن قال المدعي: هو مؤسّر، وهو يقول: أنا مُعسّر، فإن كان القاضي يَعْرِفُ يَسَارَهُ، أو كان الدَّيْنُ بَدَلَ مَالٍ كَالْتَمَنَ وَالْقَرْضِ، أو التَّزَمَهُ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ وَبَدَلَ الْخُلْعِ وَنَحْوِهِ حَبَسَهُ. ولا يَحْبِسُهُ فيما سوى ذلك إذا ادَّعى الْفَقْرَ، إِلَّا أَنْ تَقْرُمَ الْبَيِّنَةُ أَنَّ لَهُ مَالاً فَيَحْبِسُهُ. فإذا حَبَسَهُ مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لو كَانَ لَهُ مَالٌ أَظْهَرَهُ، وَسَأَلَ عَنْ حَالِهِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ حَلَّى سَبِيلَهُ، وَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى يَسَارِهِ أَبَدَ حَبَسَهُ. وَيُحْبَسُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، وَلَا يُحْبَسُ وَالِدٌ فِي دَيْنِ وَلَدِهِ إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ.

فصل

في قبول كتاب قاضٍ إلى قاضٍ آخر

يُقْبَلُ كتابُ القاضي إلى القاضي في كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشُّبْهَةِ^(١)، وفي النُّكاحِ، والدَّيْنِ، والغَضَبِ، والأمانةِ الْمَجْحُودَةِ، والمُضَارَّةِ، وفي النَّسَبِ، وفي الْعَقَارِ. ولا يُقْبَلُ في الْمَنَقُولَاتِ، وعن محمد: أَنَّهُ يُقْبَلُ في جَمِيعِ الْمَنَقُولَاتِ، وعليه الْفَتْوَى. ولا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^(٢) أَنَّهُ كِتَابُ فُلَانٍ الْقَاضِي. ولا بُدَّ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى مَعْلُومٍ^(٣)، فَإِنْ شَاءَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا فَلَا. وَيَقْرَأُ الْكِتَابَ عَلَى الشُّهُودِ، وَيُعْلِمُهُمْ بِمَا فِيهِ، وَيَحْتَمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيَحْفَظُوا مَا فِيهِ، وَتَكُونُ أَسْمَاؤُهُمْ دَاخِلَ الْكِتَابِ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ، وَأَبُو يَوْسُفَ: لَمْ يَشْتَرِطْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَمَّا ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ، وَاخْتَارَهُ السَّرْحَسِيُّ، وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعِيَانِ. فإذا وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ نَظَرَ فِي حَتْمِهِ، فإذا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ فُلَانٍ الْقَاضِي سَلَّمَهُ إِلَيْنَا فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ، وَقَرَأَهُ عَلَيْنَا وَحَتَّمَهُ، فَتَحَهُ وَقَرَأَهُ عَلَى الْخَصْمِ وَالزَّمَمَهُ بِمَا فِيهِ. ولا يُقْبَلُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ. فَإِنْ مَاتَ الْكَاتِبُ أَوْ غُزِلَ أَوْ خَرَجَ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ قَبْلَ وُصُولِ كِتَابِهِ بَطَلَ.

(١) أمّا الحقوق التي تسقط بالشبهة، كالحدود والقيصاص، فلا يقبل فيها كتاب القاضي.
(٢) وهي: شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، وهذا عند إنكار الخصم أنه كتاب القاضي، وأمّا إذا أقر فلا حاجة إلى إقامة البينة.
(٣) بأن يقول: من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان ابن فلان، فيذكر نسبهما.

وإن مات المكتوب إليه بطل، إلا أن يكون قال بعد اسمه: وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين.

وإن مات الخصم نقد على ورثته.

وإن لم يكن الخصم في بلد المكتوب إليه، وطلب الطالب أن يسمع بيته ويكتب له كتاباً إلى قاضي البلد الذي فيه خصمه كتب له، ويكتب في كتابه نسخة الكتاب الأول أو معناه.

فصل

فيما يجوز به التحكيم وما لا يجوز

حكما رجلاً ليحكم بينهما جاز (ف)، ولا يجوز التحكيم فيما يسقط بالشبهة. ويشرط أن يكون من أهل القضاء، وله أن يسمع البيعة ويقضي بالتكول والإقرار. فإذا حكم لزمهما، ولكل واحد منهما الرجوع قبل الحكم. وإن رفع حكمه إلى قاض أمضاه إن وافق مذهبه، وأبطله إن خالفه. ولا يجوز حكمه لمن لا تقبل شهادته له.



كتاب الحجر^(١)

أسباب الحجر

وأسبابه: الصُّعْرُ، والجُنُونُ، والرُّقُّ^(٢).

ولا يجوزُ تَصَرُّفُ المَجْنُونِ والصَّبِيِّ الذي لا يَعْقِلُ أصلاً، وَتَصَرُّفُ الذي يَعْقِلُ إِنْ أَجَازَهُ وَلِيُّهُ، أَوْ كَانَ أَذِنَ لَهُ يَجُوزُ.

والعَبْدُ كَالصَّبِيِّ الذي يَعْقِلُ.

والصَّبِيُّ والمَجْنُونُ لَا يَصِحُّ عُقُودُهُمَا وَإِقْرَارُهُمَا وَطَلَاقُهُمَا وَعِتَائُهُمَا، وَإِنْ أَتَلَفَا شَيْئاً لَزِمَهُمَا.

وأقوالُ العَبْدِ نَافِذَةٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، فَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ لَزِمَهُ بَعْدَ عِتْقِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِحَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ طَلَاقٍ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ.

مطلب

في حَدِّ البلوغ

وَيُلَوِّغُ الغُلامُ بِالِاخْتِلَامِ، أَوْ الإِحْبَالِ، أَوْ الإِنْزَالِ، أَوْ يُلَوِّغُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً (سم).

وَالجَّارِيَةُ بِالِاخْتِلَامِ، أَوْ الْحَيْضِ، أَوْ الْحَبْلِ، أَوْ يُلَوِّغُ سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً^(٣) (سم).

وَإِذَا رَأَاهَا^(٤) وَقَالَا: بَلَغْنَا، صُدِّقَا.

(١) الْحَجَرُ لُغَةً: الْمَنْعُ مَطْلَقاً. وَشُرْعاً: مَنَعٌ مِنْ نَفَازِ تَصَرُّفِ قَوْلِي.

(٢) هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ تَوْجِبُ الْحَجَرَ فِي الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا مَرَدَّ لَهَا لَوْجُودَهَا حِسّاً وَمُشَاهَدَةً.

(٣) قَالَ الصَّاحِبَانِ - وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ -: إِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ عَلَامَاتِ الْبُلُوغِ، فَيُلَوِّغُهُمَا بِأَنْ يَتِمَّ لِكُلِّ مِثْلِهِمَا خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةً، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ١٠١ هـ عا (٩٧ / ٥) بِتَصْرِفٍ.

(٤) أَيُّ: قَارِبَا الْإِحْتِلَامِ.

مطلب

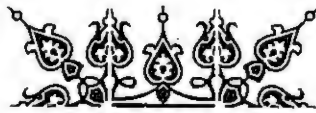
في الحجر للفساد

ولا يُحَجَّرُ عَلَى (سَم) الْحَرِّ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا يُنْفِقُ مَالَهُ فِيمَا لَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِيهِ .
ثُمَّ إِذَا بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ لَا يُسَلِّمُ إِلَيْهِ مَالَهُ ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً سُلِّمَ إِلَيْهِ مَالُهُ وَإِنْ لَمْ
يُؤَنَسْ رُشْدُهُ (سَم) ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ نَقَذَ .

مطلب

في الحجر بسبب الدين

وَلَا يُحَجَّرُ عَلَى الْفَاسِقِ ، وَلَا عَلَى الْمَدْيُونِ .
فَإِنْ طَلَبَ غَرَمًاؤُهُ حَبْسَهُ حَبْسَهُ حَتَّى يَبِيعَ وَيُوفِّي الدَّيْنَ .
فَإِنْ كَانَ مَالُهُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ وَالَّذِينَ مِثْلُهُ قَضَاءُ الْقَاضِي بغيرِ أَمْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ
وَالْآخَرُ دَنَانِيرَ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، بَاعَهُ الْقَاضِي فِي الدَّيْنِ ^(١) .
وَلَا يَبِيعُ الْعُرُوضَ وَلَا الْعَقَارَ ، وَقَالَ : يَبِيعُ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .
وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِلْمُقْلِسِ مَالٌ فَالْحُكْمُ مَا مَرَّ فِي أَدَبِ الْقَاضِي ، وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرَمَائِهِ بَعْدَ
خُرُوجِهِ مِنَ الْحَبْسِ يَلَازِمُونَهُ ، وَلَا يَمْنَعُونَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالسَّفَرِ ، وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ يَفْتَسِمُونَهُ
بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ .



(١) أي : باعها لأجل قضاء دينه وقضاها بغير أمره .

كتاب المأذون^(١)

وَيُثَبَّتُ بِالصَّرِيحِ وَبِالدَّلَالَةِ (ز)، كَمَا لَوْ رَأَاهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي فَسَكَتَ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْبَيْعُ لِلْمَوْلَى أَوْ لِغَيْرِهِ، بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، صَحِيحاً أَوْ فَاسِداً.
وَيَصِيرُ مَأْذُوناً بِالْإِذْنِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ^(٢).

وَلَوْ أُذِنَ لَهُ بِشِرَاءِ طَعَامِ الْأَكْلِ وَثِيَابِ الْكِسْوَةِ لَا يَصِيرُ مَأْذُوناً.
وَلِلْمَأْذُونِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ وَيُوَكَّلَ وَيُبْذَعَ^(٣) وَيَضَارِبَ وَيُعِيرَ وَيَرْهَنَ وَيَسْتَرْهِنَ وَيُزَجِّرَ وَيَسْتَأْجِرَ وَيُسَلِّمَ^(٤) وَيَقْبِلَ السَّلَمَ^(٥) وَيُزَارِعَ^(٦) وَيَشْتَرِيَ طَعَاماً وَيَزَرَعَهُ وَيُشَارِكَ عِنَاناً^(٧).
وَلَوْ أَقْرَبَ بَدْنَيْنِ أَوْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ جَازَ.
وَلَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُزَوِّجُ مَمَالِيكُهُ (س)، وَلَا يُكَاتِبُ وَلَا يَعْتِقُ وَلَا يُقْرِضُ وَلَا يَهْبُ وَلَا يَتَصَدَّقُ وَلَا يَتَكَفَّلُ.

وَيُهْدِي الْقَلِيلَ مِنَ الطَّعَامِ، وَيُضَيِّفُ مُعَامِلِيهِ، وَيَأْذَنُ لِرَقِيقِهِ فِي التِّجَارَةِ.
وَمَا يُلْزَمُهُ مِنَ الدِّيُونِ بِسَبَبِ الْإِذْنِ مُتَعَلِّقٌ بِرَقَبَتِهِ يَبَاعُ فِيهِ^(٨) إِلَّا أَنْ يَقْدِيَهُ الْمَوْلَى، فَإِنْ لَمْ يَفِ

(١) الإذن لغة: الإعلام، وشرعاً: فُكَّ الْحَجَرِ وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ. ١. ه. الهداية
(٢) والإذن العام أن يقول لعبده: أذنت لك في التجارة، أو في البيع والشراء، ولم يقيد بشيء، فهو عام يتناول جميع الأنواع، والخاص: أن يأذن له في التجارة في نوع خاص، بأن يقول: أذنت لك في البُرِّ أو في الصُّرْفِ أو في الخياطة، فإنه يصير مأذوناً في جميع التِّجَارَاتِ وَالْجَرَافِ. الاختيار (١/ ٣٥٤).
(٣) أي: يدفع المال بضاعة، يعني: له أن يعطي رجلاً قَدْرَ رَأْسِ الْمَالِ لِيَتَّجِرَ بِهِ وَيَكُونَ الرَّيْحُ لَهُ ١. ه. مجمع (٢/ ٤٤٧).

(٤) معناه: أن يجعل نفسه رَبَّ السَّلَمِ.

(٥) أي: أن يجعل نفسه المسلم إليه.

(٦) أي: له أن يدفع الأرض مزارعةً، ويأخذها مزارعة. ١. ه. مجمع (٢/ ٤٤٧).

(٧) لأنه وكالة، وليس له أن يشارك مفاوضة لأنها كفالة م (٢/ ٤٤٧)، وسيأتي الكلام عن شركة العِئَانِ والمفاوضة.

(٨) أي: يبيعه القاضي في ذلك الدَّيْنِ، بطلب الغرماء، بحضرة مولاه أو نائبه، وإن لم يرضَ بذلك مولاه م (٢/ ٤٤٩).

بِالدُّيُونِ، فَإِنْ فَدَاهُ الْمَوْلَى بِدُيُونِ الْغُرَمَاءِ انْقَطَعَ حَقُّهُمْ عَنْهُ، وَالْأُيُنَاعُ وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ بِالْحِصَصِ^(١)، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ طُولَبَ بِهِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ.

وإن حَجَرَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ لَمْ يَنْحَجِرْ حَتَّى يَعْلَمَ أَهْلُ سُوقِهِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ بِذَلِكَ^(٢).

وإن وَلَدَتِ الْمَأْدُونَةُ مِنْ مَوْلَاهَا فَهُوَ حَجَرٌ (ز)، وَالْإِبَاقُ حَجَرٌ، وَلَوْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا صَارَ مَحْجُورًا.

وَيَصِحُّ إِفْرَارُهُ بِمَا فِي يَدِهِ بَعْدَ الْحَجَرِ^(٣) (سم).

وَإِذَا اسْتَعْرَقَتِ الدُّيُونُ مَالَهُ وَرَقَبَتَهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ (سم)، وَإِنْ أَعْتَقَهُ نَفَذَ وَضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِلْغُرَمَاءِ، وَمَا بَقِيَ فَعَلَى الْعَبْدِ^(٤).

وَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ الْمَوْلَى بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَقَلَّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الْمَوْلَى بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ أَكْثَرَ.



(١) أي: بمقدار نصيب دين كل واحد منهم.

(٢) والمعتبر اشتهاؤ الحَجَرِ عندهم إذا كان الإذن مشهوراً، أمّا إذا لم يعلم بالإذن غيرُ العبدِ ثمَّ علم بالحَجَرِ انحجر، ولا يزال مأذوناً حَتَّى يعلم بالحجر ١. هـ الاختيار (١/ ٣٥٦).

(٣) سواء أقرَّ أنه غصب أو أمانة، أو أقرَّ بدين، فيقضى ممّا في يده لا من رقبته م (٢/ ٤٥١).

(٤) وإن كان الدين أقلَّ من قيمته ضمن الدين، لأنَّ حَقَّهُم فِيهِ خ (١/ ٣٥٨).



كتاب الإكراه^(١)

ويعتبر فيه:

- قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ عَلَى إِنْقَاعِ مَا هَدَّه بِهِ .
 - وَخَوْفُ الْمَكْرِهِ عَاجِلًا .
 - وَامْتِنَاعُهُ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ الْإِكْرَاهِ لِحَقِّهِ^(٢) أَوْ لِحَقِّ آدَمِيٍّ^(٣) أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ^(٤) .
 - وَأَنْ يَكُونَ الْمَكْرِهُ بِهِ نَفْسًا، أَوْ عُضْوًا، أَوْ مُوجِبًا عَمَّا^(٥) يَنْعَلِمُ بِهِ الرِّضَا .
- فَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ إِفْرَارٍ بِقَتْلِ، أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ أَوْ حَبْسٍ فَقَعَلَ ثُمَّ زَالَ الْإِكْرَاهُ: فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّه .
- وإِنْ قَبِضَ الْعِوَضَ طَوْعًا فَهُوَ إِجَارَةٌ، وَإِنْ قَبِضَهُ مُكْرَهًا فَلَيْسَ بِإِجَارَةٍ، وَيُرَدُّه إِنْ كَانَ قَائِمًا^(٦) .
- فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَهُوَ غَيْرُ مُكْرِهٍ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ^(٧)، وَلِلْمُكْرِهِ أَنْ يُضْمَنَ الْمَكْرِهَ .
- وإِنْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقٍ أَوْ عِتَاقٍ فَقَعَلَ وَقَعَ وَيَرْجِعُ عَلَى الْمَكْرِهِ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَالْوَلَاءِ لِلْمُعْتَقِ، وَفِي الطَّلَاقِ يَنْضَفُ الْمَهْرُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ^(٨)، وَبِمَا يُلْزِمُهُ مِنَ الْمُتَعَةِ عِنْدَ عَدَمِ التَّسْمِيَةِ .

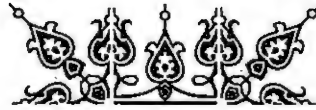
- (١) وهو لغة: حمل الإنسان على أمر يكرهه .
- وشرعاً: حمل الغير على فعل بما يعدم رضاه دون اختياره، لكنه قد يفسده، وقد لا يفسده . اللباب (٢) / ٢٣٤ .
- (٢) أي: لحق نفسه، كبيع ماله أو إتلافه بلا عوض، أو إعتاق عبده ولو بمال أو أجر أخروي . م (٢) / ٤٢٩ .
- (٣) وذلك كإتلاف مال الغير ونحوه .
- (٤) وذلك كالقتل والزنا وشرب الخمر ونحوها .
- (٥) وهذا أدنى مراتبه، وهو يختلف باختلاف الأشخاص، فإن من كان شريفاً يغتم بكلام خشن، فيعدُّ مثل هذا في حقه إكراهاً، إذ هو أشدُّ له من ألم الضرب، بخلاف من كان رذيلًا فلا يغتم إلا بضرب مؤلم أو حبس شديد . انظر م (٢) / ٤٣٠ (الدر ٥ / ٨٠) .
- (٦) فإن هلك الثمن لا يضمنه لأنه أمانة في يده . الدر ٥ / ٨٢ .
- (٧) أي: يضمن المشتري قيمة المبيع للبائع؛ لأنه أنلف مال الغير بدون عقد صحيح، فنلزمه القيمة .
- (٨) أي: إذا كان قد سمى لها مهراً، أمّا لو كان الطلاق بعد الدُّخُول فلا يرجع عليه بشيء؛ لأنَّ المهر تقرَّر بالدُّخُول لا بالطلاق، والدُّخُول ليس بصنع من المكروه م (٢) / ٤٣٥ .

فإن أكره على شرب الخمر، أو أكل الميتة، أو على الكفر، أو إتلاف مال مسلم أو ذمي، بالحبس أو الضرب فليس بمكروه، وإن أكرهه بإتلاف نفسه وسعته أن يفعل، وإن صبر حتى قُتل كان مأجوراً^(١).

ولو أكره بالقتل على القتل لم يفعل ويضرب حتى يُقتل، فإن قتل أئيم والقصاص على المكروه (زس).

وإن أكره على الردة لم تبين امرأته منه.

ومن أكره على الزنا لا حدَّ عليه^(٢) (ز).



(١) هذا مخصوص بالإكراه على الكفر، أمّا في الإكراه على شرب الخمر وأكل الميتة وإتلاف مال الغير فليس له الصبر حتى القتل. فإن صبر حتى قتل، وهو يعلم أنه يباح له فعل ما أكره عليه من شرب خمر وأكل ميتة وإتلاف مال الغير، أئيم. انظر م (٢/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٢) إلا أنه يائمه، ولو صبر حتى قُتل كان مأجوراً، لأنّ الزنا لا يباح بوجه ما. الاختيار (١/ ٣٦٣).

كتاب الدعوى^(١)

الْمُدَّعِي مَنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْبَرُ.

شرط جواز الدعوى

ولا بد أن تكون الدعوى بشيء معلوم الجنس والقدر:

- فإن كان ديناً ذكر أنه يطالبه به^(٢).

- وإن كان عيناً كلفت المدعى عليه إخضرارها، فإن لم تكن حاضرة^(٣) ذكر قيمتها^(٤).

- وإن كان عقاراً ذكر حدوده الأربعة، وأسماء أصحابها ونسبهم إلى الجد وذكر المحلة

والبلد، ثم يذكر أنه في يد المدعى عليه وأنه يطالبه به.

وإذا صححت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه، فإن اعترف أو أقام المدعى بيّنة قضى

عليه، وإلا يستحلف، فإن حلف انقطعت الخصومة إلا أن تقوم البيّنة. وإن نكل يقضى عليه

بالنكول^(٥)، فإن قضى أول ما نكل جاز، والأولى أن يعرض عليه اليمين ثلاثاً^(٦).

ويثبت النكول بقوله «لا أخلف»، وبالسكوت إلا أن يكون به خرس أو طرش.

ولا تُردُّ اليمين على المدعى (ف)، وإن قال: لي بيّنة حاضرة في المضمر، وطلب يمين

خصمه لم يستحلف (سم) (ف)، وتأخذ منه كفيلاً بنفسه^(٧) ثلاثة أيام، وإن كان غريباً يلزمه

مقدار مجلس القاضي.

(١) وهي لغة: قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره.

وشرعاً: إخبار بحق له على غيره عند الحاكم. الباب (٢/ ١٥٣).

(٢) أي: إن كان المدعى حقاً في الدّمة ذكر المدعى أنه يطالب المدعى عليه بالدين.

(٣) بأن كانت هالكة أو غائبة وفي نقلها مؤنة.

(٤) ليصير المدعى معلوماً، لأن القيمة تعرفها معنى الهداية.

(٥) أي: وإن امتنع المدعى عليه عن اليمين قضى عليه القاضي بسبب نكوله.

(٦) بأن يقول له في كل مرة: إني أعرض عليك اليمين، فإن حلفت وإلا قضيت عليك بما ادّعاه.

(٧) أي: يؤخذ من المدعى عليه كفيل بنفسه، كيلا يغيب فيضيع حقه، ويجب أن يكون الكفيل معروفاً ثقة،

ولا يتوهم اختفاؤه بأن يكون له دار وحانوت ملكاً له. م (٢/ ٢٥٨).

ولا يَسْتَحْلِفُ فِي النِّكَاحِ ^(١) (سَم) وَالرَّجْعَةَ ^(٢)، وَالْفَيْءَ فِي الْإِبْلَاءِ ^(٣)، وَالرَّقَّ ^(٤)،
وَالِاسْتِيْلَاءَ ^(٥)، وَالنَّسَبَ ^(٦)، وَالْوَلَاءَ ^(٧)، وَالْحُدُودَ ^(٨).

وَيُسْتَحْلِفُ فِي الْقِصَاصِ ^(٩)، فَإِنْ نَكَلَ اقْتَصَّ مِنْهُ (سَم) فِي الْأَطْرَافِ، وَفِي النَّفْسِ يُخْبَسُ
حَتَّى يَحْلِفَ (سَم) أَوْ يُقَرَّ.

وإنِ ادَّعَتْ عَلَيْهِ طَلَاقاً قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَحْلِفَ ^(١٠)، فَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ.



(١) معناه: أنه لا يُسْتَحْلِفُ الْمُنْكَرُ فِي النِّكَاحِ وَسَائِرِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهُ، وَقَالَ الصَّاحِبَانِ: يُسْتَحْلِفُ وَعَلَيْهِ
الْفَتْوَى. انظر للباب (٢ / ١٥٨) م (٢ / ٢٥٥).

وصورته: ادَّعَى أَحَدٌ - ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى - زَوْجًا مِنَ الْآخِرِ، وَلَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَالْآخَرُ مَنكَرٌ،
فَلَا يُسْتَحْلِفُ الْمُنْكَرُ عِنْدَهُ، خِلَافًا لِهَمَا.

(٢) صورته: ادَّعَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعِدَّةِ عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا فِي الْعِدَّةِ، وَالْآخَرُ يَنْكُرُ ذَلِكَ، فَإِنْ ادَّعَى
الرَّجْعَةَ فِي الْعِدَّةِ ثَبَتَ الرَّجْعَةُ فِي الْحَالِ.

(٣) صورته: ادَّعَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْإِبْلَاءِ أَنَّهُ فَاءٌ وَرَجَعَ إِلَيْهَا فِي مَدَّتِهِ، وَالْآخَرُ مَنكَرٌ.

(٤) صورته: أَنْ يَدَّعِي رَجُلٌ عَلَى آخَرٍ مَجْهُولِ الْحَالِ أَنَّهُ عَبْدُهُ، أَوْ أَنْ يَدَّعِي الْمَجْهُولُ أَنَّهُ سَيِّدُهُ، وَالْآخَرُ مَنكَرٌ.

(٥) صورته: أَنْ تَدَّعِي الْأُمَةُ أَنَّهَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، وَهُوَ يَنْكُرُ.

(٦) صورته: أَنْ يَدَّعِي عَلَى مَجْهُولِ النَّسَبِ أَنَّهُ وَلَدُهُ، أَوْ أَنْ يَدَّعِي مَجْهُولُ النَّسَبِ أَنَّ هَذَا وَالِدُهُ، وَالْآخَرُ يَنْكُرُ.

(٧) سواءَ كَانَ وَلَاءَ الْعِتَاقَةِ أَوْ وَلَاءَ الْمَوَالَةِ، بَأَنْ يَدَّعِي أَحَدٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَوْ الْمَجْهُولِ عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُ مَعْتَقُهُ أَوْ
مَوْلَاهُ.

(٨) عَدَمُ الْحَلْفِ فِي الْحُدُودِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَصُورَتُهُ: أَنْ يَدَّعِي أَحَدٌ عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ قَذَفَهُ بِالزَّنَا وَلَا بَيِّنَةَ، فَانْكَرَ الْمَدَّعِي
عَلَيْهِ.

(٩) أَي: وَيَحْلِفُ جَاوِدَ الْقَوْدِ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ.

(١٠) أَي: وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهَا بَيِّنَةٌ وَأَنْكَرَ طَلَاقَهَا. وَإِنَّمَا وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُطْلِقَ يَنْصَرَفُ
إِلَى الطَّلَاقِ الَّذِي يُلْزَمُ مِنَ الْمَهْرِ تَامًّا، وَيَبْقَى أَمْرُ الطَّلَاقِ الَّذِي يُلْزَمُ مِنْهُ نِصْفُ الْمَهْرِ مُسْتَوْرًا، فَكُشِفَتْ أَوَّلَى،
مَعَ أَنَّ لَزُومَ الْحَلْفِ فِي الطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَحْلَفَ قَبْلَ تَأْكُدِ الْمَهْرِ، فَبَعْدَهُ أَوَّلَى م
(٢ / ٢٥٦).

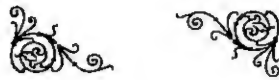
فصل

في كيفية اليمين والإستحلاف

وَالْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا غَيْرَ، وَتُغَلِّظُ بِأَوْصَافِهِ^(١) إِنْ شَاءَ الْقَاضِي، وَيُحْتَاطُ مِنَ التَّكَرُّارِ^(٢)، وَلَا تُغَلِّظُ بِزَمَانٍ^(٣) وَلَا مَكَانٍ^(٤).

وَيُسْتَحْلَفُ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى، وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ، وَالْوَثْنِيُّ بِاللَّهِ، وَلَا يُحْلَفُونَ فِي يُبُوتِ عِبَادَتِهِمْ. فَيَحْلَفُ:

- فِي الْبَيْعِ: بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعٌ قَائِمٌ فِيمَا ذَكَرَ.
- فِي النِّكَاحِ: مَا بَيْنَكُمَا نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ.
- فِي الطَّلَاقِ: مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ السَّاعَةَ.
- فِي الْوَدِيعَةِ: مَا لَهُ هَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ فِي يَدِكَ وَدِيعَةٌ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ، وَلَا لَهُ قَبْلَكَ حَقٌّ.
- وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: هَذَا الشَّيْءُ أَوْدَعْنِيهِ فَلَانَ الْغَائِبُ، أَوْ رَهْنَهُ عِنْدِي، أَوْ غَصَبْتُهُ مِنْهُ، أَوْ أَغَارَنِي، أَوْ أَجْرَنِي، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً فَلَا خُصُومَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَاً.
- وَإِذَا قَالَ الشُّهُودُ أَوْدَعَهُ رَجُلٌ لَا نَعْرِفُهُ لَمْ تَنْدَفِعِ الْخُصُومَةُ.



(١) وتغليظ اليمين أن يقول: واللّه الذي لا إله إلا هو، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم، الطالب الغالب، المدرك المهلك، الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية. ويزيد عليه ما شاء وينقص.

(٢) أي: يحترز عن إدخال الحروف العاطفة بين هذه الأسماء، وإلا لتعدّد اليمين، والمستحقّ عليه يمين واحدة، لذلك لو أمره بالعطف فأتى بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول.

(٣) وذلك بأن يستحلف في أوّل الجمعة أو آخرها، أو في ليلة القدر، لأنّ فيه تأخير المدّعي.

(٤) وذلك بأن يستحلف في مسجد الجامع عند المنبر، أو في مكان كذا.

فصل

دعوى الرجلين

بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ عَلَى مُظْلَقِ الْمَلِكِ^(١).
 وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَلِكٍ مُؤَرَّخٍ، وَذُو الْيَدِ عَلَى مَلِكٍ أَسْبَقَ مِنْهُ تَارِيخًا، فَذُو الْيَدِ أُولَى.
 وَلَوْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى النَّتَاجِ^(٢)، أَوْ عَلَى نَسِجٍ نَوْبٍ لَا يَتَكَرَّرُ نَسِجُهُ^(٣)، فَبَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أُولَى.
 وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ الْبَيِّنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ وَلَا تَارِيخَ لَهُمَا تَهَاتَرَتَا.
 وَإِنْ ادَّعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ، وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ لَمْ يَقْضَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ وَقَّتا فِيهِ لِلأَوَّلِ.
 وَإِنْ ادَّعَى عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ، وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا لَهُ قُضِيَ بِهَا بَيْنَهُمَا، وَإِنْ ادَّعَى
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشَّرَاءَ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْدِ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ، فَإِنْ شَاءَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَخَذَ نِصْفَ
 الْعَبْدِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا فَلَيْسَ لِلْآخَرِ أَخْذُ جَمِيعِهِ. وَإِنْ وَقَّتا فَهُوَ لِلأَوَّلِ، وَإِنْ
 وَقَّتْ أَحَدُهُمَا أَوْ كَانَ مَعَهُ قَبْضٌ فَهُوَ أُولَى.
 وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءَ وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا أَوْ صَدَقَةً وَقَبْضًا، وَلَا تَارِيخَ لَهُمَا، فَالشَّرَاءُ أُولَى.
 وَإِنْ ادَّعَى الشَّرَاءَ وَادَّعَتْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَهُمَا سَوَاءٌ^(٤).
 وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجَانِ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخِ، أَوْ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ اثْنَيْنِ
 فَأُولُهُمَا أُولَى، وَإِنْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَهُوَ لَهُ.
 وَإِنْ تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ، أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا أَوْ لَهُ عَلَيْهَا حِمْلٌ فَهُوَ أُولَى (ف)، وكذلك إِنْ كَانَ رَاكِبًا
 فِي السَّرَجِ وَالْآخَرُ رَدِيفُهُ، أَوْ لَابَسَ الْقَمِيصِ وَالْآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.
 وَبَيِّنَةُ النَّتَاجِ وَالنَّسِيجِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُظْلَقِ الْمَلِكِ.
 وَالْبَيِّنَةُ بِشَاهِدَيْنِ وَثَلَاثَةٍ (ف) وَأَكْثَرَ سَوَاءٌ.

- (١) وهو أن يقول ذو اليد في دعواه: إِنَّ هَذَا مَلِكِي، وَلَمْ يَبَيِّنْ سَبَبَ مَلِكِهِ.
 (٢) النَّتَاجُ هُوَ: وَلَادَةُ الْحَيَوَانِ، مِنْ نُتِجَتْ عِنْدَهُ إِذَا وُلِدَتْ وَوُضِعَتْ أ. هـ انظر المغرب، والمراد: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّ الدَّابَّةَ نُتِجَتْ فِي مَلِكِهِ أَوْ مَلِكٍ بَانِعِهِ أَوْ مَوْرَثِهِ.
 (٣) أَي: لَا يَعَادُ نَسِجُهُ، وَذَلِكَ كَالْكِرْبَاسِ، وَكَذَا كُلُّ سَبَبٍ فِي الْمَلِكِ لَا يَتَكَرَّرُ كَغَزَلِ الْقَطْنِ وَجَزِّ الصُّوفِ وَعَمَلِ الْجَبَنِ.
 (٤) بَيَانُهُ: ادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ، وَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ زَيْدًا تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا الشَّيْءِ، فَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ وَلَمْ يَذْكُرَا تَارِيخًا، أَوْ ذَكَرَا وَاسْتَوَى تَارِيخُهُمَا، يَقْضَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالنِّصْفِ، لِأَنَّ الشَّرَاءَ وَالْمَهْرَ سَوَاءٌ فِي إثْبَاتِ الْمَلِكِ، ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ عَلَى الزَّوْجِ، وَلِلْمَشْتَرِي نِصْفُ الثَّمَنِ الْمَنْقُودِ عَلَى الْبَائِعِ.
 أ. هـ مجمع الأنهر (٢/ ٢٧٥).

فصل

الاختلاف في الثمن أو البيع

اختلفا في الثمن أو المبيع، فأيهما أقام البيئة فهو أولى، وإن أقاما البيئة فالمُثَبِّتَةُ للزيادة أولى.

فإن لم تكن لهما بيئة يُقال للبائع: إمّا أن تُسلم ما ادّعاه المشتري من المبيع وإلا فسُخنا البيع، ويُقال للمشتري: إمّا أن تُسلم ما ادّعاه البائع من الثمن وإلا فسُخنا البيع، فإن لم يتراضيا يتحالفان ويُفسخ البيع، ويبدأ بيمين البائع، ولو كان البيع مُقايضة^(١) بدأ بأيهما شاء، ومن نكل عن اليمين لزمه دغوى صاحبه.

وإن اختلفا في الأجل، أو شرط الخيار، أو استيفاء بعض الثمن لم يتحالفا، والقول قول المُتَكَبِّرِ^(٢).

وإن اختلفا بعد هلاك المبيع لم يتحالفا، والقول قول المشتري^(٣).

وإن اختلفا بعد هلاك بعض المبيع، لم يتحالفا إلا أن يرضى البائع بترك حصّة الهالك^(٤).

وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء شيء من المنفعة في البدل أو في المُبَدِّلِ يتحالفان ويتراذان^(٥)، وإن اختلفا بعد استيفاء جميع المنفعة لم يتحالفا والقول للمستأجر^(٦). وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المنافع يتحالفان، ويُفسخ العقد فيما بقي، والقول فيما مضى قول المستأجر. وإن اختلفا بعد الإقالة تحالفا وعاد البيع^(٧).

(١) أي: بيع العين بالعين.

(٢) أي: مع يمينه.

(٣) بيانه: أن يختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد هلاك المبيع في يد المشتري، أو بعد خروجه عن ملكه، أو تعيينه بما لا يُردّ به، وكل ذلك قبل نقد الثمن، فالقول قول المشتري مع يمينه، لأنه منكر زيادة الثمن.

(٤) أي: لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً، ويجعله كأن لم يكن، ويصير العقد وكأنه واقع على القائم فقط، فيكون الثمن كله بمقابلة القائم فيتحالفان.

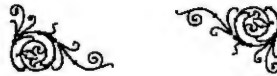
(٥) ويبدأ بيمين المستأجر لو اختلفا في البدل - أي: قدر الأجرة -، ويمين المؤجر لو اختلفا في المبدل - أي: مدة الانتفاع -، اللباب بتصرف.

(٦) أي: مع يمينه لإنكاره الزيادة.

(٧) بيانه: أن يختلف البائع والمشتري في قدر الثمن بعد إقالة البيع، فيقول المشتري: كان الثمن مائة، ويقول البائع: كان خمسين ولا بيئة لهما، فيتحالفا ويعود حق المشتري في المبيع، وحق البائع في الثمن.

وإن اختلفا في المهر فأيهما أقام البيّنة قبلت، وإن أقاما البيّنة المرأة، فإن لم يكن لهما بيّنة تحالفا، فأيهما نكل فُضي عليه، وإذا تحالفا بحكم مهر المثل، فإن كان مثل ما قالت أو أكثر فُضي بقولها، وإن كان مثل ما قال أو أقل فُضي بقوله، وإن كان أقل ممّا قالت وأكثر ممّا قال فُضي بمهر المثل.

وإن اختلفا في متاع البيت فما يصلح للنساء فللمرأة، وما يصلح للرجال فللرجل.
وإن مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر، فما يصلح لهما فللباقى^(١).
وإن اختلفا في قدر الكتابة لم يتحالفا^(٢).



(١) أي: للحي
(٢) والقول للعبد مع يمينه لأنه ينكر الزيادة.

فصل

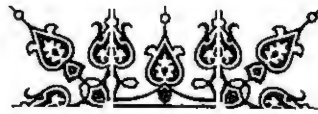
في دعوى النسب

ولو باع جارية فولدت لأقل من ستة أشهر فادّعاءه فهو ابنه وهي أم ولده، ويُفسخ البيع، ويُردُّ الثمن (سم)، ولا تُقبل دعوة المشتري معه^(١).

فإن مات الولد ثم ادّعاءه لا يُثبت الاستيلاء فيها، فإن ماتت الأم ثم ادّعاءه يُثبت نسبه، ويُردُّ كل الثمن.

وإن جاءت به ما بين ستة أشهر إلى سنتين، فإن صدّقه المشتري ثبت النسب وفسخ البيع، وإلا فلا، وإن جاءت به لأكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع، ولا يُفسخ البيع، ولا يعتق الولد، ولا تصير أم ولده.

ومن ادّعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه.



(١) أي: لا تقبل دعوى المشتري إن ادّعاءه مع دعوى البائع أو بعده.

كتاب الإقرار^(١)

هو حُجَّةٌ عَلَى الْمُقَرَّرِ إِذَا كَانَ عَاقِلًا بِالْغَا، إِذَا أَقَرَّ لِمَعْلُومٍ، وَسَوَاءٌ أَقَرَّ بِمَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ وَبَيَّنَّ الْمَجْهُولَ، فَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ أَوْ حَقٌّ لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَالَهُ قِيَمَةً، فَإِنْ كَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ فِيمَا بَيَّنَّ فَالْقَوْلُ لِلْمُقَرَّرِ مَعَ يَمِينِهِ^(٢).

وَأَنْ أَقَرَّ بِمَالٍ لَمْ يُصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْ دِرْهَمٍ، وَإِنْ قَالَ: مَالٌ عَظِيمٌ، فَهُوَ نَصَابٌ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي ذَكَرَ^(٣)، وَقِيَمَةُ النَّصَابِ فِي غَيْرِ مَالِ الرِّكَاءَةِ.

وَأِنْ قَالَ: أَمْوَالٌ عِظَامٌ فَثَلَاثَةُ نَصَبٍ، وَإِنْ قَالَ: دِرَاهِمٌ فَثَلَاثَةٌ، وَإِنْ قَالَ: كَثِيرَةٌ فَعَشْرَةٌ، وَلَوْ قَالَ: كَذَا دِرْهَمًا فَلِذِهِمْ، وَكَذَا كَذَا أَحَدَ عَشَرَ، وَلَوْ ثَلَاثٌ فَكَذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: كَذَا وَكَذَا فَأَحَدُ وَعَشْرُونَ، وَلَوْ ثَلَاثٌ بِالْوَاوِ تُرَادُّ مِائَةٌ، وَلَوْ رُبْعٌ تُرَادُّ أَلْفٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ. وَلَوْ قَالَ: مِائَةٌ وَدِرْهَمٌ فَالْكُلُّ دِرَاهِمٌ، وَكَذَا كُلُّ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ.

وَلَوْ قَالَ: مِائَةٌ وَثَوْبٌ يَلْزِمُهُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، وَتَفْسِيرُ الْمِائَةِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: مِائَةٌ وَثَوْبَانِ، وَلَوْ قَالَ: مِائَةٌ وَثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ فَالْكُلُّ ثِيَابٌ (ف).

وَأِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَوْ قِلِّي فَهُوَ دَيْنٌ، وَعِنْدِي وَمَعِيَ وَفِي بَيْتِي أَمَانَةٌ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ آخَرُ: لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: أَتَرْتَهَا أَوْ أَتَقِذُّهَا أَوْ أَجْلِنِي بِهَا، أَوْ قَضَيْتُكُهَا، أَوْ أَجْلَيْتُكَ بِهَا فَهُوَ إِقْرَارٌ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ هَاءَ الْكِتَابَةِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا.

وَمَنْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ وَادَّعَى الْمُقَرَّرُ لَهُ أَنَّهُ حَالٌ اسْتَحْلَفَ (ف) عَلَى الْأَجْلِ^(٤).

(١) الإقرار في الأصل: التَّسْكِينُ وَالْإِنْبَاتُ.

وفي الشَّرْعِ: اعْتِرَافٌ صَادِرٌ مِنَ الْمُقَرَّرِ، يَظْهَرُ بِهِ حَقٌّ ثَابِتٌ، فَيَسْكُنُ قَلْبُ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَى ذَلِكَ.

(٢) أَي: إِنْ ادَّعَى الْمُقَرَّرُ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

(٣) مَعْنَاهُ: إِنْ ذَكَرَ الدَّرَاهِمَ فَمِائَتَا دِرْهَمٍ، وَمِنْ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا، وَمِنْ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ شَاةً... إلخ. هـ. الْإِخْتِيَارُ.

(٤) أَي: اسْتَحْلَفَ الْمُقَرَّرُ لَهُ لِأَنَّهُ يَنْكَرُ عَدَمَ الْأَجْلِ، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمَنْكَرِ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِخَاتِمٍ لَزِمَهُ الْحَلْقَةُ وَالْقَصُّ، وَبِسَيْفِ النَّضْلِ وَالْجَفْنُ وَالْحَمَائِلُ^(١).
وَمَنْ أَقَرَّ بِثَوْبٍ فِي مَنْدِيلٍ لَزِمَاهُ، وَمَنْ أَقَرَّ بِخَمْسَةٍ فِي خَمْسَةِ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَإِنْ أَرَادَ الضَّرْبَ.
وَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ، أَوْ مَا بَيْنَ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةٌ (سَم) (ف).
وَيَجُوزُ الْإِقْرَارُ بِالْحَمْلِ^(٢)، وَلَهُ^(٣) إِذَا بَيَّنَّ سَبِيحاً صَالِحاً (ف) لِلْمَلِكِ.



(١) النَّضْلُ حَدِيدُ السَّيْفِ، وَالْجَفْنُ غُلَافُهُ، حَمَائِلُهُ عِلَاقَةُ السَّيْفِ، وَاسْمُ السَّيْفِ يُطْلَقُ عَلَى الْكُلِّ. مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ بِتَصْرِفٍ.

(٢) أَيُّ: بِالْحَمْلِ الْمَحْتَمَلِ وَجُودِهِ وَقَدْ الْإِقْرَارُ، بَأَنِّ أَقَرَّ بِحَمْلِ جَارِيَةٍ أَوْ شَاةٍ لِرَجُلٍ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ سَبِيحَهُ.

(٣) بَيَانُهُ: يَجُوزُ أَنْ يُقَرَّ لِلْحَمْلِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، بَأَنِّ يَقُولُ: إِنَّ مَوْرَثَ الْحَمْلِ مَاتَ وَقَدْ وَرَثَ الْحَمْلُ أَلْفًا فَاسْتَهْلَكَتْهَا، أَوْ يَقُولُ: إِنَّ مَوْرَثِي أَوْصَى فِي حَيَاتِهِ لِحَمْلِ فُلَانَةٍ أَلْفًا.
وَذَلِكَ كَالْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ كَمَا مَثَلْتُ، أَمَّا لَوْ ذَكَرَ سَبِيحاً غَيْرَ صَالِحٍ كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ لَغَا الْإِقْرَارُ.

فصل

الإستثناء في الإقرار

إذا استثنى بعض ما أقرَّ به مُتَّصِلاً صَحَّ وَلَزِمَهُ الْبَاقِي.

وَاسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ بَاطِلٌ.

وإن قال مُتَّصِلاً بإقراره: إن شاء الله. بطلَ إقراره، وكذلك إن علَّقه بِمَشِيئَةٍ مَنْ لَا تُعْرَفُ مَشِيئَتُهُ كَالْجَنِّ وَالْمَلَائِكَةِ.

وَمَنْ أقرَّ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ إِلَّا دِينَاراً، أَوْ إِلَّا قَفِيزَ حِنْطَةٍ لَزِمَهُ الْمِائَةُ إِلَّا قِيَمَةُ الدِّينَارِ (م) (ز) أَوْ الْقَفِيزِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ (م)، أَوْ يُعَدُّ (ز)، وَلَوْ اسْتثنى ثَوْباً أَوْ شاةً أَوْ داراً لَا يَصِحُّ.

ولو قال: غَصَبْتُ مِنْ زَيْدٍ لَا بَلَّ مِنْ عَمْرٍو، فَهُوَ لَزِيذٌ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِعَمْرٍو (ف).

وَمَنْ أقرَّ بِشَيْئَيْنِ فَاسْتثنى أَحَدَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَبَعْضَ الْآخَرِ فَالْإِسْتِثْنَاءُ بَاطِلٌ (س)، وَإِنْ اسْتثنى بَعْضَ أَحَدِهِمَا، أَوْ بَعْضَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحَّ، وَيُضَرَفُ إِلَى جَنْبِهِ.

وَاسْتِثْنَاءُ الْبِنَاءِ مِنَ الدَّارِ بَاطِلٌ، وَلَوْ قَالَ: بِنَاؤُهَا لِي وَالْعَرَصَةُ لِفُلَانٍ، فَكَمَا قَالَ.

ولو قال له: عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ وَلَمْ يُعَيَّنْ لَزِمَهُ الْأَلْفُ (س)، وَإِنْ عَيَّنَ الْعَبْدَ: فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَإِلَّا فَلَا، وَإِنْ قَالَ: مِنْ ثَمَنِ خَنْزِيرٍ أَوْ خَمْرِ لَزِمَتْهُ، وَلَوْ قَالَ: مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ، أَوْ أَفْرَصَنِي ثُمَّ قَالَ: هِيَ زُيُوفٌ أَوْ نَبَهْرَجَةٌ وَقَالَ الْمُقَرَّرُ لَهُ: جِيَادٌ، فَهِيَ جِيَادٌ.

ولو قال: غَصَبْتُهَا مِنْهُ، أَوْ أودَعَيْتُهَا صُدَّقَ فِي الزُّيُوفِ وَالنَّبَهْرَجَةِ، وَفِي الرِّصَاصِ وَالسُّتُوقَةِ إِنْ وَصَلَ صُدَّقَ وَإِلَّا فَلَا.



فصل

في إقرار المريض

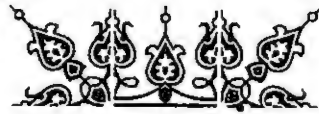
وَدُيُونُ الصَّحَّةِ وَمَا لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ بِسَبَبِ مَعْرُوفٍ مُقَدَّمٍ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ فِي مَرَضِهِ، وَمَا أَقَرَّ بِهِ فِي مَرَضِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمِيرَاثِ.

وإقرار المريض لإوارثه باطل إلا أن يُصدِّقه بَقِيَّةُ الْوَرَّةِ.

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَقَرَّ لَهَا وَمَاتَ، فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْمِيرَاثِ. وَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ لِأَجَنَبِيٍّ ثُمَّ قَالَ: هُوَ ابْنِي، بَطَلَ إِقْرَارُهُ، وَإِنْ أَقَرَّ لَامْرَأَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَنْظُرْ.

وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الرَّجُلِ بِالْوَلَدِ وَالْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمَوْلَى إِذَا صَدَّقُوهُ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِلَّا فِي الْوَلَدِ فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَصْدِيقِ الزَّوْجِ أَوْ شَهَادَةِ الْقَابِلَةِ.

وَمَنْ مَاتَ أَبُوهُ فَأَقَرَّ بِأَخٍ شَارَكَهُ فِي الْمِيرَاثِ وَلَا يَنْبُتُ نَسَبُهُ.



كتاب الشهادات

مَنْ تَعَيَّنَ لِتَحْمِلِهَا^(١) لَا يَسَعُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ إِذَا طُوْلِبَ، فَإِذَا تَحَمَّلَهَا وَطُلِبَ لِأَدَائِهَا يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ الْحَقُّ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْحُدُودِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالسَّتْرِ، وَالسَّتْرُ أَفْضَلُ، وَيَقُولُ فِي السَّرِقَةِ: أَخَذَ الْمَالَ، وَلَا يَقُولُ: سَرَقَ.

وَلَا يُقْبَلُ عَلَى الرِّئَا إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ، وَبَاقِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، وَمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْحُقُوقِ تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ (ف).

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخَذَهُنَّ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، كَالْوِلَادَةِ وَالْبَكَارَةِ وَغُيُوبِ النِّسَاءِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِي اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ دُونَ الْإِرْثِ (س).

وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدَالَةِ، وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ، وَالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَيُقْتَصَرُ فِي الْمُسْلِمِ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ (س) (ف)، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ^(٢)، فَإِنْ طَعَنَ فِيهِ الْخُصْمُ سَأَلَ عَنْهُ، وَقَالَ: يُسْأَلُ عَنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْحُقُوقِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى، وَلَوْ اكْتَفَى بِالسَّرِّ^(٣) جَازَ.

وَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ الْمُزَكِّي: هُوَ عَدْلٌ (ف) جَائِزُ الشَّهَادَةِ.

وَلَا تُقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ^(٤) (س)، وَتَكْفِي تَزْكِيَةُ الْوَاحِدِ (ف).

(١) وذلك بأن لا يوجد غيره ممن هو أهل للشهادة.

(٢) فإن القاضي يسأل عن الشاهد سرًّا وعَلَانِيَةً.

(٣) التزكية في السر: أن يبعث القاضي أميناً إلى المعدل العدل، ويكتب إليه كتاباً فيه اسم الشاهد ونسبه ومحلته ومسجده، فيسأل عن جيرانه وأصدقائه، فإذا عرفهم بالعدالة يكتب هو عدل، فإذا عرفهم بالفسق يكتب الله أعلم بحاله أو لا يكتب شيئاً احترازاً عن كشف السر، وإذا لم يعرفهم بالعدالة أو بالفسق يكتب هو مستور ويردّه إلى القاضي سرًّا.

والتزكية في العلانية: أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلسه لتنتفي شبهة تعديل غيره ١٠٩ هـ مجمع الأنهر (٢/ ١٨٩).

(٤) معناه أن يقول: هم عدول إلا أنهم أخطأوا أو نسوا، أمّا لو قال: صدقوا، أو هم عدول صدق، فقد اعترف بالحق فيقضي بإقراره لا بالبيّنة. الاختيار.

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ أَوْ أَبْصَرَهُ مِنَ الْحَقُوقِ وَالْعُقُودِ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ، إِلَّا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ مَا لَمْ يُشْهَدْهُ (ف).
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا لَمْ يُعَايِنَهُ إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ وَالْذُّخُولَ وَالنِّكَاحَ وَوِلَايَةَ الْقَاضِي وَأَصْلَ الْوَقْفِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ فِيمَا سِوَى الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ.
وَإِذَا رَأَى الشَّاهِدُ خَطَأَهُ لَا يَشْهَدُ مَا لَمْ يَذْكُرِ الْحَادِثَةَ.
وَشَاهِدُ الزُّورِ يُشْهَرُ^(١) وَلَا يُعَزَّرُ (سم) (ف).
وَيُتَعَبَّرُ مُوَافَقَةُ الشَّهَادَةِ الدَّعْوَى، وَيُتَعَبَّرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدَيْنِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (سم)، فَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْأَلْفِ وَالْآخَرُ بِالْقَيْنِ لَمْ تُقْبَلْ (سم).
وَلَوْ شَهِدَا عَلَى سَرِقَةٍ بَقَرَةٍ وَاخْتَلَفَا فِي لَوْنِهَا قُطِعَ^(٢) (سم)، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأُنْثَى وَالذَّكَورَةِ لَمْ يُقْطَعْ.
شَهِدَا بِقَتْلِ زَيْدٍ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ، وَآخَرَانِ بِقَتْلِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْكُوفَةِ رُدَّتَا، فَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَضِيَ بِهَا بَطَلَتْ الْأُخْرَى.



(١) والتشهير: أن يبعثه القاضي إلى أهله أو سوقه أجمع ما يكونون ويقول: القاضي يقرئكم السلام ويقول: إننا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس. ١. هـ الاختيار.
(٢) أي: قبلت شهادتهما وقطعت يد السارق.

فصل

من تقبل شهادته ومن لا تقبل^(١)

ولا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى^(٢)، وَلَا الْمَخْدُودِ (س) (ز) فِي قَذْفٍ وَإِنْ تَابَ.
وَلَوْ حُدَّ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ ثُمَّ أَسْلَمَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ.

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ لِلْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلَا لِلْوَالِدِ وَإِنْ عَلَا، وَلَا لِعَبْدِهِ، وَلَا لِمُكَاتِبِهِ،
وَلَا لِلزَّوْجِ (ف) وَالزَّوْجَةِ (ف)، وَلَا أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لِلْآخَرِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكَتِهِمَا، وَلَا شَهَادَةُ
الْأَجِيرِ الْخَاصِّ.

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُحَنَّتٍ^(٣) وَلَا نَائِحَةٍ^(٤)، وَلَا مَنْ يُغْنِي لِلنَّاسِ، وَلَا مُدْمِنٍ الشَّرْبِ عَلَى
اللَّهِ^(٥)، وَلَا مَنْ يَلْتَعِبُ بِالطَّيُورِ، وَلَا مَنْ يَفْعَلُ كَبِيرَةً تُوجِبُ الْحَدَّ، وَلَا مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا، وَلَا مَنْ
يُقَامِرُ بِالشَّطْرَنْجِ^(٦)، وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحِمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ، وَلَا مَنْ يَفْعَلُ الْأَفْعَالِ الْمُسْتَحَقَّةَ كَالْبَوْلِ
وَالْأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ، وَلَا مَنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ، وَلَا شَهَادَةُ الْعَدُوِّ إِنْ كَانَتْ الْعَدَاوَةُ بِسَبَبِ
الدُّنْيَا، وَتُقْبَلُ إِنْ كَانَتْ بِسَبَبِ الدِّينِ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْتَأْمَنِ عَلَى الذِّمِّيِّ،
وَتُقْبَلُ (ف) شَهَادَةُ الذِّمِّيِّ عَلَيْهِ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ^(٧) وَالْحَصِيِّ وَالْحُنْثَى وَوَلَدِ الرِّثَا.

(١) أي: من يجب على القاضي قبول شهادته، ومن لا يجب.

(٢) أي: سواء كان فيما يسمع أو لا.

(٣) المراد به: الذي يتشبه بالنساء باختياره في الأقوال والأفعال. وأمّا الذي في كلامه لين وفي أعضائه تكسر
خلقة فهو مقبول الشهادة. وفي البحر: المحنّت - بكسر النون وفتحها - فإن كان الأوّل فهو بمعنى المتكسر
في أعضائه، المتلين في كلامه تشبهاً بالنساء، وإن كان الثاني فهو الذي يعمل به لواطه. هـ مجمع الأنهر
(٢/ ١٩٧).

(٤) أي: في مصيبة غيرها بأجر، وقيل: ولو بلا أجر. أمّا النائحة بسبب مصيبتها تقبل شهادتها.

(٥) بيانه: ولا مدمن الشرب لغير الخمر من الأشربة المسكرة على اللهو. قيّدنا بغير الخمر لأنّه بقطرة منها
يرتكب كبيرة فتردّ شهادته، وقيّدنا بالإدمان ليكون ذلك ظاهراً منه؛ لأنّه لا يخرج عن العدالة إلا إذا كان
يظهر ذلك، وقيّدنا باللهو لأنّه لو شرب للتداوي لا تسقط عدالته. انظر الباب (٢/ ١٨٨).

(٦) قيّد اللعب بالشطرنج بالمقامرة؛ لأنّ لا لعب الشطرنج لا تردّ شهادته إلا إذا وجد واحد من ثلاثة: المقامرة،
وفوت الصلاة، وكثرة الحلف عليه بالكذب، وإلا فمطلق المقامرة بالشطرنج وغيره تردّ الشهادة بسببها.

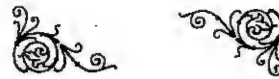
(٧) هو الذي لم يختن. وهذا إذا لم يترك الختان على وجه الإعراض عن السنّة أو الاستخفاف بالدين،
وإلا فلا تقبل.

والمُعْتَبَرُ حَالُ الشَّاهِدِ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا وَقْتُ التَّحْمُلِ.
وَإِذَا كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَكْثَرَ مِنَ السَّيِّئَاتِ ^(١) قُبِلَتِ الشَّهَادَةُ.

فصل

الشهادة على الشهادة

تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيمَا لَا يَسْقُطُ (ف) بِالشُّبْهَةِ.
وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ.
وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ الْأَصْلُ: إِشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا، وَيَقُولُ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدَهُ بِكَذَا، وَقَالَ لِي: إِشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ.
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ حُضُورُ الْأَصُولِ مَجْلِسَ الْحُكْمِ، فَإِنْ عَدَّلَهُمْ شُهُودُ الْفُرُوعِ جَازَ ^(٢)، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْهُمْ جَازَ، وَإِذَا أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْفُرُوعِ ^(٣).
وَالتَّعْرِيفُ يَتِمُّ بِذِكْرِ الْجَدِّ أَوْ الْفَخْرِ.
وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْمِضَرِّ وَالْمَحَلَّةِ الْكَبِيرَةِ عَامَّةٌ، وَإِلَى السَّكَّةِ الصَّغِيرَةِ خَاصَّةٌ.



(١) أَرَادَ بِالسَّيِّئَاتِ الصَّغَائِرَ، وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ اجْتِنَابُهُ لِلْكِبَائِرِ وَعَدَمُ إِصْرَارِهِ عَلَى الصَّغَائِرِ.
(٢) أَيُ: جَازَ تَعْدِيلُ شُهُودِ الْفُرُوعِ شُهُودَ الْأَصْلِ.
(٣) بَيَانُهُ: أَنَّ يَقُولُ شُهُودُ الْأَصْلِ قَبْلَ الْحُكْمِ: مَا لَنَا شَهَادَةٌ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ، ثُمَّ مَاتُوا أَوْ غَابُوا، ثُمَّ جَاءَ الْفُرُوعُ يَشْهَدُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرَادَ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْكَرَ تَحْمِيلَ الْفُرُوعِ الشَّهَادَةَ.

باب الرجوع عن الشهادة

ولا يصح إلا في مجلس الحكم^(١)، فإن رجعوا قبل الحكم بها سقطت، وبعده لم يفسخ الحكم، وضمنوا ما أتلّفوه بشهادتهم، فإن شهدا بمال فقضي به وأخذ المدعي ثم رجعا ضمناه للمشهد عليه، فإن رجعا أحدهما ضمن النصف.

والعبرة في الرجوع لمن بقي لا لمن رجع، فلو كانوا ثلاثة فرجع واحد لا شيء عليه، فإن رجع آخر ضمن النصف.

وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعليها ربع المال، وإن رجعتا ضمنتا نصفه.

ولو شهد رجل وعشر نسوة ثم رجعوا، فعلى الرجل السدس وعليهن خمسة أسداسه (سم).

ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا، فالضمان على الرجلين خاصة.

شهدا ببنكاح بأقل من مهر المثل، ثم رجعا لا ضمان عليهما، وإن كان بأكثر من مهر المثل ضمنوا الزيادة للزوج.

وفي الطلاق إن كان قبل الدخول ضمنوا نصف (ف) المهر، وإن كان بعده لم يضمنوا (ف).

وإذا رجع شهود القصاص ضمنوا الدية.

وإذا رجع شهود القرع ضمنوا، وإن رجع شهود الأضل وقالوا: لم نشهد شهود القرع لم يضمنوا.

ولا ضمان على شهود الإحصان^(٢).

وإن رجع شهود اليمين، وشهود الشرط فالضمان على شهود اليمين^(٣)، وإذا رجع المزكون ضمنوا.

(١) بيانه: لا يصح الرجوع عن الشهادة إلا عند قاضي، ولو كان غير الأول؛ لأن الشهادة تختص بمجلسه، فيختص الرجوع بما تختص به الشهادة، وهو مجلس القاضي. فالمراد بقوله «في مجلس الحكم» عند قاض.

(٢) صورته: أن أربعة شهدوا بالزنا وشاهدان بالإحصان، فإذا رجع شهود الإحصان لم يضمنوا.

(٣) صورته: أن يشهد شاهدان أن زيدا علق عبده على شرط، ويشهد آخران أن الشرط الذي علق به العتق قد وجد، فحكم الحاكم بالعتق، ثم رجع جميعهم، يضمن شهود اليمين قيمة العبد، لأنهم أثبتوا العلة وهي قوله «أنت حر»، ولا يضمن شهود الشرط لأن الشرط كان مانعاً، وهم أثبتوا زوال المانع، والحكم يضاف إلى العلة لا إلى زوال المانع.

كتاب الوكالة^(١)

ولا تصح حتى يكون الموكل مِمَّنْ يملك التصرف وتلزمه الأحكام، والوكيل مِمَّنْ يعقل العقد^(٢) ويقصده.

وكل عقد جاز أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به.

فيجوز بالخصومة في جميع الحقوق وإيفائها واستيفائها^(٣) إلا الحدود (س) والقصاص، فإنه لا يجوز استيفاؤها مع غيبة الموكل^(٤).

ولا يجوز^(٥) بالخصومة إلا برضاء الخصم، إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً.

وكل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه^(٦)، كالبيع والإجارة والصلح عن إقرار، تتعلق حقوقه به: من تسليم المبيع ونقد الثمن والخصومة في العيب وغير ذلك، إلا العبد والصبي المحجورين، فتجوز عقودهما وتعلق الحقوق بموكلهما.

وإذا سلم المبيع إلى الموكل لا يرده الوكيل بعيب إلا بإذنه، وللمشتري أن يمتنع من دفع الثمن إلى الموكل، فإن دفعه إليه جاز.

وكل عقد يضيفه إلى موكله فحقوقه تتعلق بموكله، كالنكاح، والخلع، والصلح عن دم

(١) الوكالة لغة: اسم للتوكيل، من وكله بكذا إذا فوض إليه الأمر، وقيل: الحفظ، ومنه الوكيل في أسمائه تعالى. وشرعاً: إقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم.

(٢) بأن يعرف أن البيع سالب للمبيع جالب للثمن، والشراء على عكسه، ويعرف الغبن الفاحش واليسير انظر مجمع الأنهر (٢/ ٢٢٢).

(٣) المراد بالإفاء دفع ما عليه، والاستيفاء القبض.

(٤) صورته: أن يقول الموكل: وجب لي على فلان حد أو قصاص في النفس أو الطرف، فوكلتك أن تطلبه منه، فقبل. فإن استيفاءه بدون حضور الموكل باطل لسقوطهما بالشبهة، وهي أن احتمال عقر الموكل ثابت، والحدود تدرئ بالشبهات، وبحضوره تنفي هذه الشبهة.

قوله «لا يجوز استيفاؤها»: فيه إشارة إلى صحة التوكيل بإثباتهما، وهو قول الإمام.

(٥) المراد بعدم الجواز عدم اللزوم، أي: لا يلزم التوكيل بلا رضى الخصم، فترد الوكالة برضى الخصم.

(٦) أي: يصح إضافته إلى نفسه ويستغني عن إضافته إلى الموكل.

العَمْد، والعِتْق على مال، والكِتَابَة، والصُّلْح عن إنكار، والهَبَة، والصَّدَقَة، والإِعَارَة، والإِئْدَاع، والرَّهْن، والإِقْرَاض والشَّرَكَة، والمُضَارَبَة.

الوكالة بالبيع والشراء

وَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِشِرَاءِ شَيْءٍ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ صِفَتَهُ وَجِنْسَهُ، أَوْ مَبْلَغَ ثَمَنِهِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ: ابْتَغَ لِي مَا رَأَيْتَ، وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ النَّقْلَيْنِ أَوْ بِخِلَافِ مَا سَمَّى لَهُ مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ أَوْ وَكَّلَ آخَرَ بِشِرَائِهِ وَقَعَ الشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَيْنِهِ فَاشْتَرَاهُ فَهُوَ لَهُ^(١)، إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ أَوْ يَنْوِيَ الشَّرَاءَ لَهُ.

وَالْوَكِيلُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلَمِ تُعْتَبَرُ مُفَارَقَتُهُ لَا مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ^(٢).

وَأَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ لِيَشْتَرِيَ بِهَا طَعَامًا فَهُوَ عَلَى الْحِطَةِ وَدَقِيقِهَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً فَعَلَى الْحِطَةِ، وَقَلِيلَةً فَعَلَى الْخُبْزِ، وَمُتَوَسِّطَةً فَعَلَى الدَّقِيقِ.

وَأَنْ دَفَعَ الْوَكِيلُ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ حَبْسُ الْمَبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، فَإِنْ حَبَسَهُ وَهَلَكَ فَهُوَ كَالْمَبِيعِ^(٣) (س) (ز).

وَأَنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَشْرَةِ أَرْطَالٍ لَحْمٍ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى عَشْرِينَ مِمَّا يُبَاعُ مِنْهُ عَشْرَةٌ بِدَرَاهِمٍ، لَزِمَ الْمُوَكَّلَ عَشْرَةٌ يَنْصِفُ دَرَاهِمَ.

وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ^(٤) (سَم) وَبِالنِّسِيئةِ (سَم) وَبِالْعَرَضِ (سَم)، وَيَأْخُذُ بِالثَّمَنِ زَهْنًا (سَم) وَكَفِيًّا، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ الثَّمَنَ عَنِ الْمُشْتَرِي.

وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَجُوزُ شِرَاؤُهُ إِلَّا بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ وَزِيَادَةِ يُتَعَابَنُ فِيهَا^(٥).

وَمَا لَا يُتَعَابَنُ فِيهِ فِي الْعُرُوضِ: فِي الْعَشْرَةِ زِيَادَةُ نِصْفِ دَرَاهِمٍ، وَفِي الْحَيَوَانِ دَرَاهِمٌ، وَفِي الْعَقَارِ دَرَاهِمَيْنِ.

(١) بيانه: أَنَّ الْوَكِيلَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ غَيْرِ مَعَيَّنٍ لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مَا يَكُونُ الشَّرَاءُ لَهُ، إِذَا الْأَصْلُ أَنْ يَعْمَلَ لِنَفْسِهِ.

(٢) فَيَبْطُلُ كُلُّ مَنْ عَقَدَ السَّلَمَ وَالصَّرْفَ بِمُفَارَقَةِ الْوَكِيلِ صَاحِبِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ، لَوْ جُودَ الْإِفْتِرَاقُ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ، وَلَا يَبْطُلُ بِمُفَارَقَةِ الْمُوَكَّلِ؛ إِذَا الْقَبْضُ لِلْعَاقِدِ، وَهُوَ لَيْسَ بِعَاقِدٍ.

(٣) أَي: يَسْقُطُ الثَّمَنُ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِمَنْزِلَةِ الْبَائِعِ مِنَ الْمُوَكَّلِ، وَكَانَ حَبْسُهُ لاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ، فَيَسْقُطُ بِهَلَاكِ الْمَبِيعِ. أَمَّا لَوْ هَلَكَ بِيَدِ الْوَكِيلِ قَبْلَ أَنْ يَحْبِسَهُ هَلَاكَ عَلَى حَسَابِ الْمُوَكَّلِ، لِأَنَّ بَدَ الْوَكِيلِ قَبْلَ حَبْسِهِ كَيْدُ الْمُوَكَّلِ.

(٤) أَي: بِالْقَلِيلِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَوْ بَغْبِنَ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ بِالْبَغْبِنِ الْفَاحِشِ مَعْتَادٌ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى النِّقْدِ. هـ مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ (٢/ ٢٣٥).

(٥) وَالزِّيَادَةُ الَّتِي يُتَعَابَنُ بِهَا عَادَةً مَا تَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ، كَانَ يَشْتَرِي شَيْئًا بِعَشْرَةِ فَيَقُومُهُ عَدْلُ بَعْشَرَةٍ وَعَدْلُ آخِرِ بَعْسَةِ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدٍ قَبَّاحٍ نِصْفَهُ (سم) جاز (ز)، وفي الشراء يُتَوَقَّفُ، فَإِنْ اشْتَرَى بَاقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا جاز.

وَلَا يَعْقِدُ الْوَكِيلُ مَعَ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الْقِيَمَةِ.
وَلَيْسَ لِأَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ دُونَ رَفِيقِهِ (س) إِلَّا فِي الْخُصُومَةِ (ز) وَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ بِغَيْرِ عَوْضٍ وَرَدَّ الْوَدِيعَةِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ.

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ أَوْ بِقَوْلِهِ: اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ.
وَأَنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَقَعَدَ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْأَوَّلِ جاز.
وَلِلْمُوكَّلِ عَزْلُ وَكِيلِهِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى عِلْمِهِ.
وَيَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ جُنُونًا مُطْبِقًا، وَلَحَاقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا.
وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ أَوْ حُجِرَ عَلَى الْمَأْذُونِ^(١) أَوْ افْتَرَقَ الشَّرِيكَانِ بَطَلَ تَوَكُّلُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْوَكِيلُ.

وَإِذَا تَصَرَّفَ الْمُوَكَّلُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ بَطَلَتِ الْوَكَالَةُ^(٢).
وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ (سم) فِيهِ، وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكَيْلٌ بِالْقَبْضِ خِلَافًا لِرُفْرٍ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ زُفَرٍ.

وَلَوْ أَقَرَّ الْوَكِيلُ عَلَى مُوَكَّلِهِ عِنْدَ الْقَاضِي نَفَذَ^(٣)، وَإِلَّا فَلَا^(٤) (س) (ف).
أَدْعَى أَنَّهُ وَكَيْلٌ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ دَيْنِهِ وَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ أَمْرًا يَدْفَعُهُ (ف) إِلَيْهِ، فَإِنْ جَاءَ الْغَائِبُ فَإِنْ صَدَّقَهُ^(٥) وَإِلَّا دَفَعَ إِلَيْهِ ثَانِيًا، وَرَجَعَ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ، وَإِنْ كَانَ هَالِكًا لَا يَرْجِعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ.

وَإِنْ أَدْعَى أَنَّهُ وَكِيلُهُ فِي قَبْضِ الْوَدِيعَةِ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ وَإِنْ صَدَّقَهُ، وَلَوْ قَالَ: مَاتَ الْمُؤَدِّعُ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ وَصَدَّقَهُ أَمْرًا بِالْدَفْعِ إِلَيْهِ.
وَلَوْ أَدْعَى الشَّرَاءَ مِنَ الْمُؤَدِّعِ وَصَدَّقَهُ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِ.

(١) بيانه: أَنْ يُوَكَّلَ الْمَكَاتِبُ وَكَيْلًا بِالْبَيْعِ مَثَلًا، ثُمَّ صَارَ الْمَكَاتِبُ رَقِيقًا بَعِجْزِهِ عَنْ أَدَاءِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ، فَتَبْطُلُ وَكَالَةُ وَكِيلِهِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِلَا أَمْرِهِ. وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ عَبْدًا أَوْ صَبِيًّا مَأْذُونًا ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ.
(٢) وَالْمُرَادُ تَصَرُّفًا يَعْجِزُ الْوَكِيلَ عَنِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَذَلِكَ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ مَعَ الْقَبْضِ، أَمَّا لَوْ كَانَ التَّصَرُّفُ لَا يَعْجِزُهُ لَا يَنْعَزِلُ كَمَا إِذَا أَدْنَى لِلْعَبْدِ فِي التَّجَارَةِ.

(٣) أَي: سِوَاهُ كَانَ وَكَيْلًا مِنْ قِبَلِ الْمَدْعَى فَأَقَرَّ بِالْقَبْضِ، أَوْ وَكَيْلًا مِنْ قِبَلِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ فَأَقَرَّ بِثَبُوتِ الْحَقِّ.

(٤) أَي: إِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي، فَشَهِدَ بِهِ الشَّاهِدَانِ عِنْدَ الْقَاضِي فَإِنَّهُ غَيْرُ نَافِذٍ مُجْمَع (٢٤٣) ٢.

(٥) أَي: إِذَا حَضَرَ الْمُوَكَّلُ وَصَدَّقَ الْوَكِيلَ فِي دَعْوَاهُ الْوَكَالَةِ فَلَا كَلَامَ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ.

كتاب الكفالة^(١)

وهي ضَمُّ ذِمَّةِ الْكَفِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْأَصِيلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، وَلَا تَصِحُّ إِلَّا مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّبَرُّعَ^(٢). وَتَجُوزُ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ.

وَتَنْعَقِدُ بِالنَّفْسِ بِقَوْلِهِ: تَكَفَّلْتُ بِنَفْسِي أَوْ بِرَقَبَتِي، وَبِكُلِّ غَضْوٍ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ^(٣)، وَبِالْجُزْءِ الشَّائِعِ كَالْخُمُسِ وَالْعُشْرِ، وَبِقَوْلِهِ: ضَمَيْتُهُ، وَبِقَوْلِهِ: عَلَيَّ، وَالْيَّ، وَأَنَا زَعِيمٌ أَوْ قَيْلٌ. وَالوَاجِبُ إِحْضَارُهُ وَتَسْلِيمُهُ فِي مَكَانٍ يُقَدَّرُ عَلَى مُحَاكَمَتِهِ فِيهِ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَرِيءٌ، وَلَوْ سَلَّمَهُ فِي مِصْرٍ آخَرَ بَرِيءٌ.

فَإِنْ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ فِيهِ إِذَا طَلَبَهُ مِنْهُ، فَإِنْ أَحْضَرَهُ وَإِلَّا حَبَسَهُ الْحَاكِمُ، فَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُحْضِرْهُ حَبَسَهُ، وَإِذَا حَبَسَهُ وَثُبَّتْ عِنْدَ الْقَاضِي عَجْزُهُ عَنْ إِحْضَارِهِ خَلَّى سَبِيلَهُ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ.

وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ الْكَفِيلِ وَالْمَكْفُولِ بِهِ دُونَ الْمَكْفُولِ لَهُ.

وَأِنْ تَكَفَّلَ بِهِ إِلَى شَهْرٍ فَسَلَّمَهُ قَبْلَ الشَّهْرِ بَرِيءٌ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَوْفِكَ بِهِ فَعَلَيْ الْأَلْفِ الَّتِي عَلَيْهِ، فَلَمْ يَوْفِ بِهِ، فَعَلَيْهِ الْأَلْفُ وَالْكَفَالَةُ بَاقِيَةٌ.

وَالْكَفَالَةُ بِالْمَالِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ دَيْنًا صَحِيحًا^(٤)، حَتَّى لَا تَصِحَّ بِبَدْلِ الْكِتَابَةِ وَالسَّعَايَةِ^(٥)

(١) الكفالة في اللغة: الضَّمُّ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَكَفَّلَهَا ذُرِّيَّتًا﴾ آل عمران (٣٧) أَي: ضَمَّهَا إِلَى نَفْسِهِ. أَمَّا مَعْنَاهَا شَرْعًا فَقَدْ عَرَّفَهَا الْمُصَنِّفُ فِي بَدَايَةِ الْمُبْحَثِ.

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَيْسَ جَاءَ يَوْمَ حِمْلٍ يَمِيرُ وَأَنَا يَوْمَ زَعِيمٌ﴾ أَي: كَفِيلٌ.

(٢) أَي: مَكْفَلًا حُرًّا.

(٣) أَي: عَرَفًا، كَالْجَسَدِ وَالرُّوحِ وَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالْعُنُقِ وَالْعَيْنِ وَالْفَرْجِ إِذَا كَانَتْ امْرَأَةً، بِخِلَافِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ. مَجْمَع ٢/ ١٢٥.

(٤) الدَّيْنُ الصَّحِيحُ: هُوَ الَّذِي لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

(٥) لَمَّا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ صِحَّةَ الْكَفَالَةِ بِالْمَالِ أَنْ يَكُونَ دَيْنًا صَحِيحًا، وَهُوَ مَا لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وَالْمَكَاتِبُ يَسْقُطُ دَيْنُهُ بِعَجْزِهِ، وَكَذَا الْمُسْتَسْعَى فَهُوَ كَالْمَكَاتِبِ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَهُمَا تَصَحُّ لِأَنَّ الْمُسْتَسْعَى حُرٌّ مَدْيُونٌ. مَجْمَع (٢/ ١٣٦).

والأمانات^(١) والحدود والقيصاص.

وإذا صحَّت الكفالة فالمكفول له: إن شاء طالب الكفيل، وإن شاء طالب الأصيل.
ولو شرط عدم مطالبة الأصيل فهي حوالة، كما إذا شرط في الحوالة مطالبة المجيل تكون
كفالة.

وتجوز بأمر المكفول عنه وبغير أمره، فإن كانت بأمره فأدى رجعه عليه، وإن كانت بغير أمره
لم يرجع عليه.

وإذا طُلب الكفيل ولُزم طالب المكفول عنه ولازمه.
وإن أدى الأصيل أو أبرأه رب الدين برئ الكفيل، وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ الأصيل.
وإن أخر عن الأصيل تأخر عن الكفيل وبالعكس لا، وإن قال الطالب للكفيل: برئت إلي
من المال رجعه به على الأصيل^(٢)، وإن قال: أبرأتك، لم يرجع^(٣).
ولا يصح تعليق البراءة منها بشرط^(٤).

وتصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها^(٥)، كالمقبوض على سؤم الشراء، والمغضوب
والمبيع فاسداً.

ولا تصح بالمضمونة بغيرها، كالمبيع والمرهون^(٦).
ولا تصح إلا بقبول المكفول له (ف) في المجلس (س)، إلا إذا قال المريض لإورثه: تكفل
بما علي من الدين، فتكفل والغريم غائب فيصح. ولو قال لأجنبي: فيه اختلاف المشايخ.
ولا تصح الكفالة عن الميت (سم) المفلس (ف).

(١) أي: كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة؛ لأن من شرط صحة الكفالة أن يكون المكفول
به مضموناً على الأصيل، مجمع (٢/١٣٤)، فهي ديون غير صحيحة لأنها تسقط بغير الإبراء والأداء، وذلك
بهلاكها بدون تعد.

(٢) لأنه أضاف البراءة للكفيل، وهي لا تكون إلا بالإبراء، فصار لإقرار الطالب بالقبض من الكفيل، فيرجع
الكفيل على الأصيل بالمال.

(٣) لأن الإبراء إسقاط فلا يكون إقراراً بالإبراء.

(٤) وذلك كقوله: إذا جاء غداً فانت بريء من الكفالة بالمال، فجاء غداً لا يبرأ عنها إذ شرطه باطل وكفالاته جائزة.

(٥) المضمون بنفسه: ما يجب عند هلاكه مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً.

(٦) أمّا المبيع قبل قبض المشتري فليس مضموناً بنفسه، وإنما هو مضمون بالثمن، ألا ترى أنه لو هلك - أي:
وهو في يد البائع - لا يجب على المشتري شيء بل ينفسخ البيع. وكذلك المرهون بعد قبضه غير
مضمون بنفسه على المرتهن، وإنما يسقط دينه بهلاك المرهون، فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل؛ لأنه
ليس بواجب على الأصل.

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُ الْكَفَالَةِ بِشَرْطِ مُلَائِمٍ^(١):

- كَشَرِطِ وَجُوبِ الْحَقِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: مَا بَايَعْتَ فُلَانًا فَعَلَيْ^(٢)، أَوْ مَا ذَابَ^(٣) لَكَ عَلَيْهِ فَعَلَيْ، أَوْ مَا غَضَبَكَ فَعَلَيْ.

- أَوْ بِشَرْطِ إِمْكَانِ الْاسْتِيفَاءِ، كَقَوْلِهِ: إِنْ قَدِمَ فُلَانٌ فَعَلَيْ، وَهُوَ مَكْفُولٌ عَنْهُ^(٤).

- أَوْ بِشَرْطِ تَعَذُّرِ الْاسْتِيفَاءِ، كَقَوْلِهِ: إِنْ غَابَ فَعَلَيْ^(٥).

وَلَا يَجُوزُ بِمَجَرَّدِ الشَّرْطِ^(٦)، كَقَوْلِهِ: إِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، فَلَوْ جَعَلَهُمَا أَجَلًا بَانَ قَالَ: كَفَلْتُهُ إِلَى مَجِيءِ الْمَطَرِ أَوْ هُبُوبِ الرِّيحِ لَا يَصِحُّ، وَيَجِبُ الْمَالُ حَالًا. فَإِنْ قَالَ: تَكَفَّلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ، فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْكَفِيلِ، وَلَا يُسْمَعُ قَوْلُ الْأَصِيلِ عَلَيْهِ.

وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْحَمْلِ عَلَى دَابَّةٍ يَعْنِيهَا، وَتَصِحُّ بِغَيْرِ عَيْنِهَا. عَلَيْهِمَا دَيْنٌ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلٌ عَنِ الْآخَرِ، فَمَا أَدَاهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَزِيدَ عَلَى النِّصْفِ فَيَرْجِعَ بِالزِّيَادَةِ^(٧). فَإِنْ تَكَفَّلَا عَنْ رَجُلٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلٌ عَنِ الْآخَرِ، فَمَا أَدَاهُ أَحَدُهُمَا رَجَعَ بِنِصْفِهِ عَلَى الْآخَرِ.

وَلَنْ ضَمِينَ عَنْ رَجُلٍ خَرَّاجَهُ وَقِسْمَتَهُ وَنَوَائِيَهُ جَارَ إِنْ كَانَ التَّوَائِبُ بِحَقٍّ، كَكُرْيِ النَّهْرِ، وَأُجْرَةِ الْحَارِسِ، وَتَجْهِيزِ الْجَيْشِ، وَفِدَاءِ الْأَسَارَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَقٍّ كَالْجَنَايَاتِ قَالُوا: تَصِحُّ فِي زَمَانِنَا.

(١) أي: موافق للكفالة، وهو أن يكون سبباً لثبوت الحق.

(٢) أي: إن بعث شيئاً من فلان فأني ضامن للثمن.

(٣) أي: ما ثبت أو وجب، مستعار من ذؤب الشحم. انظر المغرب.

(٤) أي: فعلي ما عليه، وقيد بكون القادم مكفولاً عنه؛ لأنه إذا كان أجنبيّاً كان التعليق به تعليقاً بشرط غير ملائم، فلا تصح الكفالة.

(٥) هذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها، ثم الأصل فيه: أن الجهالة في المال المكفول به لا تمنع صحة الكفالة، كقوله: «ما غصبك فلان فعلي»، وجهالة المكفول له أو المكفول عنه تمنع، حتى لو قال: «من غصبك من الناس أو بايعك فأنا كفيل لك عنه» أو «من غصبته أنت أو بايعته فأنا كفيل له عنك» لا يجوز، إلا إذا كانت الجهالة في المكفول عنه يسيرة، مثل أن يقول: «كفلت لك بما لك على أحد هذين» فيحتلّ ويجوز.

(٦) أي: لا يجوز تعليق الكفالة بالشروط المجردة عن الملازمة.

(٧) صورته: اثنان عليهما دين للآخر، بأن اشتريا منه ثوباً، وكفل كل واحد منهما صاحبه، جاز العقد لعدم المانع، إذ يكون كل واحد منهما في النصف أصيلاً وفي النصف الآخر كفيلاً، فما أداه أحدهما لم يرجع على صاحبه حتى يزيد ما أداه على النصف، فيرجع عليه بمقدار الزيادة.

كتاب الحوالة^(١)

وهي جائزة بالديون دُونَ الْأَعْيَانِ، وَتَصِحُّ بِرِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ. وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ بَرِيءَ زَالِ الْمُحِيلِ^(٢)، حَتَّىٰ لَوْ مَاتَ لَا يَأْخُذُ الْمُحْتَالُ مِنْ تَرْكِتِهِ، لَكِنْ يَأْخُذُ كَفِيلًا مِنَ الْوَرَثَةِ أَوْ مِنَ الْغُرَمَاءِ مَخَافَةَ التَّوَي^(٣)، وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُحْتَالُ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا (سَم)، أَوْ يَجْعَدَ (ف) وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ. فَإِنْ طَالَبَ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ الْمُحِيلَ فَقَالَ: إِنَّمَا أَحْلَلْتُ بِدَيْنِ لِي عَلَيْكَ لَمْ يَقْبَلْ^(٤)، وَإِنْ طَالَبَ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ بِمَا أَحَالَهُ بِهِ فَقَالَ: إِنَّمَا أَحْلَلْتَنِي بِدَيْنِ لِي عَلَيْكَ لَمْ يَقْبَلْ^(٥).



- (١) الحوالة لغة: مشتقة من التَّحَوَّلُ بمعنى الانتقال، يقال: تحوَّل من المنزل إذا انتقل عنه. وشرعاً: نقل الدَّيْن وتحويله من ذِمَّة المُحِيل إلى ذِمَّة المُحَال عليه.
- (٢) أي: من الدَّيْن والمطالبة.
- (٣) التَّوَي: الهلاك، أي: مخافة هلاك المال. وهو يحصل عند الإمام بأحد أمرين:
 - ١- موت المحتال عليه مفلساً، بأن لا يترك مالاً، عيناً ولا ديناً ولا كفيلًا.
 - ٢- إنكار المحتال عليه الحوالة وحلفه، ولا بَيِّنَةٌ للمحتال والمحيل على الحوالة.
- (٤) أي: قول المحيل إلا بَيِّنَةٌ، وإلا لزمه مثل ما أحال؛ لتحقق السَّبَب وهو قضاء دينه بأمره، لكن المحيل يدعي عليه ديناً وهو ينكر، والقول قول المنكر، والحوالة ليست إقراراً بالدَّيْن فإنَّها تكون بدونه. الاختيار بتصرف.
- (٥) أي: قول المحتال.

كتاب الصلح^(١)

وَيَجُوزُ مَعَ الْإِقْرَارِ وَالسُّكُوتِ (ف) وَالْإِنْكَارِ (ف).

فَإِنْ كَانَ عَنْ إِقْرَارٍ، وَهُوَ بِمَالٍ عَنْ مَالٍ فَهُوَ كَالْبَيْعِ، وَإِنْ كَانَ بِمَنْفَعٍ عَنْ مَالٍ فَهُوَ كَالْإِجَارَةِ، فَإِنْ اسْتَحَقَّ فِيهِ بَعْضُ الْمَصَالِحِ عَنْهُ رَدَّ حِصَّتَهُ مِنَ الْعَوَضِ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْجَمِيعُ رَدَّ الْجَمِيعِ^(٢)، وَإِنْ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْمَصَالِحِ عَلَيْهِ رَجَعَ بِكُلِّ الْمَصَالِحِ عَنْهُ، وَفِي الْبَعْضِ بِحِصَّتِهِ^(٣).

وَالصُّلْحُ عَنْ سُكُوتٍ أَوْ إِنْكَارٍ مُعَاوَضَةً فِي حَقِّ الْمُدَّعِي، وَفِي حَقِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِأَفْتِدَاءِ الْيَمِينِ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ فِيهِ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى فِي كُلِّهِ وَفِي الْبَعْضِ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْمَصَالِحُ عَنْهُ رَدَّ الْعَوَضَ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ رَدَّ حِصَّتَهُ وَرَجَعَ بِالْخُصُومَةِ فِيهِ. وَهَلَاكُ الْبَدَلِ كَاسْتِحْقَاقِهِ فِي الْفُضْلَيْنِ^(٤).

وَيَجُوزُ الصُّلْحُ عَنْ مَجْهُولٍ (ف)، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ، وَيَجُوزُ عَنْ جِنَايَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا، وَلَا يَجُوزُ عَنْ الْحُدُودِ^(٥).

وَلَوْ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحاً فَجَحَدَتْ ثُمَّ صَالَحَتْهُ عَلَى مَا لِيُتْرِكَ الدَّعْوَى جَازَ، وَلَوْ صَالَحَهَا عَلَى مَا لِيُتَقَرَّرَ لَهُ بِالنِّكَاحِ جَازَ، وَلَوْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ النِّكَاحَ فَصَالَحَهَا جَازَ.

(١) الصُّلْحُ لُغَةً: ضِدُّ الْفَسَادِ، يُقَالُ: صَلَحَ الشَّيْءُ إِذَا زَالَ عَنْهُ الْفَسَادُ.

وَشُرْعاً: عَقْدٌ يَرْتَفِعُ بِهِ التَّشَاوُجُ وَالتَّنَازُعُ بَيْنَ الْخُصُومِ.

(٢) صَوْرَتُهُ: ادَّعَى زَيْدٌ عَقَاراً مِثْلًا فِي يَدِ عَمْرٍو، فَأَقَرَّ عَمْرٍو وَصَالَحَ زَيْدًا عَلَى مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَصَارَتْ الْمِائَةُ فِي يَدِ زَيْدٍ وَالْعَقَارُ فِي يَدِ عَمْرٍو، ثُمَّ اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْعَقَارِ مِثْلًا أَوْ كُلَّهُ، يَرْجِعُ عَمْرٍو عَلَى زَيْدٍ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا فِي الْأُولَى، وَبِمِائَةِ دِرْهَمٍ فِي الثَّانِيَةِ.

(٣) صَوْرَتُهُ: ادَّعَى زَيْدٌ دَارًا مِثْلًا فِي يَدِ عَمْرٍو، فَأَقَرَّ عَمْرٍو وَصَالَحَ زَيْدًا عَلَى دَابَّةٍ مَعِينَةٍ، فَصَارَتْ الدَّابَّةُ فِي يَدِ زَيْدٍ، وَالدَّارُ فِي يَدِ عَمْرٍو، ثُمَّ اسْتَحَقَّتِ الدَّابَّةُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا، يَرْجِعُ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِكُلِّ الْمَصَالِحِ عَنْهُ - وَهُوَ الدَّارُ - فِي الْأُولَى، وَبِحِصَّتِهِ فِي الثَّانِيَةِ.

(٤) أَيُّ: هَلَاكُ بَدَلِ الصُّلْحِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُدَّعَى، كَاسْتِحْقَاقِهِ فَيَبْطُلُ بِهِ الصُّلْحُ. وَقَوْلُهُ «فِي الْفُضْلَيْنِ» أَيُّ: فِي فَصْلِ الْإِقْرَارِ، وَفِي فَصْلِ الْإِنْكَارِ وَالسُّكُوتِ.

(٥) فَلَوْ أَخَذَ زَايِنًا أَوْ سَارِقًا أَوْ شَارِبَ خَمْرٍ فَصَالَحَهُ عَلَى مَا لَا يَرْفَعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ، بَطَلَ الصُّلْحُ وَرَجَعَ بِمَا دَفَعَ مِنْ مَالٍ.

وإن ادّعى على شخص أنه عبده فصالحه على مالٍ جاز، ولا ولاء عليه.
عبدٌ بين رجلين أعتقه أحدهما - وهو مؤسرٌ - فصالحه الآخر على أكثر من نصف قيمته لم
يجز^(١).

ويجوز صلح المدعي المنكر على مالٍ ليقر له بالعين^(٢).
والفضولي إن صالح على مالٍ وضمنه أو سلمه أو قال «على ألفي هذه» صح، وإن قال «على
ألف لفلان» يتوقف على إجازة المصالح عنه.

الصلح في الدين

والصلح عما استحقّ بعقد المداينة^(٣) أخذ ليعض حقه، وإسقاط للباقي^(٤) وليس معاوضة.
فإن صالحه على ألف درهم بخمسائة، أو عن ألف جياذ بخمسائة زئوف، أو عن حالة
بمثليها مؤجلة جاز، ولو صالحه على دنانير مؤجلة لم يجز.
ولو صالحه عن ألف سود^(٥) بخمسائة بيض لا يجوز.
ولو قال له: أد إلي غداً خمسمائة على أنك بريء من خمسمائة، فلم يؤدّها إليه فالألف
بحالها (س).

مطلب

في الدين المشترك

ولو صالح أحد الشريكين عن نصيبه بثوب، فشريكه إن شاء أخذ منه نصف الثوب إلا أن
يعطيه ربع الدين، وإن شاء اتبع المديون ينصفه.
ولا يجوز صلح أحدهما في السلم على أخذ نصيبه من رأس المال.

(١) أي: الفضل.

(٢) صورته: رجل ادّعى على رجل عينا في يده فأنكره، فصالحه على مال ليعترف له بالعين، فإنه يجوز ويكون
في حق المنكر كالبيع، وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن.

(٣) وذلك كالبيع نسيت أو الإقراض، وكذا ما استحقّ بغير المداينة كالغصب، لكنه خصّها بالذكر حملاً لحال
المسلم على الصلاح. هـ بدر المتقى (٣١٥).

(٤) صورته: لزيد على عمرو ألف درهم، فصالحه على خمسمائة صح؛ لأنّ تصحيح تصرف العاقل واجب ما
أمكن، وقد أمكن ذلك فيحمل عليه.

(٥) قوله «سود» أي: دراهم مضروبة من نقرة سوداء مغلوبة الغش.

مطلب

في التخرج

وإن صالح الورثة بغضهم عن نصيبه بمال أعطوه والتركة عروض جاز قليلاً أعطوه أو كثيراً، وكذلك إن كانت أحد التقدين فأعطوه خلافه، وكذلك لو كانت تقدين فأعطوه منهما، ولو كانت تقدين وعروضاً فصالحوه على أحد التقدين فلا بد أن يكون أكثر من نصيبه من ذلك الجنس، ولو كان بدل الصلح عرضاً جاز مطلقاً.

وإن كان في التركة ديون فأخرجوه^(١) منها على أن تكون لهم لا يجوز، وإن شرطوا براءة الغرماء جاز^(٢).



(١) أي: إن كان في التركة ديون، فصالح الورثة أحدهم بشرط أن تكون الديون كلها لهم.
(٢) أي: وحيلة الجواز أن يشرط الورثة المصالحون على من أخرجوه، أن يبرئ الغرماء من حصته من الدين.

كتاب الشركة^(١)

- الشَّرِكَةُ نَوْعَانِ: شَرِكَةُ مِلْكٍ، وَشَرِكَةُ عَقْدٍ.
- فَشَرِكَةُ الْمِلْكِ نَوْعَانِ: جَبْرِئِيَّةٌ^(٢) وَاخْتِيَارِيَّةٌ^(٣).
- وَشَرِكَةُ الْعُقُودِ^(٤) نَوْعَانِ: شَرِكَةُ فِي الْمَالِ، وَشَرِكَةُ فِي الْأَعْمَالِ.
- فَالشَّرِكَةُ فِي الْأَمْوَالِ أَنْوَاعٌ: مُفَاوَضَةٌ^(٥) وَعَيْنَانُ وَوُجُوهٌ وَشَرِكَةُ فِي الْعُرُوضِ.
- وَالشَّرِكَةُ فِي الْأَعْمَالِ نَوْعَانِ:
- جَائِزَةٌ وَهِيَ شَرِكَةُ الصَّنَائِعِ.
- وَفَاسِدَةٌ وَهِيَ الشَّرِكَةُ فِي الْمَبَاهِجِ.

شركة المفاوضة

أَمَّا الْمُفَاوَضَةُ فَهِيَ أَنْ يَتَسَاوَا فِي التَّصَرُّفِ وَالذِّينِ (س) وَالْمَالِ الَّذِي تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ.
وَلَا تَصِحُّ إِلَّا بَيْنَ الْحُرَّيْنِ الْبَالِغَيْنِ الْعَاقِلَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ أَوْ الذَّمِّيَّيْنِ.
وَلَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِلَفْظِ الْمُفَاوَضَةِ^(٦)، أَوْ تَبْيِينِ جَمِيعِ مُقْتَضَاهَا^(٧)، وَلَا يُشْتَرَطُ تَسْلِيمُ الْمَالِ

- (١) الشَّرِكَةُ لُغَةً: الْخُلُطُ، وَشُرْعاً: عَقْدٌ بَيْنَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي الْأَصْلِ وَالرُّبْحِ. الدَّر
- (٢) وَهِيَ: أَنْ يَخْتَلَطَ مَالَانِ لِرَجُلَيْنِ اخْتِلَاطاً لَا يُمْكِنُ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَرْتَانِ مَالاً.
- (٣) وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِيَ عَيْنًا، أَوْ يَتَّهَبَا، أَوْ يَوْصَى لِهَمَا فَيَقْبَلَانِ، أَوْ يَسْتَوِيَا عَلَى مَالٍ، أَوْ يَخْلُطَا مَالَهُمَا.
- (٤) وَرَكْنُهَا الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ وَلَوْ مَعْنَى، كَمَا لَوْ دَفَعَ لَهُ أَلْفًا وَقَالَ: أَخْرِجْ مِثْلَهَا وَاشْتَرِ الرُّبْحَ بَيْنَنَا.
- وَشَرْطُهَا: كَوْنُ الْمُعْقُودِ عَلَيْهِ قَابِلًا لِلوَكَالَةِ، فَلَا تَصَحُّ فِي مَبَاحٍ كَاخْتِطَابٍ وَاحْتِشَاشٍ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي كُلِّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِمَنْ بَاشَرَ السَّبَبَ.
- (٥) وَهِيَ لُغَةً: الْمَسَاوَاةُ، مِنَ التَّقْوِيضِ كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَدَّ مَا عِنْدَهُ إِلَى صَاحِبِهِ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْعَقْدُ بِهَا لِأَشْرَاطِ الْمَسَاوَاةِ فِيهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، كَمَا سَيَأْتِي.
- (٦) لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَغْنِي عَنْ تَعْدَادِ شَرَائِطِهَا.
- (٧) يَعْنِي: لَوْ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظُ الْمُعَاوَضَةِ وَبَيَّنَّا جَمِيعَ شُرُوطِهَا صَحَّ اعْتِبَاراً لِلْمَعْنَى.

ولا خَلَطُهُمَا. وَتَنْعَقِدُ^(١) عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ، فَمَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الشَّرِكَةِ إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَإِدَامَتَهُمْ وَكِسْوَتَهُمْ وَكِسْوَتَهُ، وَلِلْبَائِعِ مُطَالَبَةُ أَيهمَا شَاءَ بِالثَّمَنِ. وَإِنْ تَكَفَّلَ بِمَالٍ عَنْ أَجْنَبِيٍّ لَزِمَ صَاحِبُهُ (سَم).

فَإِنْ مَلَكَ أَحَدُهُمَا مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ صَارَتْ عَيْنَانَا^(٢)، وَكَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَسَدَتْ فِيهِ الْمُفَاوَضَةُ لِفَوَاتِ شَرْطٍ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْعَيْنَانِ.

وَلَا تَنْعَقِدُ الْمُفَاوَضَةُ وَالْعَيْنَانِ إِلَّا بِالْأَرْهَامِ وَالْأَنَانِيرِ وَتَبْرِهِمَا إِنْ جَرَى التَّعَامُلُ بِهِ وَبِالْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ. وَلَا تَصِحُّ بِالْعُرُوضِ (ف)، إِلَّا أَنْ يَبِيعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَ عُرُوضِهِ بِنِصْفِ عُرُوضِ الْآخَرِ، إِذَا كَانَتْ قِيَمَتَاهُمَا عَلَى السَّوَاءِ، ثُمَّ يَعْقِدَانِ الشَّرِكَةَ.

شركة العنان

وَشَرِكَةُ الْعَيْنَانِ^(٣) تَصِحُّ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَالِ، وَتَصِحُّ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْمَالِ وَالتَّسَاوِي فِي الرَّيْحِ إِذَا عَمِلَا أَوْ شَرَطَا زِيَادَةَ الرَّيْحِ لِلْعَامِلِ.

وَإِذَا تَسَاوَيَا فِي الْمَالِ وَشَرَطَا التَّفَاوُتَ فِي الرَّيْحِ وَالْوَضِيعَةِ، فَالرَّيْحُ عَلَى مَا شَرَطَا، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ.

وَتَنْعَقِدُ عَلَى الْوَكَالَةِ، وَلَا تَنْعَقِدُ عَلَى الْكَفَالَةِ، وَلَا تُصِحُّ فِيهَا لَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ بِهِ، كَالِاخْتِطَابِ وَالِاخْتِشَاشِ، وَمَا جَمَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ لَهُ، فَإِنْ أَعَانَهُ الْآخَرُ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلِهِ.

وَإِنْ هَلَكَ الْمَالَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي شَرِكَةِ الْعَيْنَانِ قَبْلَ الشَّرَاءِ بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ^(٤).

وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ ثُمَّ هَلَكَ مَالُ الْآخَرِ فَالْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَيَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ.

وَإِنْ هَلَكَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ ثُمَّ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا، فَالْمُشْتَرَى لِصَاحِبِ الْمَالِ خَاصَّةً.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَا لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ مُسَمَّاةٌ مِنَ الرَّيْحِ.

(١) معناه: أَنَّ الْمُفَاوَضَةَ تَتَضَمَّنُ الْوَكَالََةَ، حَيْثُ يَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ وَكَيْلًا عَنْ صَاحِبِهِ، فَحَقُوقُ عَقْدِ كُلِّ تَتَصَرَّفُ إِلَى الْآخَرِ كَمَا تَتَصَرَّفُ إِلَى نَفْسِهِ، وَالْكَفَالَةُ فَيَصِيرُ كُلُّ كَفِيلًا عَنِ الْآخَرِ فِيمَا لِحَقِّهِ مِنْ نَحْوِ ضَمَانٍ وَاسْتِهْلَاكِ الْخَب.

(٢) لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ الْمَسَاوَةَ ابْتِدَاءً وَبَقَاءً بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فِيمَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ، فَإِنْ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِمِلْكِ شَيْءٍ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ انْقَلَبَتْ عَيْنَانَا؛ لِأَنَّ الْمَسَاوَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي الْعَيْنَانِ.

(٣) مَأْخُودَةٌ مِنْ عَنِ كَذَا غَرَضٌ، أَيْ: ظَهَرَ لَهُ أَنْ يَشَارَكَهُ فِي الْبَعْضِ مِنْ مَالِهِ. انْظُرْ عا (٣) / ٣٤١.

(٤) وَالْهَلَاكُ عَلَى مَالِكِ الْمَالِ قَبْلَ الْخَلْطِ حَيْثُ هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ الْآخَرِ، لِأَنَّ رَأْسَ مَالِ كُلِّ مِنْهُمَا قَبْلَ الْخَلْطِ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ بَعْدَ الْعَقْدِ، فَلَا ضَمَانَ إِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ، وَإِنْ فِي يَدِ صَاحِبِهِ فَهُوَ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ.

وَلِشْرِيكِ الْعِنَانِ وَالْمُقَاوِضِ أَنْ يُوكَّلَ وَيُبْضَعَ^(١) وَيُضَارِبَ وَيُودَعَ وَيَسْتَأْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ، وَهُوَ أَمِينٌ فِي الْمَالِ.

شركة الصنائع

وَشَرِكَةُ الصَّنَائِعِ: أَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ اتَّفَقَا فِي الصَّنْعَةِ أَوْ اخْتَلَفَا، عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ وَيَكُونَا الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ.

وَمَا يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمَا، فَيُطَالَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَمَلِ، وَيُطَالَبُ بِالْأَجْرِ^(٢).

شركة الوجوه

وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ جَائِزَةٌ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا بِوُجُوهِهِمَا^(٣) وَيَبِيعَا. وَتَتَعَقَّدُ عَلَى الرِّكَالَةِ.

وَأَنْ شَرَطَا أَنَّ الْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا فَالرَّبْحُ كَذَلِكَ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ.

الشركة الفاسدة

وَأِنْ اشْتَرَكَا وَلَا أَحَدُهُمَا بَعْلٌ وَلِلْآخِرِ رَاوِيَةٌ يَسْتَقِي عَلَيْهَا الْمَاءُ لَا يَصِحُّ، وَالْكَسْبُ لِلْعَامِلِ. وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ بَعْلُ الْآخِرِ أَوْ رَاوِيَتِهِ.

وَالرَّبْحُ فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ، وَيُظَلُّ شَرْطُ الزِّيَادَةِ^(٤).

متفرقات

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ، أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا بَطَلَتِ الشَّرِكَةُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُؤَدِّيَ زَكَاةَ مَالِ الْآخِرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ أَذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فَأَدَّى مَعًا^(٥) ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَ صَاحِبِهِ، وَإِنْ أَدَّى مُتَعَايَا ضَمِنَ الثَّانِي لِلْأَوَّلِ عَلَيْهِ بِأَدَائِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

(١) المراد هنا: دفع المال لآخر ليعمل فيه على أن يكون الربح لرب المال ولا شيء للعامل انظر عا (٣/ ٣٤٤).

(٢) ويرى الدافع بدفع الأجر إلى أيهما.

(٣) أي: يشتري بلا نقد ثمن بسبب وجاهتهما وأمانتهما عند الناس.

(٤) معناه: أن شرط الزيادة في الربح في هذه الشركة على قدر الملك باطل.

(٥) أي: أدى كل واحد منهما عن نفسه وعن شريكه، وصورته: أن يؤدي كل منهما بغية صاحبه واتفق أداؤهما في وقت واحد.

كتاب المضاربة^(١)

الْمُضَارِبُ شَرِيكُ رَبِّ الْمَالِ فِي الرَّيْحِ، وَرَأْسُ مَالِهِ الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ، فَإِذَا سُلِّمَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَيْهِ فَهُوَ أَمَانَةٌ، فَإِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ فَهُوَ وَكِيلٌ، فَإِذَا رَيْحَ صَارَ شَرِيكًا. فَإِنْ شُرِطَ الرَّيْحُ لِلْمُضَارِبِ فَهُوَ قَرْضٌ (ف)، وَإِنْ شُرِطَ لِرَبِّ الْمَالِ فَهُوَ بِضَاعَةٌ^(٢). وَإِذَا فَسَدَتِ الْمُضَارِبَةُ فَهِيَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ^(٣). وَإِذَا خَالَفَ^(٤) صَارَ غَاصِبًا. وَلَا تَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّيْحُ بَيْنَهُمَا مَشَاعًا، فَإِنْ شُرِطَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمُ مُسَمَّاةٌ فَسَدَتْ، وَالرَّيْحُ لِرَبِّ الْمَالِ، وَلِلْمُضَارِبِ أَجْرٌ مِثْلُهُ. وَاشْتِرَاطُ الْوَضِيعَةِ عَلَى الْمُضَارِبِ بَاطِلٌ^(٥). وَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُسَلَّمًا إِلَى الْمُضَارِبِ، وَلِلْمُضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بِالنَّقْدِ وَالنَّسِيبَةِ، وَيُوَكَّلَ وَيُسَافِرَ وَيُضَيِّعَ^(٦)، وَلَا يُضَارِبُ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ، أَوْ يَقُولِهِ: اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَعَدَّى الْبَلَدَ وَالسُّلْعَةَ وَالْمُعَامِلَ الَّذِي عَيْتَهُ رَبُّ الْمَالِ. وَإِنْ وَقَّتَ لَهَا وَقْتًا بَطَلَتْ بِمُضِيِّهِ. وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ عَبْدًا وَلَا أَمَةً مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ، وَلَا يَشْتَرِيَ مَنْ يَعْتِقُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وَلَا مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ رَيْحٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رَيْحٌ فَاشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ صَحَّ الْبَيْعُ، فَإِنْ رَيْحَ عَتَقَ نَصِيبُهُ وَيَسْعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَةِ نَصِيبِ رَبِّ الْمَالِ.

- (١) المضاربة لغة: مفاعلة، من الضرب في الأرض، وهو السير فيها.
- وشرعاً: عقد شركة في الرّيح، بمالٍ من جانب ربّ المال، وعملٍ من جانب المضارب. الدر
- (٢) معناه: أنّ المضارب يصير عاملاً لربّ المال بلا بدل، وعمله لا يتقرّم إلا بالتسمية، فكأنّه كان وكيلاً متبرعاً.
- (٣) أي: للمضارب أجرٌ مثله، ربح ربّ المال أو لم يربح.
- (٤) أي: خالف المضارب شرط ربّ المال.
- (٥) معناه: أنّ اشتراط الخسران على المضارب باطل، والمضاربة على حالها.
- (٦) مأخوذ من الإيضاع، وهو: أن يدفع إلى غيره مالاً يعمل فيه، ويكون الرّيح لربّ المال ١. ه مجمع الأنهر (٢/ ٣٢٤).

مطلب

المضارب يضارب

فَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ مُضَارَبَةً وَقَالَ: مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانِ، وَأَذِنَ لَهُ فِي الدَّفْعِ مُضَارَبَةً، فَدَفَعَ إِلَى آخَرَ بِالثُّلُثِ، فَنِصْفُ الرَّبْحِ لِرَبِّ الْمَالِ بِالشَّرْطِ، وَالسُّدُسُ لِلأَوَّلِ، وَالثُّلُثُ لِلثَّانِي. وَإِنْ دَفَعَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي بِالنِّصْفِ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ دَفَعَهُ عَلَى أَنَّ لِلثَّانِي الثُّلُثَيْنِ ضَمِنَ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي قَدْرَ السُّدُسِ مِنَ الرَّبْحِ. وَلَوْ قَالَ: مَا رَزَقَكَ اللَّهُ فَلْيِ نِصْفَهُ، فَمَا شَرَطَهُ لِلثَّانِي فَهُوَ لَهُ، وَالباقِي بَيْنَ رَبِّ الْمَالِ وَالمُضَارِبِ الْأَوَّلِ نِصْفَانِ.

ولو قال: على أن ما رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانِ. فَدَفَعَهُ إِلَى آخَرَ بِالنِّصْفِ، فَدَفَعَهُ الثَّانِي إِلَى ثَالِثٍ بِالثُّلُثِ فَالنِّصْفُ لِرَبِّ الْمَالِ، وَلِلثَّالِثِ الثُّلُثُ، وَلِلثَّانِي السُّدُسُ، وَلَا شَيْءَ لِلأَوَّلِ.

مطلب

في بطلان المضاربة وعزل المضارب

وَيَبْطُلُ الْمُضَارَبَةُ: بِمَوْتِ الْمُضَارِبِ، وَبِمَوْتِ رَبِّ الْمَالِ، وَبِرِدَّةِ رَبِّ الْمَالِ، وَلِحَاقِهِ مُرْتَدًّا. وَلَا تَبْطُلُ بِرِدَّةِ الْمُضَارِبِ، وَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، فَلَوْ بَاعَ وَاشْتَرَى بَعْدَ الْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ نَقَذَ، فَإِنْ عَلِمَ بِالْعَزْلِ وَالْمَالُ مِنْ جَنْسِ رَأْسِ الْمَالِ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ جَنْسِهِ^(١) فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَصِيرَ مِنْ جَنْسِهِ. وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْمَالِ دُيُونٌ، وَلَيْسَ فِيهِ رِبْحٌ وَكُلَّ رَبِّ الْمَالِ عَلَى اقْتِضَائِهَا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ رِبْحٌ أُجْبِرَ عَلَى اقْتِضَائِهَا. وَمَا هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ فَمِنَ الرَّبْحِ، فَإِنْ زَادَ فَمِنَ رَأْسِ الْمَالِ.



(١) بأن كان المال عروضاً، أو دراهم ورأس المال دنائير فله بيع الدراهم بالدنانير. ١. هـ المصدر السابق.

كتاب الوديعة^(١)

وهي أمانة، إذا هَلَكْتَ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ لَمْ يَضْمَنْ، وَلَهُ أَنْ يَحْفَظَهَا فِي نَفْسِهِ، وَمَنْ فِي عِيَالِهِ وَإِنْ نَهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْفَظَهَا بِغَيْرِهِمْ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْحَرِيقَ فَيُسَلِّمَهَا إِلَى جَارِهِ، أَوِ الْعَرَقَ فَيُلْقِيَهَا إِلَى سَفِينَةٍ أُخْرَى.

فَإِنْ خَلَطَهَا بِغَيْرِهَا حَتَّى لَا تَتَمَيَّزَ ضَمِنَهَا، وَكَذَا إِنْ أَنْفَقَ بَعْضَهَا ثُمَّ رَدَّ عَوَضَهُ وَخَلَطَهُ بِالْبَاقِي، وَإِنْ اخْتَلَطَ بِغَيْرِ صُنْعِهِ فَهُوَ شَرِيكٌ^(٢).

وَلَوْ تَعَدَّى فِيهَا بِالرُّكُوبِ أَوْ اللَّبَسِ أَوْ الْأَسْخِذَامِ أَوْ أَوْدَعَهَا، ثُمَّ زَالَ التَّعْدِي لَمْ يَضْمَنْ. وَلَوْ أَوْدَعَهَا فَهَلَكَتْ عِنْدَ الثَّانِي فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَوَّلِ (سَم).

فَإِنْ طَلَبَهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدَهَا ثُمَّ عَادَ وَاعْتَرَفَ ضَمِنَ.

وَلِلْمُودِعِ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَدِيعَةِ وَإِنْ كَانَ لَهَا جِمْلٌ وَمَوْتَةٌ مَا لَمْ يَنْتَهَ، إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا. وَلَوْ أَوْدَعَا عِنْدَ رَجُلٍ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، ثُمَّ حَضَرَ أَحَدُهُمَا يَطْلُبُ نَصِيْبَهُ، لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِدْعَاءِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْآخَرُ.

فَإِنْ قَالَ الْمُودِعُ: أَمَرْتَنِي أَنْ أَذْفَعَهَا إِلَى فُلَانٍ، وَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ، ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ يَتَكَلَّمَ الْمَالِكُ عَنِ الْيَمِينِ.

وَلَوْ أَوْدَعَ عِنْدَ رَجُلَيْنِ شَيْئًا مِمَّا يُقَسَّمُ اقْتِسَامًا، وَحَفِظَ كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفَهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقَسَّمُ حَفِظَهُ أَحَدُهُمَا بِأَمْرِ الْآخَرِ.

وَلَوْ قَالَ: أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفِظَهَا فِي بَيْتٍ آخَرَ فِي الدَّارِ لَمْ يَضْمَنْ، وَلَوْ خَالَفَهُ فِي الدَّارِ ضَمِنَ.

وَلَوْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَلَمْ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ ضَمِنَ.

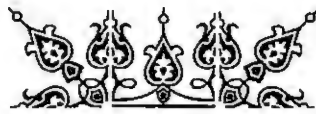
(١) وهي لغة: التَّرك. وشرعاً: تسليط الغير على حفظ ماله، وهي اسم أيضاً لما يحفظه المودع ١. هـ الباب ٢ / ١٤٥.

(٢) فَإِنْ هَلَكَ هَلَكٌ مِنْ مَالِهِمَا جَمِيعاً، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ مَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْمَالِ الْمَشْتَرَكِ عا

(٤ / ٤٩٨) عن البحر.

كتاب اللقيط^(١)

وهو حرٌّ، ونَفَقَتُهُ في بَيْتِ المَالِ، ومِيرَاثُهُ لِبَيْتِ المَالِ، وَجَنَائَتُهُ عَلَيْهِ، وَدِيَّتُهُ لَهُ وَوَلَاؤُهُ.
والمُلْتَقِطُ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مُتَبَرِّعٌ في الإنْفَاقِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْقَاضِي بِشَرْطِ
الرُّجُوعِ^(٢).
وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَإِنْ ادَّعَاهُ اثْنَانِ مَعًا ثَبَتَ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ أَحَدُهُمَا عِلَامَةً
في جَسَدِهِ.
والحرُّ والمُسْلِمُ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ وَالذَّمِّيِّ.
وَإِنْ ادَّعَاهُ عَبْدٌ فَهُوَ ابْنُهُ وَهُوَ حرٌّ، وَإِنْ ادَّعَاهُ ذِمِّيٌّ فَهُوَ ابْنُهُ وَهُوَ مُسْلِمٌ، إِلَّا أَنْ يَلْتَقِطَهُ مِنْ بَيْعَةٍ
أَوْ كُنَيْسَةٍ أَوْ قَرِيَةٍ مِنْ قُرَاهُمْ فَيَكُونُ ذِمِّيًّا.
وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ عَبْدُهُ لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.
وَإِذَا كَانَ عَلَى اللَّقِيطِ مَالٌ مَسْدُودٌ فَهُوَ لَهُ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ بِأَمْرِ الْقَاضِي، وَيَقْبَلُ لَهُ الْهَبَةُ،
وَيُسَلَّمُهُ فِي صِنَاعَةٍ، وَلَا يُزَوِّجُهُ وَلَا يُؤَاجِرُهُ.



(١) لغة: ما يُلْقَط، أي: يرفع من الأرض. وشرعاً: مولود طَرَحَ أهله خَوْفًا من العيلة أو فراراً من التهمة.
(٢) فحينئذ يكون ما أنفق الملتقط ديناً على اللقيط فيرجع عليه إذا كبر، وأمّا إذا مات في صغره يرجع على بيت المال.

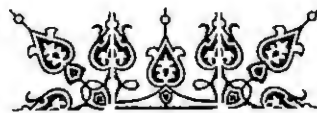
كتاب اللقطة

وأخذها أفضل، وإن خاف ضياعها فواجب.

وهي أمانة إذا أشهد أنه أخذها ليردها على صاحبها، فإن لم يشهد ضمناها. ويعرفها مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، فإن جاء صاحبها، وإلا تصدق بها إن شاء، وإن شاء أمسكها، فإن جاء وأمضى الصدقة فله ثوابها، وإلا له أن يضمته، أو يضمّن المسكين، أو يأخذها إن كانت باقية، وأيهما ضمّن لا يرجع على أحد. ولا يتصدق بها على غني، ويتنفع بها إن كان فقيراً، وإن كانت شيئاً لا يبقى عرفه إلى أن يخاف فسادها، ويعرفها في مكان الالتقاط ومجامع الناس. وإن كانت حقيرة كالنوى وقصور الرمان يتنفع به من غير تعريف، وللمالك أخذها، والسنبلي بعد الحصاد إذا جمعه فهو له خاصة.

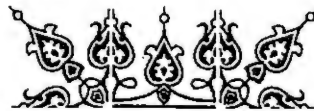
ويجوز التقاط الإبل والبقر والغنم وسائر الحيوانات، وهو مباح فيما أنفق عليها، فإن كان لها منفعة أجرها بإذن الحاكم وأنفق عليها، وإن لم يكن لها منفعة باعها إن كان أصلح. فإن جاء صاحبها فله حبسها حتى يعطيه النفقة، فإن امتنع بيعت في النفقة، فإن هلك بعد الحبس سقطت النفقة، وقبل الحبس لا.

وليس في رد اللقطة والضالة والصبي الحر شيء واجب. ومن ادعى اللقطة يحتاج إلى البيّنة، فإن أعطى علامتها جاز له أن يدفعها إليه ولا يجبر. وللقطة الحلال والحرم سواء.



كتاب الأبق^(١)

أَخْذُهُ أَفْضَلُ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الضَّالُّ، وَيَذْفَعُهُمَا إِلَى السُّلْطَانِ.
وَيُجَبِّسُ الْأَبْقَ دُونَ الضَّالِّ.
وَمَنْ رَدَّ الْأَبْقَ عَلَى مَوْلَاهُ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا فَلَهُ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَبِحَسَابِهِ إِنْ
نَقَصَتِ الْمُدَّةُ.
فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَلَهُ قِيمَتُهُ إِلَّا دِرْهَمًا (س).
وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ كَالْقَيْنِ، وَالصَّبِيُّ كَالْبَالِغِ.
وَيَنْبَغِي أَنْ يُشْهَدَ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ لِيَرُدَّهُ، وَلَوْ أَبْقَ مِنْ يَدِهِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ.
وَإِنْ كَانَ رَهْنًا فَالْجُعْلُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ، وَإِنْ كَانَ جَانِيًا فَعَلَى مَوْلَاهُ إِنْ فَدَاهُ، وَعَلَى وَلِيِّ الْجَنَائِيَةِ
إِنْ أَعْطَاهُ لَهُ.
وَحُكْمُهُ فِي التَّفَقُّةِ كَاللَّقْطَةِ.



(١) هو اسم فاعل من أبق إذا هرب، من بابي نصر وضرب.

كتاب المفقود^(١)

وَحُكْمُهُ أَنَّهُ حَيٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَمَيِّتٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ^(٢).
وَيُقِيمُ الْقَاضِي مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ، وَيَسْتَوْفِي غَلَّاتِهِ فِيمَا لَا وَكِيلَ لَهُ فِيهِ، وَيَبِيعُ مِنْ أَمْوَالِهِ مَا
يُخَافُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ، وَيُنْفِقُ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ تَقَاتُّهُ حَالِ حُضُورِهِ بغير قَضَاءٍ.
فَإِنْ مَضَى لَهُ مِنَ الْعُمُرِ مَا لَا يَعِيشُ أَقْرَانُهُ حُكْمَ بِمَوْتِهِ.



(١) وهو لغة: المعدوم، وشرعاً: غائب انقطع خبره، ولا يُعَلِّمُ حياته ولا موته. ١. هـ الباب (٢/ ١٦٤).
(٢) حاصله: أَنَّهُ يَعتَبَرُ حَيًّا فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَضُرُّهُ وَهِيَ الْمَتَوَقَّفَةُ عَلَى ثُبُوتِ مَوْتِهِ، وَيُعتَبَرُ مَيِّتًا فِيمَا يَنْفَعُهُ وَيَضُرُّ غَيْرَهُ، وَهُوَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى حَيَاتِهِ. ١. هـ انظر عا (٣/ ٣٢٨).

كتاب الخنثى

إذا كان له آلة الرجل والمرأة، فإن بَالَ من أحدهما اعتُبر به، فإن بَالَ من الذَّكَرِ فهو غُلامٌ، وإن بَالَ من الفَرْجِ فهو أنثى، وإن بَالَ منهما اعتُبرَ بِأَسْبَقِهِمَا، فإن بَالَ منهما معاً فهو خُنْثَى مُشْكِلٌ، ولا مُعْتَبَرٌ بِالكَثْرَةِ (سم).

فإذا بَلَغَ فَظَهَرَتْ لَهُ أَمَارَاتُ الرِّجَالِ فهو رجلٌ، وإن ظَهَرَتْ لَهُ أَمَارَاتُ النِّسَاءِ فهو امرأةٌ، فإن لَمْ تَظْهَرِ الْأَمَارَتَانِ، أَوْ تَعَارَضَتَا، فهو خُنْثَى مُشْكِلٌ.

فإذا حُكِمَ بِكَوْنِهِ خُنْثَى مُشْكِلًا يُؤْخَذُ فِيهِ بِالْأَخْوَاطِ وَالْأَوْتَنِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ:
- فَيُورَثُ أَحْسَنَ السَّهْمَيْنِ.

- وَيَقْفُ بَيْنَ صَفِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ صَلَّى فِي صَفِّ النِّسَاءِ أَعَادَ، وَلَوْ صَلَّى فِي صَفِّ الرِّجَالِ يُعِيدُ مَنْ عَنِ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ، وَمَنْ خَلَفَهُ بِحَدَائِهِ.

- وَيُصَلِّي بِقِنَاعٍ.

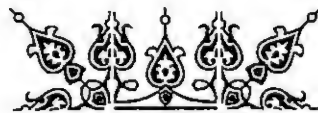
- وَلَا يَلْبَسُ الْحُلِيَّ وَالْحَرِيرَ.

- وَلَا يَخْلُو بِهِ غَيْرُ مَحْرَمٍ، رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

- وَلَا يُسَافِرُ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ.

- وَتُبْتَاعُ لَهُ أَمَةٌ تَحْتَنُّهُ، فَإِذَا خَتَنَتْهُ بِاعِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ تَيْتِ الْمَالِ.

- وَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يَسْتَبِينَ حَالُهُ يُمَمٌ، ثُمَّ يُكْفَنُ وَيُدْفَنُ كَالْجَارِيَةِ.



كتاب الوقف

هو حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَنْفَعَةِ^(١)، وَلَا يُلْزَمُ^(٢) إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ (سَم) (ف)، أَوْ يَقُولَ: إِذَا مِتُّ فَقَدْ وَقَفْتُ^(٣).

وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ الْمَسَاعِ (س)، وَإِنْ حُكِمَ بِهِ جَازَ.

وَلَا يَجُوزُ حَتَّى يَجْعَلَ آخِرَهُ لِيَجْهَةً لَا تَنْقَطِعُ (س) أَبَدًا^(٤).

وَيَجُوزُ وَقْفُ الْعَقَارِ، وَلَا يَجُوزُ وَقْفُ الْمَنْقُولِ (س)، وَعَنْ مُحَمَّدٍ جَوَازُ وَقْفِ مَا جَرَى فِيهِ التَّعَامُلُ، كَالْفَأْسِ وَالْقُدُومِ وَالْمِنْشَارِ وَالْقُدُورِ وَالْجِنَّازَةِ وَالْمَصَاحِفِ وَالْكِتَابِ، بِخِلَافِ مَا لَا تَعَامَلُ فِيهِ، وَالْفَتَوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ.

وَيَجُوزُ حَبْسُ الْكِرَاعِ^(٥) وَالسَّلَاحِ.

وَلَا يَجُوزُ^(٦) بَيْعُ الْوَقْفِ وَلَا تَمْلِيكُهُ.

وَيَبْدَأُ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ^(٧) بِعِمَارَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهَا الْوَاقِفُ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى غَنِيِّ عَمَرَهُ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى فَقْرَاءَ فَلَا تُقَدَّرُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ أَبَى أَوْ كَانَ فَقِيرًا آجَرَهَا الْقَاضِي، وَعَمَرَهَا بِأَجَرَتِهَا، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى.

وَمَا انْهَدَمَ مِنْ بِنَاءِ الْوَقْفِ وَآلَتِهِ^(٨) صُرِفَ فِي عِمَارَتِهِ، فَإِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ حُبْسَ لَوْفَتِ الْحَاجَةِ،

(١) أي: فلا يخرج عن ملك الواقف، حتى يجوز له أن يرجع عنه وأن يبيعه، وهو لورثته بعد موته. انظر عا (٣/ ٣٦١).

(٢) أي: لا يزول ملك الواقف عن الوقف إلا إذا حكم... إلخ

(٣) والصحيح أنه كالوصية يلزم من الثلث بالموت لا قبله.

(٤) كأن يقول: وقتت هذه الأرض لتصرف غلّتها إلى الحجاج والغزاة وفقراء المسلمين.

(٥) عن محمد: الكراع: الخيل والبغال والحمير انظر المغرب.

(٦) أي: إذا لزم الوقف وقضى به قاض لم يجوز بيعه ولا تملكه.

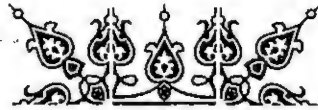
(٧) المراد بارتفاع الوقف غلّته.

(٨) وهي الأداة التي يعمل بها كآلة الحراثة في ضيعة الوقف.

وإن تعدّر إعادة عيّنه بيع^(١)، ويصرف الثمن إلى عمارته، ولا يقسمه^(٢) بين مستحقّي الوقف. ويجوز أن يجعل الواقف غلة الوقف أو بعضها له والولاية إليه، فإن كان غير مأمون نزع القاضي منه وولّى غيره.

ومن بنى مسجداً لم يزُل ملكه عنه حتى يُقرّره^(٣) عن ملكه بطريقه^(٤) ويأذن بالصلاة فيه (س). ومن بنى سقاية للمسلمين أو خاناً لأبناء السبيل أو رباطاً^(٥) أو حوضاً أو حفراً بئراً أو جعل أرضه مقبرة أو طريقاً للناس لا يلزم^(٦) ما لم يحكم به حاكم أو يعلّقه بموته. والوقف في المرض وصية.

رباط استغني عنه يُصرف وقفه إلى أقرب رباط إليه. ولو ضاق المسجد وبجنيبه طريق العامة يُوسّع منه المسجد، ولو ضاق الطريق وسّع من المسجد.



(١) أي: وإن تعدّر إصلاح ما انهدم بيعت الانقاض وصرف الثمن في إصلاح ما انهدم من الوقف.

(٢) أي: ولا يقسم الانقاض بين مستحقّي الوقف.

(٣) يُميزه.

(٤) أي: مع طريق المسجد، بأن يجعل له سبيلاً عاماً يدخل فيه المسلمون منه؛ لأنّه لا يخلص لله تعالى إلا به.

(٥) ما يبنى في الثغور لتنزل فيه الغزاة.

(٦) أي: لا يزول ملكه عنه حتى يحكم به... كما تقدم.

كتاب الهبة^(١)

وَنَصَحُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ.

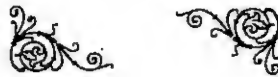
فَإِنْ قَبَضَهَا فِي الْمَجْلِسِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ جَازٌ، وَبَعْدَ الْاِفْتِرَاقِ يَفْتَقِرُ إِلَى إِذْنِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ مَلَكَهَا بِمَجْرَدِ الْهَبَةِ.

وَهَبَةُ الْأَبِ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ تَتِمُّ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ.

وَيَمْلِكُ الصَّغِيرُ الْهَبَةَ بِقَبْضِ وَلِيِّهِ وَأُمِّهِ وَيَقْبِضُهُ بِنَفْسِهِ.

وَتَنْعَقِدُ الْهَبَةُ بِقَوْلِهِ: وَهَبْتُ، وَنَحَلْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَأَطْعَمْتُكَ هَذَا الطَّعَامَ، وَأَعْمَرْتُكَ، وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ إِذَا نَوَى الْهَبَةَ، وَكَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ.

وَهَبَةُ الْمَشَاعِ فِيمَا لَا يُقَسَّمُ^(٢) جَائِزَةٌ، وَفِيمَا يُقَسَّمُ^(٣) لَا تَجُوزُ (ف)، فَإِنْ قَسَمَ وَسَلَّمَ جَازٌ كَسَهَمَ فِي دَارٍ، وَاللَّبَنِ فِي الصُّرْعِ، وَالصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ، وَالتَّمْرِ عَلَى النَّخْلِ، وَالزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ. وَلَوْ وَهَبَهُ دَقِيقًا فِي حِنْطَةٍ، أَوْ سَمْنًا فِي لَبَنٍ، أَوْ دُهْنًا فِي سَمْسَمٍ فَاسْتَخْرَجَهُ وَسَلَّمَهُ لَا يَجُوزُ. وَلَوْ وَهَبَ اثْنَانِ مِنْ وَاحِدٍ جَازٌ، وَبِالْعَكْسِ لَا يَجُوزُ سَم. وَلَوْ تَصَدَّقَ عَلَى فَقِيرَيْنِ جَازٌ، وَعَلَى غَنِيَّيْنِ لَا يَجُوزُ. وَمَنْ وَهَبَ جَارِيَةً إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّتْ الْهَبَةُ وَيَطْلُ الْاِسْتِثْنَاءُ.



(١) الهبة لغة: التبرع والتفضل بما ينع الموهوب مطلقاً. وشرعاً: تملك عين حالاً بلا ذكر عوض.

(٢) أي: ليس من شأنه أن يقسم، بمعنى أنه لا يُنتفع به بعد القسمة أصلاً، وذلك نحو: العبد والدابة، أو لا يُنتفع به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة، كالبيت الصغير.

(٣) وهو ما من شأنه أن يُنتفع به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة، كالأرض والثوب والدار.

فصل

في الرجوع بالهبة

ويجوز الرجوع فيما يهبه للأجنبي (ف) ويكره، فإن عوّضه^(١) أو زادت زيادة متصلة^(٢)، أو مات أحدهما، أو خرجت عن ملك الموهوب له، فلا رجوع.

ولا رجوع فيما يهبه لذي رحم محرم منه، أو زوجة أو زوج.

ولو قال الموهوب له: خذ هذا^(٣) عن هبتك، أو عوّضها، أو مقابليها، أو عوّضه أجنبي متبرعاً فقَبَضَهُ سَقَطَ الرجوع.

ولو استحق نصف الهبة رجع^(٤)، وإن استحق جميع العوض رجع بالهبة^(٥).

والهبة بشرط العوض^(٦) يراعى فيها حكم الهبة قبل القبض^(٧)، والبيع بعده^(٨).

ولا يصح الرجوع إلا بتراضيهما أو بحكم الحاكم، وإن هلك في يده بعد الحكم لم يضمن.



- (١) أي: أعطى الموهوب له الواهب عوضاً عن الهبة، لكن بشرط أن يذكر لفظاً يعلم الواهب به أنه عوض عن كل هبته، كما سيأتي قريباً.
- (٢) أي: موجبة لزيادة القيمة، كالبناء والغرس والسمن ونحو ذلك فإن لم تكن موجبة لزيادة القيمة فلا تمنع. قيد بالزيادة لأن النقصان لا يمنع، وبالمصلة لأن المنفصلة كالولد لا تمنع، فيرجع بالأصل دون الزيادة.
- (٣) سواء كان قليلاً أو كثيراً، من جنس الموهوب أو لا، لأنها ليست بمعاوضة محضة.
- (٤) بيانه: استحق نصف الهبة المعوّض عنها، رجع المعوّض بنصف العوض.
- (٥) قيد بـ «جميع العوض» لأنه لو استحق نصف العوض لم يرجع الواهب بشيء من الهبة؛ لأن الباقي يصلح عوضاً للكل ابتداءً، وباستحقاق البعض ظهر أن الباقي هو العوض لا غير.
- (٦) أي: العوض المعين، فلو كان مجهولاً يبطل اشتراطه، ويكون هبة ابتداءً وانتهاءً.
- (٧) أي: لا بد من وجود شروط الهبة وهي: التقابض في العوضين، والتّمييز، وعدم الشّروع.
- (٨) أي: فنثبت له أحكام البيع، فردد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيه الشفعة؛ لأن الهبة بشرط العوض هبة ابتداءً بيعاً وانتهاءً، وهذا إذا قال «وهبتك على أن تعوضني كذا» أما لو قال «وهبتك بكذا» كان بيعاً ابتداءً وانتهاءً.

فصل

في العمرى والرقبى

العمرى جائزة للمُعمر^(١) حال حياته، ولورثته بعد مماته.

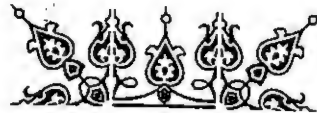
وهي: أن يجعل داره له عمره، فإذا مات تُردُّ عليه^(٢).

والرقبى باطله (س). وهي أن تقول: إن ميتً فهي لي، وإن ميتً فهي لك.

والصدقة كالهبة، إلا أنه لا رجوع فيها.

ومن نذر أن يتصدق بماله فهو على جنس مال الزكاة^(٣) (ز)، ويملكه على الجميع، ويمسك

ما ينفقه حتى يكتسب، ثم يتصدق بمثل ما أمسك.



(١) وهو الموهوب له.

(٢) فتصح العمرى، وتصح الدار للمعمر له حال حياته ولورثته من بعده، وبطل شرط الرد بعد موت المعمر له.

(٣) أي: لزمه أن يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة.

كتاب العارية

وهي هبة المنافع، ولا تكون إلا فيما يُتَّفَعُ به مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.
وهي أمانة^(١)، وتصحُّ بقوله: أَعْرُتُكَ، وَأَطَعَمْتُكَ هذه الأرضَ، وأَخْدَمْتُكَ هذا العبدَ، وَمَنْحْتُكَ هذا الثَّوبَ، وَحَمَلْتُكَ على هذه الدَّابَّةِ إذا لم يُرَدَّ بهما الهبة^(٢)، ودَارِي لكَ سُكْنَى أو سُكْنَى عمري.
وللْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُعِيرَهَا إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ باختلافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ، وليس له إجَارَتُهَا، فَإِنْ أَجَرَهَا فَهَلَكَتْ ضَمِنَ، وَلِلْمُعِيرِ أَنْ يُضَمِّنَ الْمُسْتَعِيرَ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَيَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ^(٣).
فَإِنْ قَبَّلَهَا بِوَقْتٍ أو مَنْفَعَةٍ أو مَكَانٍ ضَمِنَ بِالمَخَالَفَةِ إِلَّا إِلَى خَيْرٍ، وَعِنْدَ الإِطْلَاقِ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ مَنْفَعَتِهَا مَا شَاءَ مَا لَمْ يُطَالِيهِ بِالرَّدِّ.
ولو أَعَارَ أَرْضَهُ لِلْبِنَاءِ وَالْعَرْسِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيُكَلِّفَهُ قَلْعَهُمَا، وَإِنْ وَقَّتَ وَأَخَذَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ كُرْهًا لَهُ ذَلِكَ، وَيُضَمِّنُ لِلْمُسْتَعِيرِ قِيَمَتَهُ وَيَمْلِكُهُ، وَلِلْمُسْتَعِيرِ قَلْعُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَرَرٌ كَثِيرٌ بِالْأَرْضِ^(٤)، فَإِنْ قَلَعَهُمَا فَلَا ضَمَانَ.
فَإِنْ أَعَارَهَا لِلزَّرَاعَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهَا قَبْلَ حَصِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يُوقَّتْ.
وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَارِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْآجِرِ.
وَإِذَا رَدَّ الدَّابَّةَ إِلَى اضْطَبْلٍ مَالِكِهَا بَرِيءٌ، وَكَذَا رَدُّ الثَّوبِ إِلَى دَارِهِ، وَمَعَ مَنْ فِي عِيَالِهِ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ أَجِيرِهِ الْخَاصَّ بَرِيءٌ.

(١) معناه: أَنَّهَا لو هَلَكَتْ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ لَمْ يَضْمَنْ شَيْئاً وَإِنْ شَرِطَ الضَّمَانُ.

(٢) لأنَّ لَفْظَ «مَنْحَتِكَ وَحَمَلْتُكَ» صَالِحٌ لِتَمْلِكِ الْعَيْنِ وَالْمَنْفَعَةِ، وَالْمَنْفَعَةُ أَدْنَى فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ.

(٣) أَي: الْمُعِيرُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُسْتَعِيرَ لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِباً بِتَعْدِيهِ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمُسْتَأْجِرَ لِأَنَّهُ قَبَضَ مَلِكَ الْمَعِيرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. فَإِنْ ضَمَّنَ الْمُسْتَعِيرَ لَمْ يَرْجِعِ الْمُسْتَعِيرُ بِمَا غَرَمَهُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُسْتَأْجِرَ رَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ بِمَا غَرَمَهُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مَا اسْتَأْجَرَهُ عَارِيَةٌ عِنْدَ مُؤْجَرِهِ.

(٤) فَيُخَيَّرُ الْمَعِيرُ بَيْنَ ضَمَانِ قِيَمَتِهِ لِلْمُسْتَعِيرِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ.

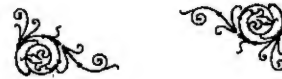
كتاب الغصب

وهو أخذ مالٍ مُتَقَوِّمٍ مُحْتَرَمٍ مَمْلُوكٍ لِلْغَيْرِ بِطَرِيقِ التَّعَدِّي^(١).
وَمَنْ غَصَبَ شَيْئاً فَعَلَيْهِ رَدُّهُ فِي مَكَانِ غَضَبِهِ، فَإِنْ هَلَكَ وَهُوَ مِثْلِي فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مِثْلِيّاً فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، يَوْمَ غَضَبِهِ، وَإِنْ نَقَصَ ضَمِنَ الثَّقِصَانِ، وَإِذَا انْقَطَعَ تَجِبُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ
الْقَضَاءِ (سم).

وإن ادّعى الهالك حَبْسَهُ^(٢) الحاكمُ مُدَّةً يَعْلَمُ أَنَّهَا لو كانت باقيةً أَظْهَرَهَا، ثُمَّ يَفْضِي عَلَيْهِ
بِتَدْلِيلِهَا.

وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ^(٣)، فَإِذَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ مَلَكَهُ مُسْتَنِدّاً إِلَى وَقْتِ
الْغَضَبِ، وَتَسَلَّمَ لَهُ الْأَكْسَابُ وَلَا تَسَلَّمَ لَهُ الْأَوْلَادُ.

فَإِذَا ظَهَرَتِ الْعَيْنُ وَقِيَمَتُهَا أَكْثَرُ، وَقَدْ ضَمِنَهَا بِنُكُولِهِ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ بِقَوْلِ الْمَالِكِ، سَلِمَتْ
لِلْغَاصِبِ، وَإِنْ ضَمِنَهَا بِيَمِينِهِ فَالْمَالِكُ إِنْ شَاءَ أَمْضَى الضَّمَانَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعَيْنَ وَرَدَّ الْعِوَضَ.



(١) هذا حلهُ شرعاً، أمّا لغة: فهو أخذ الشيء ظلماً.

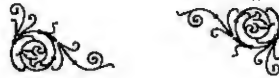
(٢) أي: إذا لم يرضَ المالك بالقيمة.

(٣) إلا أن يقيم المالك البيّنة على أكثر من ذلك، فيكون القول قوله.

فجعل

فيما يتخير بفعل الغاصب

وَيُضْمَنُ مَا نَقَصَ الْعَقَارُ بِفِعْلِهِ^(١)، وَلَا يَضْمَنُهُ لَوْ هَلَكَ (م).
 فَإِنْ نَقَصَ بِالزَّرَاعَةِ يَضْمَنُ النُّقْصَانَ، وَيَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ، وَكَذَا الْمُودَعُ
 وَالْمُسْتَعِيرُ إِذَا تَصَرَّفَا وَرَبِحَا تَصَدَّقَا بِالْفَضْلِ (س).
 وَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَغْضُوبُ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ حَتَّى زَالَ اسْمُهُ وَأَكْثَرُ مَنَافِعِهِ مَلَكَهُ وَضْمَنَهُ، وَذَلِكَ كَذَبْحِ
 الشَّاةِ وَطَبْخِهَا أَوْ شَبْهِهَا أَوْ تَقْطِيعِهَا، وَطَخْنِ الْحِنْطَةِ أَوْ زَرْعِهَا، وَخَبْزِ الدَّقِيقِ، وَجَعْلِ الْحَدِيدِ
 سَيْفًا، وَالصُّفْرِ آتِيَةً، وَالْبِنَاءِ عَلَى السَّاجَةِ^(٢)، وَاللَّبَنِ حَائِطًا، وَعَصْرِ الزَّيْتُونِ وَالْعِنَبِ، وَعَزْلِ
 الْقُطْنِ، وَنَسْجِ الْعَزْلِ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ حَتَّى يُؤَدِّيَ بَدَلَهُ^(٣).
 وَلَوْ عَصَبَ يَثْرًا فَضْرَبَهُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ أَوْ آتِيَةً لَمْ يَمْلِكْهُ سَم.
 وَمَنْ خَرَقَ ثَوْبَ غَيْرِهِ فَأَبْطَلَ عَامَّةَ مَنْفَعَتِهِ ضَمَنَهُ.
 وَمَنْ ذَبَحَ شاةَ غَيْرِهِ أَوْ قَطَعَ يَدَهَا، فَإِنْ شَاءَ الْمَالِكُ ضَمَنَهُ نُقْصَانَهَا وَأَخَذَهَا، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَهَا
 وَضَمَنَهُ قِيمَتَهَا. وَفِي غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ يَضْمَنُ قِيمَتَهَا بِقَطْعِ الطَّرْفِ.
 وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضِ غَيْرِهِ أَوْ غَرَسَ لَزِمَهُ قَلْعُهَا وَرَدُّهَا.
 وَمَنْ عَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ أَحْمَرَ، أَوْ سَوِيْقًا فَلَتَّنَهُ بِسَمْنٍ، فَالْمَالِكُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَرَدَّ زِيَادَةَ
 الصَّبْغِ وَالسَّوِيْقِ^(٤)، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيمَةَ الثَّوْبِ أَيْضًا وَمِثْلَ السَّوِيْقِ وَسَلَّمَهَا^(٥).



- (١) وذلك أن يسكن دار غيره بغير إذنه، أو يزرع أرض غيره بغير إذنه، ثم خربت الدار أو غرق العقار.
 (٢) شجر عظيم جدًا صلب وقوي، وهي من أعز الأشجار. لا ينبت إلا ببلاد الهند.
 (٣) أي: فيحرم الانتفاع به قبل إرضاء المالك بأداء البدل أو إبرائه، حَسْمًا لِمَادَّةِ الْفَسَادِ.
 (٤) أي: ضمن المالك للغاصب قيمة الصبغ والسمن.
 (٥) أي: سلم المالك الثوب والسويق للغاصب.

فصل

زوائد الغصب

وزوائد الغصب أمانة، مُتَّصِلَةٌ كانت أو مُتَّفَصِّلَةٌ، وَيُضْمَنُهَا بِالْتَّعَدِّيِّ أَوْ بِالْمَنْعِ بَعْدَ الطَّلَبِ.
وما نَقَصَتْ الجاريةُ بالولادةِ مَضْمُونٌ، وَيُجْبَرُ بِوَلَدِهَا وَبِالْغُرَّةِ^(١).
وَمَنَافِعُ الْعَصَبِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، اسْتَوْفَاهَا أَوْ عَطَّلَهَا^(٢).

فصل

في غصب ما لا يتقوم

وَمَنْ اسْتَهْلَكَ خَمْرَ الذَّمِّيِّ أَوْ خِزْرِيرَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَلَوْ كَانَ لِمُسْلِمٍ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
وَيَجِبُ فِي كَسْرِ الْمَعَارِفِ قِيمَتُهَا (سَم) لِغَيْرِ اللَّهْوِ^(٣).



- (١) معناه: إن كان في قيمة الولد وفاءً بالنقصان الحاصل بالولادة يُجْبَرُ النُّقْصَانُ بِالْوَلَدِ. ويسقط الضمان عن الغاصب، وكذا يُجْبَرُ النُّقْصَانُ بِالْغُرَّةِ إِنْ فِيهَا وَفَاءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا وَفَاءٌ يَسْقُطُ بِحَاثِمِهِمَا.
- (٢) هذا فيما عدا ثلاثة مواضع فيجب فيها أجرُ المثل على اختيار المتأخرين وعليه الفتوى، وهي: أن يكون وقفاً، أو ليتيم، أو مُعَدَّاً للاستغلال بأن بناه أو اشتراه لذلك، إلا إذا سكن المُعَدُّ للاستغلال بتأويل ملك كسكني أحد الشريكين، أو عقده كسكني المرتين ١. هـ الباب (٢/ ١٤٤).
- (٣) معناه: أنه يضمن قيمته صالحاً لغير لَهْوٍ، فإن كسر نحو عُود ضمن الخشب الصالح للاستعمال.

كتاب إحياء الموات^(١)

المَوَاتُ - ما لا يُتَقَعُ به من الأراضي، وليس مِلْكُ مُسْلِمٍ ولا ذِمِّيٍّ، وهو بَعِيدٌ مِنَ الْعُمَرَانِ، إِذَا وَقَفَ إِنْسَانٌ بِطَرَفِ الْعُمَرَانِ وَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ لَا يُسْمَعُ - مَنْ أَحْيَاهُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ (سَم) مَلَكَةً، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا.

ولا يَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا قُرِبَ مِنَ الْعَامِرِ.

وَمَنْ حَجَرَ^(٢) أَرْضًا ثَلَاثَ سِنِينَ فَلَمْ يَزِرْهَا دَفَعَهَا الْإِمَامُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَمَنْ حَفَرَ بِشْرًا فِي مَوَاتٍ فَحَرِيمُهَا أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ لِلنَّاصِحِ (سَم)، وَالْعَطَنِ^(٣)، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْفِرَ فِي حَرِيمِهَا مُنِعَ.

وَحَرِيمُ الْعَيْنِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ خَمْسَمِائَةِ ذِرَاعٍ، وَالْقَنَاءُ^(٤) عِنْدَ خُرُوجِ الْمَاءِ كَالْعَيْنِ.

وَلَا حَرِيمٌ لِلنَّهْرِ الظَّاهِرِ (سَم) إِذَا كَانَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِلَّا بَيِّنَةً، وَكَذَا لَوْ حَفَرَهُ فِي أَرْضِ مَوَاتٍ لَا حَرِيمَ لَهُ.

وَلَوْ غَرَسَ شَجَرَةً فِي أَرْضِ مَوَاتٍ فَحَرِيمُهَا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ خَمْسَةُ أَذْرُعٍ.

وَمَا عَدَلَ عَنْهُ الْفُرَاتُ وَذُجَلَةٌ يَجُوزُ إِحْيَاؤُهُ إِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ عَوْدُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَمَلَ عَوْدُهُ لَا يَجُوزُ.

(١) الإحياء لغة: جَعْلُ الشَّيْءِ حَيًّا، أَي: ذَا قُوَّةٍ حَسَّاسَةٍ أَوْ نَامِيَةٍ. وإحياء الموات شرعاً: إصلاح الأرض الموات بالبناء أو الغرس أو الكراب أو غير ذلك، انظر الباب (٢/ ١٦٧).

(٢) أي: عَلَّمَهَا بِوَضْعِ الْأَحْجَارِ حَوْلَهَا، أَوْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنْهَا بِوَضْعِ عَلَامَةٍ مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(٣) البئر النَّاصِح: هِيَ الَّتِي يَسْتَخْرِجُ مَآؤُهَا بِسِيرِ الْإِبِلِ وَنَحْوِهَا. وبئر العطن: هِيَ الَّتِي يَنْزَحُ الْمَاءُ مِنْهَا بِالْيَدِ وَيُنَاقِ الْإِبِلَ حَوْلَهَا لِلشُّرْبِ.

(٤) وَهِيَ: مَجْرَى الْمَاءِ تَحْتَ الْأَرْضِ.

كتاب الشرب^(١)

وَهُوَ النَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ، وَقِسْمَةُ الْمَاءِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ جَائِزَةٌ.
وَيَجُوزُ دَعْوَى الشَّرْبِ بِغَيْرِ أَرْضٍ، وَيُوزَنُ، وَيُوصِي بِمَنْفَعَتِهِ دُونَ رَقَبَتِهِ، وَلَا يُبَاعُ،
وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُتَصَدَّقُ بِهِ، وَلَا يَصْلُحُ مَهْرًا، وَلَا بَدَلًا فِي الْخُلْعِ، وَلَا بَدَلًا فِي الصُّلْحِ عَنْ
دَعْوَى الْمَالِ وَلَا فِي الْقِصَاصِ.

أنواع المياه

والمياه أنواع:

الْأَوَّلُ: ماء البحر، وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفقة^(٢) وسقي الأراضي وشق الأنهار.

والثاني: الأودية والأنهار العظام، كجنيحون وسينحون والنيل والفرات ودجلة، فالتناس مشتريكون فيه في الشفقة وسقي الأراضي ونصب الأرجية.

والثالث: ما يجري في نهر خاص لقرية، فليغيرهم فيه شركة في الشفقة.

والرابع: ما أحرز في حب ونحوه، فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً بدون إذن صاحبه، وله بيعه.

ولو كانت البئر أو العين أو النهر في ملك رجل له منع من يريد من الشفقة من الدخول في ملكه إن كان يجد غيره بقربه في أرض مباحة، فإن لم يجد: فإذا أن يتركه يأخذ بنفسه، أو يخرج الماء إليه، فإن منعه وهو يخاف العطش على نفسه أو مريضه فائله بالسلاح، وفي المحرز بالإناء يقايله بغير سلاح.

والطعام حالة المحمصة كالماء المحرز بالإناء.

(١) الشرب - بالكسر - اسم المصدر، فهو لغة: الماء المشروب، وإليه أشار بقوله «هو النصيب...» وشرعاً: هو نوبة الانتفاع بالماء سقياً للزراعة أو الدواب.

(٢) الشفقة هي استعمال بني آدم الماء لدفع العطش أو للطبخ أو الوضوء أو الغسل ونحوها من حاجيات بني آدم، واستعماله لحاجيات البهائم كدفع العطش ونحوه مما يناسبهن.

فصل

في كَرِي^(١) الْإِنْهَارِ

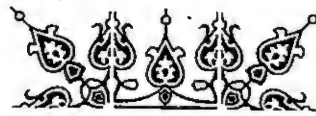
كَرِي الْإِنْهَارِ الْعِظَامُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَمَا هُوَ مَمْلُوكٌ لِلْعَامَّةِ فَكَرِيُّهُ عَلَى أَهْلِهِ، وَمَنْ أَبِي مِنْهُمْ يُجْبَرُ.

وَمَوْئِدُ الْكَرِي إِذَا جَاوَزَ أَرْضَ رَجُلٍ تُرْفَعُ عَنْهُ^(٢) (سَم)، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ الشَّقَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكَرِي.

نَهْرٌ لِرَجُلٍ يَجْرِي فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ مَنَعُهُ^(٣).

نَهْرٌ بَيْنَ قَوْمٍ اخْتَصَمُوا فِي الشَّرْبِ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ أَرْضِيهِمْ، وَلَيْسَ لِلْأَعْلَى أَنْ يُسَكِرَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ^(٤)، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَشُقَّ مِنْهُ نَهْرًا، أَوْ يَنْصُبَ عَلَيْهِ رَحَى، أَوْ يَتَّخِذَ عَلَيْهِ جِسْرًا، أَوْ يُوسِّعَ فَمَهُ، أَوْ يَسُوقَ شُرْبَهُ إِلَى أَرْضٍ لَيْسَ لَهَا شِرْبٌ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمْ.

وَلَوْ كَانَتِ الْقِسْمَةُ بِالْكَوَى^(٥) فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَقْسِمَ بِالْأَيَّامِ، وَلَا مُنَاصَفَةً، وَلَا يَزِيدُ كَوَّةً، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ بِالْبَاقِينَ.



(١) أي: تعزِيلُهَا وَتَنْظِيفُهَا.

(٢) صورته: أَنْ يَكُونَ النَّهْرُ مَمْلُوكًا لَعَدَّةٍ شُرَكَاءَ، فَيَجَاوِزُ الْكَرِيَّ أَرْضَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَتَسْقُطُ الْمَوْئِدَةُ عَنْهُ.

(٣) أي: لَيْسَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ مَنَعٌ إِجْرَاءِ النَّهْرِ فِي أَرْضِهِ.

(٤) صورته: أَنْ يَكُونَ لِلْأَعْلَى أَرْضٌ مَرْتَفَعَةٌ وَالْمَاءُ قَلِيلٌ لَا يُمْكِنُهُ سَقْيُ أَرْضِهِ بِتَمَامِهَا إِلَّا بِسَدِّ النَّهْرِ، فَلَيْسَ لَهُ

سَدُّهُ إِلَّا بِرِضَى شُرَكَائِهِ.

(٥) جَمْعُ كَوَّةٍ، وَهِيَ الثَّقْبُ الَّذِي يَجْرِي الْمَاءُ مِنْهُ إِلَى الْمَزَارِعِ وَالْجُدَاوِلِ.

كتاب المزارعة

وهي عَقْدٌ عَلَى الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ.

وهي جائِزَةٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هِيَ فَاسِدَةٌ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا.

شروط صحة المزارعة

وَلَا بَدَّ فِيهَا:

أ- مِنَ التَّاقِيَةِ.

أ- وَمِنْ صِلَاحِيَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ.

ث- وَمِنْ مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ الْبَذْرِ، وَمَعْرِفَةِ جِنْسِهِ، وَنَصِيبِ الْآخَرِ.

ج- وَالتَّخْلِيفِ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ.

د- وَأَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، حَتَّى لَوْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا قُفْرَانًا مَعْلُومَةً، أَوْ مَا عَلَى السَّوَاقِي، أَوْ أَنْ يَأْخُذَ رَبُّ الْبَذْرِ بِذَرَّةٍ، أَوْ الْخَرَجُ^(١) فَسَدَتْ، وَإِنْ شَرَطَا رَفَعَ الْعُشْرِ جَازَ.

الأوجه الصحيحة للمزارعة

أ - وَإِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِوَاحِدٍ، وَالْعَمَلُ وَالْبَقَرُ لآخَرَ.

ب - أَوْ كَانَتِ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ، وَالْبَاقِي لآخَرَ.

ج - أَوْ كَانَ الْعَمَلُ مِنْ وَاحِدٍ وَالْبَاقِي لآخَرَ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ.

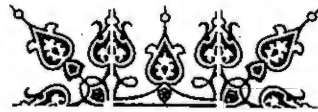
وَإِذَا صَحَّحَتِ الْمُزَارَعَةُ فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ. وَمَا عَدَا هَذِهِ الْوُجُوهَ فَاسِدَةٌ.

وَإِذَا فَسَدَتْ فَالْخَارِجُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ، وَلِلْآخَرِ أَجْرُ عَمَلِهِ أَوْ أَجْرُ أَرْضِهِ، لَا يُرَادُّ عَلَى قَدْرِ

الْمُسَمَّى (م).

(١) أَي: وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا.

ولو شَرَطَا التَّيْنَ لِرَبِّ البَذْرِ صَحَّ، وَإِنْ شَرَطَاهُ لِالْآخِرِ لَا يَصَحُّ.
 وَإِنْ عَقَّداها فامْتَنَعَ صَاحِبُ البَذْرِ لَمْ يُجْبَرْ، وَإِنْ امْتَنَعَ الْآخَرُ أُجْبِرَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عُذْرُ تَفْسُخِ
 بِهِ الْإِجَارَةُ فَتُفْسَخَ بِهِ الْمُزَارَعَةُ.
 وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يُطَالِيَهُ بِأَجْرَةِ الْكَرَابِ وَحَفْرِ الْأَنْهَارِ.
 وَأَجْرَةُ الْحَصَادِ وَالرِّفَاعِ^(١) وَالذِّيَاسِ^(٢) وَالتَّنْذِرَةِ^(٣) عَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ، وَلَوْ شَرَطَا ذَلِكَ عَلَى
 الْعَامِلِ لَا يَجُوزُ، وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ جَوَازُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.
 وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بَطَلَتْ.
 وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُذْرِكِ الرَّزْعُ فَعَلَى الْمُزَارِعِ أَجْرَةُ نَصِيبِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يَسْتَحْصِدَ،
 وَنَفَقَةُ الرَّزْعِ عَلَيْهِمَا حَتَّى يُسْتَحْصَدَ.



- (١) نَقْلُهُ إِلَى الْيَدِ.
 (٢) أَي: تَنْعِيمُهُ.
 (٣) التَّنْذِرَةُ: هِيَ تَمْيِيزُ الْحَبِّ مِنَ التَّيْنِ.

كتاب المساقاة^(١)

وهي كالمزارعة في الخلاف والحكم وفي الشروط إلا المدة^(٢).
 وإن سمياً مدة لا تخرج الثمرة في مثلها فهي فاسدة.
 وإن دفع نخلاً أو أصول رطبة^(٣) ليقوم عليها وأطلق، لا يجوز في الرطبة إلا بمدة معلومة.
 وتجاوز المساقاة في الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان إذا كانت تزيد بالسقي والعمل.
 وتبطل بالموت.



(١) هي لغة: مفاعلة من السقي. وشرعاً: دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره.
 (٢) أي: تصح المساقاة بلا بيان المدة، وتقع على أول ثمرة تخرج.
 (٣) هي الفصة التي تأكلها الدواب.

كتاب النكاح^(١)

حكمه

النكاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة مرغوبة، وحالة التوقان^(٢) واجب، وحالة الخوف من الجور مكروه^(٣).

أركانه

وركنه الإيجاب والقبول.

وينعقد بلفظين ماضيين، أو بلفظين أحدهما ماضٍ والآخر مستقبل: كقوله «زوّجني»، فيقول «زوّجتك».

وينعقد بلفظ النكاح، والتزويج، والهبة، والصدقة، والتملك، والبيع، والشراء^(٤).

شرط انعقاد النكاح:

ولا ينعقد نكاح المسلمين إلا بحضور رجلين أو رجل وامرأتين^(٥).

شروط الشاهدين:

ولا بد في الشهود من صفة الحرية والإسلام، ولا تُشترط العدالة، وينعقد بشهادة العُميان.

(١) هو في اللغة: الضم والجمع. وشرعاً: عبارة عن ضم وجمع مخصوص، وهو الوطء.

(٢) مصدر تآقت نفسه إلى كذا اشتاقت، من باب: طلب. ١. هـ. المغرب، والمراد: شدة الاشتياق بحيث يخاف الوقوع في الزنا لو لم يتزوج. قال ابن عابدين: وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستمئاء بالكف، فيجب التزوج وإن لم يخف الوقوع في الزنا. عا (٢/ ٢٦٠).

(٣) أي: تحريماً، فإن تيقن الجور حرم.

(٤) معناه: أنه ينعقد بكل لفظ وضع لتمليك عين كاملة في الحال. ١. هـ. الدر (٢/ ٢٦٨).

(٥) سامعين قول العاقلين معاً، فلا ينعقد بحضرة النائمين والأصميين.

وإذا تزوج مسلم ذمياً بشهادة ذميين جاز، ولا يظهر عند جحوده.

المحرمات من النساء أو الأنكحة المحرمة

ويحرم على الرجل نكاح أمه، وجداته، وبنتيه، وبنات ولده، وأخوته وبنتها، وبنت أخيه، وعمته، وخالته، وأم امرأته وبنتها إن دخل بها، وامرأة أبيه وأجداده وبني أولاده، والجمع بين الأختين نكاحاً وظناً بملك يمين.

ويحرم من الرضاع من ذكرنا من النسب.

متفرقات:

ولو تزوج أختين في عقد واحد فسد نكاحهما.

ولو تزوج أختين في عقدتين ولا بدري أيتهما أولى فرق بينه وبينهما^(١).

وإذا طلق امرأته لا يجوز أن يتزوج أختها، ولا رابعة حتى تنقضي عدتها.

ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها.

ولا يجوز نكاح الأمة على الحرية ولا معها ولا في عدتها.

ويجوز نكاح الحرية والأمة على الأمة، ومعها، وفي عدتها.

ويجوز للحر أن يتزوج أربعاً من الإماء.

ويجوز أن يتزوج أمة مع القدرة على الحرية.

ولا يجوز أن يتزوج زوجة الغير، ولا معتدته.

ولا يتزوج^(٢) حاملاً من غيره إلا الزانية، فإن فعل لا يطؤها حتى تصح.

ولا يجوز أن يتزوج أمة، ولا المرأة عبداً.

(١) أي: يفترض عليه أن يفارقهما، فإن لم يفارقهما وعلم القاضي وجب عليه أن يفرق بينه وبينها دفعاً للمعصية، ويكون هذا التفريق طلاقاً، ولهما نصف المهر إن سمي في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول، وإن لم يكن سمي فالواجب متعة واحدة لهما، وإن كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحد مهر كامل ١٠٠ درهم الدر (٢) / ٢٨٦ بتصرف.

(٢) أي: ولا يصح نكاح حامل من غيره...

مطلب

نكاح غير المسلمات

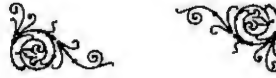
ولا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَجُوسِيَّاتِ وَالْوَثَنِيَّاتِ، وَلَا وَطُؤُهُنَّ بِمِلْكٍ يَمِينٍ، وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْكِتَابِيَّاتِ وَالصَّابِئِيَّاتِ^(١).

وَالزَّنا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ، وَكَذَا الْمَسُّ بِشَهْوَةٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيْضاً.

وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ الْأُخْرَى.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُخْرِمُ حَالَةَ الْإِحْرَامِ.

وَنِكَاحُ الْمُتَنَعَةِ وَالنِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ بَاطِلٌ^(٢).



(١) قال في الهداية: يجوز تزوج الصَّابِئَاتِ - أي: عبدة الكواكب - إن كانوا يؤمنون بدين نبي ويُقرُّون بكتاب؛ لأنَّهم من أهل الكتاب، وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز مناعتهم لأنَّهم مشركون أ. هـ.

(٢) أي: وإن جهلت المدَّة، أو طالت كأن يتزوَّجها إلى مائتي سنة.
والفرق بين النكاحين: أن يذكر الوقت بلفظ النكاح والتزويج، وفي المتعة: أتمتع أو استمتع.

فصل

عبارة النساء معتبرة في النكاح

وعِبَارَةُ النِّسَاءِ مُعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ، حَتَّى لَوْ زَوَّجَتْ الْحُرَّةُ الْعَاقِلَةُ الْبَالِغَةُ نَفْسَهَا جَازًا، وَكَذَلِكَ لَوْ زَوَّجَتْ غَيْرَهَا بِالْوِلَايَةِ أَوْ الْوَكَالَةِ، وَكَذَا إِذَا وَكَّلَتْ غَيْرَهَا فِي تَزْوِيجِهَا، أَوْ زَوَّجَهَا غَيْرَهَا فَأَجَازَتْ (م).

وَلَا إِجْبَارَ عَلَى الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ فِي النِّكَاحِ^(١).

وَالسُّنَّةُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَسْتَأْمِرَ الْبِكْرَ قَبْلَ النِّكَاحِ وَيَذْكُرَ لَهَا الزَّوْجَ فَيَقُولَ: إِنَّ فُلَانًا يَخْطُبُكَ أَوْ يَذْكُرُكَ، فَإِذَا سَكَتَتْ فَقَدْ رَضِيَتْ، وَلَوْ صَحَّحَتْ^(٢) فَهُوَ إِذْنٌ، وَلَوْ بَكَتْ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ صَوْتٍ فَهُوَ رِضًا.

وَلَوْ اسْتَأْذَنَهَا غَيْرُ الْوَلِيِّ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ.

وَإِذْنُ الثَّيِّبِ بِالْقَوْلِ.

وَيُسْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ لَهَا الزَّوْجَ بِمَا تَعْرِفُهُ.

فَإِنْ زَالَتْ بَكَارُهَا بِوَثْبَةٍ أَوْ جِرَاحَةٍ أَوْ تَعْنِيسٍ أَوْ حَيْضٍ فَهِيَ بِكْرٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ زَالَتْ بِزَنًا^(٣) (س).

وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ: بَلَغَكَ النِّكَاحُ فَسَكَتَتْ، فَقَالَتْ: بَلْ رَدَدْتُ. فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا (س).

تزويج الولي الصغيرة ومن يلحق بها

وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِنْكَاحُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونَةِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَزْوَجُ أَبًا أَوْ جَدًّا فَلَا خِيَارَ لَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَإِنْ زَوَّجَهُمَا غَيْرُهُمَا فَلَهُمَا الْخِيَارُ (س).

وَلَا خِيَارَ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي عَنَبٍ إِلَّا فِي الْجَبِّ وَالْعُنَّةِ وَالْخِصَاءِ.

الولي وترتيب الأولياء

وَالْوَلِيُّ الْعَصَبَةُ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ فِي الْإِزْبِ وَالْحَجَبِ ثُمَّ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ.

(١) أي: سواء كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قبل زوال البكارة فتزوج كما تزوج الأبقار. عا (٢/ ٢٩٨).

(٢) أي: غير مستهزئة؛ لأنَّ الصَّحْلَ إِنَّمَا جُعِلَ إِذْنًا لِدَلَالَتِهِ عَلَى الرِّضَى، فَإِذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الرِّضَى لَمْ يَكُنْ إِذْنًا.

(٣) فهي بكر حكماً، وذلك إن لم يشتهر زناها ولم يتكرر منها، أو لم تُحَدِّثْ، وإلا فهي ثيب.

وللأُم وأقاربها التَّزْوِيجُ^(١)، ثُمَّ مَوْلَى المُوَالَاةِ^(٢)، ثُمَّ القَاضِي (سم).
ولا ولاية لِعَبْدٍ ولا صَغِيرٍ ولا مَجْنُونٍ ولا كَافِرٍ على مُسْلِمَةٍ.
وابْنُ المَجْنُونَةِ يُقَدِّمُ على أُمِّهَا (م).
وَإِذَا غَابَ الوَلِيُّ الأَقْرَبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لا يَنْتَظِرُ الكُفءَ الخَاطِبُ حُضُورَهُ رَوَّجَهَا الأَبْعَدُ (ز).
وَلَوْ رَوَّجَهَا وَلِيَّانِ، فَالأَوَّلُ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَا مَعًا بَطَلَا.
وَيَجُوزُ لِلْأَبِ والجدِّ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ المِثْلِ وَابْنَتَهُ بِأَقَلِّ (سم)، وَمِنْ غَيْرِ كُفءٍ،
ولا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمَا.
والوَاحِدُ يَتَوَلَّى طَرَفِي العَقْدِ، وَلَيًّا كَانَ أو وَكِيلًا، أو وَلِيًّا وَوَكِيلًا، أو وَلِيًّا
وَأَصِيلًا^(٣).

نكاح الفضولي

وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ مَوْفُوفًا كَالْبَيْعِ إِذَا كَانَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ^(٤)، أَمَّا مِنْ جَانِبَيْنِ^(٥) (س)،
أو فُضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ أَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ فَلَا^(٦).

جهات الكفاءة

وَالْكَفَاءَةُ تُعْتَبَرُ فِي النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ، وَفِي الدِّينِ وَالتَّقْوَى، وَفِي الصَّنَاعِ، وَفِي الْحَرِّيَّةِ،
وَفِي الْمَالِ.
وَمَنْ لَهُ أَبٌ فِي الْإِسْلَامِ أو الْحَرِّيَّةِ لا يُكَافِي مَنْ لَهُ أَبَوَانِ، وَالْأَبَوَانِ (س) وَالْأَكْثَرُ سَوَاءٌ.

(١) أي: عند فقدان العصة.

(٢) وهو الذي أسلم على يده أبو الصَّغِيرِ ووالاه؛ لَأَنَّهُ يَرِثُ فَنُتِبَ لَهُ ولاية التَّزْوِيجِ، أي: إِذَا كَانَ الأبُ مَجْهُولَ النَّسَبِ ووالاه على أَنَّهُ إِنْ جَنَى يَعْقِلُ عَنْهُ وَإِنْ مَاتَ يَرِثُهُ، وَقَدْ تَكُونُ المُوَالَاةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي.

(٣) أَمَّا الوَلِيُّ مِنَ الْجَانِبَيْنِ: كَمَنْ زَوَّجَ ابْنَ ابْنِهِ بِنْتَ ابْنٍ لَهُ آخَرُ، أو زَوَّجَ بِنْتَ أَخِيهِ ابْنَ أَخٍ لَهُ آخَرُ، أو زَوَّجَ أُمَّهُ عِده... إلخ، والوكيل مثله.

وأما الولي والوكيل: بَأَنَ وَكَّلَهُ رَجُلٌ أَنْ يُزَوِّجَهُ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ، أو وَكَّلَتْهُ امْرَأَةٌ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ.

وأما الوكيل والأصيل: بَأَنَ وَكَّلَتْهُ امْرَأَةٌ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ.

وأَمَّا الوَلِيُّ والأصيل: أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ نَفْسِهِ.

(٤) وصورته: أَنْ يُزَوِّجَ امْرَأَةً بِغَيْرِ امْرَأَةٍ رَجُلًا وَقَبِيلَ الرِّجْلِ، أو رَجُلًا بِغَيْرِ امْرَأَةٍ فَقَبِيلَتْ، فَيَنْعَقِدُ وَيَتَوَقَّفُ على إجازة الغائب.

(٥) وصورته: أَنْ يَقُولَ: اشْهَدُوا أَنِّي زَوَّجْتُ فَلَانَةَ مِنْ فَلَانٍ، وَهِيَ غَائِبَةٌ، بِغَيْرِ امْرَأَةٍ، فَهَذَا لَا يَنْعَقِدُ.

(٦) وصورته: أَنْ يَقُولَ: اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ وَهِيَ غَائِبَةٌ، وَلَمْ يَقْبَلْ عَنْهَا أَحَدٌ.

وإذا تزوجت غير كُفءٍ فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا^(١)، فَإِنْ قَبَضَ الْوَلِيُّ الْمَهْرَ أَوْ جَهَّزَ بِهِ أَوْ طَالَ بِالنِّقَاحِ فَقَدْ رَضِيَ، وَإِنْ سَكَتَ لَا يَكُونُ رَضًى.

وإن رَضِيَ أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ فَلَيْسَ (س) لِغَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ الْأَعْتِرَاضُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ ذَلِكَ.

وإن نَقَصَتْ مِنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا فَلِلْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُفَرِّقُوا أَوْ يُتِمَّمَهُ.

المهر

والأحكام المتعلقة به

المَهْرُ أَقْلُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مَالًا.

فإن سَمِيَ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَهَا عَشْرَةٌ (ز).

وَمَنْ سَمِيَ مَهْرًا لَزِمَهُ بِالْدُّخُولِ وَالْمَوْتِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ لَزِمَهُ نِصْفُهُ.

وإن لم يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا، أَوْ شَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْدُّخُولِ وَالْمَوْتِ، وَالْمُنْعَةُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا لِهَذِهِ، وَتُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مُطَلَّاقَةٍ سِوَاهَا.

وَالْمُنْعَةُ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ^(٢) يُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِحَالِهِ، وَلَا تُزَادُ عَلَى قَدْرِ نِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ.

وإن زَادَهَا فِي الْمَهْرِ لَزِمَتْهُ الزِّيَادَةُ، وَتَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ (س)، وَإِنْ حَطَّتْ مِنْ مَهْرٍ صَحَّ الْحَطُّ.

الخلوة الصحيحة

وَالْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ كَالدُّخُولِ، وَكَذَلِكَ الْعَيْنِ وَالْحَصِيِّ وَالْمَنْجُبُوتِ (س).

وَالْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ مَانِعٌ مِنَ الْوِطْءِ طَبْعًا وَشَرْعًا.

فَالْمَرَضُ الْمَانِعُ مِنَ الْوِطْءِ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ جِهَتِهَا مَانِعٌ طَبْعًا، وَكَذَلِكَ الرَّثْقُ وَالْقَرْنُ^(٣) وَالْحَيْضُ وَالْإِحْرَامُ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَصَلَاةُ الْفَرَضِ.

(١) يَفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، أَي: بِقَضَاءِ قَاضٍ، وَمَا لَمْ يَقْضِ الْقَاضِي بِالْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا فَحُكْمُ الطَّلَاقِ وَالطَّهَارِ وَالْإِبْلَاءِ وَالْمِيرَاثِ بَاقٍ. فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَإِنْ بَعَدَ فَلَهَا الْمَسْمُومَةُ ١. هـ الدَّر (٢/ ٣٢٤) بِتَصْرِفٍ.

(٢) دِرْعُ الْمَرْأَةِ قَمِيصُهَا، وَالْخِمَارُ مَا تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا، وَالْمِلْحَفَةُ مَا تَلْتَحِفُ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ قَرْنِهَا إِلَى قَدَمَيْهَا. وَلَعَلَّ الْمَعْتَبَرَ فِي ذَلِكَ عَرَفُ كُلِّ بَلَدَةٍ فِيمَا تَكْتَسِي بِهِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهَا. انْظُرْ عَا (٢/ ٣٣٦).

(٣) امْرَأَةُ رَقَاءً: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا خَرَقُ الْمَبَالِ.

الْقَرْنُ فِي الْفَرْجِ: مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ بُلُوكِ الذَّكَرِ فِيهِ، إِمَّا غَدَّةٌ غَلِيظَةٌ أَوْ لَحْمَةٌ مُلْتَصِمَةٌ أَوْ عَظْمٌ. ١. هـ الْمَغْرِبُ بِتَصْرِفٍ.

وفي النكاح الفاسد لا يجب إلا مهر المثل، ولا يجب إلا بالدخول حقيقة^(١)، ولا يتجاوز به المسمى، ويثبت فيه النسب.

فصل

حكم التزويج على الخمر والخنزير

وإن تزوجها على خمر أو خنزير، أو على هذا الدن من الخل (سم) فإذا هو خمر، أو على هذا العبد فإذا هو حر، أو على خدمته سنة (س)، أو تعليم القرآن جاز النكاح (م) ولها مهر المثل.

وإذا تزوج العبد بإذن مولاه على خدمته سنة جاز ولها الخدمة، وإن تزوجها على ألف على أن لا يتزوج عليها: فإن وقى فلها المسمى، وإلا فمهر مثلها، وإن قال: على ألف إن أقام بها، وألفين إن أخرجها، فإن أقام فلها الألف، وإن أخرجها فمهر مثلها^(٢) (سم) (ز).

وإن تزوجها على هذا العبد أو هذا فلها أشبههما بمهر المثل، وإن كان مهر المثل بينهما فلها مهر المثل (سم).

وإن تزوجها على حيوان، فإن سمي نوعه كالفرس جاز، وإن لم يصفه لها الوسط^(٣)، فإن شاء أعطاها ذلك، وإن شاء قيمته، والثوب مثل الحيوان، إلا أنه إن ذكر وصفه لزمه تسليمه، وكذلك كل ما يثبت في الذمة.

تقدير مهر المثل

ومهر مثلها يُعتبر بنساء عشيقة أبنها، فإن لم يوجد منهم مثل حالها فمن الأجانب. ويُعتبر بامرأة هي مثلها في السن والحسن والبكارة والبلد والعصر والمال، فإن لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه.

(١) أشار بذلك إلى أن الخلوة الصحيحة - الخالية عن الوطء - في النكاح الفاسد هي كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح.

(٢) لا يزداد على ألفين ولا ينقص من ألف، وضابط هذه المسألة: أن يسمي لها قدرًا ومهر مثلها أكثر منه، وتشترط منفعة لها أو لأبيها أو لذي رحم محرم منها، وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج، لا حاصلة بمجرد العقد، ولم يشترط عليها رد شيء له، وذلك نحو المثالين المذكورين، ونحو أن يتزوجها على أن يزوج أباهما ابنته، أو على أن يعتق أخاها، أو على أن يطلق صرتها، فلو المنفعة لأجنبي ولم يوف فليس لها إلا المسمى، لأنها ليست منفعة مقصودة لأحد العاقلين. عا (٣٤٥/٢).

(٣) أي: لها الوسط من الجنس المسمى، وموضوع هذه المسألة، أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف.

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا وَأَنْ يُسَافِرَ بِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا مَهْرَهَا، فَإِذَا أَوْفَاهَا مَهْرَهَا نَقَلَهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ، وَقِيلَ: لَا يُسَافِرُ بِهَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

فصل

نكاح الرقيق

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَالْمُدَبَّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى، وَيَمْلِكُ إِجْبَارُهُمْ عَلَى النِّكَاحِ. وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ فَالْمَهْرُ دَيْنٌ فِي رَقَبَتِهِ يَبَاعُ فِيهِ ^(١)، وَالْمُدَبَّرُ يَسْعَى. وَإِذَا أُعْتِقَتِ الْأَمَةُ أَوْ الْمَكْتُوبَةُ وَلَهَا زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ فَلَهَا الْخِيَارُ ^(٢). وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَوِّئَهَا بَيْتَ الزَّوْجِ ^(٣)، لَكِنَّهَا تَخْدُمُ الْمَوْلَى، وَيُقَالُ لَهُ: مَتَى ظَفِرَتْ بِهَا وَطِئَتْهَا. وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَقَالَ لَهُ الْمَوْلَى: طَلَّقْهَا، فَلَيْسَ بِإِجَارَةٍ، وَلَوْ قَالَ: طَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً فَهُوَ إِجَارَةٌ. وَالْإِذْنُ فِي الْعَزْلِ لِمَوْلَى الْأَمَةِ (سم). وَإِذَا تَزَوَّجَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى، ثُمَّ أُعْتِقَا نَقَذَ النِّكَاحُ، وَلَا خِيَارَ لِلْأَمَةِ.

فصل

نكاح غير المسلمين

تَزَوَّجَ ذِمِّيٌّ ذِمِّيَّةً عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا أَوْ عَلَى مَبْنِيٍّ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ جَائِزٌ جَازٌ وَلَا مَهْرَ لَهَا سَم، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ (سم) كَافِرٍ آخَرَ جَازٌ إِنْ دَانَتْهُ ^(٤)، وَلَوْ أَسْلَمَا أُقِرَّا عَلَيْهِ. وَلَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ ثُمَّ أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَلَهَا ذَلِكَ (سم) إِنْ كَانَ مُعَيَّنَيْنِ، وَإِلَّا فَقِيمَةُ الْحَمْرِ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْخِنْزِيرِ.

- (١) أي: يؤمر السيد ببيعه؛ لأنه دين تعلق في رقبته وقد ظهر في حق المولى بإذنه فيؤمر ببيعه، فإن امتنع باعه القاضي بحضرته، إلا إذا رضي أن يؤدي قدر ثمنه. انظر عا (٢/ ٣٧١).
- (٢) ويقتصر خيارها على مجلس علمها بالعتق إذا كانت تعلم أنَّ لها الخيار، فإن علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار، ثُمَّ علمت به في مجلس آخر، فلها الخيار في ذلك المجلس.
- (٣) أي: ليس عليه أن يخلي بينه وبينها في بيته وإن شرطه في العقد، ولا نفقة لها إلا بالتبوة.
- (٤) أي: إن كان جائزاً في دينهم، والأصل في هذه المسألة عند الإمام: أنَّ كلَّ نكاح حَرَمَ بين المسلمين لفقد شرطه - كعدم شهود - يجوز في حقهم إذا اعتقدوه. ١. ه الدر (٢/ ٣٨٦).

وإذا أسلمَ المَجُوسِيُّ فُرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ مَحَارِمِهِ.
ولا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ.
وَالزَّوْجُ يَتَّبِعُ خَيْرَ الْأَبْوَانِ دِينًا، وَالكِتَابِيُّ خَيْرَ مِنَ الْمَجُوسِيِّ.
وإذا أَسْلَمَتِ امْرَأَةُ الْكَافِرِ غُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ: فَإِنْ أَسْلَمَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا،
وَتَكُونُ الْفُرْقَةُ طَلَاقًا س.
وإنْ أَسْلَمَ زَوْجُ الْمَجُوسِيَّةِ: فَإِنْ أَسْلَمَتْ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْلَامُ فِي
دَارِ الْحَرْبِ تَتَوَقَّفُ الْبَيِّنَةُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ^(١) عَلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ ^(٢) قَبْلَ إِسْلَامِ الْآخَرِ.
وإذا خَرَجَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إِلَيْنَا مُسْلِمًا وَقَعَتِ الْبَيِّنَةُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا إِنْ سُبِيَ أَحَدُهُمَا، وَلَوْ سُبِيَ
مَعًا لَمْ تَقَعْ.
وإذا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ إِلَيْنَا مُهَاجِرَةً لَا عِدَّةَ (سَم) عَلَيْهَا.

مطلب

في ردة أحد الزوجين

وإذا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ (م).
ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُرْتَدُّ الزَّوْجَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمَهْرُ، وَقَبْلَهُ لَا شَيْءَ لَهَا وَلَا نَفَقَةٌ، وَإِنْ كَانَ
الزَّوْجُ فَالْكُلُّ بَعْدَهُ وَالنِّصْفُ قَبْلَهُ.
وَإِنْ ارْتَدَّا مَعًا ثُمَّ أَسْلَمَا مَعًا فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا.

خيار العيب في النكاح

وإذا كَانَ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَيْبٌ فَلَا خِيَارَ لِلْآخَرِ (م)، إِلَّا فِي الْجَبِّ وَالْعَنَةِ ^(٣) وَالْحَصِيِّ ^(٤).

- (١) الأولى: مسألة إسلام زوجة الكافر، والثانية: إسلام زوج المجوسية.
- (٢) أي: إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، أَوْ تَمَضَى ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَشْهُرِ، أَوْ تَضَعُ حَمْلَهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ لَيْسَتْ عِدَّةً؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُدْخُولِ بِهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ، وَلَوْ كَانَتْ عِدَّةً لَا خِصَصَ ذَلِكَ بِالْمُدْخُولِ بِهَا.
- (٣) الْعَنَيْنِ: هُوَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَى النِّسَاءِ، أَوْ يَصِلُ إِلَى الثَّيْبِ دُونَ الْأُبْكَارِ، أَوْ يَصِلُ إِلَى بَعْضِ النِّسَاءِ دُونَ بَعْضِ، فَهُوَ عَنَيْنٌ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا.
- (٤) هُوَ الَّذِي سُلَّتْ خُصِيَّتَاهُ وَبَقِيَتْ آلَتُهُ.

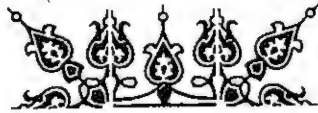
فصل

القسم بين الزوجات

وعلى الرجل أن يعدل بين نساؤه في البتوة، والبكر والثيب والجديده والغنيقه والمسلمه
والكتايه سواء.

وللحره ضعف الأمة.

ومن وهبت نصيبها لصاحبها جاز، ولها الرجوع في ذلك.
ويسافر بمن شاء، والقرعة أولى.



كتاب الرضاع

وَحُكْمُ الرِّضَاعِ يُبْتِ بِقَلِيلِهِ (ف) وَكَثِيرِهِ إِذَا وُجِدَ فِي مُدَّتِهِ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ (سَم) شَهْرًا.

ما يحرم بالرضاع

وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ إِلَّا أُخْتُ ابْنِهِ وَأُمُّ أُخْتِهِ.

وَإِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ صَبِيَّةً حَرُمَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَأَبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ.

وَإِذَا رَضَعَ صَبِيَّانِ مِنْ ثُلَاثِي امْرَأَةٍ فَهُمَا أَخَوَانِ، وَإِنْ اجْتَمَعَا عَلَى لَبَنِ شَاوٍ فَلَا رَضَاعَ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِخِلَافِ جَنْسِهِ كَالْمَاءِ وَالذَّهْنِ وَالسَّيِّدِ وَالذَّوَاءِ وَلَبَنِ الْبَهَائِمِ فَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَكَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَطَ بِجَنْسِهِ، بَأَنِ اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَأَتَيْنِ (م) (ز)، وَإِنْ اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ فَلَا حُكْمَ لَهُ وَإِنْ غَلَبَ^(١) (سَم).

وَتَتَعَلَّقُ الْحُرْمَةُ بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَكَذَلِكَ تَتَعَلَّقُ بِلَبَنِ الْبِكْرِ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِلَبَنِ الرَّجُلِ وَلَا بِالْأَخْتِقَانِ، وَتَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِعَاظِ وَالْإِيجَارِ.

وَإِذَا أَرْضَعَتِ امْرَأَتُهُ الْكَبِيرَةَ امْرَأَتَهُ الصَّغِيرَةَ حُرْمَتًا عَلَى الزَّوْجِ، وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ الْمَهْرِ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْكَبِيرَةِ إِنْ كَانَتْ تَعَمَّدَتْ الْفَسَادَ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي التَّعَمُّدِ مَعَ يَبِينِهَا.



(١) هذا إذا كان الطعام ثخيناً، أما إذا كان رقيقاً بشرب اعتبرت الغلبة اتفاقاً عا (٢/ ٤٠٩).

كتاب الطلاق^(١)

أوجه الطلاق

وهو على ثلاثة أوجه: أحسن وحسن وبدعي.

- فأحسنه أن يطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه، ويتركها حتى تنقضي عدتها.

- وحسنه أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار لا جماع فيها.

والشهر للإيسة والصغيرة والحامل كالحيضة، ويجوز طلاقهن عقيب الجماع.

- والبدعه أن يطلقها ثلاثاً أو ثنتين بكلمة واحدة أو في طهر لا رجعة فيه، أو يطلقها وهي حائض فيقع ويكون عاصياً.

وطلاق غير المدخول بها حالة الحيض ليس بدعي.

وإذا طلق امرأته حالة الحيض فعليه أن يراجعها^(٢)، فإذا طهرت: فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها.

وإذا قال لامرأته المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً للسنة، وقَعَ عند كل طهر تطليقه، وإن نوى وقوعهن الساعة وقعن (ز).

وطلاق الحرة ثلاث، والأمة ثنتان، ولا اغتبار بالرجل في عدد الطلاق.

صفة من يقع طلاقه

ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ مستيقظ.

وطلاق المكره (ف) واقع، وطلاق السكران واقع، ويقع طلاق الأخرس بالإشارة^(٣)، وكذلك اللاعب بالطلاق والهازل به.

(١) هو لغة: رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلاقاً.

وشرعاً: رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص. الباب ٢ / ٢١٨.

(٢) أي: وجوباً.

(٣) أي: بالإشارة المعهودة له، وهي المقرونة بتصويت منه؛ لأن العادة منه ذلك، انظر عا (٢ / ٤٢٥).

وَمَنْ مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهَا، أَوْ مَلَكَتَهُ أَوْ شِقْصًا مِنْهُ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا.

فصل

في صريح الطلاق

وصريح^(١) الطلاق لا يحتاج إلى نيّة وهو نوعان:

أحدهما: أَنْتِ طَالِقٌ، ومُطَلِّقَةٌ، وطلَّقْتُكَ.

والثاني: أَنْتِ الطَّلَاقُ، وَأَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ، وَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقًا.

فالأول تقع به طلاق واحدة رجعية، ولا تصح فيه نيّة الثنتين والثلاث، والثاني تقع به واحدة رجعية، وتصح فيه نيّة الثلاث دون الثنتين (ز).

ولو نوى بقوله «أَنْتِ طَالِقٌ» واحدة، وبقوله «طَلَقًا» أخرى وقعتا.

وإذا أضاف الطلاق إلى جملتها، أو ما يعبر به عن الجملة، كالرقبة والوجه والروح والجسد، أو إلى جزء شائع منها، وقع.

ونصف الطلاق تطليقة، وكذلك الثلث، وثلاثة أنصاف تطليقتين ثلاث، وثلاثة أنصاف تطليقة

ثلاث.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ» يقع ثنتان (سم)، و«إِلَى ثِنْتَيْنِ» تقع واحدة (سم).

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ» يقع ثنتان (سم)، و«إِلَى ثِنْتَيْنِ» تقع واحدة (سم).

ولو قال «وَاحِدَةٍ فِي ثِنْتَيْنِ» وقعت واحدة، و«ثِنْتَيْنِ فِي ثِنْتَيْنِ» اثنتان وإن نوى الحساب.

ولو قال: «أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ هُنَا إِلَى الشَّامِ» فهي واحدة رجعية.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ بِمَكَّةَ»، أو «فِي مَكَّةَ» طلقت في الحال في جميع البلاد.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا» تقع بطلوع الفجر، ولو نوى آخر النهار صدق ديانته، ولو قال «فِي

غَدٍ» صحّت قضاء (سم) أيضاً.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا، أَوْ غَدًا الْيَوْمَ» يؤخذ بأولهما ذكرًا.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ» فليس بشيء.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ مَا لَمْ أَطْلُقْكَ» أو «مَتَى مَا لَمْ أَطْلُقْكَ» أو «مَتَى لَمْ أَطْلُقْكَ» وسكت طلقت.

وإن قال «إِنْ لَمْ أَطْلُقْكَ» أو «إِذَا لَمْ (سم) أَطْلُقْكَ» أو «إِذَا مَا لَمْ (سم) أَطْلُقْكَ» لم تطلق

حتى تموت.

(١) الطلاق الصريح: هو ما لم يستعمل إلا في الطلاق.

وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَا لَمْ أَطْلُقْكَ أَنْتِ طَالِقٌ» فَهِيَ طَالِقٌ هَذِهِ الْوَاحِدَةُ.
 وَلَوْ قَالَ «أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ» لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى.
 وَلَوْ قَالَ «أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ» أَوْ «عَلَيْكَ حَرَامٌ» وَنَوَى الطَّلَاقَ، فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ.
 وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا» وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَ، فَثَلَاثٌ، وَبِالْوَاحِدَةِ وَاحِدَةٌ، وَبِالثَّنَتَيْنِ
 اثْنَتَانِ، وَالْمُعْتَبَرُ الْمَنْشُورَةُ، وَإِنْ أَشَارَ بِظُهُورِهَا فَالْمُعْتَبَرُ الْمَضْمُونَةُ.

فصل

في وصف الطلاق

وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ، أَوْ أَفْحَسَ الطَّلَاقِ، أَوْ أَخْبَنَهُ، أَوْ أَشَدَّهُ، أَوْ أَغْظَمَهُ، أَوْ أَكْبَرَهُ،
 أَوْ أَشْرَهُ، أَوْ أَسْوَأَهُ، أَوْ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ، أَوْ الْبِدْعَةِ، أَوْ كَالْجَبَلِ، أَوْ مِلءَ الْبَيْتِ، أَوْ تَطْلِيْقَةً
 شَدِيدَةً أَوْ طَوِيلَةً أَوْ عَرِيضَةً» فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ فَثَلَاثٌ.

فصل

في الطلاق قبل الدخول

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ ثَلَاثًا وَقَعَنَ.
 وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ» أَوْ «طَالِقٌ طَالِقٌ» أَوْ «وَاحِدَةٌ وَوَاحِدَةٌ» أَوْ «وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ،
 أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ» وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ.
 وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَهَا وَاحِدَةً» أَوْ «بَعْدَ وَاحِدَةٍ» فَاثْنَتَانِ، وَلَوْ قَالَ «مَعَ وَاحِدَةٍ» أَوْ
 «مَعَهَا وَاحِدَةً» فَاثْنَتَانِ أَيْضًا.
 وَلَوْ قَالَ لَهَا «إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً» فَدَخَلَتْ، وَقَعَتْ وَاحِدَةً (سَم).
 وَلَوْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ» فَدَخَلَتْ، وَقَعَتْ اثْنَتَانِ.

الطلاق بالكناية

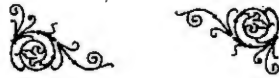
وَكَيْتَابَاتُ الطَّلَاقِ^(١) لَا يَقَعُ بِهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ، أَوْ بِدَلَالَةِ الْحَالِ، وَيَقَعُ بَائِنًا إِلَّا اعْتَدَى، وَاسْتَبْرَأَ
 رَجْمَكَ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ، فَيَقَعُ بِهَا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً.

(١) الطلاق بالكناية: هو ما لم يوضع للطلاق، واحتمله وغيره.

ألفاظ الطلاق البائث

وَأَلْفَاظُ الْبَائِثِ قَوْلُهُ «أَنْتَ بَائِثٌ، بَيْتَةٌ، بَيْتَةٌ، حَرَامٌ، حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، خَلِيَّةٌ، بَرِيَّةٌ، إِنْ حَقَّقِي بِأَهْلِكَ، وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ، سَرَخْتُكَ، فَارَقْتُكَ، أَمْرُكَ بِيَدِكَ، تَقَنَّنِي، اسْتَبْرِي، أَنْتَ حُرَّةٌ، أَعْرُبِي، أَخْرُجِي، ابْتَغِي الْأَزْوَاجَ».

وَيَصِحُّ فِيهَا نِيَّةُ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ، وَلَوْ نَوَى الثَّلاثِينَ وَاحِدَةً.



باب تفويض الطلاق

فصل

في الاختيار

ولو قال لها «إختاري» يتوي الطلاق، فلها أن تطلق نفسها في مجلس عليها، ويظل خيارها بالقيام، ويتبدل المجلس.

فإذا اختارت نفسها فهي واحدة بآئته، ولا يكون ثلاثاً وإن نواها.

ولا بد من ذكر النفس أو ما يدل عليه في كلامه أو كلامها.

ولو قال لها «إختاري إختاري إختاري» فقالت «أخترت اختيارة» أو قالت «أخترت الأولى، أو الوسطى، أو الأخيرة» فهي ثلاث (سم)، ولو قالت «طلقت نفسي» أو «أخترت نفسي بتطبيقه» فهي رجعية.

ولو قال «إختاري نفسك» أو «أمرك بيدك بتطبيقه» فاختارت نفسها، فهي واحدة رجعية.

ولو خيرها فقالت «أخترت نفسي، لا بل زوجي» لا يقع، ولو قالت «نفسي أو زوجي» لا يقع، ولو قالت «نفسي وزوجي» طلقت.

والأمر باليد كالخير يتوقف على المجلس، إلا أنه إذا قال «أمرك بيدك» ونوى الثلاث صح.

ولو قالت في جواب الأمر باليد «أخترت نفسي بواحدة» فهي ثلاث.

ولو قال لها «أمرك بيدك» فاختارت نفسها يقع.

فصل

قوله لزوجته: طلقي نفسك

ولو قال لها «طلقي نفسك» فلها أن تطلق في المجلس وتقع واحدة رجعية، وليس له أن يرجع عنه، وإن طلقت نفسها ثلاثاً، وقد أَرادها الزوج، وقَعَن.

ولا تصح نية التنتين (ز) إلا أن تكون أمة فيصح، ولو كانت حرة وقد طلقتها واحدة لا يصح

نية التنتين

ولو قالت «أبنتُ نفسي» طَلَّقَتْ واحدةً رَجْعِيَّةً.

ولو قال لها «أمرُك يَدِيك» فقالت «أنت عليّ حرام» أو «أنت مَنِّي بائن» أو «أنا عليك حرام» أو «أنا منك بائن» فهو جوابٌ وطلَّقَتْ. ولو قالت «أنا منك طالق» أو «أنا طالق» وَقَعَ.

ولو قال لها «طلَّقني نَفْسِك متى شِئت» أو «متى ما شِئت» أو «إذا شِئت» أو «إذا ما شِئت» لا يَتَقَيَّدُ بالمجلس، ولو رَدَّتْهُ لا يَرْتَدُّ. وكذا لو قال لغيره «طلِّق امرأتي» ولو قال له «إن شِئت» اقتصر على المجلس (ز).

ولو قال لها «طلَّقني نَفْسِك كلِّما شِئت» فلها أن تُفَرِّقَ الثَّلاث، وليس لها أن تَجْمَعَهَا.

ولو قال «طلَّقني نَفْسِك ثلاثاً» فَطَلَّقَتْ واحدةً فهي واحدة، ولو قال «واحدة» فَطَلَّقَتْ ثلاثاً لم يَقَعْ شيءٌ (سم).

ولو قال لها «طلَّقني نَفْسِك واحدةً أملكُ الرَّجْعَةَ» فقالت «طلَّقْتُ نفسي واحدةً بائنةً» فهي رَجْعِيَّةٌ.

ولو قال «واحدةً بائنةً» فقالت «طلَّقْتُ رَجْعِيَّةً» فهي بائنةٌ.

ولو قال لها «أنت طالقٌ كيف شِئت» وَقَعَتْ واحدةً رَجْعِيَّةً وإن لَمْ تَشَأْ، فإن شاءت بائنةً أو ثلاثاً، وقد أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ، وَقَعَ، وإنِ اخْتَلَفَتْ مَشِيئَتُهَا وإرادتُهُ فَوَاحِدَةٌ (سم) رَجْعِيَّةٌ.

ولو قال «أنت طالقٌ ما شِئت» أو «كَمْ شِئت» فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا ما شاءت.

ولو قال لها «طلَّقني نَفْسِك من ثلاثٍ ما شِئت» فليسَ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ ثلاثاً، وتُطَلِّقَ ما دُونَهَا (سم).

فصل

في الطَّلَاقِ المَحْلُوقِ بالشَّرْطِ

وَأَلْفَاظُ الشَّرْطِ، إِنْ، وَإِذَا، وَإِذَا مَا، وَمَتَى، وَمَتَى مَا، وَكُلٌّ، وَكُلَّمَا.

فَإِذَا عَلَّقَ الطَّلَاقُ بِشَرْطٍ وَقَعَ عَقِيبُهُ وَانْحَلَّتْ^(١) الْيَمِينُ وَانْتَهَتْ إِلَّا فِي كُلَّمَا.

ولا يَصَحُّ التَّعْلِيلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكاً، كَقَوْلِهِ لَامْرَأَتِهِ «إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» أو يَقُولُ لِعَبْدِهِ «إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ» أو يُضَيِّقُهُ إِلَى مِلْكٍ، كَقَوْلِهِ لِأَجَنِبِيَّةٍ «إِنْ تَزَوَّجْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» أو «كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فِيهِ طَالِقٌ» أو «كُلُّ عَبْدٍ أَشْتَرِيهِ فَهُوَ حُرٌّ».

(١) أي: بطلت وتنت.

وَزَوَالِ الْمِلْكِ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ، فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مِلْكٍ انْحَلَّتْ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ انْحَلَّتْ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وإذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج، والبينة للمرأة.

وما لا يعلم إلا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها، كقوله «إِنْ حِضَّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وفلانة» فقالت «حِضْتُ» طَلَقَتْ هي خاصة، وكذا التعليق بِمَحَبَّتِهَا، ولو قال «إِنْ كُنْتُ تُحِبِّينَ أَنْ يُعَذِّبَكَ اللَّهُ بِتَارِ جَهَنَّمَ، فَأَنْتِ طَالِقٌ وَعَبْدِي حُرٌّ» فقالت «أُحِبُّ» طَلَقَتْ وَلَمْ يَعْتَقِ الْعَبْدُ.

ولو قال «إِنْ وَلَدْتَ غُلَامًا فَأَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ وَلَدْتَ جَارِيَةً فَتَيْنِ» فَوَلَدَتْهُمَا. ولا يذري أيهما أولاً طَلَقَتْ واحدة، وفي التَّزْوِجِ^(١) تَيْنِ.

ولو قال لها «إِنْ جَامَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» فَأَوْلَجَهُ وَلَبِثَ سَاعَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَزَعَهُ ثُمَّ أَوْلَجَهُ فَعَلَيْهِ مَهْرٌ، وَلَوْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا تَحْصُلُ الْمُرَاجَعَةُ بِالْإِيلَاجِ الثَّانِي.

فصل

في الاستثناء

ولو قال لها «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» أو «مَا شَاءَ اللَّهُ» أو «مَا لَمْ يَشَأِ اللَّهُ» أو «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» لَا يَقَعُ شَيْءٌ إِنْ وَصَلَ.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً» طَلَقَتْ تَيْنِ، ولو قال «إِلَّا تَيْنِ» طَلَقَتْ وَاحِدَةً.

ولا يصح استثناء الكل من الكل، فلو قال «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا» وَقَعَ الثَّلَاثُ.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَوَاحِدَةً» بَطَلَ الاستثناء.

ولو قال «أَنْتِ طَالِقٌ عَشْرَةً إِلَّا تِسْعَةً» وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ، ولو قال «إِلَّا ثَمَانِيَةً» فَتَيْنِ.

فصل

في طلاق المريض

وَمَنْ أَبَانَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضِهِ ثُمَّ مَاتَ وَرِثَتُهُ إِنْ كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا لَمْ تَرِثْ.

وإن أَبَانَهَا بِأَمْرِهَا، أَوْ جَاءَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ جِهَتِهَا فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْ كَالْمُخَيَّرَةِ، وَالْمُخَيَّرَةُ بِسَبَبِ الْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَالْبُلُوغِ وَالْعِتْقِ.

(١) أي: ديانة بينه وبين الله.

ولو فَعَلَتْ ما ذَكَرْنَا من الْخِيَارَاتِ، وَهِيَ مَرِيضَةٌ، وَرَثَهَا إِذَا مَاتَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ.

تعريف مرض الموت

وَمَرَضُ الْمَوْتِ: هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي أَضْنَاهُ وَأَعَجَزَهُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَوَائِجِهِ. فَأَمَّا مَنْ يَجِيءُ وَيَذْهَبُ بِحَوَائِجِهِ وَيُحْمُ فَلَا.

ولو عَلَّقَ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ بِفِعْلِهِ وَقَعَلَهُ فِي الْمَرَضِ وَرَثَتْ، وَإِنْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمَجِيءِ الْوَقْتِ فِي الْمَرَضِ، مِثْلُ قَوْلِهِ «إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» أَوْ «إِنْ دَخَلَ فَلَانُ الدَّارَ» أَوْ «صَلَّى الظُّهْرَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَإِنْ كَانَ التَّعْلِيْقُ وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ وَرَثَتْ، وَإِنْ كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي الصَّحَّةِ، وَالشَّرْطُ فِي الْمَرَضِ لَمْ تَرِثْ (ز).

وَإِنْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِهَا، وَلَهَا مِنْهُ بُدٌّ لَمْ تَرِثْ عَلَى كُلِّ حَالٍ^(١)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْهُ بُدٌّ كَالصَّلَاةِ وَكَلَامِ الْأَقَارِبِ وَأَكْلِ الطَّعَامِ وَاسْتِيفَاءِ الدِّينِ وَرَثَتْ (م).



(١) أي: سواء كان التعليق والشروط في الصحة، أو كان التعليق في الصحة والشروط في المرض.

باب الرَّجْعَةِ (١)

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوَطْءَ، وَلِلزَّوْجِ مُرَاجَعَتُهَا فِي الْعِدَّةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا.
وَتَثْبُتُ الرَّجْعَةُ بِقَوْلِهِ «رَاجَعْتُكَ»، وَرَجَعْتُكَ، وَرَدَدْتُكَ، وَأَمْسَكْتُكَ وَيَكُلُّ فِعْلٍ تَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ
الْمُصَاهَرَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى الرَّجْعَةِ، فَإِنْ قَالَ لَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ «كُنْتُ رَاجَعْتُكَ فِي الْعِدَّةِ» فَصَدَّقَتْهُ
صَحَّتِ الرَّجْعَةُ، وَإِنْ كَذَّبَتْهُ لَمْ تَصِحَّ، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا (سم).

وإِنْ قَالَ لَهَا «رَاجَعْتُكَ» فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ «انْقَضَتْ عِدَّتِي» فَلَا رَجْعَةَ (سم).
وَإِذَا قَالَ زَوْجُ الْأَمَةِ «رَاجَعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ» وَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى (سم)، وَكَذَّبَتْهُ الْأَمَةُ، أَوْ بِالْعَكْسِ،
فَلَا رَجْعَةَ.

وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، وَإِنْ انْقَطَعَ
لأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، أَوْ تَتِمَّمَ وَتُصَلِّيَ (م) (ز).
وَفِي الْكِتَابِيَّةِ تَنْقَطِعُ الرَّجْعَةُ بِمَجْرَدِ انْقِطَاعِ الدَّمِ.

فَإِنْ اغْتَسَلَتْ وَنَسِيتْ شَيْئاً مِنْ بَدَنِهَا، فَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ غُضْوٍ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ، وَلَا تَحِلُّ
لِلزَّوْاجِ، وَإِنْ كَانَ غُضْوً لَمْ تَنْقَطِعْ.

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَقَالَ «لَمْ أَجَامِعْهَا» فَلَهُ الرَّجْعَةُ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الْخُلُوةِ
الصَّحِيحَةِ فَلَا رَجْعَةَ لَهُ.

وَإِذَا قَالَ لَهَا «إِذَا وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَوَلَدَتْ، ثُمَّ وَلَدَتْ آخَرَ مِنْ بَطْنٍ أُخْرَى فَهِيَ رَجْعَةٌ.
وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ تَسَوِّفُ وَتَتَزَيَّنُ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَزَاجِهَا أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَهَا.

(١) الرجعة: لغة الإعادة.

وشرعاً: هي استدامة النكاح القائم في العدة.

فصل

فيما تحل به المطلقة

وله أن يَتَزَوَّجَ مَطْلَقَتَهُ الْمُبَانَّةَ بِدُونِ الثَّلَاثِ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا .
وَالْمُبَانَّةُ بِالثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ نِكَاحاً صَحِيحاً ، وَيَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ مِنْهُ .
وَلَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ يَمْلِكُ الْيَمِينِ ، وَلَا بَوَاطِءَ الْمَوْلَى .
وَالشَّرْطُ هُوَ الْإِبْلَاجُ دُونَ الْإِنْزَالِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُحَلَّلُ يُجَامِعُ وَثْلَهُ .
فَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ كُرْهًا (س) ، وَحَلَّتْ لِلأَوَّلِ (سَم) .
وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدُمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ (م) (ز) .
وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَقَالَتْ « قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتِي وَتَحَلَّلْتُ وَانْقَضَتْ عِدَّتِي » وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُهُ ، وَغَلَبَ
عَلَى ظَنِّي صِدْقُهَا جَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا .



باب الإيلاء^(١)

إذا قال «الله لا أقربك، أو لا أقربك أربعة أشهر» فهو مؤل، وكذلك لو حلف بحج، أو صوم، أو صدقة، أو عتق، أو طلاق، فإن قربها في الأربعة الأشهر حينت وعليه الكفارة ويطلق الإيلاء، وإن لم يقربها ومضت أربعة أشهر بانث بتطبيقه، فإن كانت اليمين أربعة أشهر فقد انحلت، وإن كانت مؤبدة، فإن عاد فتزوجها عاد الإيلاء على الوجه الذي بينا، فإن وطئها في الأربعة الأشهر من وقت التزوج حينت^(٢)، وإلا وقعت أخرى، فإن عاد فتزوجها فكذلك، فإن تزوجها بعد زوج آخر فلا إيلاء، فإن وطئ كفر للجنب.

وأقل مدة الإيلاء في الحررة أربعة أشهر^(٣)، ومدة إيلاء الأمة شهران.

وإن آلى من المطلقة الرجعية فهو مؤل^(٤)، ومن الباتية لا.

وإن قال: لا أقربك شهرين بعد شهرين فهو مؤل، ولو قال: لا أقربك سنة إلا يوماً فليس بمؤل (ز).

فصل

فيما يسقط الإيلاء

وإذا كان أحد الزوجين مريضاً لا يقدر على الجماع، أو هو مجبوب^(٥)، أو هي رنقاء، أو صغيرة، أو بينهما مسيرة أربعة أشهر، أو مخبوساً لا يقدر عليها، فقال في مدة الإيلاء: فنث إليها، سقط الإيلاء إن استمر العذر من وقت الحلف إلى آخر المدة، فإذا قدير على الجماع بعد ذلك في المدة لزمه الفتي بالجماع.

وإن قال لامرأته: أنت علي حرام، فإن أراد الكذب صدق، وإن أراد الطلاق فواحدة باتية، وإن نوى الثلاث فثلاث، وإن أراد الظهار فظهار م، وإن أراد التحريم أو لم يرذ شيئاً فإيلاء.

(١) الإيلاء لغة: مطلق الحلف. وشرعاً: الحلف على ترك قربان زوجته مدة مخصوصة.

(٢) أي: ولزمته الكفارة، وسقط الإيلاء.

(٣) فإن حلف على أقل من أربعة أشهر لم يكن مؤلاً.

(٤) وذلك لبقاء الزوجية في الرجعي، فإن انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الإيلاء يسقط الإيلاء لفوات المحلّة. جوهرية.

(٥) الجب: القطع، ومنه «المحبوب» الخصي الذي استوصل ذكره وخصيائه. ١. هـ المغرب.

باب الخلع

وَهُوَ أَنْ تَفْتَدِيَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بِمَالٍ لِيُخْلَعَ بِهٖ، فَإِذَا فَعَلَا لَزِمَهَا الْمَالُ، وَوَقَعَتْ تَطْلِيقُهُ بَائِنَةً. وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئاً إِنْ كَانَ هُوَ النَّاشِزُ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ النَّاشِزَةَ كُرِهَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا، وَإِنْ أَخَذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا حَلٌّ لَهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ قَلِيلٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ بَائِناً، وَيَلْزِمُهَا الْمَالُ بِالتَّزَامِهَا. وَمَا صَلَحَ مَهْراً صَلَحَ بَدَلاً فِي الْخُلْعِ، فَإِذَا بَطَلَ الْبَدَلُ فِي الْخُلْعِ كَانَ بَائِناً، وَفِي الطَّلَاقِ يَكُونُ رَجْعِيّاً.

وَأِنْ قَالَتْ: «خَالِغْنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ» وَلَيْسَ فِي يَدِهَا شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَلَوْ قَالَتْ: «عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ مَالٍ» أَوْ «عَلَى مَا فِي بَيْتِي مِنْ مَتَاعٍ» وَلَا شَيْءَ فِي يَدِهَا، وَلَا مَتَاعَ فِي بَيْتِهَا، رَدَّتْ عَلَيْهِ مَهْرَهَا.

وَلَوْ خَلَعَ ابْنَتُهُ الصَّغِيرَةَ عَلَى مَالِهَا لَا يَلْزِمُهَا شَيْءٌ، وَفِي الْكَبِيرَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِهَا، وَلَوْ ضَمِنَ الْمَالُ لَزِمَهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ.

وَلَوْ قَالَتْ: «طَلَّقْنِي ثَلَاثاً بِأَلْفٍ» فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَعَلَيْهَا ثَلَاثُ أَلْفٍ، وَلَوْ قَالَتْ: «عَلَى أَلْفٍ» فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا (سم)، وَهِيَ رَجْعِيَّةٌ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا: «طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثاً بِأَلْفٍ» أَوْ «عَلَى أَلْفٍ» فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً لَمْ يَقَعِ شَيْءٌ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ» فَقِيلَتْ طَلَّقَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا (سم).

مطلب

في المبرأة

وَالْمُبَارَاةُ كَالْخُلْعِ، يُسْقِطَانِ كُلُّ (سم) حَقٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ، حَتَّى لَوْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَقَدْ قَبِضَتِ الْمَهْرَ، لَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ.

وَيَعْتَبَرُ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ مِنَ الثَّلَاثِ.

باب الظهار

تعريف الظهار

وهو أن يُشَبَّه امرأته، أو عضواً يُعْبَرُ بِهِ عَنْ بَدَنِهَا، أو جُزْءاً شائعاً مِنْهَا بِعُضْوٍ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ أَعْضَاءٍ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ.
وحكمه: حُرْمَةُ الْجَمَاعِ ودَوَائِعِهِ حَتَّى يَكْفُرَ.

فإن جَامَعَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ اسْتَغْفَرَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْعَوْدُ^(١) الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ أَنْ يَغْزِمَ عَلَى وَطْئِهَا.

وَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ، وَتُطَالِيَهُ بِالْكَفَّارَةِ، وَيُجْزِيهِ الْقَاضِي عَلَيْهَا.
وَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي» فَإِنْ أَرَادَ الْكَرَامَةَ صُدِّقَ، وَإِنْ أَرَادَ الظَّهَارَ فَظَهَارٌ، وَإِنْ أَرَادَ الطَّلَاقَ فَوَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

ولو قال لِنِسَائِهِ: «أَنْتَ عَلَيَّ كَطَهْرِ أُمِّي» فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ.
وإنَّ ظَاهَرَ مِنْهَا مِرَاراً فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسَ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظَهَارٍ كَفَّارَةٌ.

كفارة الظهار

وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، يُجْزَى فِيهَا مُطْلَقُ الرَّقَبَةِ السَّالِمَةِ.
وَلَا يُجْزَى الْمُدَبَّرُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ، وَالْمُكَاتَّبُ الَّذِي أَدَّى بَعْضَ كِتَابَتِهِ، وَلَا مَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ أَوْ إِنْهَامِيهِمَا أَوْ الرَّجْلَيْنِ، وَلَا الْأَعْمَى، وَلَا الْأَصَمُّ، وَلَا الْأَخْرَسُ، وَلَا الْمَجْنُونُ الْمُطْبِقُ^(٢)، وَلَا مُعْتَقُ الْبَعْضِ.

وإن اشْتَرَى أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ يُنَوِي الْكَفَّارَةَ أَجْزَأُهُ.

وإنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ، ثُمَّ جَامَعَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يُجْزِهِ (سَم)، وَإِنْ لَمْ يُجَامِعْ بَيْنَ الْإِعْتَاقَيْنِ أَجْزَأُهُ.

(١) قوله «والعودة أي: عَوْدُ الْمَظَاهِرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ثُمَّ يَوْدُونَ لَنَا قَالُوا﴾».

(٢) قَيْدُ الْجَنُونِ بِالْإِطْبَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُطْبِقٍ، بَانَ كَانَ يَجْنُ وَيَفِيْقُ، فَإِنَّهُ يَجْزَى عِتْقَهُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ.

والعبد لا يُجزئه في الظهار إلا الصوم.

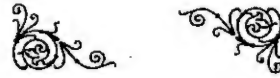
فإن لم يجد ما يعتق صام شهرين متتابعين، ليس فيهما رمضان ويوما العيد وأيام التشريق. فإن جامعها في الشهرين ليلاً أو نهاراً، عامداً أو ناسياً، بعذر أو بغير عذر^(١) استقبل (س). فإن لم يستطع الصيام أطعم ستين مسكيناً، ويطعم كما ذكرنا في صدقة الفطر أو قيمة ذلك^(٢)، فإن غداهم وعشاهم جاز، ولا بد من شبعهم في الأكلتين، ولا بد من الإدام في خبز الشعير دون الجنطة.

ولو أطعم مسكيناً ستين يوماً أجزأه، وإن أعطاه في يوم واحد عن الكل أجزأه عن يوم واحد.

فإن جامعها في خلال الإطعام لم يستأنف.

ومن أعتق رقبتين أو صام أربعة أشهر، أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً عن كفارتين ظهار أجزأه عنهما وإن لم يعين.

وإن أطعم ستين مسكيناً، كل مسكين صاعاً من بر عن كفارتين لم يجزه إلا عن واحدة (م). وإن أعتق وصام عن كفارتين ظهار فله أن يجعل ذلك عن أيهما شاء.



(١) معناه: سواء أظفر المظاهر بعذر كسفر أو مرض، أو بغير عذر استأنف لانقطاع التتابع المشروط.

(٢) أي: أو يعطي قيمة صدقة الفطر.

باب اللعان

وَيَجِبُ بَقْذِفِ الزَّوْجَةِ بِالزَّنَا^(١)، أَوْ بِنَفْيِ الْوَلَدِ^(٢)، إِذَا كَانَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَهِيَ مِمَّنْ يُحَدُّ قَاضِيهَا^(٣)، وَطَالَبَتْهُ بِذَلِكَ^(٤).

فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهُ حُبْسَ حَتَّى يُلَاعِنَ، أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ فَيُحَدُّ.

فَإِذَا لَاعَنَ وَجَبَ عَلَيْهَا اللَّعَانُ، وَتُحْبَسُ حَتَّى تُلَاعِنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَهِيَ مِمَّنْ لَا يُحَدُّ قَاضِيهَا، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانَ وَيُعْزَرُ.

صفة اللعان

وَصِفَةُ اللَّعَانِ أَنْ يَتَدَيَّ الْقَاضِي بِالزَّوْجِ، فَيَشْهَدُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، يَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ: «أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّنَا» ويقول في الخامسة: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّنَا».

وَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ بِوَلَدٍ يَقُولُ: «فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنْ نَفْيِ الْوَلَدِ».

وَإِنْ كَانَ بِهِمَا يَقُولُ: «فِيمَا رَمَيْتُكَ بِهِ مِنَ الزَّنَا، وَمِنْ نَفْيِ الْوَلَدِ».

ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ تَقُولُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ «أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا» وتقول في الخامسة «عَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا» وفي نَفْيِ الْوَلَدِ تَذْكُرُهُ.

فَإِذَا التَّعَنَّا فَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ تَطْلِيقَةً بَائِنَةً^(٥) (س).

(١) أي: بالزنا الصريح، بأن قال: أنت زانية أو زنيت، لا بكناية ولا بغيره.

(٢) وذلك بأن ينفي الزوج نسب ولدها منه عند الولادة، أو بعدها بيوم أو يومين.

(٣) فإن كانت لا يحد قاضيا، بأن تزوجت بكناح فاسد، أو كان لها ولد وليس لها أب معروف، أو زنت في عمرها ولو مرة، لا يجري اللعان.

(٤) أي: وطالبته الزوجة بموجب القذف، وهو الحد، ولا يطل حقا بالمطالبة وإن طالبت المدّة، ولكن الأفضل في حقا السكوت وعدم رفع أمرها إلى القضاء.

(٥) ويحرم طؤها بعد اللعان قبل التفريق، ولها الثقة والسكنى ما دامت في العدة.

فَإِنْ كَانَ الْقَذْفُ بِوَلَدٍ نَفَى الْقَاضِي نَسَبَهُ وَالْحَقُّ بِأُمِّهِ.

وَإِذَا قَالَ «حَمْلُكَ لَيْسَ مِنِّي» فَلَا لِعَانَ (سَم).

وَيَصِحُّ نَفْيُ الْوَلَدِ عَقِيبَ الْوِلَادَةِ، وَفِي حَالَةِ التَّهْنِئَةِ، وَابْتِيَاعِ آلَةِ الْوِلَادَةِ، فَيُلَاعِنُ وَيَنْفِيهِ الْقَاضِي، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَثْبُتُ نَسَبُهُ وَيُلَاعِنُ.

وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَعَلِمَ، فَكَأَنَّهَا وَلَدَتْ حَالَ عِلْمِهِ، وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ، فَأَعْتَرَفَ بِالْأَوَّلِ، وَنَفَى الثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُهُمَا وَلَا عَنَ، وَإِنْ عَكَسَ فَنَفَى الْأَوَّلَ وَاعْتَرَفَ بِالثَّانِي ثَبَتَ نَسَبُهُمَا وَحُدَّ.



باب العدة^(١)

عِدَّةُ الْحُرَّةِ الَّتِي تَحِيضُ فِي الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ بَعْدَ الدُّخُولِ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَالصَّغِيرَةُ وَالْأَيَسَةُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَعِدَّتُهُنَّ فِي الْوَقَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ.
وَعِدَّةُ الْأُمَةِ فِي الطَّلَاقِ حَيْضَتَانِ، وَفِي الصَّغِيرِ وَالْإِيَّاسِ شَهْرٌ وَنِصْفٌ، وَعِدَّتُهَا فِي الْوَقَاةِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ.
وَعِدَّةُ الْكُلِّ^(٢) فِي الْحَمْلِ وَضَعُهُ، وَلَا عِدَّةَ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَا عَلَى الذَّمِّيِّ فِي طَّلَاقِ الذَّمِّيِّ.

وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ مَوْتِ سَيِّدِهَا وَالْإِعْتَاكِ ثَلَاثَ حِيضٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.
وَالْعِدَّةُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ^(٣) وَالْوَطْءِ بِشَبْهَةٍ^(٤) بِالْحِيضِ فِي الْمَوْتِ وَالْفُرْقَةِ.
وَعِدَّةُ امْرَأَةِ الْفَارِّ أَبَعْدُ الْأَجَلَيْنِ فِي الْبَائِنِ^(٥) (س)، وَعِدَّةُ الْوَقَاةِ فِي الرَّجْعِيِّ^(٦).
وَلَوْ أُغْتَبِتِ الْأُمَةُ فِي الْعِدَّةِ مِنْ طَّلَاقِ رَجْعِيٍّ انْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْحَرَائِرِ، وَفِي الْبَائِنِ لَا.
وَلَوْ اغْتَدَّتِ الْآيَسَةُ بِالْأَشْهُرِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ الصَّغِيرَةُ ثُمَّ رَأَتْهُ فِي خِلَالِ الشَّهْرِ اسْتَأْنَقَتْ بِالْحِيضِ، وَلَوْ اغْتَدَّتْ بِحِيضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ أَيْسَتْ اسْتَأْنَقَتْ بِالشُّهُورِ.

وقت ابتداء العدة

وَابْتِدَاءُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ عَقِبَهُ، وَالْوَقَاةِ عَقِبِهَا، وَتَنْقِصِي بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِمَا.
وَابْتِدَاءُ عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِبَ التَّفْرِيقِ، أَوْ عَزَمِهِ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ (ز).

- (١) وهي لغة: الإحصاء. وشرعاً: تُرَبُّصٌ يلزم المرأة.
- (٢) أراد: أَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ وَضَعُ الْحَمْلِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ، وَلَا بَيْنَ عِدَّةِ وَفَاةٍ أَوْ طَّلَاقٍ.
- (٣) وذلك كَالْمَتْعَةِ وَالنِّكَاحِ الْمَوْقُوتِ، وَنِكَاحِ بِلَا شُهُودٍ، وَنِكَاحِ الْأَخْتِ فِي عِدَّةِ اخْتِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.
- (٤) وذلك كَمَنْ رُفِّتَ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ، أَوْ كَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ ابْنِهِ وَقَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَحِلُّ لِي.
- (٥) بيانه: إِنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ طَلَاقاً بَائِناً، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ بِأَبَعْدِ الْأَجَلَيْنِ - أَيِ: الْعِدَّتَيْنِ، ثَلَاثَ حِيضٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً - حَتَّى إِذَا أَبَانَهَا، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ، فَتَمَّ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ تَرَفِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ إِلَّا حِيضَةً وَاحِدَةً، فَعَلَيْهَا حِيضَتَانِ أُخْرَيَانِ لَتُسْتَكْمَلَ فِي ثَلَاثَ حِيضٍ.
- (٦) يعني: إِنَّ طَلْقَهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ رَجْعياً فَإِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ وَفَاةٍ.

وَإِذَا وَطِئَتِ الْمُعْتَدَّةُ بِشَبْهَةِ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ وَأُخْرَى^(١) وَيَتَذَخَّلَانِ^(٢)، فَإِنْ حَاصَتْ حَيْضَةٌ ثُمَّ وَطِئَتْ كَمَلَهَا بِثَلَاثٍ أُخَرَ.
وَأَقْلُ مُدَّةِ الْعِدَّةِ شَهْرَانِ (سَم).
وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُحْطَبَ الْمُعْتَدَّةُ، وَلَا بِأَسَ بِالْتَّعْرِيزِ^(٣).

ما يجب على المعتدة من نكاح صحيح

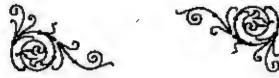
وعلى المعتدة من نكاح صحيح عن وفاة أو طلاق بائن إذا كانت بالغة مسلمة حرة أو أمة الجدا، وهو: ترك الطيب^(٤) والزينة^(٥) والكحل والدهن^(٦) والحناء إلا من عذر.
وَلَا تَخْرُجُ الْمَبْتُوتَةُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا.
وَالْمُعْتَدَّةُ عَنْ وَفَاةٍ تَخْرُجُ نَهَارًا وَبَعْضَ اللَّيْلِ، وَتَبِيتُ فِي مَنْزِلِهَا.
وَالْأَمَةُ تَخْرُجُ لِحَاجَةِ الْمَوْلَى فِي الْعِدَّتَيْنِ فِي الْوَقْتَيْنِ جَمِيعًا.
وَتَعْتَدُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي كَانَتْ تَسْكُنُهُ حَالَ وَقُوعِ الْفُرْقَةِ، إِلَّا أَنْ يَنْهَدِمَ، أَوْ تُخْرَجَ مِنْهُ، أَوْ لَا تَقْدِرَ عَلَى أَجْرَتِهِ فَتَنْتَقِلَ.



- (١) تقدير الكلام، المعتدة للطلاق أو الفسخ أو غيرهما إذا وطئت بشبهة أثناء عدتها، وجبت عليها عدة أخرى، سواء كان الوطء بشبهة من قبيل الزوج أو غيره.
- (٢) أي: وتشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر، وكان السبب الأول والثاني وقعا معاً في الوقت الثاني، فتعتد منه.
- (٣) أي: ترك استعماله في البدن والثوب بأنواعه، ولو للتجربة.
- (٤) والزينة ما تزيت به المرأة من خلّي ونحوه، وكذا ثوب جديد تقع به الزينة، أمّا إذا كان غسلاً لا تحصل به الزينة فلا بأس به.
- (٥) أي: سواء كان مطيباً أو غير مطيب.
- (٦) أي: للمتوفى عنها زوجها، وذلك كان يقولك إنك لجميلة وصالحة، ومن غرضي أن أتزوج، ونحو ذلك مما يدل على إرادة التزوج، وأمّا التصريح فلا يجوز، وكذا لا يجوز التعريض لمعتدة الطلاق سواء كان رجعيّاً أو بائناً.

فصل في ثبوت النسب

أَقْلُ مَدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَأَكْثَرُهَا سِتَانِ .
 وَإِذَا أَقَرَّتْ بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ^(١) ثَبَّتَ نَسَبَهُ، وَلَيْسَتْ أَشْهُرٌ لَا ^(٢) .
 وَيُثْبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرٍ مِنْ سِتِّينَ ^(٣) مَا لَمْ تُقَرَّ بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ،
 فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتِّينَ بَانَثٌ ^(٤)، وَيُثْبِتُ النَّسَبُ وَلَا يَصِيرُ مُرَاجِعًا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتِّينَ
 أَوْ أَكْثَرَ كَانَ رَجْعَةً .
 وَيُثْبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمَبْتُوتَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لِأَقْلٍ مِنْ سِتِّينَ، وَلَا يُثْبِتُ لِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ
 إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ (ز) .
 وَلَا يُثْبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُعْتَدَةِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ (سَم)، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ حَبَلٍ ظَاهِرٍ، أَوْ
 اغْتِرَافِ الزَّوْجِ، أَوْ تَصْدِيقِ الْوَرِثَةِ .
 وَلَا يُثْبِتُ نَسَبُ وَلَدِ الْمُطَلَّاقَةِ الصَّغِيرَةِ رَجْعِيَّةً (سَم) كَانَتْ، أَوْ مَبْتُوتَةً (سَم)، إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ
 لِأَقْلٍ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ، وَفِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ لِأَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ بِسَاعَةٍ .
 وَلَوْ قَالَ لَهَا: «إِنْ وَلَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ بِالْوِلَادَةِ لَمْ تَطْلُقْ (سَم)، وَإِنْ اعْتَرَفَ
 بِالْحَبْلِ تَطْلُقَ بِمَجَرَّدِ قَوْلِهَا (سَم) .
 وَلَوْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: «إِنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ وَلَدٌ فَهُوَ مِنِّي»، فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ بِالْوِلَادَةِ، فَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ .



(١) أي: لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لظهور خطئها بيقين، هذا إذا جاءت به لأقل من ستين من وقت
 الفراق، وإن جاءت لأكثر منهما لا يثبت وإن كان لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار. مجمع الأنهر (١/١٧٥).

(٢) لا يثبت النسب لأنه قد تبين أن العلوق قد حصل بعد الإقرار.

(٣) لاحتمال أن تكون ممتدة الطهر، وعليه فيكون الولد رجعة، لأن العلوق قد حصل بعد الطلاق، والظاهر أن
 الولد منه وأنه وطأها في العدة.

(٤) لانقضاء العدة بوضع الحمل.

باب النفقة

وَتَجِبُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا إِذَا سَلَّمَتْ إِلَيْهِ نَفْسَهَا فِي مَنْزِلِهِ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا، وَتُعْتَبَرُ بِقَدْرِ حَالِهِ، وَهُوَ مُقَدَّرٌ بِكِفَايَتِهَا بِلَا تَقْتِيرٍ وَلَا إِسْرَافٍ.

وَيُفْرَضُ لَهَا نَفَقَةُ كُلِّ شَهْرٍ وَتُسَلَّمُ إِلَيْهَا، وَالْكِسْوَةُ كُلَّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَيُفْرَضُ لَهَا نَفَقَةُ خَادِمٍ وَاحِدٍ (س).

فَإِنْ تَشَرَّبَتْ^(١) الْمَرْأَةُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَإِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا حَتَّى يُوقِفَهَا مَهْرُهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ، وَلَوْ كَانَتْ كَبِيرَةً وَالزَّوْجُ صَغِيرٌ فَلَهَا النَّفَقَةُ، وَبِالْعَكْسِ لَا، وَلَوْ كَانَا صَغِيرَيْنِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا.

وَلَوْ حَاجَّتْ أَوْ حُسِنَتْ بِدَيْنٍ أَوْ غَضَبَهَا غَاصِبٌ فَذَهَبَ بِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَإِنْ حَجَّ مَعَهَا فَلَهَا نَفَقَةُ الْحَضَرِ، وَإِنْ مَرَضَتْ فِي مَنْزِلِهِ فَلَهَا النَّفَقَةُ.

وَلِلْأُمِّ وَالْمُدَبِّرَةِ وَأُمِّ الْوَلَدِ النَّفَقَةُ إِنْ بَوَّأَهَا مَوْلَاهَا بَيْتَ الزَّوْجِ إِلَّا فَلَا، فَإِنْ بَوَّأَهَا ثُمَّ اسْتَحْدَمَهَا سَقَطَتْ.

وَمَنْ أَعْسَرَ بِالنَّفَقَةِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا، وَتُؤْمَرُ بِالِاسْتِدَانَةِ^(٢).

وَإِذَا قُضِيَ لَهَا بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ ثُمَّ أَيْسَرَ تَمَّ لَهَا نَفَقَةُ الْمُوسِرِ.

وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ وَلَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا سَقَطَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قُضِيَ بِهَا أَوْ صَالِحَتُهُ عَلَى مُقْدَارِهَا، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ أَوْ الْاضْطِلَاحِ قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَتْ.

وَإِنْ أَسْلَفَهَا النَّفَقَةَ أَوْ الْكِسْوَةَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ.

نفقة الغائب

وَإِذَا كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ فِي مَنْزِلِهِ، أَوْ وَدِيعَةٌ، أَوْ مُضَارَبَةٌ، أَوْ دَيْنٌ، وَعَلِمَ الْقَاضِي بِهِ وَبِالنِّكَاحِ، أَوْ اعْتَرَفَ بِهِمَا مِنَ الْمَالِ فِي يَدِهِ، يُفْرَضُ فِيهِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ،

(١) النَّاشِزَةُ لُغَةً: الْعَاصِيَةُ عَلَى الزَّوْجِ، الْمُغْضِبَةُ لَهُ. وَعَرَفًا: تَعْرِيفُ الشُّوْزِ حَاجَا

(٢) أَي: يَقُولُ لَهَا الْقَاضِي: اسْتَدِينِي عَلَى زَوْجِكَ، أَي: اشْتَرِ الطَّعَامَ نَسِيئَةً، عَلَى أَنْ تَقْضِيَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَخٌ أَوْ ابْنٌ مُوسِرٌ أَوْ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهَا نَفَقَتُهَا لَوْلَا الزَّوْجُ، وَإِنْ كَانَ يُؤْمَرُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَخُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَيْسَرَ، وَيَحْبِسُ كُلُّ مَنْهُمَا إِذَا امْتَنَعَ.

وهذا إذا كان المال من جنس النفقة^(١)، ويحلّفها أنّها ما أخذتها، ويأخذ منها كفيلاً بها. وإن لم يعلم القاضي بذلك، وأنكر من في يده المال الزوجية أو المال لم تقبل بيّتها عليه.

مطلب

في السكنى

وعليه أن يسكنها داراً مقرّدة ليس فيها أحد من أهله. وله أن يمنع أهلها ولذها من غيره الدخول عليها، ولا يمنعهم كلامها والنظر إليها. ولا يمنعهما من الدخول إليها كل جمعة^(٢)، وغيرهم من الأقارب كل سنة.

فصل

في بيان نفقة المطلقة

وللمطلقة النفقة والسكنى في عدتها، بائناً كان أو رجعيّاً. ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها. وكل فرقّة جاءت من قبل المرأة بمعصية، كالردة، وتقبيل ابن الزوج، فلا نفقة لها، وإن جاءت بغير معصية، كخيار العتق، والبلوغ، وعدم الكفاءة، فلها النفقة، وإن كانت من جهة الزوج فلها النفقة بكل حال. وإن طلقها ثلاثاً، ثم ارتدت سقطت النفقة، وإن مكّنت ابن زوجها لم تسقط.

فصل

في النفقة على الأولاد الصغار

ونفقة الأولاد الصغار على الأب إذا كانوا فقراء. وليس على الأم إرضاع الصبي إلا إذا تعيّن فيجب عليها، ويستأجر الأب من ترضعه عندها، فإن استأجر زوجته أو معتدته لترضع ولذها لم يجز، وبعد انقضاء العدة هي أولى من الأجنبية إلا أن تطلب زيادة أجرة.

(١) أي: إذا كان المال الموجود من جنس حقهم، كالدرهم والدنانير والمأكول والملبوس، أمّا إذا كان من خلاف جنسه، كالعروض والعقار فلا؛ لأنّه يحتاج إلى البيع، ومال الغائب لا يباع للإتفاق.

(٢) وكذا لا يمنعها من الخروج إليهما في كل جمعة مرة.

وَنَفَقَةُ الْآبَاءِ وَالْأَجْدَادِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ عَلَى الْأَوْلَادِ الذَّكَوْرِ وَالْإِنَاثِ^(١).

وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَقَرَابَةِ الْوَلَادِ أَعْلَى وَأَسْفَلِ.

وَنَفَقَةُ ذِي الرَّجَمِ سِوَى الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ تَجِبُ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ إِذَا كَانَ فَقِيرًا بِهِ زَمَانَةٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ، أَوْ تَكُونُ أَنْثَى فَقِيرَةً، وَكَذَا مَنْ لَا يُحْسِنُ الْكَسْبَ لِحُرْفِهِ أَوْ لكونه من البيوتات^(٢)، أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ.

وَنَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ، وَنَفَقَةُ زَوْجَةِ الْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ إِنْ كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا أَوْ زَمِينًا.

وَلَا تَجِبُ النَّفَقَةُ عَلَى فَقِيرٍ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ.

وَالْمُعْتَبَرُ الْغِنَى الْمَحْرُومُ لِلصَّدَقَةِ^(٣).

وَإِذَا بَاعَ الْأَبُ مَتَاعَ ابْنِهِ فِي نَفَقَتِهِ جَازَ (سَمَ)، وَلَوْ أَنْفَقَ مِنْ مَالٍ لَهُ فِي يَدِهِ جَازَ.

وَإِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالنَّفَقَةِ ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةٌ سَقَطَتْ^(٤)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي أَمْرًا بِالْإِسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ.

وَعَلَى الْمَوْلَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى رَقِيقِهِ، فَإِنْ امْتَنَعَ اكْتَسَبُوا وَأَنْفَقُوا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَسْبٌ أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهِمْ.

وَسَائِرُ الْحَيَوَانَاتِ يُجْبَرُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

فصل

فِي الدِّخَانَةِ

وَإِذَا اخْتَصَمَ الزَّوْجَانِ فِي الْوَلَدِ قَبْلَ الْفُرْقَةِ أَوْ بَعْدَهَا فَالْأُمُّ أَحَقُّ، ثُمَّ أُمُّهَا، ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ، ثُمَّ الْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لَأُمٍّ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ الْخَالَاتُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الْعَمَّاتُ كَذَلِكَ أَيْضًا.

وَبَنَاتُ الْأَخْتِ أَوْلَى مِنْ بَنَاتِ الْأَخِّ، وَهُنَّ أَوْلَى مِنَ الْعَمَّاتِ.

(١) بِالسُّوْتَةِ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ يَسَارًا مِنَ الْآخَرِ، لِتَعَلُّقِ الْوَجُوبِ بِالْوَلَادِ، وَهُوَ يَشْمَلُهُمَا بِالسُّوْتَةِ.

(٢) هَذَا كِتَابَةٌ عَنْ كَوْنِهِ شَرِيفًا عَظِيمًا، أَيْ: لِكَوْنِهِ مِنْ أَعْيَانِ النَّاسِ، يَلْحَقُهُ الْعَارُ بِالْكَسْبِ. مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ (١/ ٥٠٠).

(٣) أَيْ: وَالْمُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا غِنًى يُحْرِمُ عَلَيْهِ اخْتِذَ الصَّدَقَةِ. انْظُرِ الْاِخْتِيَارَ شَرْحَ الْمُخْتَارِ.

(٤) أَيْ: ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةٌ - وَهِيَ شَهْرٌ فَأَكْثَرُ - بِلَا إِتِفَاقٍ، سَقَطَتْ نَفَقَةُ تِلْكَ الْمَدَّةِ، وَلَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ، وَكَذَا لِأَنَّ نَفَقَةَ غَيْرِهَا وَجِبَتْ لِكِفَايَةِ الْحَاجَةِ، وَقَدْ حَصَلَتْ بِدُونِ إِتِفَاقِهِ، أَمَّا نَفَقَتُهَا فَوَجِبَتْ عَلَى الْإِحْتِسَابِ لَا بِطَرِيقِ الْكِفَايَةِ.

وَمَنْ لَهَا الْحِضَانَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ سَقَطَ حَقُّهَا، فَإِنْ فَارَقَتْهُ عَادَ حَقُّهَا، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي نَفْيِ الزَّوْجِ.

وَيَكُونُ الْغُلَامُ عِنْدَهُنَّ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ عَنِ الْخِدْمَةِ، وَتَكُونُ الْجَارِيَةُ عِنْدَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ حَتَّى تَحِيضَ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا حَتَّى تَسْتَغْنِيَ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ امْرَأَةٌ أَخَذَهُ الرُّجَالُ، وَأُولَاهُمْ أَقْرَبُهُمْ تَعَصِيًّا.

وَلَا تُدْفَعُ الصَّبِيَّةُ إِلَى غَيْرِ مَحْرَمٍ، وَلَا إِلَى مَحْرَمٍ مَا جِنَ فَاسِقٍ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مُسْتَحَقُّوا الْحِضَانَةِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَوْرَعُهُمْ أَوْلَى، ثُمَّ أَكْبَرُهُمْ.

وَلَا حَقٌّ لِلأُمِّ وَأُمِّ الْوَلَدِ فِي الْحِضَانَةِ.

وَالذَّمِّيَّةُ أَحَقُّ بَوْلِهَا الْمُسْلِمَ مَا لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ الْكُفْرُ.

وَلَيْسَ لِلأَبِ أَنْ يَخْرُجَ بَوْلِيهِ مِنْ بَلَدِهِ حَتَّى يَبْلُغَ حَدَّ الْإِسْتِغْنَاءِ، وَلَيْسَ لِلأُمِّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ

تُخْرِجَهُ إِلَى وَطَنِهَا وَقَدْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَزَوَّجَهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَهُوَ وَطَنُهَا.



كتاب العتق^(١)

ولا يَقَعُ إلا من مَالِكٍ قَادِرٍ عَلَى التَّبَرُّعَاتِ

ألفاظ العتق

وَالْفَاظُ: صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ

- فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ مُحَرَّرٌ، أَوْ عَتِيقٌ، أَوْ مُعْتَقٌ، وَأَعْتَقْتُكَ، أَوْ حَرَّرْتُكَ، وَهَذَا مَوْلَايَ، أَوْ يَا مَوْلَايَ، أَوْ هَذِهِ مَوْلَاتِي، وَيَا حُرٌّ، وَيَا عَتِيقٌ» إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ اسْمًا لَهُ فَلَا يَعْتَقُ، وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْحَرِّيَّةِ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ^(٢).

- وَالْكِنَايَاتُ تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «لَا مِلْكَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ، وَلَا رِقٌّ، وَخَرَجْتَ مِنْ مِلْكِي» وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ لِأَمَتِي: «أَطْلَقْتُكَ» وَلَوْ قَالَ: «طَلَقْتُكَ» لَا تَعْتَقُ وَإِنْ نَوَى.

وَإِنْ قَالَ: «هَذَا ابْنِي أَوْ أَبِي أَوْ أُمِّي» عَتَقَ (سَمَ)، وَلَوْ قَالَ: «هَذَا أَخِي» لَمْ يَعْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: «يَا ابْنِي أَوْ يَا أَخِي» لَمْ يَعْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: «أَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ» لَمْ يَعْتَقُ، وَلَوْ قَالَ: «مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ» عَتَقَ، وَلَوْ قَالَ: «لَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ» لَمْ يَعْتَقُ وَإِنْ نَوَى.

وَعَتَقَ الْمُكْرَهَ وَالسَّكَرَانَ وَاقَعَ.

بَيَانُ جُزْءِ مِلْكٍ إِذَا رَجِمَ مُحَرَّرٌ

وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ مُحَرَّرٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا.

وَالْمَكَاتِبُ يَتَكَاتَبُ عَلَيْهِ قَرَابَةُ الْوِلَادِ لَا غَيْرَ (سَمَ).

(١) العتق في اللغة: القوة، يقال: عتق الطائر إذا قوي على الطيران، وعتقت الخمر: قويت واشتدَّت، ويستعمل في غير ذلك.

وشرعاً: زوال الرق عن المملوك. انظر الاختيار.

(٢) وذلك كأن يقول: «وجهك حرٌّ»، وكذا رقبتك أو بدنك.

وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ لِلصَّنَمِ أَوْ لِلشَّيْطَانِ عَتَقَ وَكَانَ عَاصِيًا، وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا عَتَقَ حَمْلَهَا مَعَهَا، وَإِنْ أَعْتَقَ حَمْلَهَا عَتَقَ خَاصَّةً، وَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الْحَرِّيَّةِ وَالرَّقِّ وَالتَّدْبِيرِ، وَوَلَدُ الْأُمَّةِ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ. وَوَلَدُ الْمَغْرُورِ حُرٌّ بِالْقِيَمَةِ^(١).

وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فَقَبِلَ عَتَقَ وَلَزِمَهُ الْمَالُ. وَإِنْ قَالَ: «إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَانْتَ حُرٌّ» صَارَ مَادُونًا وَيَعْتَقُ بِالتَّخْلِيَةِ (ز) بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَلْفٍ، وَلَهُ أَنْ يَبْعَهُ قَبْلَ آدَاءِ الْمَالِ.

فصل

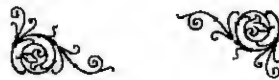
في المستسعى

وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ وَسَعَى فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ (سم)، وَالْمُسْتَسْعَى كَالْمَكَاتِبِ^(٢) (سم). وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَهُ عَتَقَ، فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى قِيَمَةِ شَرِيكِهِ فَاضِلًا عَنْ مَلْبُوسِهِ وَقُوتِ يَوْمِهِ وَعِيَالِهِ، فَشَرِيكُهُ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ، وَإِنْ شَاءَ دَبَّرَ، وَإِنْ شَاءَ كَاتَبَ، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْمَعْتَقَ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدَ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ (سم). وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ أَحَدَهُمَا عَتَقَ نَصِيبَ الْآبِ، وَشَرِيكُهُ إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ (سم)، وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى عَلِمَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِيهِ: «أَحْذُكُمَا حُرًّا» ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا، أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ مَاتَ، عَتَقَ الْآخَرَ، وَكَذَا إِذَا اسْتَوْلَدَ إِحْدَى الْجَارِيَتَيْنِ.

وَلَوْ قَالَ لِأَمَّتِيهِ: «إِحْذَاكُمَا حُرَّةً» ثُمَّ وَطِئَ إِحْدَاهُمَا لَا تَعْتَقُ الْآخَرَى (سم).

وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ أَوْ إِحْدَى أَمَّتَيْهِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ (سم).



(١) صورته: أن يتزوّج حرٌّ امرأةً على أنها حرّة، أو يشتري أمةً على أنها ملك البائع، فولدت كلًّا منهما ولدًا، فظهر أن الأولى أمة، والثانية ملك لغير البائع، فحينئذ يكون كلٌّ من الولدين حرًّا، وعلى الوالد قيمتهم للمولى.

(٢) في أنه: لا يباع، ولا يرث، ولا يورث، ولا يتزوّج، ولا تقبل شهادته. ويفارق المكاتبَ بخصلة واحدة، وهي أنه لا يرُدُّ في الرّق.

باب التدبير^(١)

وإذا قال لِعَبْدِهِ: «إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ» أو «أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي» أو «أَنْتَ مُدَبَّرٌ» أو «قَدْ دَبَّرْتُكَ» أو «أَنْتَ حُرٌّ مَعَ مَوْتِي» أو «عِنْدَ مَوْتِي» أو «فِي مَوْتِي» أو «أَوْصَيْتُ لَكَ بِنَفْسِكَ» أو بِرَقَبَتِكَ، أو بِثُلُثِ مَالِي» فَقَدْ صَارَ مُدَبَّرًا، وَتَجُوزُ كِتَابَتُهُ.

وإذا وَلَدَتِ الْمُدَبَّرَةُ مِنْ مَوْلَاهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ، وَسَقَطَ عَنْهَا التَّدْبِيرُ، وَلَا تَسْعَى فِي شَيْءٍ أَضْلًا، وَلَهُ اسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَوُظُفُهَا، وَكَسْبُهَا وَإِثْرُهَا لِلْمَوْلَى.

وإذا مَاتَ الْمَوْلَى عَتَقَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ فَيَحْسَابُهُ^(٢)، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَوْلَى دَيْنٌ سَعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ.

ولو دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وَضَمِنَ نِصْفَ شَرِيكِهِ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ نِصْفُهُ (مَم) بِالتَّدْبِيرِ وَسَعَى فِي نِصْفِهِ.

وإن قال له: «إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا، أَوْ فِي سَفَرِي هَذَا، أَوْ إِنْ مِتُّ إِلَى عِشْرِينَ سَنَةً» فَهُوَ تَعْلِيْقٌ، يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَإِنْ مَاتَ عَلَى تِلْكَ الصَّفَةِ عَتَقَ.



(١) التدبير لغة: الإعتاق عن دُبْرٍ، وهو ما بعد الموت.

شرعاً: تعليق العتق بموت المولى أو غيره.

(٢) أي: وإن لم يخرج العبد من ثلث ماله، فيحسب ثلث ماله فيعتق منه بقدره، ويسعى العبد في باقيه.

باب الاستيلاد

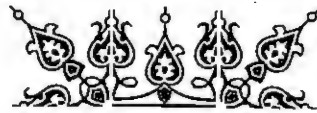
لا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِ الْأُمِّ مِنْ مَوْلَاهَا إِلَّا بِدَعْوَاهُ، فَإِذَا اعْتَرَفَ بِهِ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ، فَإِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَبَتَ بَعْثُ دَعْوَةٍ، وَيَنْتَفِي بِمُجَرَّدِ نَفْيِهِ بَغَيْرِ لَعَانٍ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِالْعَتَقِ، وَلَهُ وَطْؤُهَا وَاسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَكِتَابَتُهَا، وَتَعْتِقُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَلَا تَسْعَى فِي دُيُونِهِ، وَحُكْمُ وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ الْإِسْتِيلَادِ حُكْمُهَا.

وَإِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ الْوَلَدِ النَّصْرَانِيَّ سَعَتْ فِي قِيَمَتِهَا، وَهِيَ كَالْمَكَاتِبَةِ (ز)، وَلَوْ مَاتَ سَيِّدُهَا عَتَقَتْ بِلَا سِعَايَةٍ.

وَلَوْ تَزَوَّجَ أُمَّةٌ غَيْرَهُ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ.

وَلَوْ وَطِئَ جَارِيَةٌ ابْنَهُ قَوْلَدَتْ وَأَدْعَاهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا دُونَ عَقْرِهَا وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا، وَالْجَدُّ كَالْأَبِ عِنْدَ انْقِطَاعِ وَلَايَتِهِ.

جَارِيَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلَدَتْ فَادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ قِيَمَتِهَا، وَنِصْفُ عَقْرِهَا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَمَةِ وَلَدِهَا، وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعًا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لِهَُمَا، وَيُثْبِتُ نَسَبُهُ مِنْهُمَا، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ عَقْرِهَا^(١)، وَيَرِثُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَاتِبٌ، وَيَرِثَانِ مِنْهُ كَأَبٍ وَاحِدٍ.



(١) أي: وجوباً: فَإِنْ مَلَكَهَا مَنَاصِفَةً تَقَاصًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَجِبَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ مِثْلُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي قَبْضِهِ وَرَدِّهِ. وَفَائِدَةُ الْوَجُوبِ تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ أَبْرَأَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَقِيَ حَقُّ الْآخَرِ، وَفِيمَا لَوْ قَوْمَ نَصِيْبِهِ بِفَضْةٍ وَالْآخَرُ بِذَهَبٍ كَانَ لَهُ دَفْعُ الْفَضَّةِ وَأَخْذُ الذَّهَبِ، وَفِيمَا لَوْ كَانَ نَصِيْبُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ، كَانَ لَهُ أَخْذُ الزِّيَادَةِ.

كتاب المكاتب^(١)

وَمَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مَالٍ فَقَبِلَ صَارَ مُكَاتَبًا، وَالصَّغِيرُ الَّذِي يَغِقِلُ كَالْكَبِيرِ، وَسَوَاءٌ شَرَطَهُ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا أَوْ مُنَجَّمًا^(٢).

وَإِذَا صَحَّتِ الْكِتَابَةُ يُخْرَجُ عَنْ يَدِ الْمَوْلَى دُونَ مِلْكِهِ، وَإِذَا أَتْلَفَ الْمَوْلَى مَالَهُ غَرِمَهُ، وَإِنْ وَطِئَ الْمُكَاتَبَةُ فَعَلَيْهِ عَقْرُهَا، وَلَوْ جَنَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَدِهَا لَزِمَهُ الْأَرْضُ. وَإِنْ أَغْتَقَ الْمَوْلَى الْمَكَاتِبَ نَفَذَ عِتْقَهُ وَسَقَطَ عَنْهُ مَالُ الْكِتَابَةِ.

فصل

ما يجوز للمكاتب أن يفعله

وهو كالمأذون في جميع التضرفات، إلا أنه لا يمتنع بمنع المولى، وله أن يسافر، ويزوج الأمة، ويكاتب عبده، فإن أدى قبله قولاً له للمولى، وإن أدى الأول قبله قولاً له، وإن ولد له من أمته ولد فحكمه كحكمه وكسبه له، وكذلك ولد المكاتب معها.

ولو زوج أمته من عبده، ثم كاتبها فولدت دخل في كتابته الأم، وإن ولدت من مولاها: إن شاءت مضت على المكاتب، وإن شاءت صارت أم ولد له وعجزت نفسها.

وإن كاتب أم ولده جاز، فإذا مات سقط عنها مال الكتابة، وإن كانت مدبرة جاز. فإن مات المولى ولا مال له: إن شاء سعى^(٣) في ثلثي قيمته، أو جميع بدل الكتابة (سم).

فصل

في الكتابة الفاسدة

وَإِذَا كَاتَبَ الْمُسْلِمُ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ، أَوْ خِنْزِيرٍ، أَوْ عَلَى قِيمَةِ الْعَبْدِ (س)، أَوْ عَلَى أَلْفٍ عَلَى

(١) الكتابة لغة: الضم والجمع، وشرعاً: تحرير المملوك يدأ حالاً، ورقبة مالا، أي: عند أداء البذل. ١. هـ الباب.

(٢) قوله: «مؤجلاً»، أي: إلى زمن معلوم. وقوله: «منجماً» أي: مقسطاً على أمانة معينة.

(٣) الضمير يعود إلى المدبر من حيث هو.

أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ عَبْدًا بَغِيرَ عَيْنِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ عَتَقَ (ز)، وَإِذَا عَتَقَ بِأَدَاءِ الْخَمْرِ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَفْسِهِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُسَمَّى، وَزَادَ عَلَيْهِ، وَفِيمَا إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى قِيمَتِهِ يَعْتَقُ بِأَدَاءِ الْقِيمَةِ. وَالْكِتَابَةُ عَلَى الدِّمِّ وَالْمَيْتَةِ بَاطِلَةٌ، وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَالْثَوْبِ كَالنِّكَاحِ. وَلَوْ كَاتَبَ الذَّمِّيُّ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ جَازَ، وَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ فَلِلْمَوْلَى قِيمَةُ الْخَمْرِ.

مكاتبه العبيدين في عتق واحد

وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدَانِ كِتَابَةً وَاحِدَةً: إِنْ أَدَّى عَتَقَا، وَإِنْ عَجَزَا رُدَّ إِلَى الرَّقِّ، وَلَا يَعْتَقَانِ إِلَّا بِأَدَاءِ الْجَمِيعِ، وَلَا يَعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِأَدَاءِ نَصِيبِهِ. فَإِنْ عَجَزَ أَحَدُهُمَا قُرِدَ إِلَى الرَّقِّ، ثُمَّ أَدَّى الْآخَرُ جَمِيعَ الْكِتَابَةِ عَتَقَا^(١).

وَلَوْ كَانَا لِرَجُلَيْنِ فَكَاتَبَاهُمَا كَذَلِكَ^(٢)، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَكَاتَبٌ بِحَصَّتِهِ، يَعْتَقُ بِأَدَائِهَا، وَإِنْ كَاتَبَاهُمَا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ جَازَ، فَأَيُّهُمَا أَدَّى عَتَقَا، وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنُصْفِ مَا أَدَّى.

مطلب

في العجز أو الموت

وَإِذَا مَاتَ الْمَكَاتَبُ وَتَرَكَ وَفَاءً أَدَّتْ مَكَاتَبَتُهُ وَحُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ، وَيَعْتَقُ أَوْلَادُهُ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلِوَرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا وَلِدَتْ فِي الْكِتَابَةِ سَعَى كَالْأَبِ، وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى^(٣) فَإِنْ أَدَّى الْكِتَابَةُ حَالًا وَإِلَّا رُدَّ فِي الرَّقِّ (سَم). وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى أَدَّى الْكِتَابَةُ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمْ لَمْ يَعْتَقِ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ جَمِيعًا عَتَقَ.

وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتَبُ عَنْ نَجْمٍ نَظَرَ الْحَاكِمُ: فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَرْجُو وَصُولَهُ أَنْظَرَهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جِهَةٌ عَجَزَهُ سَ، وَعَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرَّقِّ.

(١) وَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِمَا أَدَّى إِلَى الْمَوْلَى مِنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي حَقِّ الْآخَرِ.

(٢) أَي: كِتَابَةً وَاحِدَةً.

(٣) أَي: كَانَ لِلْمَكَاتَبِ وَلَدٌ عِنْدَ سَيِّدِ الْآخَرِ، فَاشْتَرَاهُ أَثْنَاءَ الْكِتَابَةِ، ثُمَّ مَاتَ الْمَكَاتَبُ.

أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِ عَبْدًا بَغِيرَ عَيْنِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ، فَإِنْ أَدَّى الْخَمْرَ عَتَقَ (ز)، وَإِذَا عَتَقَ بِأَدَاءِ الْخَمْرِ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَفْسِهِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمُسَمَّى، وَيُزَادُ عَلَيْهِ، وَفِيمَا إِذَا كَاتَبَهُ عَلَى قِيمَتِهِ يَغْتَقُ بِأَدَاءِ الْقِيمَةِ.

وَالكِتَابَةُ عَلَى الدِّمِّ وَالْمِيتَةِ بَاطِلَةٌ، وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَالثَّوْبِ كَالنِّكَاحِ.
وَلَوْ كَاتَبَ الذَّمِّيُّ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ جَازَ، وَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ فَلِلْمَوْلَى قِيمَةُ الْخَمْرِ.

مكاتبة العبيدين في عقد واحد

وَلَوْ كَاتَبَ عَبْدَانِ كِتَابَةً وَاحِدَةً: إِنْ أَدَيَا عَتَقَا، وَإِنْ عَجَزَا رُدَّا إِلَى الرَّقِّ، وَلَا يَغْتَقَانِ إِلَّا بِأَدَاءِ الْجَمِيعِ، وَلَا يَغْتَقُ أَحَدُهُمَا بِأَدَاءِ نَصِيبِهِ. فَإِنْ عَجَزَ أَحَدُهُمَا قُرِدَ إِلَى الرَّقِّ، ثُمَّ أَدَّى الْآخَرُ جَمِيعَ الْكِتَابَةِ عَتَقَا^(١).

وَلَوْ كَانَا لِرَجُلَيْنِ فَكَاتَبَاهُمَا كَذَلِكَ^(٢)، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَكَاتَبٌ بِحَصَّتِهِ، يَغْتَقُ بِأَدَائِهَا، وَإِنْ كَاتَبَاهُمَا عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ جَازَ، فَأَيُّهُمَا أَدَّى عَتَقَا، وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنُصْفِ مَا أَدَّى.

مطلب

في العجز أو الموت

وَإِذَا مَاتَ الْمَكَاتَبُ وَتَرَكَ وَقَاءً أَدَيْتَ مَكَاتِبَتَهُ وَحُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ، وَيَغْتَقُ أَوْلَادَهُ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلِوَرَثَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَثْرِكْ وَقَاءً وَتَرَكَ وَلَدًا وَلَدًا فِي الْكِتَابَةِ سَعَى كَالْأَبِ، وَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا مُشْتَرَى^(٣) فَإِنْ أَدَّى الْكِتَابَةَ حَالًا وَإِلَّا رُدَّ فِي الرَّقِّ (سَم).

وَإِذَا مَاتَ الْمَوْلَى أَدَّى الْكِتَابَةَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نُجُومِهِ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمْ لَمْ يَغْتَقِ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ جَمِيعًا عَتَقَ.

وَإِذَا عَجَزَ الْمَكَاتَبُ عَنْ نَجْمِ نَظَرِ الْحَاكِمِ: فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَرْجُو وَصُولَهُ أَنْظَرَهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ جِهَةٌ عَجَزَهُ سَ، وَعَادَ إِلَى أَحْكَامِ الرَّقِّ.

(١) وَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِمَا أَدَّى إِلَى الْمَوْلَى مِنْ بَدَلِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي حَقِّ الْآخَرِ.

(٢) أَيُّ: كِتَابَةً وَاحِدَةً.

(٣) أَيُّ: كَانَ لِلْمَكَاتَبِ وَلَدٌ عِنْدَ سَيِّدٍ آخَرَ، فَاشْتَرَاهُ أَثْنَاءَ الْكِتَابَةِ، ثُمَّ مَاتَ الْمَكَاتَبُ.

كتاب الولاء^(١)

وهو نوعان: ولَاءُ عَتَاقٍ، وولَاءُ مُوَالَاةٍ.

أولاً: ولَاءُ العتاقة

وسَبَبُ ولَاءِ العَتَاقَةِ الإِغْتَاقُ، وَغَتَّقَ الْقَرِيبَ بِالشَّرَاءِ، وَالْمُكَاتِبَ بِالْأَدَاءِ، وَالْمُدَبِّرَ وَأُمَّ الْوَلَدِ بِالْمَوْتِ.

وَيُثْبِتُ لِلْمُعْتَقِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَإِنْ شَرَطَهُ لِغَيْرِهِ^(٢) أَوْ سَائِيَةٍ^(٣) وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا، فَإِذَا مَاتَ فَهُوَ لِأَقْرَبِ عَصَبِيَّتِهِ، فَيَكُونُ لِإِبْنِهِ دُونَ أَبِيهِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ فَهُمْ سَوَاءٌ. وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءٌ مَنْ أَعْتَقَنَ، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقَنَ، أَوْ جَرَّ وَلَاءٌ مَعْتَقَهُنَّ بَأَن زَوَّجَتْ عَبْدَهَا مُعْتَقَةَ الْغَيْرِ، فَوَلَدَتْ، فَوَلَاؤُهُ لِمَوَالِي الزَّوْجَةِ.

ثانياً: ولَاءُ الموالاة

وسَبَبُ ولَاءِ الْمُوَالَاةِ الْعَقْدُ.

وَصُورَتُهُ: إِذَا أَسْلَمَ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَوَالَاهُ عَلَى أَنْ يَرِثَهُ وَيَعْقِلَ عَنْهُ فَقَالَ: «أَنْتَ مُوَالِي تَرِثُنِي إِذَا مِتُّ، وَتَعْقِلُ عَنِّي إِذَا جِئْتُ»، فَيَقْبَلُ الْآخَرُ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَإِذَا مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ وَرِثَتُهُ. وَلَهُ أَنْ يَنْسَخَ عَقْدَ الْوَلَاءِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، فَإِنْ عَقَلَ عَنْهُ أَوْ عَنْ وَلَدِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. وَإِذَا أَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ وَوَالَتْ، أَوْ أَقَرَّتْ بِالْوَلَاءِ، وَفِي يَدِهَا ابْنٌ صَغِيرٌ تَبِعَهَا (سَم) فِي الْوَلَاءِ.

(١) الولاء لغة: القرابة.

شرعاً: قرابة حكمية حاصلة من العتق أو من الموالاة.

(٢) بيانه: أعتق عبده وشرط الولاء لغيره.

(٣) بيانه: أن يعتق عبده بشرط أن لا يكون ولأه بينهما، ويرثه غيره.

كتاب الإيمان^(١)

اليَمِينُ بالله تعالى ثلاثة:

- ١- عَمُوسٌ^(٢): وهي الحَلِفُ على أمرٍ ماضٍ أو حالٍ يَتَعَمَّدُ فيها الكَذِبُ، فلا كَفَّارَةَ فيها.
- ٢- وَلَغَوٌ^(٣): وهي الحَلِفُ على أمرٍ يَظُنُّه كما قال، وهو بِخِلَافِهِ، فنرجو أن لا يُؤَاخِذَهُ اللهُ بها.

٣- وَمُنْعَقِدَةٌ^(٤): وهي الحَلِفُ على أمرٍ في المُسْتَقْبَلِ لِيَفْعَلَهُ أو يَتْرُكَهُ. وهي أنواع:

أ - منها ما يَجِبُ فيه البرُّ، كَفُعْلِ الفرائضِ، وَمَنَعِ المعاصي.

ب - ونوعٌ يَجِبُ فيه الحِنْتُ، كَفُعْلِ المعاصي، وتركِ الواجبات.

ج - ونوعٌ الحِنْتُ فيه خيرٌ من البرِّ، كهجرانِ المُسلم، ونحوه.

د - ونوعٌ هما على السَّوَاءِ، فحَفِظَ اليمينِ فيه أولى^(٥).

مقدار الكفارة

وَإِذَا حَنَثَ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ: إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبَةً، وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أو كَسَاهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ^(٦).

وَلَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الْحِنثِ.

وَالْقَاصِدُ وَالْمُكْرَهُ وَالنَّاسِي فِي الْيَمِينِ سَوَاءٌ.

(١) الإيمان جمع يمين، وهو لغة: القوة، وشرعاً: عبارة عن عَقْدٍ قَوِيٍّ به عزمُ الحالف على الفعل أو الترك.

(٢) قوله: «عموس» صفة ليمين، مأخوذة من العَمَس، وهو الإدخال في الماء، سُمِّيَتْ به لأنها تُدْخِلُ صاحبها في الإنم، ثُمَّ فِي النَّارِ. أ. هـ. الباب.

(٣) سُمِّيَتْ لَغَواً؛ لأنها ساقطة لا مؤاخذه فيها، إلا في ثلاث: طلاق، عتاق، نذر. أ. هـ. الباب عن الأشباه.

(٤) سُمِّيَتْ مُنْعَقِدَةً لعقد الحالف على البرِّ بالقصد والنية.

(٥) وذلك كان يحلف على عدم تناول مباح ما.

(٦) حتى لو مرض فيها وأفطر، أو حاضت استقبل.

فصل

جروف القسم

وحروف القسم: الباء، والواو، والتاء.

وتضم الحروف فتقول: الله لا أفعل كذا.

واليمين بالله تعالى وبأسمائه، ولا يحتاج إلى نيّة إلا فيما يُسمّى به غيره، كالحكيم والعليم، وبصفات ذاته كعزة الله وجلاله، وإلا «وعلم الله» فلا يكون يميناً، وكذلك «ورحمة الله»، وسخطه وعذبه.

والحلف بغير الله تعالى ليس بيمين، كالنبي والقرآن والكعبة^(١)، والبراءة منه يمين.

«وحق الله» ليس بيمين، و«الحق» يمين.

ولو قال: «إن فعلت كذا فعليه لعنة الله، أو هو زان، أو شارب خمر» فليس بيمين، ولو قال: «هو يهودي أو نصراني» فهو يمين.

ولو قال: «لعمركم الله، أو وایم الله، أو وعهد الله، أو وميثاقه، أو عليّ نذر، أو نذر الله»، فهو يمين.

ولو قال: «أحلف، أو أقسم، أو أشهد» أو زاد فيها ذكر الله تعالى^(٢) فهو يمين.

ومن حرم على نفسه ما يملكه، فإن استباحه أو شيئاً منه لزمت الكفارة.

ولو قال: «كل حلال عليّ حرام» فهو على الطعام والشراب، إلا أن ينوي غيرهما.

ومن حلف حالة الكفر لا كفارة في جنه.

ومن قال: «إن شاء الله» متصلاً بيمينه فلا جنث عليه.

فصل

اليمين في الدخول والخروج

حلف لا يخرج، فأمر رجلاً فأخرجه حيث، وإن أخرجه مكرهاً لا يحنث.

حلف لا يخرج إلا إلى جنازة فخرج إليها، ثم أتى حاجة أخرى لم يحنث.

(١) قال في اللباب: الأيمان مبنية على العرف، ثم قال: قال الكمال: ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون يميناً، وأما الحلف بكلام الله تعالى فيدور مع العرف. ا.هـ.

(٢) بأن قال: أحلف بالله، أو أقسم بالله، أو أشهد بالله.

حَلَفَ لَا يَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجَ يُرِيدُهَا، ثُمَّ رَجَعَ حَيْثُ، وَكَذَلِكَ الذَّهَابُ فِي الْأَصَحِّ، وَفِي الْإِثْنَيْنِ لَا يَحْنُ حَتَّى يَدْخُلَهَا^(١).

حَلَفَ لَا تَدْخُلُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَلَوْ قَالَ: «إِلَّا أَنْ آذَنَ لَكَ» يَكْفِيهِ إِذْنٌ وَاحِدٌ.

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَارَتْ صَحْرَاءَ وَدَخَلَهَا حَيْثُ، وَلَوْ قَالَ: «دَاراً» لَمْ يَحْنُ، وَفِي الْبَيْتِ لَا يَحْنُ فِي الْوَجْهَيْنِ.

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتاً، لَمْ يَحْنُ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ وَالْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ.

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَقَامَ عَلَى سَطْحِهَا حَيْثُ، وَلَوْ دَخَلَ وَهَلِيئَها: إِنْ كَانَ لَوْ أَغْلَقَ الْبَابَ كَانَ دَاخِلاً حَيْثُ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ لَمْ يَحْنُ بِالْقُعُودِ.

فصل

اليمين في اللباس والركوب وغيرهما

حَلَفَ لَا يَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ، وَهُوَ لَا يَسُهُ، فَتَزَعَهُ لِلْحَالِ لَمْ يَحْنُ، وَإِنْ لَبِثَ سَاعَةً حَيْثُ، وَكَذَلِكَ رُكُوبُ الدَّابَّةِ وَسُكُنَى الدَّارِ.

حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَلَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ أَجْمَعٍ.

قَالَ لَهُ: «اجْلِسْ فَتَعَدَّ عِنْدِي» فَقَالَ: «إِنْ تَعَدَّيْتُ فَعَبْدِي حُرٌّ» فَرَجَعَ وَتَعَدَّى فِي بَيْتِهِ لَمْ يَحْنُ.

وَلَوْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا: «إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَجَلَسَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ تَطْلُقْ. وَمَنْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فُلَانٍ، فَرَكَبَ دَابَّةً عَبْدُهُ الْمَأْدُونِ لَمْ يَحْنُ، مَدْيُوناً كَانَ أَوْ غَيْرَ مَدْيُونٍ.

حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ أَوْ سَبَّحَ أَوْ هَلَّلَ لَمْ يَحْنُ.

حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ شَهراً، فَمِنْ جِئِنِ حَلَفَ، حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ فَكَلَّمَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ نَامَ حَيْثُ، وَلَوْ كَلَّمَ غَيْرَهُ وَقَصَدَ أَنْ يَسْمَعَ لَمْ يَحْنُ، وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ حَيْثُ، وَإِنْ تَوَاهَمَ دُونَهُ لَمْ يَحْنُ.

حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ عَبْدَ فُلَانٍ يُعْتَبَرُ مِلْكُهُ يَوْمَ الْحِنْثِ لَا يَوْمَ الْحَلْفِ، وَكَذَا الثَّوبُ وَالِدَّارُ، وَلَوْ

(١) والفرق: أَنَّ الْإِثْنَيْنِ عبارة عن الوصول، والخروج والذهاب معناهما واحد.

قال: «عبد فلان هذا، أو داره هذه» لا يَحْنُثُ بعد البيع، وفي الصديق والزوج والزوجة يَحْنُثُ بعد المعادة والفراق.

فصل

مقدار الحين والزمان والدهر

الحينُ والزمانُ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ في التعريف والتكثير.
والدَّهْرُ: الأَبَدُ، ودَهْرًا: قال أبو حنيفة: لا أدري ما هو.
والآيَّامُ والشُّهُورُ والسُّنُونُ عَشْرَةٌ، وفي المنكر ثلاثة.

فصل

اليمين في الأكل والشرب

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يَقْضَمْهَا، وَمِنْ هَذَا الدَّقِيقِ يَحْنُثُ بِخُبْرِهِ دُونَ سَقْفِهِ.

والخُبْرُ: ما اعتاده أهل البلد، والشَّوَاءُ مِنَ اللَّحْمِ، وَالطَّبِيخُ: مَا يُطْبَخُ مِنَ اللَّحْمِ بِالماءِ، وَيَحْنُثُ بِأَكْلِ مَرْقِهِ، وَالرُّؤُوسُ: مَا يُكْبَسُ فِي الثَّنَانِيرِ وَيَبَاعُ فِي السُّوقِ، وَالرُّطْبُ وَالْعَنْبُ وَالرُّمَانُ وَالْخِيَارُ وَالْقَنَاءُ لَيْسَ بِفَاكِهَةٍ، وَالْإِدَامُ: مَا يُضْطَبَغُ بِهِ، كَالْحَلِّ وَالزَّيْتِ وَالْمِلْحِ، وَالْعَدَاءُ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ، وَالْعِشَاءُ: مِنَ الظُّهْرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَالسَّحُورُ: مَنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَالشُّرْبُ مِنَ النَّهْرِ الْكَرْغُ مِنْهُ.

ولو حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنَ الْحَبِّ أَوْ الْبُرِّ يَحْنُثُ بِالْإِنَاءِ.

وَالسَّمَكُ وَالْأَلْيَةُ لَيْسَا بِلَحْمٍ، وَالكَرْشُ وَالْكَبِدُ وَالرِّقَّةُ وَالْفُوَادُ وَالْكِلْيَةُ وَالرَّأْسُ وَالْأَكَارُغُ وَالْأَمْعَاءُ وَالطَّحَالُ لَحْمٌ، وَالشَّحْمُ شَحْمُ الْبَطْنِ.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَأَكَلَهُ رُطْبًا لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا الرُّطْبُ إِذَا صَارَ تَمْرًا، وَاللَّبَنُ شِيرَازًا.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا فَأَكَلَهُ حَيْثُ.

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ فَهُوَ عَلَى ثَمَرِهَا وَدُبْسِهَا غَيْرِ الْمَطْبُوخِ، وَمِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَعَلَى اللَّحْمِ وَاللَّبَنِ وَالزُّبْدِ.

وَلَا يَدْخُلُ بَيْضُ السَّمَكِ فِي الْبَيْضِ.

وَالشَّرَاءُ كَالْأَكْلِ.



فصل

حَلَفَ لَيُضَعِدَنَّ السَّمَاءَ، أَوْ لَيَطِيرَنَّ فِي الْهَوَاءِ انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ وَحَيْثُ لِلْحَالِ .
حَلَفَ لَيَأْتِيَنَّهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَهِيَ عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصُّحَّةِ، حَلَفَ لَيَأْتِيَنَّهُ فَلَمْ يَأْتِهِ حَتَّى مَاتَ حَيْثُ
فِي آخِرِ حَيَاتِهِ .

ولو قال: «إِنْ أَكَلْتُ، أَوْ شَرِبْتُ، أَوْ لَبِسْتُ، أَوْ كَلَّمْتُ، أَوْ تَزَوَّجْتُ، أَوْ خَرَجْتُ» ونوى شيئاً بعينه لم يُصَدَّقْ .

ولو قال: «إِنْ أَكَلْتُ طعاماً، أَوْ شَرِبْتُ شرباً، أَوْ لَبِسْتُ ثوباً» ونحو ذلك، ونوى شيئاً دون شيءٍ صُدِّقَ ديانةً خاصةً .

وَالرَّيْحَانُ اسْمٌ لِمَا لَا سَاقَ لَهُ، فَلَا يَحْنُثُ بِالْيَاسَمِينِ وَالْوَرْدِ .
وَالْوَرْدُ وَالْبَنْفَسُجُ هُوَ الْوَرَقُ، وَالْخَاتَمُ الثَّقَرَةُ لَيْسَ بِحُلِيِّ^(١)، وَالذَّهَبُ حُلِيٌّ^(٢)، وَالْعَقْدُ اللَّوْلُؤُ
لَيْسَ بِحُلِيٍّ حَتَّى يَكُونَ مُرْصَعاً .

حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَجَعَلَ عَلَيْهِ فِرَاشاً آخَرَ وَنَامَ لَمْ يَحْنُثْ، وَإِنْ جَعَلَ قِرَاماً فَتَنَامَ
حَنْثٌ .

وَالضَّرْبُ وَالْكَلَامُ وَالْكِسْوَةُ وَالذُّخُولُ عَلَيْهِ يَتَّقَدُّ بِحَالِ الْحَيَاةِ .

اليمين في الضرب

حَلَفَ لَيَضْرِبَنَّهُ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ حَتَّى يَقْتُلَهُ، فَهُوَ عَلَى أَشَدِّ الضَّرْبِ .
حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ فَخَقَّقَهَا أَوْ مَدَّ شَعْرَهَا، أَوْ عَضَّهَا حَنْثٌ .

اليمين في الصوم والحملات

حَلَفَ لَا يَصُومُ، فَتَوَى وَصَامَ سَاعَةً حَيْثُ، وَإِنْ قَالَ: «صُوماً» لَمْ يَحْنُثْ إِلَّا بِتَمَامِ الْيَوْمِ .
حَلَفَ لَا يُصَلِّي، فَقَامَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ لَمْ يَحْنُثْ مَا لَمْ يَسْجُدْ، وَلَوْ قَالَ: «صلاة» لَمْ يَحْنُثْ
إِلَّا بِتَمَامِ رَكَعَتَيْنِ .

(١) صورته: حلف لا يلبس حُلِيًّا، فلا يحنث لو لبس خاتم فضة، لأنه يستعمل لغير التزئين، أمّا إذا كان مَصُوغاً على هيئة خاتم النساء، بأن كان ذا قَصْرٍ حَنْثٌ، لذلك قَيَّده بقوله: «الخاتم الثَّقَرَةُ» أي: ليس مَصُوغاً على هيئة خاتم النساء. والله أعلم .

(٢) أي: بخلاف خاتم الذهب؛ لأنه لا يستعمل إلا للتزئين؛ لذلك حرم على الرجال .

اليمين في العتق والطلاق

ومن قال لأمته: «إِنْ وَلَدْتَ وَلَدًا فَأَنْتِ حُرَّةٌ» فَوَلَدَتْ وَلَدًا مَيْتًا عَتَقَتْ، وكذلك الطَّلَاقُ، ولو قال: «فَهُوَ حُرٌّ» فَوَلَدَتْ مَيْتًا ثُمَّ حَيًّا عَتَقَ الْحَيَّ (سم).

ومن قال: «مَنْ بَشَّرَنِي بِقُدُومِ فُلَانٍ فَهُوَ حُرٌّ» فَبَشَّرَهُ جَمَاعَةٌ مُتَّفِقُونَ عَتَقَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ بَشَّرُوهُ جَمِيعًا عَتَقُوا، ولو قال: «مَنْ أَخْبَرَنِي» عَتَقُوا فِي الْوَجْهَيْنِ.

قال: «إِنْ تَسَرَّيْتُ»^(١) جَارِيَةٌ فَهِيَ حُرَّةٌ فَتَسَرَّى جَارِيَةٌ كَانَتْ فِي مِلْكِهِ عَتَقَتْ، وَلَوْ اشْتَرَاهَا وَتَسَرَّى بِهَا لَمْ تَعْتَقَ.

اليمين في الزواج والتزويج

حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ فَرَوْجَهُ غَيْرَهُ بغير أمره، فَإِنْ أَجَازَ بِالْقَوْلِ حَيْثُ، وَإِنْ أَجَازَ بِالْفِعْلِ لَمْ يَحْنُثْ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ حَيْثُ، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ.

حَلَفَ لَا يُزَوِّجُ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ، يَحْنُثُ بِالتَّوَكُّلِ وَالْإِجَارَةِ، وَكَذَلِكَ ابْنُهُ وَابْنَتُهُ الصَّغِيرَيْنِ، وَفِي الْكَبِيرَيْنِ لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالمُبَاشَرَةِ.

حَلَفَ لَا يَضْرِبُ عَبْدَهُ فَوَكَّلَ بِهِ حَيْثُ، وَإِنْ نَوَى أَنْ لَا يُبَاشِرَهُ بِتَفْصِيهِ صَدَقَ قَضَاءً.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَضْرِبُ وَلَدَهُ فَأَمَرَ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ، وَذَبْحُ الشَّاةِ كَضَرْبِ الْعَبْدِ.

اليمين في البيع وقبض الدين

حَلَفَ لَا يَبِيعُ فَوَكَّلَ بِهِ لَمْ يَحْنُثْ، وَكَذَا سَائِرُ الْمُعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ.

حَلَفَ لَا يَبِيعُ قَبَاعَ وَلَمْ يَقْبَلِ الْمُشْتَرِي لَا يَحْنُثْ، وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ وَالسَّلَمُ وَالرَّهْنُ وَالنِّكَاحُ وَالخُلْعُ، وَلَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَعَارَ فَلَمْ يَقْبَلِ حَيْثُ.

حَلَفَ لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ إِلَى قَرِيبٍ فَمَا دُونَ الشَّهْرِ، وَبَعِيدٍ أَكْثَرَ مِنَ الشَّهْرِ، وَإِنْ قَالَ: «لَيَقْضِيَنَّهُ الْيَوْمَ» فَقَعَلَ وَبَعْضُهَا زَيْوْفٌ، أَوْ نِهْرَجَةٌ^(٢) أَوْ مُسْتَحَقَّةٌ لَمْ يَحْنُثْ، وَلَوْ كَانَ رِصَاصًا أَوْ سُتُوفَةً^(٣) حَيْثُ.

(١) التَّسَرَّى مِنْ «السَّرِّ» وَهُوَ الْجَمَاعُ.

(٢) النَّهْرَجُ كَالْبَهْرَجِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الشَّيْءُ الْمُبَاحُ، وَدَرَاهِمُ نَهْرَجٍ: رَدِيءٌ، وَالْدَّرَاهِمُ الْبَهْرَجُ: الَّذِي قَضَتْهُ رَدِيئَةً، وَكُلُّ رَدِيءٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَغَيْرِهَا بَهْرَجٌ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةُ «بَهْرَج».

(٣) دَرَاهِمُ سَتُوقَ وَسُتُوقٌ: زَيْفٌ بِهْرَجٍ لَا خَيْرَ فِيهِ، مَعْرَبٌ. لِسَانَ مَادَّةُ «سَتَق».

حَلَفَ لَا يَقْبِضُ دَيْنَهُ مُتَّفَرِّقًا، فَقَبِضَ بَعْضُهُ، لَا يَحْنُثُ حَتَّى يَقْبِضَ بَاقِيَهُ، وَإِنْ قَبِضَهُ فِي وَزْنَتَيْنِ مُتَعَاوِيًا لَمْ يَحْنُثْ.

حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، تَرَكَهُ أَبَدًا، وَإِنْ قَالَ: «لَأَفْعَلَنَّهُ» بَرَّ بِوَاحِدَةٍ.
 اسْتَحَلَفَ الْوَالِي رَجُلًا لِيَعْلِمَنَّهُ بِكُلِّ مُفْسِدٍ فَهُوَ عَلَى حَالٍ وَلَا يَتِيهِ خَاصَّةً.
 حَلَفَ لِيَهْبِئَهُ فَفَعَلَ وَلَمْ يَقْبَلْ بَرًّا، وَكَذَلِكَ الْقَرْضُ وَالْعَارِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ.

فصل

في النذر

وَلَوْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا فَعَلِيهِ الْوَفَاءُ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ فَوُجِدَ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ آخَرًا: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا كَانَ شَرْطًا لَا يُرِيدُ وَجُودَهُ.
 وَلَوْ نَذَرَ ذَبْحَ وَلَدِهِ، أَوْ نَحْرَهُ لَزِمَهُ ذَبْحُ شَاةٍ.



كتاب الحدود

وهي عُقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ وَجَبَتْ حَقًّا لِّلَّهِ تَعَالَى
وَالزَّانَا: وَطَأَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي الْقُبُلِ، فِي غَيْرِ الْمِلْكِ ^(١) وَشِبْهَتِهِ ^(٢)

ما يثبت به الزنا

وَيُثْبِتُ بِالْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ.

أولاً: وَالْبَيِّنَةُ أَنْ يَشْهَدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَأَمْرَأَةٍ بِالزَّانَا، فَإِذَا شَهِدُوا يَسْأَلُهُمُ الْقَاضِي عَنْ مَا هِيَ وَكَيْفِيَّتِهِ وَمَكَانِهِ وَزَمَانِهِ وَالْمَزْنِيَّ بِهَا، فَإِذَا بَيَّنُّوا ذَلِكَ، وَذَكَرُوا أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَشَهِدُوا بِهِ كَالْمِيلِ فِي الْمَكْحَلَةِ، وَعُدُّلُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، حُكِمَ بِهِ.
فَإِنْ نَقَّضُوا عَنْ أَرْبَعَةٍ فَهُمْ قَذَفَةٌ.

رجوع الشهود عن الشهادة

وَأِنْ رَجَعُوا قَبْلَ الرَّجْمِ سَقَطَ وَحْدُوهَا، وَإِنْ رَجَعُوا بَعْدَ الرَّجْمِ يَضْمَنُونَ الدِّيَةَ، وَإِنْ رَجَعَ وَاحِدٌ فَرُبُّهَا.

وَأِنْ شَهِدُوا بِزَنَاءٍ مُتَقَادِمٍ لَمْ يَمْنَعَهُمْ عَنْ إِقَامَتِهِ بَعْدَهُمْ عَنِ الْإِمَامِ لَمْ تُقْبَلْ.
ثانياً: وَيُثْبِتُ بِالْإِقْرَارِ، وَهُوَ أَنْ يُقَرَّ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَرْبَعِ مَجَالِسٍ، يَرُدُّهُ الْقَاضِي فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى لَا يَرَاهُ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ كَمَا يَسْأَلُ الشُّهُودَ إِلَّا عَنِ الزَّمَانِ، فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْحَدُّ.

وَإِذَا رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ قَبْلَ الْحَدِّ، أَوْ فِي وَسْطِهِ خُلِّيَ سَبِيلُهُ.
وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُلَفِّتَهُ الرَّجُوعَ، كَقَوْلِهِ لَهُ: «لَعَلَّكَ وَطِئْتَ بِشُبْهَةٍ، أَوْ قَبَّلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ».

(١) أي: في غير ملك النكاح أو اليمين.

(٢) أي: أو شبهة الملك، كوطء جارية الابن.

فصل في بيان حد الزاني

أولاً: الزاني المحصن

وَحَدُّ الزَّانِي إِنْ كَانَ مُحْصَنًا الرَّجْمُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ.
يُخْرَجُ إِلَى أَرْضٍ قَفَاءَ، فَإِنْ كَانَ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ يَبْتَدِئُ الشُّهُودُ ثَمَّ الْإِمَامُ ثَمَّ النَّاسُ، فَلِذَا امْتَنَعَ
الشُّهُودُ أَوْ بَعْضُهُمْ لَا يُرْجَمُ. وَإِنْ ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ ثَمَّ النَّاسُ.

ثانياً: الزاني غير المحصن

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْصَنًا فَحَدُّهُ الْجَلْدُ مِائَةً لِلْحُرِّ، وَخَمْسُونَ لِلْعَبْدِ.
وَيُضْرَبُ بِسَوْطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ، ضَرْبًا مُتَوَسِّطًا، يُفَرِّقُهُ عَلَى أَعْضَائِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ،
وَيُجَرَّدُ عَنْ ثِيَابِهِ إِلَّا الْإِزَارَ، وَلَا تُجَرَّدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا عَنِ الْفَرْوِ وَالْحَشْوِ، وَإِنْ خُفِرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ
جَارَ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا فِي جَمِيعِ الْحُدُودِ.
وَلَا يُجْمَعُ عَلَى الْمُحْصَنِ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ، وَلَا يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُحْصَنِ الْجَلْدُ وَالنَّفْيُ، إِلَّا أَنْ
يَرَاهُ الْإِمَامُ مَضْلَحَةً فَيَفْعَلَهُ بِمَا يَرَاهُ.

وَلَا يُقِيمُ الْمَوْلَى الْحَدَّ عَلَى عَبْدِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ.
وَإِذَا كَانَ الزَّانِي مَرِيضًا، فَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا رُجِمَ، وَإِلَّا لَا يُجْلَدُ حَتَّى يَبْرَأَ.
وَالْمَرْأَةُ الْحَامِلُ لَا تُحَدُّ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، فَإِنْ كَانَ حَدُّهَا الْجَلْدُ فَحَتَّى تَتَعَالَى مِنْ نِقَائِهَا،
وَإِنْ كَانَ الرَّجْمُ فَتَقِيبُ الْوِلَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ مَن يَرْبِيهِ فَحَتَّى يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا.

إحصاء الرجم

وَإِحْصَانُ الرَّجْمِ: الْحُرِّيَّةُ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ وَالْدُّخُولُ - وَهُوَ الْإِبْلَاجُ فِي الْقَبْلِ - فِي
نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهُمَا بِصِفَةِ الْإِحْصَانِ^(١).

(١) الْوَارِ حَالِيَّةً، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْمَرَادُ: حَالٌ كَوْنُ كُلِّ مِنَ الْوَاطِئِ وَالْمَوْطُوءَةِ مُتَّصِفًا بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهِيَ
الْحُرِّيَّةُ وَمَا بَعْدَهَا.

ثبوت الإحصاء

وَيُثْبِتُ الإحصَاءُ بالإقرار، أو بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أو رَجُلٍ وامْرَأَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ مَعْرُوفٌ.

فصل

الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

وَمَنْ وَطِئَ جَارِيَةً وَلَدِيَهُ وَإِنْ سَفَلَ، وَقَالَ: «عَلِمْتُ أَنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ» أو وَطِئَ جَارِيَةً أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، أو أُمَّهُ أو زَوْجَتَهُ أو سَيِّدِيَهُ أو مُعْتَدَّتِيَهُ عَنْ ثَلَاثٍ، وَقَالَ: «ظَنَنْتُ أَنَّهَا حَلَالٌ» لَمْ يُحَدِّ، وَلَوْ قَالَ: «عَلِمْتُ أَنَّهَا حَرَامٌ» حُدَّ.

وفي جارية الأخ والعَمِّ يُحَدُّ بِكُلِّ حَالٍ.

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِيَزْنِيَ بِهَا، وَزَنَى بِهَا، أو وَطِئَ أَجْنَبِيَّةً فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، أو لَاطَ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَيُعَزَّرُ.

ولو زُفَّتْ إِلَيْهِ غَيْرُ امْرَأَتِهِ فَوَطِئَهَا لَا يُحَدُّ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ.

وَلَوْ وَجَدَ عَلَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً فَوَطِئَهَا حُدَّ.

وَالزَّنا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَالْبَغْيِ لَا يُوجِبُ الْحَدَّ.

وَوَاطِئُ الْبَهِيمَةِ يُعَزَّرُ.

ولو زَنَى بِصَبِيَّةٍ أو مَجْنُونَةٍ حُدَّ، وَلَوْ طَاوَعَتِ الْعَاقِلَةُ الْبَالِغَةَ صَبِيًّا أو مَجْنُونًا لَا يُحَدُّ.

بيان مقدار التعزير

وَأَكْثَرُ التَّعْزِيرِ ^(١) تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا، وَأَقَلُّهُ ثَلَاثَةٌ.

وَالتَّعْزِيرُ أَشَدُّ الضَّرْبِ، ثُمَّ حَدُّ الزَّنا، ثُمَّ حَدُّ الشَّرْبِ، ثُمَّ حَدُّ الْقَذْفِ.



(١) والتعزير لغة: التأديب، وشرعاً: تأديب دون الحد.



باب حد القذف^(١)

وَهُوَ تَمَانُونٌ سَوَاطًا لِلْحُرِّ، وَأَرْبَعُونَ لِلْعَبْدِ.

بَيَانُ سَبَبِ وَجُوبِهِ

وَيَجِبُ بِقَذْفِ الْمُحْصَنِ بِصَرِيحِ الزَّنا، وَتَجِبُ إِقَامَتُهُ بِطَلَبِ الْمُقْذُوفِ، وَيُفَرَّقُ عَلَيْهِ، وَلَا يُنَزَعُ عَنْهُ إِلَّا الْفَرُّ وَالْحَشْوُ.

ثَبُوتُهُ

وَيُثَبِّتُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَبِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ. وَلَا يَنْطَلُ بِالتَّقَادُمِ وَالرُّجُوعِ. وَإِخْصَانُ الْقَذْفِ^(٢): الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعِفَّةُ عَنِ الزَّنا. وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: يَا ابْنَ الرَّأْيِيَّةِ، أَوْ لَسْتُ لَأَبِيكَ، حُدَّ. وَلَا يُطَالِبُ بِقَذْفِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَنْ يَقَعُ الْقَذْحُ بِقَذْفِهِ فِي نَسَبِهِ^(٣). وَلَيْسَ لِلْإِنِّ وَالْعَبْدِ أَنْ يُطَالِبَ أَبَاهُ أَوْ سَيِّدَهُ بِقَذْفِ أُمِّهِ الْحُرَّةِ. وَمَنْ وَطِئَ وَطْأً حَرَامًا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ، وَالْمُلَاعَنَةُ بِوَلَدِهِ^(٤) لَا يُحَدُّ قَاذِفُهُمَا، وَإِنْ لَاعَنَتْ بَعْضُهُمَا وَلَدَ حُدَّ.

وَالْمُسْتَأْمَنُ يُحَدُّ بِالْقَذْفِ.

وَإِذَا مَاتَ الْمُقْذُوفُ بَطَلَ الْحَدُّ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يَصِحُّ الْعَقْفُ عَنْهُ وَلَا الْاِغْتِيَاظُ. وَمَنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: يَا فَاسِقُ، أَوْ يَا خَبِيثُ، أَوْ يَا كَافِرُ، أَوْ يَا سَارِقُ، أَوْ يَا مُخَنَّثُ عَزْرٍ، وَكَذَلِكَ يَا حِمَارُ، يَا خِنْزِيرُ إِنْ كَانَ فَقِيهًا أَوْ عَلَوِيًّا.

(١) القذف لغة: الرَّمْيُ مطلقاً. واصطلاحاً: نسبُهُ من أحصن إلى الزَّنا صريحاً أو دلالةً. وهو من كبائر الذُّنوب اتفاقاً.

(٢) معناه: لا يحُدُّ القاذف إلا إذا قذف عاقلاً بالغاً حراً مسلماً عفيفاً عن الزَّنا.

(٣) وهو الوالد والولد، أي: الأصول والفروع.

(٤) أي: لا اعتنأ زوجها، وادَّعى أنَّ الولد الذي أنث به ليس ابنه، فلا يثبت نسبٌ ولدها منه، وعَدَمُ ثبوت النَّسَبِ أمانة الزَّنا، فيسقط إحصائها، بخلاف الملاعنة بغير ولد لَقَدْ الأمانة.

وَمَنْ حَدَّهُ الْإِمَامُ أَوْ عَزَّرَهُ فَمَاتَ فَهُوَ هَذَرٌ.
 وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُعَزِّرَ زَوْجَتَهُ عَلَى تَرْكِ الزَّيْنَةِ، وَتَرْكِ إِجَابَتِهِ إِلَى فِرَاشِهِ، وَتَرْكِ غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَعَلَى
 الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ.
 وَمَنْ سَرَقَ، أَوْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَحَدَّ فَهُوَ لِلْكُلِّ.



باب حدّ الشرب

وهو كحدّ الزنا كَيْفِيَّةً، وَحَدُّ الْقَذْفِ كَمِّيَّةٌ وَثُبُوتًا، غَيْرَ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِالرُّجُوعِ وَالتَّقَادُّمِ فِي الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ، وَالتَّقَادُّمُ بِذَهَابِ السُّكْرِ وَالرَّائِحَةِ، فَلَوْ أُخِذَ وَرِيحُهَا تَوَجَّدَ مِنْهُ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى الْإِمَامِ انْقَطَعَتْ لِبُعْدِ الْمَسَافَةِ حَدٌّ.

وَيُحَدُّ بِشُرْبِ قَطْرَةٍ مِنَ الْخَمْرِ، وَبِالسُّكْرِ مِنَ النَّبِيذِ^(١).

وَالسُّكَرَانُ: مَنْ لَا يَعْرِفُ الرَّجُلَ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَالْأَرْضُ مِنَ السَّمَاءِ.

وَلَا يُحَدُّ^(٢) حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ سَكِرَ مِنَ النَّبِيذِ وَشَرِبَهُ طَوْعًا، وَلَا يُحَدُّ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ.

وَلَا يُحَدُّ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ أَوْ تَقَيَّاهَا.



(١) أشار إلى أَنَّ الشُّرْبَ نَوْعَانِ:

- شُرْبُ الْخَمْرِ، وَيَكْفِي فِيهِ الْقَلِيلُ وَلَوْ قَطْرَةً، وَلَا يَلْزَمُ السُّكْرَ لَكِي يُحَدَّ.

- وَشُرْبُ الْمُسْكِرِ الْحَرَامِ غَيْرِ الْخَمْرِ كَالنَّبِيذِ، وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ السُّكْرِ حَتَّى يُحَدَّ.

(٢) أَي: لَا يُحَدُّ السُّكَرَانُ بِمَجَرَّدِ وَجْدَانِهِ سَكَرَانَ، حَتَّى يُعْلَمَ...

كتاب الأشربة^(١)

المُحَرَّمُ مِنْهَا:

- الخمر، وهي النِّئِيُّ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبْدِ^(٢).
- الثَّانِي: الْعَصِيرُ إِذَا طُبِّخَ فَذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثُلَاثِهِ وَهُوَ الطَّلَاءُ، وَإِنْ ذَهَبَ نِصْفُهُ فَالْمُنْتَصَفُ^(٣).
- الثَّلَاثُ: السَّكَّرُ، وَهُوَ النِّئِيُّ مِنْ مَاءِ الرُّطَبِ إِذَا غَلَا كَذَلِكَ.
- الرَّابِعُ: نَقِيعُ الزَّيْبِ، وَهُوَ النِّئِيُّ مِنْ مَاءِ الزَّيْبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ كَذَلِكَ.
- وَحُرْمَةُ هَذِهِ الْأَشْرِبَةِ دُونَ حُرْمَةِ الْخَمْرِ، فَيَجُوزُ بَيْنَهُمَا وَتُضْمَنُ بِالِاتِّلَافِ، وَلَا يُحَدُّ شَارِبُهَا حَتَّى يَسْكُرَ، وَلَا يُكْفَرُ مُسْتَحِلُّهَا.
- وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّيْبِ إِذَا طُبِّخَ أَدْنَى طَبَخَةٍ^(٤) حَلَالٌ، وَإِنْ اشْتَدَّ، إِذَا شَرِبَ مَا لَمْ يُسْكِرْ مِنْ غَيْرِ لَهُوَ^(٥).
- وَعَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا طُبِّخَ فَذَهَبَ ثُلَاثُهُ حَلَالٌ وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا قُصِدَ بِهِ التَّقْوَى، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ التَّلَهِّي فَحَرَامٌ.
- وَنَبِيذُ الْعَسَلِ وَالتَّيْنِ وَالْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ حَلَالٌ، طَبَخَ أَوْ لَا، وَفِي حَدِّ السَّكَّرَانِ مِنْهُ رَوَايَتَانِ.

(١) الأشربة جمع شراب، وهو لغة: كلُّ ما يُشْرَب، وَخُصَّ شَرَعًا بِالْمُسْكِرِ.

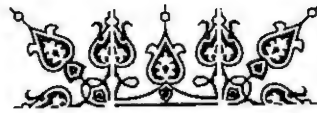
(٢) قوله: «غلا» أي: صار يفور. وقوله: «اشتدَّ» أي: قوي وصار مُسْكِرًا. وقوله: «قذف بالزبد» أي: رمى بالرغوة بحيث لا يبقى شيء منها فيصفو ويرق.

(٣) أي: يحرم إذا غلا واشتدَّ وقذف بالزبد. وقال قاضيخان: ماء العنب إذا طبخ - وهو الباذق - يحلُّ شربه ما دام حلواً عند الكل، وإذا غلا واشتدَّ وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره، ولا يفسق شربه، ولا يكفر مستحلُّه، ولا يحُدُّ شاربُه ما لم يسكر منه. هـ اللباب.

(٤) أي: هو حلال إذا شربه من غير نية لهو، بل شربه على سبيل التَّغْذِيَةِ وَالتَّقْوِيَةِ مثلاً.

(٥) وهي: أن يطبخه إلى أن ينضج. هـ مجمع الأنهر.

وَيُكْرَهُ شُرْبُ دِرْدِيِ الْخَمْرِ^(١) وَالْإِمْتِشَاطُ بِهِ^(٢).
وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِزَاحِ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمُرْقَةِ وَالنَّقِيرِ^(٣).
وَحُلُّ الْخَمْرِ حَلَالٌ، سِوَاءَ تَحَلَّلَتْ أَوْ خُلِّلَتْ.



- (١) وَدِرْدِيِ الْخَمْرِ عَكْرُهُ، أَي: مَا يَبْقَى فِي أَسْفَلِ دَنِّ الْخَمْرِ. وَالْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا الْحَرَمَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) خَصَّ الْإِمْتِشَاطُ بِهِ - مَعَ أَنْ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَطْلَقًا حَرَامٌ - لِأَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا فِي تَحْسِينِ الشَّعْرِ.
(٣) قَوْلُهُ: «الْإِنْتِزَاحُ» مَعْنَاهُ: اتِّخَاذُ النَّبِيدِ. وَالدُّبَاءُ الْقَرْعُ، وَ«الْحَتَمُ» الْخَزْفُ الْأَخْضَرُ، أَوْ كُلُّ خَزْفٍ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: هِيَ جَرَارٌ حَمْرٌ تُحْمَلُ فِيهَا الْخَمْرُ إِلَى الْمَدِينَةِ، الرَّاحِدَةُ حَتَمَةً أ. هـ. مَغْرِبٌ، وَ«الْمُرْقَةُ» الْوَعَاءُ الْمَطْلِيُّ بِالرُّفْتِ، وَهَذَا مِمَّا يُحْدِثُ التَّغْيِيرَ السَّرِيعَ فِي الشَّرَابِ، وَ«النَّقِيرُ» خَشَبَةٌ تُنْقَرُ وَيُبْذَلُ فِيهَا أ. هـ. مَصْبَاحٌ.

كتاب السرقة^(١)

هي أَخْذُ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ نِصَاباً مُحَرَّزاً^(٢)، أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَاباً مُلْكَاً لِلْغَيْرِ، لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، عَلَى وَجْهِ الْحَقَاءِ.

وَالنِّصَابُ دِينَارٌ، أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مَضْرُوبَةٍ مِنَ النُّقْرَةِ.

مطلب

في الحرز والإخذه منه

وَالْحِرْزُ يَكُونُ بِالْحَافِظِ^(٣)، وَبِالْمَكَانِ، كَالدُّوْرِ وَالْبَيْوتِ وَالْحَانُوتِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَافِظُ^(٤).
وَإِذَا سَرَقَ مِنَ الْحَمَامِ لَيْلاً قُطِعَ، وَبِالنَّهَارِ لَا^(٥) وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ عِنْدَهُ.
وَالْمَسْجِدُ وَالصَّحْرَاءُ حِرْزٌ بِالْحَافِظِ، وَالْجُوَالِقُ وَالْفُسْطَاطُ^(٦) كَالْبَيْتِ، فَإِنْ سَرَقَ الْفُسْطَاطَ
وَالْجُوَالِقَ لَا يُقْطَعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لهما حَافِظٌ، وَلِهَذَا قَالُوا: لَا يُقْطَعُ النَّبَاشُ^(٧).

ثبوت السرقة

وَتَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِمَا يَنْبُتُ بِهِ الْقَذْفُ، وَيُسَأَّلُ الشُّهُودُ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا وَزَمَانِهَا وَمَكَانِهَا وَمَاهِيَّتِهَا، وَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ عِنْدَ الْإِفْرَارِ وَالشَّهَادَةِ وَالْقَطْعِ.

(١) هي في اللغة: أخذ الشيء من الغير على الخفية والاستسار، ومنه استراق السمع، وأما شرعاً فقد عرّفها المصنف بقوله: هي...

(٢) أي: موجود في حرز، وهو: ما يمنع وصول يد الغير إليه، سواء كان بناءً أو حافظاً أو نحو ذلك.

(٣) أي: الحرز على ضربين، حرز بالحافظ وحرز بالمكان، وقد بين المصنف الثاني، وإليك بيان الأول: وهو كمن جلس في الطريق أو المسجد وعنده متاعه، فهو محرز به.

(٤) معناه: أن من سرق متاعاً محرزاً بمكان يقطع وإن لم يكن صاحبه موجوداً عند السرقة.

(٥) المراد وقت الإذن بالدخول فيه، حتى لو أذن بالدخول ليلاً لا يقطع، سواء كان له حافظ أم لا.

(٦) الفسطاط: الخيمة العظيمة، وعن الليث: هو ضرب من الأبنية. ١. هـ المغرب.

وَالْجُوَالِقُ: جمع جُوالِقٍ وجُوالِقٍ، وهو وعاء من الأوعية معرب. ١. هـ لسان العرب مادة «جلق».

(٧) النَّبَشُ: استخراج الشيء المدفون. ومنه «النَّبَاش»: الذي يَنْبِشُ القبور. ١. هـ المغرب.

وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةُ الْجُرْزِ وَتَوَلَّى بَعْضُهُمُ الْأَخْذَ، قُطِعُوا إِنْ أَصَابَ كُلٌّ وَاحِدٍ نِصَابٌ. وَإِنْ نَقَبَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ وَأَخْرَجَ الْمَتَاعَ، أَوْ دَخَلَ فَنَاقَلَ الْمَتَاعَ آخَرَ مِنْ خَارِجٍ لَمْ يُقَطَّعْ، وَإِنْ أَلْقَاهُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ أَخَذَهُ قُطِعَ، وَلَوْ حَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ وَسَاقَهُ قُطِعَ. وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي صُنْدُوقِ الصَّبْرِ فِي أَوْ كُمْ غَيْرِهِ وَأَخَذَ قُطِعَ.

فصل

فيما لا يقطع فيه وما فيه يقطع

وَلَا قُطِعَ فِيمَا يُوجَدُ تَافِهاً فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، كَالْحَطَبِ وَالسَّمَكِ وَالصَّيْدِ وَالطَّيْرِ وَالنُّورِ وَالزَّرْنِخِ، وَنَحْوِهَا، وَلَا مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ، كَالْفَوَاكِهِ الرَّطْبَةِ وَاللَّبَنِ وَاللَّحْمِ، وَلَا مَا يُتَأَوَّلُ فِيهِ الْإِنْكَارُ، كَالْأَشْرِبَةِ الْمُطْرَبَةِ وَآلَاتِ اللَّهْوِ وَالنَّزْدِ وَالشَّطْرِنجِ، وَصَلِيبِ الذَّهَبِ، وَلَا فِي سَرِقَةِ الْمُضْحَفِ الْمُحَلَّى، وَالصَّبِيِّ الْحُرِّ الْمُحَلَّى، وَلَا فِي سَرِقَةِ الْعَبْدِ، وَلَا فِي سَرِقَةِ الزَّرْعِ قَبْلَ حَصَادِهِ، وَالثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرِ، وَلَا فِي كُتُبِ الْعِلْمِ.

وَيُقَطَّعُ فِي السَّاجِ وَالْقَنَا وَالْأَبْنُوسِ وَالصَّنْدَلِ وَالْعُودِ وَالْيَاقُوتِ وَالزَّبَرْجَدِ وَالْفُصُوصِ كُلِّهَا، وَالْأَوَانِي الْمُتَّخَذَةَ مِنَ الْحَشَبِ.

وَلَا قُطِعَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا نَبَّاشٍ، وَلَا مُنْتَهَبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ^(١)، وَلَا مَنْ سَرَقَ مِنْ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ، أَوْ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ مِنْ امْرَأَةٍ سَيِّدِهِ، أَوْ زَوْجِ سَيِّدَتِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ، أَوْ مَكَاتِبِهِ، أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ مِنَ الْغَنِيمَةِ، أَوْ مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ.

فصل

في بياض محل القطع

وَتُقَطَّعُ يَمِينُ السَّارِقِ مِنَ الزَّنْدِ، وَتُحَسَّمُ^(٢)، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَادَ لَمْ يُقَطَّعْ وَيُجْبَسُ حَتَّى يَتُوبَ.

فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيَدَ الْيُسْرَى، أَوْ أَشْلَاهَا أَوْ إِبْهَامِهَا أَوْ أَضْبَعَيْنِ سِوَاهَا، وَفِي رِوَايَةٍ ثَلَاثَةُ أَصَابِعَ، أَوْ أَقْطَعَ الرَّجْلَ الْيُمْنَى، أَوْ أَشْلَاهَا، أَوْ بِهَا عَرَجٌ يَمْنَعُ الْمَشْيَ عَلَيْهَا، لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَلَا رِجْلُهُ الْيُسْرَى.

(١) التَّهَبُ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالُ قَهْرًا عَلَانِيَةً. الْإِخْتِلَاسُ: هُوَ أَنْ يَخْتَطِفَ الْمَالُ مِنَ الْيَدِ بِسُرْعَةٍ جَهْرًا.

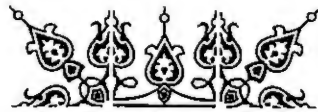
(٢) أَي: وَجُوبًا. وَصُورَةُ الْحَسَمِ: أَنْ تَجْعَلَ يَدَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ فِي دُهْنٍ قَدْ أَغْلَى بِالنَّارِ، لِيَنْقَطِعَ الدَّمُ.

وإن اشترى السارق المَسْرُوقَ، أو وهبَ له، أو ادَّعاه لم يُقَطَّع.
 وإذا قُطِعَ والعَيْنُ قائِمةٌ في يده ردَّها، وإن كانت هالِكَةً لم يَضْمَنْها.
 ومن قُطِعَ في سَرِقَةٍ، ثُمَّ سَرَقَهَا وهي بِحَالِها لم يُقَطَّع، وإن تَغَيَّرَ حَالُها، كما إذا كان عَزْلًا
 فَنُسِجَ قُطِعَ.

فصل

في حكم قِطَاعِ الطَّرِيقِ

إذا خَرَجَ جَمَاعَةٌ لِقِطَاعِ الطَّرِيقِ، أو وَاحِدٌ، فَأَخَذُوا قَبْلَ ذَلِكَ، حَبَسَهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يَتُوبُوا،
 وإن أَخَذُوا مَالَ مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ، وَأَصَابَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا نِصَابُ السَّرِقَةِ قُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ
 خِلَافٍ، وإن قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا قَتَلَهُمْ، ولا يَلْتَفِتُ إِلَى عَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ، وإن قَتَلُوا وَأَخَذُوا
 الْمَالَ قُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتَلَهُمْ وَصَلَبَهُمْ، أو قَتَلَهُمْ، أو صَلَبَهُمْ.
 وَيُطْعَمُ^(١) تَحْتَ ثُنْدَوَتِهِ الْيُسْرَى حَتَّى يَمُوتَ، ولا يُصَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
 وإن بَاشَرَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَجْرَى الْحَدِّ عَلَى الْكُلِّ.
 وإن كان فِيهِمْ صَبِيٌّ أو مَجْنُونٌ أو ذُو رَجِيمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْمُقْطُوعِ عَلَيْهِمْ صَارَ الْقَتْلُ لِلْأَوْلِيَاءِ^(٢).



(١) أي: من اختار الإمام صَلَبَهُ، يَصْلَبُ أَوَّلًا ثُمَّ يَطْعَنُ.

(٢) إن شَاوُوا قَتَلُوا، وإن شَاوُوا أَخَذُوا اللَّذِيَّةَ، وإن شَاوُوا عَفَّوَا.

كتاب السير^(١)

حكم الجهاد

الجهاد^(٢) قَرَضُ عَيْنٍ عِنْدَ النَّصِيرِ الْعَامِّ، وَكِفَايَةٌ عِنْدَ عَدَمِهِ.
وَقِتَالُ الْكُفَّارِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ عَاقِلٍ صَحِيحٍ حُرٍّ قَادِرٍ.
وَإِذَا هَجَمَ الْعَدُوُّ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ الدَّفْعُ، تَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّوْحِ
وَالسَّيِّدِ.
وَلَا بَأْسَ بِالْجُعْلِ^(٣) إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةٌ.

حصار المسلمين لأهل الحرب

وَإِذَا حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلَ الْحَرْبِ فِي مَدِينَةٍ أَوْ حِصْنٍ دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَسْلَمُوا
كَفُّوا عَنْ قِتَالِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا دَعَاهُمْ إِلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا، وَبَيَّنُّوا لَهُمْ كَمِّيَّتَهَا
وَمَتَّى تَجِبُ، فَإِنْ قَبِلُوهَا فَلَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا.
وَيَجِبُ أَنْ يَدْعُو مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَتُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِمَنْ بَلَغَتْهُ، فَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا بِاللَّهِ
عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ، وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ، وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ وَأَشْجَارَهُمْ وَحَرَّقُوهُمْ وَرَمَوْهُمْ
وَإِنْ تَتَرَّسُوا بِالْمُسْلِمِينَ، وَيَقْصِدُونَ بِهِ الْكُفَّارَ.
وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَغْدِرُوا، وَلَا يَغْلُوا، وَلَا يُمَثِّلُوا، وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونًا، وَلَا امْرَأَةً،

(١) السَّيْرُ جَمْعُ سِيرَةٍ، وَهِيَ: الطَّرِيقَةُ فِي الْأُمُورِ، وَفِي الشَّرْعِ: يَخْتَصُّ بِسَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
فِي مَغَازِيهِ أ. هـ. اللَّبَابُ عَنِ الْهَدَايَةِ.

(٢) وَهُوَ لُغَةٌ: مُصَدَّرٌ جَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَشَرْعًا: الدَّعَاءُ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ وَقِتَالُ مَنْ لَمْ يَقْبَلْهُ أ. هـ. اللَّبَابُ عَنِ
الْشُّمَنِ.

(٣) الْجُعْلُ فِي الْأَصْلِ: مَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ فِي مَقَابَلَةِ الشَّيْءِ بِفَعْلِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا يَجْعَلُهُ الْإِمَامُ عَلَى النَّاسِ
الَّذِي يَخْرُجُونَ إِلَى الْجِهَادِ. وَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ.

ولا صَبِيًّا، ولا أَعْمَى، ولا مُقْعَدًا، ولا مُقْطُوعَ الْيَمِينِ، ولا شَيْخًا قَانِيًّا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ مَلِكًا، أَوْ مِمَّنْ يَقْدِرُ عَلَى الْقِتَالِ، أَوْ يُخَرِّضُ عَلَيْهِ، أَوْ لَهُ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ، أَوْ مَالٌ يَحْتُ بِهِ، أَوْ يَكُونُ الشَّيْخُ مِمَّنْ يَحْتَالُ.

مواجهة أهل الحرب

وإذا كان لِلْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ لَا يَنْبَغِي لَهُمْ مُوَادَعَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قُوَّةٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

فَإِنْ وَادَعَهُمْ، ثُمَّ رَأَى الْقِتَالَ أَضْلَحَ نَبَذَ إِلَى مَلِكِهِمْ^(١).

وَإِنْ بَدَّوْا بِخِيَانَةٍ وَعَلِمَ مَلِكُهُمْ بِهَا قَاتَلَهُمْ مِنْ غَيْرِ نَبَذٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُوَادِعَهُمْ بِمَالٍ وَبِغَيْرِهِ، وَمَا أَخَذُوهُ قَبْلَ مُحَاصَرَتِهِمْ فَهُوَ كَالْجِزْيَةِ^(٢)، وَبَعْدَهَا كَالْغَنِيمَةِ.

وَإِنْ دَفَعَ لَهُمْ مَالًا لِيُوَادِعُوهُ جَازَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَالْمُرْتَدُونَ إِذَا غَلَبُوا عَلَى مَدِينَةٍ، وَأَهْلُ الدِّمَةِ إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ كَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمُوَادَعَةِ.

وَيُكْرَهُ بَيْعُ السِّلَاحِ وَالْكُرَاعِ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَتَجْهِيْزُهُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ الْمُوَادَعَةِ وَبَعْدَهَا.

مطلب

في الأمان

وإذا أَمَّنَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ كَافِرًا أَوْ جَمَاعَةً أَوْ أَهْلَ مَدِينَةٍ صَحَّ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ أَدَبَهُ الْإِمَامُ وَنَبَذَ إِلَيْهِمْ.

وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ ذِمِّيٍّ وَلَا أَسِيرٍ، وَلَا تَاجِرٍ فِيهِمْ، وَلَا مَنْ أَسْلَمَ عَنْدَهُمْ وَهُوَ فِيهِمْ، وَلَا أَمَانٌ عَبْدٌ مَخْجُورٌ عَنِ الْقِتَالِ، وَلَا أَمَانٌ لِلْمُرَاهِقِ.

(١) أي: ردَّ عليهم عهدهم وقتلهم، ولكن لا يقاتلهم إلا بعد مُضِيِّ مَدَّةٍ يَبْلُغُ خِلَافَهَا خَبْرُ النَّبَذِ إِلَى مَلِكِهِمْ.

(٢) أي: المال المأخوذ منهم بالصلح وقبل النزول بساحة الأعداء ومحاصرتهم، كالجزية فيصرف في مصارفها، فإن كان بعد محاصرتهم فهو كالغنيمة.

(٣) الكُرَاع: اسم يجمع الخيل.

مطلب

فيما يجوز للإمام المسلمين إذا فتح بلدة عنوة

وإذا فتح الإمام بلدة عنوة^(١): إن شاء قسمها بين الغانمين، وإن شاء أقر أهلها عليها ووضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج وإن شاء قتل الأسرى، أو استرقهم، أو تركهم ذمة للمسلمين^(٢)، ولا يفادون (سم) بأسرى المسلمين ولا بالمال إلا عند الحاجة إليه.

وإذا أراد الإمام العود ومعه مواشي يعجز عن نقلها ذبحها وحرقها، وحرق الأسلحة.

مطلب

ولا تقسم غنيمة في دار الحرب (س)، ولا يجوز بيعها قبل القسمة.

ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا سهم له، وإن مات بعد إخراجها بدارنا فنصيبه لورثته.

والرذء^(٣) والمقاتل في الغنيمة سواء، وإذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها.

وليس للسوقة^(٤) سهم إلا أن يقاتلوا.

فإذا لم يكن للإمام ما يحمل عليه الغنائم أودعها الغانمين ليخرجوها إلى دار الإسلام، ثم يقسمها.

ويجوز للعسكر أن يغلقوا في دار الحرب^(٥)، ويأكلوا الطعام، ويدهنوا بالدهن، ويقاتلوا بالسلاح، ويركبوا الدواب، ويلبسوا الثياب إذا احتاجوا إلى ذلك.

فإذا خرجوا إلى دار الإسلام لم يعجز لهم شيء من ذلك، ويردؤون ما فضل معهم قبل القسمة، ويتصدقون به بعدها.

(١) أي: قهراً.

(٢) أي: إن شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين إن كانوا أهلاً للذمة، بخلاف المرتدين والمشركين، فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل.

(٣) الرذء: هو معين المقاتلين بالخدمة.

(٤) السوقة هنا: قوم خرجوا من الجيش لا لقصد القتال، بل لقصد نحو تجارة وغيرها.

(٥) أي: يجوز للعسكر أن يتنفعوا من الغنائم قبل القسمة في دار الحرب.

فضل

يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ أَنْ يَغْرِضَ الْجَيْشَ عِنْدَ دُخُولِهِ دَارَ الْحَرْبِ، لِيَعْلَمَ الْفَارِسَ مَنْ الرَّاجِلِ.

فَمَنْ مَاتَ فَرَسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ سَهْمُ فَارِسٍ، وَإِنْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ رَهَنَهُ، أَوْ كَانَ مُهْرًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ مَرِيضًا لَا يَسْتَطِيعُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ فَلَهُ سَهْمُ رَاجِلٍ.
وَمَنْ جَاوَزَ رَاجِلًا ثُمَّ اشْتَرَى فَرَسًا فَلَهُ سَهْمُ رَاجِلٍ.

قِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ

وَتُقَسَّمُ الْغَنِيمَةُ أَخْمَاسًا: أَرْبَعَةٌ مِنْهَا لِلْغَانِمِينَ، لِلْفَارِسِ سَهْمَانِ (سَم)، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلَا يُسَهَّمُ لِيَتَلَّ وَلَا رَاجِلَةً، وَلَا يُسَهَّمُ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ (س).

وَالْمَمْلُوكُ وَالصَّبِيُّ وَالْمُكَاتَبُ يُرْضَخُ لَهُمْ دُونَ سَهْمٍ إِذَا قَاتَلُوا، وَلِلْمَرْأَةِ إِنْ دَاوَتْ الْجَرْحَى، وَلِلذَّمِّي إِنْ أَعَانَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ دَلَّهُمْ عَلَى عَوْرَاتِ الْكُفَّارِ وَالطَّرِيقِ.

وَالْخُمْسُ الْآخَرُ يُقَسَّمُ ثَلَاثَةً أَسْهُمًا: لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى بِصِفَتِهِمْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ.

وَإِذَا دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهُمْ مَنَعَةٌ دَارَ الْحَرْبِ فَأَخَذُوا شَيْئًا خُمْسَ، وَإِلَّا فَلَا^(١).

مطلب

في التنفيل

وَيَجُوزُ التَّنْفِيلُ^(٢) قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ، وَقَبْلَ أَنْ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، فَيَقُولُ الْإِمَامُ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، أَوْ مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَلَهُ رُبْعُهُ.

وَبَعْدَ الْإِخْرَازِ يُنْقَلُ مِنَ الْخُمْسِ.

وَسَلْبُ الْمَقْتُولِ: سِلَاحُهُ، وَثِيَابُهُ، وَفَرَسُهُ، وَآلَتُهُ، وَمَا عَلَيْهِ وَمَعَهُ مِنْ قِمَاشٍ وَمَالٍ.

وَإِذَا لَمْ يُنْقَلْ بِالسَّلْبِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ.

(١) أي: وإن لم يكن لهم منعة - قوة - لا يُخْمَسُ، لآثَةِ اخْتِلَاسِ لَا غَنِيمَةَ.

(٢) النَّقْلُ: إعطاء شيء زائد على سهم الغنيمة، وقد فسره المصنف بقوله «فيقول الإمام: من قتل...».

فصل

وَإِذَا اسْتَوْلَى الْكُفَّارُ عَلَى أَمْوَالِنَا وَأَخْرَزُوهَا بِدَارِهِمْ مَلَكُوهَا، فَإِنْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ: فَمَنْ وَجَدَ مَلِكُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَخَذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَبَعْدَهَا بِالْقِيَمَةِ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ دَخَلَ تَاجِرٌ وَاشْتَرَاهُ فَمَالِكُهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِنَمْنِهِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَإِنْ وَهَبَ لَهُ أَخَذَهُ بِالْقِيَمَةِ.

وَإِنْ غَلَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَرْبِ بَعْضًا، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكُوهَا، وَلَا يَمْلِكُونَ عَلَيْنَا مَكَاتِبِنَا، وَمُدَبِّرِنَا، وَأُمَهَاتِ أَوْلَادِنَا، وَأَخْرَارَنَا.

وَإِنْ أَبَقَ إِلَيْهِمْ عَبْدٌ لَمْ يَمْلِكُوهُ (سم).

وَإِذَا خَرَجَ عَيْبُهُمْ إِلَيْنَا مُسْلِمِينَ فَهُمْ أَخْرَارٌ، وَكَذَلِكَ إِنْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ وَقَدْ أَسْلَمُوا.

وَإِذَا اشْتَرَى الْمُسْتَأْمَنُ عَبْدًا مُسْلِمًا وَأَدْخَلَهُ دَارَ الْحَرْبِ عَتَقَ عَلَيْهِ (سم).

وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ بِأَمَانٍ لَا يَتَعَرَّضُ لِشَيْءٍ مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا وَأَخْرَجَهُ تَصَدَّقَ بِهِ.

فصل

في المستأمن

وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارَنَا بِأَمَانٍ يَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ: إِنْ أَقَمْتَ سَنَةً وَضَعْتُ عَلَيْكَ الْجِزْيَةَ، فَإِنْ أَقَامَ صَارَ ذِمِّيًّا، وَلَا يُمَكَّنُ مِنَ الْعُودِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ، وَكَذَلِكَ^(١) إِنْ وَقَّتَ الْإِمَامُ دُونَ السَّنَةِ فَأَقَامَ، وَكَذَلِكَ^(١) إِذَا اشْتَرَى أَرْضَ خَرَجٍ فَأَدَّى خَرَجَهَا.

وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْحَرْبِيَّةُ بِذِمِّيٍّ صَارَتْ ذِمِّيَّةً، وَلَوْ تَزَوَّجَ حَرْبِيٌّ بِذِمِّيَّةٍ لَا يَصِيرُ ذِمِّيًّا.

بيان نوعي الجزية

والجزية ضربان:

- مَا يُوضَعُ بِالْتَّرَاضِي، فَلَا يُتَعَدَّى عَنْهَا.

- وَجِزْيَةُ يَضَعُهَا الْإِمَامُ إِذَا غَلَبَ الْكُفَّارُ وَأَقْرَهُمْ عَلَى مَلِكِهِمْ، فَيَضَعُ عَلَى الظَّاهِرِ الْغِنَى فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْفَقِيرِ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا.

(١) أي: وكذلك يصير ذميًّا.

وقت وجوبها

وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ، وَتُؤْخَذُ فِي كُلِّ شَهْرٍ بِقِسْطِهِ.

بيان من توضع عليه الجزية

وَتُؤْضَعُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمَجُوسِ، وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَجَمِ، وَلَا يَجُوزُ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمُرْتَدِّينَ.

وَلَا جِزْيَةٌ عَلَى صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا عَبْدٍ، وَلَا مُكَاتِبٍ، وَلَا زَمِينٍ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا مُقْعِدٍ، وَلَا شَيْخٍ كَبِيرٍ، وَلَا الرَّهَابِينَ الْمُتَعَزِّلِينَ، وَلَا فَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمِلٍ^(١). وَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حَوْلَانِ تَذَاخَلَتْ^(٢) (سَم).

وَيُنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ عَلَى وَصْفِ الذَّلِّ وَالصَّغَارِ، وَيَقُولُ لَهُ: أَعْطِ الْجِزْيَةَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ.

مطلب في نقض عهدهم

وَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ إِلَّا بِاللَّحَاقِ بِدَارِ الْحَرْبِ، أَوْ إِنْ تَغَلَّبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيَحَارِبُونَنَا، فَتَصِيرُ أَحْكَامُهُمْ كَالْمُرْتَدِّينَ^(٣)، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ظَفِرْنَا بِهِمْ نَسَرَفْنَاهُمْ وَلَا نُجْبِرُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ.

مطلب

وَتُؤْخَذُ^(٤) أَهْلُ الْجِزْيَةِ بِمَا يَتَمَيَّزُونَ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَلَابِسِهِمْ وَمَرَآكِبِهِمْ. وَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ إِلَّا لِضْرُورَةٍ، وَلَا يَحْمِلُونَ السَّلَاحَ. وَلَا تُحَدَّثُ كَنِيْسَةٌ وَلَا صَوْمَعَةٌ وَلَا بَيْعَةٌ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا انْهَدَمَتِ الْقَدِيمَةُ أعَادُوهَا.

مقدار ما يؤخذ من نصارى بني تغلب

وَتُؤْخَذُ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبٍ ضِعْفُ رَكَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَتُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ، وَيُضَعَّفُ عَلَيْهِمُ الْعُسْرُ.

(١) المراد: الرهبان والفقراء العاجزون عن الاكتساب، فإن كانوا قادرين ولكن لم يكتسبوا وجبت عليهم.

(٢) معناه: إذا مرّت على الذمي سنون ولم تؤخذ فيها الجزية منه، سقطت عن تلك السنين، وتؤخذ منه جزية السنة التي هو فيها.

(٣) أي: في قتله، ودفع ماله لورثته وغير ذلك.

(٤) أي: يكلفون ويلزمون.

ومَوْلَاهُمْ فِي الْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ كَمَوْلَى الْقُرَشِيِّ.

مصارف الجزية والخراج

وَتُصْرَفُ الْجِزْيَةُ وَالْخَرَاجُ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ بَنِي تَغْلِبٍ، وَمِنْ الْأَرَاذِيِّ الَّذِينَ أَجْلَبِي أَهْلُهَا عَنْهَا، وَمَا أُهْدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ إِلَى الْإِمَامِ، فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ: مِثْلُ أَرْزَاقِ الْمُقَاتِلَةِ وَذَرَائِهِمْ، وَسَدِّ الثُّغُورِ، وَبِنَاءِ الْقَنَاطِرِ وَالْجُسُورِ، وَإِعْطَاءِ الْقُضَاةِ وَالْمُدْرُسِينَ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمُفْتِينَ وَالْعُمَّالِ قَدَرِ كِفَايَتِهِمْ.

فصل

فِي حُكْمِ أَرْضِ الْعَرَبِ

أَرْضُ الْعَرَبِ أَرْضُ عُسَيْرٍ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعُدَيْبِ^(١) إِلَى أَقْصَى حَجَرِ الْيَمَنِ بِمَهْرَةٍ^(٢) إِلَى حَدِّ الشَّامِ.

وَالسَّوَادُ^(٣) أَرْضُ خَرَاجٍ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعُدَيْبِ إِلَى عَقَبَةِ حُلُوانَ^(٤)، وَمِنْ الْعَلْبِ^(٥) أَوْ الثَّغْلِيَّةِ إِلَى عَبَادَانَ. وَأَرْضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا، يَجُوزُ تَصَرُّفُهُمْ فِيهَا.

الأرض العشوية

وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا، أَوْ فُتِحَتْ عَنْوَةً، وَفُتِحَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ، فَهِيَ عِشْرِيَّةٌ.

الأرض الخراجية

وَمَا فُتِحَ عَنْوَةً، وَأُفِرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا، أَوْ صَالَحَهُمْ، فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ، سِوَى مَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى. وَمَنْ أَحْيَا مَوَاتًا^(٦) يُعْتَبَرُ بِحَيْرِهَا (م).

(١) الْعُدَيْبُ: قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْكُوفَةِ.

(٢) قَوْلُهُ: «بِمَهْرَةٍ» بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «بِالْيَمَنِ». وَهِيَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ يُسَمَّى بِاسْمِ مَهْرَةٍ بَنِ حَيْدَانَ، أَبِي قَبِيلَةٍ تَنْسَبُ إِلَيْهِ الْإِبِلُ الْمَهْرِيَّةُ. الْبَابُ.

(٣) أَيُّ: سُودَ الْعِرَاقِ، سُمِّيَ سُودًا لِخَضَرَةِ أَشْجَارِهِ وَزُرُوعِهِ، وَهُوَ الَّذِي فَتَحَ عَلَى عَهْدِ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَقَرَّ أَهْلُهُ عَلَيْهِ، وَوَضَعَ عَلَى رِقَابِهِمُ الْجِزْيَةَ، وَعَلَى أَرَاذِيهِمُ الْخَرَاجَ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدُودَهُ بِقَوْلِهِ «وَهِيَ مَا بَيْنَ الْعُدَيْبِ...».

(٤) تَقَعُ شَرْقِيَّ الْعِرَاقِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ خَمْسَ مَرَاهِلَ، سُمِّيَتْ بِاسْمِ بَانِيهَا وَهُوَ حُلُوانُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ الْحَارِثِ.

(٥) قَرْيَةٌ شَرْقِيَّ دَجْلَةٍ.

(٦) الْمَوَاتُ: هِيَ أَرْضٌ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا لِانْقِطَاعِ مَائِهَا أَصْلًا أَوْ عَارِضًا بِحَيْثُ لَا يُرْجَى عَوْدُهُ، أَوْ لَغَلْبَةِ الْمَاءِ عَلَيْهَا.

مطلب

فيما يتعلق بالعشر والخراج

ولا يَجْمَعُ عَشْرٌ وَخَرَجٌ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ.
 ولا يَتَكَرَّرُ الْخَرَجُ بِتَكَرُّرِ الْخَارِجِ، وَالْعَشْرُ بِتَكَرُّرِ.
 وإذا غَلَبَ الْمَاءُ عَلَى أَرْضِ الْخَرَجِ، أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا، أَوْ أَصَابَ الرِّزْقَ آفَةٌ فَلَا خَرَجَ، وَإِنْ
 عَظَّلَهَا مَالِكُهَا فَعَلَيْهِ خَرَجُهَا.

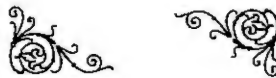
وَالْخَرَجُ:

- مُقَاسَمَةٌ، فَيَتَعَلَّقُ بِالْخَارِجِ كَالْعَشْرِ.

- وَوِظِيفَةٌ، وَلَا يُزَادُ عَلَى مَا وَظَّفَهُ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ: عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ^(١) يَبْلُغُهُ الْمَاءُ
 صَاعٌ وَدِرْهَمٌ، وَجَرِيبُ الرَّطْبَةِ خُمُسُهُ دَرَاهِمٌ، وَالْكَرْمِ وَالنَّخْلِ الْمُتَّصِلِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ.

وما لم يُوْظَفْ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوضَعُ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَنِهَائَةُ الطَّاقَةِ نِصْفُ الْخَارِجِ،
 فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ، وَيُنْقَصُ مِنْهُ عِنْدَ الْعَجْزِ.

وإذا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ أَرْضَ خَرَجٍ، أَوْ أَسْلَمَ الدَّمِيَّ أَخَذَ مِنْهُ الْخَرَجَ.



= أو نحوه مما يمنع الانتفاع، مثل غلبة الرمل والحجر والشوك، وكان تكون الأرض مالحة وغير ذلك، وهي قديمة غير مملوكة لأحد.

(١) الجريب: قطعة أرض طولها ستون ذراعاً وعرضها كذلك. هـ الباب.

فصل

في الردّة وأحكامها

وإذا ارتدّ المسلم - والعياد بالله - يُخْبَسُ وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ الإسلام، وتُكْشَفُ شُبْهَتُهُ، فَإِنْ أَسْلَمَ
وَلَا قُتِلَ، فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ الْعَرْضِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وإسلامه أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَيَتَّبِعَ عَنْ جَمِيعِ الْأَدْيَانِ سِوَى دِينِ الإسلام، أَوْ عَمَّا انْتَقَلَ
إِلَيْهِ.

وَيُزَوَّلُ (سَم) مِلْكُهُ عَنْ أَمْوَالِهِ زَوَالاً مُرَاعَى^(١)، فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ إِلَى حَالِهَا.

وإنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ وَحُكِمَ بِلَحَاقِهِ عَتَقَ مُدَبَّرُوهُ وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ،
وَحُلَّتِ الدُّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ، وَنُقِلَتْ أَكْسَابُهُ فِي الإسلامِ إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَأُكْسِبَ الرَّدَّةُ
فِي^(٢) (سَم).

وَتُقْضَى دُيُونُ الإسلامِ مِنْ كَسْبِ الإسلامِ، وَدُيُونُ الرَّدَّةِ مِنْ كَسْبِهَا (سَم).

فإنْ عَادَ مُسْلِمًا فَمَا وَجَدَهُ فِي يَدِ وَارِثِهِ مِنْ مَالِهِ أَخَذَهُ.

وإسلام (ز) الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ وَارْتِدَادُهُ صَحِيحٌ (س) (ز)، وَيُجَبَّرُ عَلَى الإسلامِ وَلَا يُقْتَلُ.

وَالْمُرْتَدَّةُ لَا تُقْتَلُ، وَتُخْبَسُ وَتُضْرَبُ فِي كُلِّ الْأَيَّامِ حَتَّى تُسَلِّمَ، وَلَوْ قَتَلَهَا إِنْسَانٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
وَيُعْزَرُ، وَتَصْرَفُهَا فِي مَالِهَا جَائِزٌ، فَإِنْ لَحِقَتْ أَوْ مَاتَتْ فَكَسْبُهَا لَوَرَثَتِهَا.

فصل

فيما يجبر به الكافر مسلماً

الْكَافِرُ إِذَا صَلَّى بِجَمَاعَةٍ، أَوْ أَدَّنَ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ قَالَ: «أَنَا مُعْتَقِدٌ حَقِيقَةَ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ»
يَكُونُ مُسْلِمًا.

مطلب

في قتال الخوارج والبيعة

وإذا خَرَجَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ، وَتَعَلَّبُوا عَلَى بَلَدٍ دَعَاهُمْ إِلَى الْجَمَاعَةِ،

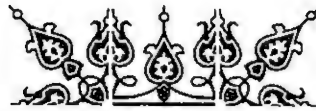
(١) أي: موقوفاً إلى أن يتبين حاله، لأنَّ حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة، وبين أن يثبت على ردة فيقتل.

وَكَشَفَ سُبُهَتَهُمْ، وَلَا يَبْدُوهُمْ بِقِتَالٍ، فَإِنْ بَدَّوْهُ قَاتَلَهُمْ حَتَّى يُفَرِّقَ جَمْعَهُمْ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا وَتَعَسَّكُرُوا بَدَّاهُمْ.

فَإِذَا قَاتَلَهُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ، وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَلَا يُعْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، وَيَحْسِبُهَا حَتَّى يَتُوبُوا فَيَرُدَّهَا عَلَيْهِمْ.

وَلَا بَأْسَ بِالْقِتَالِ بِسِلَاحِهِمْ وَكُرَاعِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَإِذَا قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ وَرِثَتْهُ^(١)، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَهُ الْبَاغِي (س)، وَقَالَ: أَنَا عَلَى حَقٍّ، وَإِنْ قَالَ: أَنَا عَلَى الْبَاطِلِ لَمْ يَرِثْهُ.



(١) أي: إِنْ قَاتَلَ عَادِلٌ مُوَرِّثَهُ الْبَاغِي، وَرِثَ الْعَادِلُ مِنْ ذَلِكَ الْبَاغِي.

كتاب الكراهية

المكروه عند مُحَمَّدٍ حَرَامٌ، وعندهما هو إلى الحرام أَقْرَبُ.

مطلب

في أحكام النظر ونحوه

وَالنَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَةِ حَرَامٌ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، كَالطَّبِيبِ، وَالخَاتِنِ، وَالخَافِضَةِ^(١)، وَالْقَابِلَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا الْعَوْرَةَ فِي الصَّلَاةِ.

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ إِلَّا الْعَوْرَةَ.
وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ.
وَيَنْظُرُ مِنْ زَوْجَتِهِ وَأَمَتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا.
وَيَنْظُرُ مِنْ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ وَأَمَةِ الْغَيْرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَالصَّدْرِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْعُضْدَيْنِ وَالشَّعْرِ.
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّ مَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهِ إِذَا أَمِنَ الشَّهْوَةَ.
وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْحُرَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ إِنْ لَمْ يَخَفِ الشَّهْوَةَ، فَإِنْ خَافَ الشَّهْوَةَ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْحَاكِمِ وَالشَّاهِدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمَسَّ ذَلِكَ وَإِنْ أَمِنَ الشَّهْوَةَ.
وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدَتِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ، وَالْفَحْلُ وَالْخَصِيُّ وَالْمَخْجُوبُ سَوَاءً.
وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَبَّلَ الرَّجُلُ قَمَ الرَّجُلِ، أَوْ شَيْئاً مِنْهُ، أَوْ يُعَافِقَهُ، وَلَا بَأْسَ بِالمُصَافَحَةِ.
وَلَا بَأْسَ بِتَقْيِيلِ يَدِ الْعَالِمِ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ.

مطلب

في استعمال الحرير والذهب والفضة

وَيَحِلُّ لِلنِّسَاءِ لُبْسُ الْحَرِيرِ، وَلَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ إِلَّا مِقْدَارُ أَزْبَعِ أَصَابِعِ، كَالْعَلَمِ، وَلَا بَأْسَ
(سم) بَتَوَسُّدِهِ وَافْتِرَاشِهِ.

(١) وهي: التي تختن النساء.

ولا بأس بلبس ما سداه إبريسم ولحمته فظن أو خر.
ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة، ولا يجوز للرجال إلا الحاتم والمنطقة^(١)، وحلية
السيف من الفضة، وكتابة الثوب من ذهب أو فضة، وشد الأسنان بالفضة.
ويكره أن يلبس الصبي الذهب والحديد.
ولا يجوز استعمال آنية الذهب والفضة، ويستوي فيه الرجال والنساء، ولا بأس بآنية العقيق
والبلور والزجاج والرصاص.
ويجوز (س) الشرب في الإناء المفضض، والجلوس على السرير المفضض إذا كان يتقي
موضع الفضة.

فصل

في الإحتكار

ويكره في أقوات الآدميين والبهائم في موضع يضر بأهله.
ولا إحتكار في غلة ضيعته وما جلبه (سم).
وإذا رفع إلى القاضي حال المحتكر يأمره ببيع ما يفضل عن قوته وعياله، فإن امتنع باع
عليه.

مطلب

في حكم التسخير

ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس، إلا أن يتعدى أرباب الطعام تعدياً فاحشاً في
القيمة، فلا بأس بذلك بمشورة أهل الخبرة به.

فصل

في مسائل مختلفة

ولا بأس ببيع العصير ممن يعلم أنه يتخذه خمراً.
وممن حمل خمراً لذمي طاب (سم) له الأجر.
ولا بأس ببيع السرقين، ولا بأس ببيع بناء بيوت مكة، ويكره بيع (سم) أرضها.

(١) المنطقة: هي ما يتطوق به الرجل، أي: يشد به وسطه.

وَيُقْبَلُ فِي الْمُعَامَلَاتِ قَوْلُ الْفَاسِقِ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الدِّيَانَاتِ إِلَّا قَوْلُ الْعَدْلِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَيُقْبَلُ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ قَوْلُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ. وَيَعَزَلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَعَنْ زَوْجَتِهِ بِإِذْنِهَا.

وَيُكْرَهُ اسْتِخْدَامُ الْخِصْيَانِ.

وَيُكْرَهُ اللَّعِبُ بِالزَّرْدِ وَالشَّطْرَنْجِ وَكُلِّ لَهْوٍ.

وَوَضْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرِ الْآدَمِيِّ حَرَامٌ^(١).

وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ إِلَّا بِهِ، أَوْ يَقُولَ فِي دُعَائِهِ: أَسْأَلُكَ بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ^(٢).

وَرَدُّ السَّلَامِ قَرِيبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ السَّلَامَ، إِذَا قَامَ بِهِ بَعْضُ الْقَوْمِ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ.

وَالتَّسْلِيمُ سُنَّةٌ، وَثَوَابُ الْمُسَلِّمِ أَكْثَرُ، وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَلَا بِأَسْرِ بَرْدِ السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ.

وَمَنْ دَعَا السُّلْطَانَ أَوْ الْأَمِيرَ لِيَسْأَلَهُ عَنْ أَشْيَاءَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ.

وَاسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي حَرَامٌ.

وَيُكْرَهُ تَغْيِيرُ^(٣) الْمُضْخَفِ وَنَقْطُهُ^(٤)، وَلَا بِأَسْرِ يَتَحَلِّيَتِهِ.

وَلَا بِأَسْرِ يَنْقُشُ الْمَسْجِدَ.

وَلَا بِأَسْرِ يَدْخُولُ الذِّمِّيَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

وَالسُّنَّةُ تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ، وَتَقْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ^(٥) وَالشَّارِبِ، وَقَصُّهُ^(٦) أَحْسَنُ.

وَلَا بِأَسْرِ يَدْخُولُ الْحَمَّامَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا انْتَزَرَ وَغَضَّ بَصَرَهُ.

(١) سواء كان شعرها أو شعر غيرها.

(٢) لأنَّه يومه تعلق عِزُّه بالعرش الحادث، والله تعالى بجميع صفاته قديم، وكذلك يكره لو قال: «بمعقد العز» وإن ورد به الأثر لأنَّه خبر واحد فيما يخالف القطعي، وقال أبو يوسف: لا بأس.

(٣) التغيير: أن يجعل على كلِّ عشر آيات من القرآن العظيم علامة.

(٤) أي: إعجابه لإظهار إعرابه؛ لقول ابن مسعود: «جردوا القرآن». قالوا: والنقطة يخلُّ بحفظ القرآن اتكالا عليه فيكره. وفي الهداية: قالوا: لا بد للعجم من دلالته، فترك ذلك إخلال بالحفظ ومجران للقرآن فيكون حسنا. ١. هـ اللباب بتصرف. والفتوى في زماننا الجواز، بل لا بد منه لعجز الناس عن قراءة غير المنقوط.

(٥) وفي القنية: يستحب حلق عانته وتنظيف بدنه بالاعتسال في كلِّ أسبوع مرة، فإن لم يفعل ففي خمسة عشر يوما، ولا عذر في تركه وراء الأربعين ١. هـ مجمع الأنهر.

(٦) والقص يكون بأن يوازي طرف الشفة العليا.

فصل

في المسابقة والزمي

تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ، وَبِالرَّمْيِ.
فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ جُعِلَ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، أَوْ مِنْ ثَالِثٍ لَأَسْبَقَهُمَا فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ شُرِطَ مِنَ
الْجَانِبَيْنِ فَهُوَ قِمَارٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُحَلَّلٌ بِفَرَسٍ كُفِيَ لِقَرَسَيْهِمَا يُتَوَهَّمُ سَبْقُهُ لَهُمَا، إِنْ
سَبَقَهُمَا أَحَدٌ مِنْهُمَا، وَإِنْ سَبَقَاهُ لَمْ يُعْطِهُمَا، وَفِيمَا بَيْنَهُمَا أَيُّهُمَا سَبَقَ أَخَذَ مِنْ صَاحِبِهِ، وَعَلَى هَذَا
التَّفْصِيلِ إِذَا اخْتَلَفَ فَقِيهَانِ فِي مَسْأَلَةٍ، وَأَرَادَا الرُّجُوعَ إِلَى شَيْخٍ، وَجَعَلَا عَلَى ذَلِكَ جُعْلًا.



فصل

في الكسب

وأَفْضَلُ أَسْبَابِ الْكَسْبِ: الْجِهَادُ، ثُمَّ التَّجَارَةُ، ثُمَّ الزَّرَاعَةُ، ثُمَّ الصَّنَاعَةُ.

بيان حكم الكسب

ثم هو:

- فَرَضَ: وهو الكَسْبُ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَقَضَاءِ دُيُونِهِ.
- وَمُسْتَحَبٌّ: وهو الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ لِتُوَاسِيَةِ يَدٍ فَقِيرًا، أَوْ يُجَازِي بِهِ قَرِيبًا.
- وَمُبَاحٌ: وهو الزِّيَادَةُ لِلتَّجَمُّلِ وَالتَّنَعُّمِ.
- وَمَكْرُوهٌ: وهو الْجَمْعُ لِلتَّقَاخُرِ، وَالتَّكَاثُرِ، وَالبَطْرِ، والأَشْرِ وَإِنْ كَانَ مِنْ جِلٍّ.

بيان حكم الأكل

أَمَّا الْأَكْلُ فَعَلَى مَرَاتِبَ:

- فَرَضَ: وهو ما يَنْدَفِعُ بِهِ الْهَلَاكُ.
- وَمَأْجُورٌ عَلَيْهِ، وهو ما زَادَ عَلَيْهِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الصَّلَاةِ قَائِمًا، وَيَسْهَلَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ.
- وَمُبَاحٌ، وهو ما زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الشَّبَعِ، لِتَرْذَادِ قُوَّةِ الْبَدَنِ.
- وَحَرَامٌ، وهو الْأَكْلُ فَوْقَ الشَّبَعِ، إِلَّا إِذَا قَصَدَ التَّقْوَى عَلَى صَوْمِ الْغَدِ، أَوْ لِنَلَا يَسْتَحْيِي الضَّيْفَ.

وَلَا تَجُوزُ الرِّيَاضَةُ بِتَقْلِيلِ الْأَكْلِ حَتَّى يَضْعِفَ عَنْ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ حَالَةَ الْمَحْمَصَةِ، أَوْ صَامَ وَلَمْ يَأْكُلْ حَتَّى مَاتَ أَيْتَمٌ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّدَاوِي حَتَّى مَاتَ لَمْ يَأْتُمْ.

وَلَا بَأْسَ بِالتَّكْثُرِ بِأَنْوَاعِ الْفَوَاحِشِ، وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ.

وَاتَّخَاذُ أَلْوَانِ الْأَطْعِمَةِ وَالبَاجَاتِ^(١)، وَوَضْعُ الْخُبْزِ عَلَى الْمَائِدَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَاجَةِ سَرَفٍ.

وَوَضَعَ الْمَمْلَحَةَ عَلَى الْخُبْزِ، وَمَسَحَ الْأَصَابِعَ وَالسَّكِّينَ بِهِ مَكْرُوهٌ، وَلَكِنْ يَتْرَكَ الْمِلْحَ عَلَى الْخُبْزِ.

سُنَنُ الطَّعَامِ

وَسُنَنُ الطَّعَامِ:

- الْبَسْمَلَةُ فِي أَوَّلِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي آخِرِهِ.

- وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.

مَتَفَرِّقَاتُ

وَيُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ الْأَوْعِيَةِ لِنَقْلِ الْمَاءِ إِلَى الْبُيُوتِ، وَاتِّخَاذُهَا مِنَ الْخَرْفِ أَفْضَلُ.

وَيُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بِلَا سَرْفٍ وَلَا تَقْتِيرٍ.

وَمَنْ اشْتَدَّ جُوعُهُ حَتَّى عَجَزَ عَنْ طَلَبِ الْقَوَاتِ فَقَرَضَ عَلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِهِ أَنْ يُطْعِمَهُ، أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مَنْ يُطْعِمُهُ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ يَلْزِمُهُ أَنْ يَكْتَسِبَ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ لَزْمِهِ السُّؤَالُ، فَإِنْ تَرَكَ السُّؤَالَ حَتَّى مَاتَ أَيْمٌ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ يَوْمِيَّةٌ لَا يَحِلُّ لَهُ السُّؤَالُ.

وَيُكْرَهُ إِعْطَاءُ سُؤَالِ الْمَسَاجِدِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَخَطَّى النَّاسَ، وَلَا يَمْشِي بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّينَ لَا يُكْرَهُ.

وَلَا يَجُوزُ قَبُولُ هَدِيَّةِ أَمْرَاءِ الْجَوْرِ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ أَكْثَرَ مَالِهِ حَلَالٌ.

وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ

وَوَلِيْمَةُ الْعُرْسِ سُنَّةٌ، وَيَتَّبَعِي لِمَنْ دُعِيَ أَنْ يُجِيبَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَيْمٌ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهَا شَيْئاً، وَلَا يُعْطِي سَائِلاً إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا.

وَمَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ عَلَيْهَا لَهْوٌ إِنْ عَلِمَ بِهِ لَا يُجِيبُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى خَضَرَ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهِمْ فَعَلَّ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، فَإِنْ كَانَ اللَّهْوُ عَلَى الْمَائِدَةِ لَا يَقْعُدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَائِدَةِ، فَإِنْ كَانَ مُقْتَدَى بِهِ لَا يَقْعُدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْتَدَى بِهِ فَلَا بَأْسَ بِالْقُعُودِ.

فصل

في أحكام الكسوة

الكسوة منها :

- قَرْضٌ، وهو: ما يَسْتُرُ العَوْرَةَ، وَيَدْفَعُ الحرَّ والبرْدَ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنَ القُطْنِ، أَوْ الكَتَّانِ، بَيْنَ النَّفِيسِ والدَّنِيِّ.
- وَمُسْتَحَبٌّ، وهو: سِتْرُ العَوْرَةِ، وَأَخْذُ الرِّبَةِ.
- وَمُبَاحٌ، وهو: الثَّوبُ الْجَمِيلُ لِلتَّرْتِيزِ بِهِ فِي الْجُمُعِ والأَعْيَادِ وَمَجَامِعِ النَّاسِ.
- وَمَكْرُوهٌ، وهو: اللِّبْسُ لِلتَّكْبُرِ والخِيَلَاءِ.
- وَيُسْتَحَبُّ الأَبْيَضُ مِنَ الثِّيَابِ، وَيُكْرَهُ الأَحْمَرُ والمُعَصَفَرُ.
- والسُّنَّةُ إِرْحَاءُ ظَرْفِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ كَتْفَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُجَدِّدَ لَفَافَهَا نَقَضَهَا كَمَا لَفَّهَا.

فصل

في بيان أقسام الكلام

- الكَلَامُ منه ما يُوجِبُ أَجْرًا، كالتَّسْبِيحِ والتَّحْمِيدِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ والأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وعِلْمِ الْفِقْهِ، وَقَدْ يَأْتِي بِهِ إِذَا فَعَلَهُ فِي مَجْلِسِ الْفِسْقِ وَهُوَ يَعْمَلُهُ، وَإِنْ سَبَّحَ فِيهِ لِلاَعْتِبَارِ وَالْإِنْكَارِ، وَلِيَسْتَعْمِلُوا عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الْفِسْقِ فَحَسَنَ.
- وَيُكْرَهُ فَعْلُهُ لِلتَّاجِرِ عِنْدَ فَتْحِ مَتَاعِهِ.
- وَيُكْرَهُ التَّرَجُّعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ.
- ومنه ما لَا أَجَرَ فِيهِ وَلَا وَزَرَ، كَقَوْلِكَ: «قُمْ واقْعُدْ، وَأَكْلْتُ وَشَرِبْتُ» ونحوه.
- ومنه ما يُوجِبُ الْإِثْمَ، كَالْكَذِبِ وَالتَّمِيمَةِ وَالغِيَةِ وَالشَّيْمَةِ.

مطلب

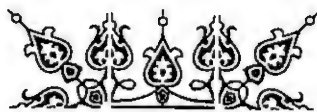
فيما يرخص لأجله الكذب

- ثُمَّ الكَذِبُ مَحْظُورٌ إِلَّا فِي الْقِتَالِ لِلْخِدْعَةِ، وَفِي الصُّلْحِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَفِي إِرْصَاءِ الرَّجُلِ الْأَهْلَ، وَفِي دَفْعِ الظَّالِمِ عَنِ الظُّلْمِ.
- وَيُكْرَهُ التَّعْرِيضُ بِالْكَذِبِ إِلَّا لِحَاجَةٍ.

مطلب

في الخيبة

ولا غِيَّةَ لِظَالِمٍ يُؤْذِي النَّاسَ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، وَلَا إِثْمَ فِي السَّعْيِ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ لِيَزْجُرَهُ.
 وَلَا غِيَّةَ إِلَّا لِمَعْلُومٍ، فَلَوْ اغْتَابَ أَهْلَ قَرْيَةٍ فَلَيْسَ بِغِيَّةٍ.
 وَإِذَا أَدَّى الْفَرَائِضَ وَأَحَبُّ أَنْ يَتَنَعَّمَ بِمَنْظَرِ حَسَنِ وَجْوَإٍ جَمِيلَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ.
 وَمَنْ قَنَعَ بِأَذْنَى الْكِفَايَةِ، وَصَرَفَ الْبَاقِيَ إِلَى مَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ أَوْلَى.



كتاب الصيد

وهو جائز بالجوارح المَعْلَمَة والسَّهَامِ الْمُحَدَّدَةِ لِمَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِأَكْلِهِ^(١)، وما لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ لِجُلْدِهِ وَشَعْرِهِ.
وَالْجَوَارِحُ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَذُو مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.

مطلب

وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَرْحِ^(٢)، وَكَوْنِ الْمُرْسِلِ أَوْ الرَّامِي مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا، وَذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْإِزْسَالِ وَالرَّمْيِ^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ الصَّيْدُ مُمْتَنِعًا، وَلَا يَتَوَارَى عَنْ بَصَرِهِ، وَلَا يَقْعَدُ عَنْ طَلَبِهِ^(٤).

مطلب

في تعليم الجوارح

وَتَعْلِيمُ ذِي النَّابِ كَالْكَلْبِ وَنَحْوِهِ تَرْكُ الْأَكْلِ، وَذِي الْمِخْلَبِ كَالْبَازِيِّ وَالصَّقْرِ وَنَحْوِهِمَا الْإِتْبَاعُ إِذَا أُرْسِلَ، وَالْإِجَابَةُ إِذَا دُعِيَ.
وَيُرْجَعُ فِي مَعْرِفَةِ التَّعْلِيمِ إِلَى أَهْلِ الْخَبَرَةِ بِذَلِكَ، وَلَا تَأَقَّتْ فِيهِ.
فَإِنْ أَكَلَ أَوْ تَرَكَ الْإِجَابَةَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِتَعْلِيمِهِ حُكْمَ بَجْهَلِهِ وَحَرْمِ (سَم) مَا بَقِيَ مِنْ صَيْدِهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

مستقرقات

وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ نَاسِيًا حَلَّ.

- (١) أي: يجوز اصطياد ما يؤكل لحمه بما ذكر لأجل أكله.
- (٢) أي: ولا بد في الصيد من الجرح في أي موضع منه، ومات بعد جرحه، فإن لم يجرحه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية. انظر اللباب.
- (٣) فلو ترك التسمية ناسيًا حلَّ، بخلاف ما إذا تركها عمدًا فيكون الصيد ميتة.
- (٤) أي: ولا يقعد عن طلبه بعد أن توارى عن بصره، فإن قعد عن طلبه بلا ضرورة فوجده ميتاً حرم أكله.

ولو رمى بسهم واحد صيوداً، أو أرسل كلبه على صيود فأخذها أو أحدها، أو أرسله إلى صيد فأخذ غيره حل ما دام في جهة إرساله.

ولو أرسله ولم يسم، ثم زجره وسمى، أو أرسله مسلم فزجره مجوسياً أو بالعكس فالمعتبر حالة الإرسال.

فإن أكل منه الكلب لم يؤكل، ولو شرب دمه أكل، ولو أخذ منه قطعة فرماها ثم أخذ الصيد وقتله، ثم أكل ما ألقاه أكل، وإن أكل منه البازي يؤكل.

وإن أدركه حياً لا يحل إلا بالتركية، وكذلك الرمي.

وإن شارك كلبه كلب لم يذكر عليه اسم الله، أو كلب مجوسى، أو غير معلّم لم يؤكل.

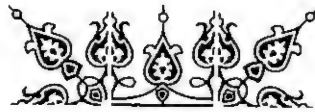
ولو سمع حساً فظنه آدمياً فرماه، أو أرسل عليه كلبه، فإذا هو صيد أكل.

وإذا وقع الصيد في الماء، أو على سطح، أو جبل، أو سنان رُمح، ثم تردى إلى الأرض لم يؤكل، ولو وقع ابتداءً على الأرض أكل، وفي طير الماء إن أصاب الماء الجرح لم يؤكل وإلا أكل.

ولا يؤكل ما قتلته البندقية^(١) والحجر والعصا والمعرّاض^(٢) بعرضه، فإن خزق المعراض الجلد يحده أكل.

وإن رماه بسيف أو سكين فأبان عضواً منه أكل الصيد، ولا يؤكل العضو، وإن قطعه نصفين أكل، وإن قطعه اثلاثاً أكل الكل إن كان الأقل من جهة الرأس^(٣).

ومن رمى صيداً فألحقه ثم رماه آخر فقتله لم يؤكل، ويضمن الثاني للأول قيمته غير نقصان جراحته، وإن لم ينخه الأول أكل وهو للثاني.



(١) طينة مدورة يرمى بها ١. هـ المغرب.

(٢) المعراض: سهم لا ريش له كما في المغرب، وقال في الجوهرة: المعراض عصاً محدّدة الرأس.

(٣) أمّا إذا كان الأكثر مما يلي الرأس حل ما مع الرأس، وحرم العجز.

كتاب الذبائح

الذكاة أنواع

والذكاة اختياريَّة، وهي الذَّبْحُ في الحَلْيِ واللَّبَةِ^(١)، واضطراريَّة، وهي الجَرْحُ في أيِّ مَوْضِعٍ اتَّفَقَ.

وشرطُهما: التَّسْمِيَةُ، وَكَوْنُ الذَّابِحِ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا.

فإن تَرَكَ التَّسْمِيَةَ نَاسِيًا حَلًّا، وَإِنْ أَضْجَعَ شَاةً وَسَمَّى فَذَبَحَ غَيْرَهَا يَتِلَّكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ تُؤْكَلْ، وَإِنْ ذَبَحَ^(٢) بِشَفْرَةٍ أُخْرَى أُكِلَ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمَ غَيْرِهِ^(٣)، وَأَنْ يَقُولَ «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ»^(٤).

متفرقات

وَالسَّنَةُ نَحْرُ الْإِبِلِ، وَذَبْحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، فَإِنْ عَكَسَ، فَذَبَحَ الْإِبِلَ وَنَحَرَ الْبَقَرَ وَالْغَنَمَ كُفْرَةٌ وَيُؤْكَلُ.

وَالْعُرُوقُ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي الذَّكَاةِ: الْحُلُقُومُ وَالْجُرْيُءُ وَالْوَدَجَانِ، فَإِنْ قَطَعَهَا حَلَّ الْأَكْلُ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَطَعَ ثَلَاثَةَ (س) مِنْهَا.

وَيَجُوزُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَا أَفْرَى الْأَوْدَاجَ وَأَنْهَرَ الدَّمَ، إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَةَ وَالظُّفْرَ الْقَائِمَ^(٥)، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجَدَّ شَفْرَتُهُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَلَعَّ بِالسَّكِينِ النَّخَاعَ، أَوْ يَقَطَعَ الرَّأْسَ، وَتُؤْكَلُ.

وَيُكْرَهُ سَلْخُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْرُدَ.

(١) اللَّبَةُ: مِنَ الْعُقْدَةِ فِي الْعُنُقِ إِلَى مَبْدَأِ الصَّدْرِ.

(٢) أَي: وَإِنْ ذَبَحَ الذَّبِيحَةَ الْأُولَى بِشَفْرَةٍ أُخْرَى.

(٣) أَي: وَصَلًا دُونَ ذِكْرِ عَاطِفٍ، نَحْوُ «بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

(٤) أَي: وَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ».

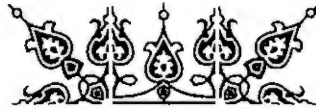
(٥) الظُّفْرُ الْقَائِمُ: هُوَ الْمُتَّصِلُ بِمَوْضِعِهِ. أَمَّا الذَّبْحُ بِسِنٍّ وَظْفَرٍ مَفْصُولَيْنِ جَائِزٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ.

وما اسْتَأْنَسَ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاتُهُ اخْتِيَارِيَّةٌ، وما تَوَخَّشَ مِنَ النَّعَمِ فاضْطْرَارِيَّةٌ.
 وإذا كَانَ فِي بَطْنِ الْمَذْبُوحِ جَنِينٌ مَيِّتٌ لَمْ يُؤْكَلْ (سم).
 وإذا ذُبِحَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ظَهَرَ جِلْدُهُ وَلَحْمُهُ إِلَّا الْخِنْزِيرَ وَالْأَدْيِيَّ.

فصل

فيما لا يحل أكله

وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَلَا تَحِلُّ الْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ
 وَلَا الْبِغَالُ وَلَا الْحَيْلُ^(١) سَم.
 وَيُكْرَهُ الرُّخْمُ وَالْبَغَاتُ^(٢) وَالْغُرَابُ وَالضَّبُّ وَالسُّلْحَفَةُ وَالْحَشَرَاتُ.
 وَيَجُوزُ غُرَابُ الرَّزْعِ وَالْعَقَّعُ^(٣) وَالْأَرْنَبُ وَالْجَرَادُ.
 وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانِ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ، وَلَا يُؤْكَلُ الطَّافِي^(٤) مِنَ السَّمَكِ.



- (١) ظاهر صنيع المصنّف اشتراك الثلاثة في الحكم، والصّحیح أنّه يحرم أكل الأولین، ويكره تحريماً أكل الأخير، والله أعلم.
- (٢) الرُّخْم: طائر يشبه السّر يأكّل الجيف. البغات: طائر صغير يشبه العصفور يأكّل الجيف.
- (٣) العقّع: طائر يخلط بين أكل الحبّ والجيف، فأشبهه الدّجاجة، وهو المعروف عند العامة بالقاق.
- (٤) الطّافي من السّمك: هو الذي يموت في الماء حتف أنفه بلا سبب، ثم يعلو فيظهر، وبطنه من فوق، فإن كان ظهره من فوق فليس بطاف فيؤكل.

كتاب الأضحية

وهي واجبة على كل مسلم حر مُقيم مُوسر .
ويجب على كل واحد شاة ، وإن اشترك سبعة في بقرة أو بدنة جاز إن كانوا من أهل القرية ويريدونها .

ولو اشترى بقرة للأضحية ، ثم أشرك فيها ستة أجزاء ، يقتسمون لحمها بالوزن .
وتختص بالإبل والبقر والغنم ، ويجزئ فيها ما يجزئ في الهدي .

مطلب

في بيان وقتها

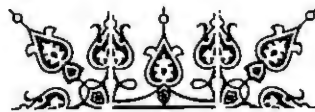
وتختص بأيام النحر ، وهي ثلاثة : عاشر ذي الحجة ، وحادي عشره ، وثاني عشره ، أفضلها أولها ، فإن مضت ولم يذبح : فإن كان فقيراً وقد اشترأها تصدق بها حية ، وإن كان غنياً تصدق بتمنيها اشترأها أو لا .

ويدخل وقتها بطلوع الفجر أول أيام النحر ، إلا أن أهل المضر لا يضحون قبل صلاة العيد .

متفرقات

ويأكل من لحمها ، ويُطعم الأغنياء والفقراء ويذبح .
ويكره أن يذبحها الكنابي .

ولو ذبح أضحية غيره بغير أمره جاز (ز) ، ولو غلطا فذبح كل واحد منهما أضحية الآخر جاز ، وتأخذ كل واحد منهما أضحيته من صاحبه ، مذبوحة ومسلوخة ، ولا يضمته ، فإن أكلها ثم علما فليتحللا ويجزيهما ، وإن تشاجرا ضمن كل لصاحبه قيمة لجمه .



كتاب الجنايات

أنواع القتل

الْقَتْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَحْكَامِ خَمْسَةٌ: عَمْدٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ، وَخَطَأٌ، وَمَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْخَطَأِ، وَالْقَتْلُ بِسَبَبٍ.

أولاً: القتل العمد

فَالْعَمْدُ: أَنْ يَتَعَمَّدَ الضَّرْبَ بِمَا يُفَرِّقُ الْأَجْزَاءَ، كَالسَّيْفِ وَاللِّيطَةِ وَالْمِرْوَةِ^(١) وَالنَّارِ. وَحُكْمُهُ: الْمَأْتَمُ وَالْقَوْدُ^(٢)، إِلَّا أَنْ يَغْفُو الْأَوْلِيَاءُ، أَوْ وَجُوبُ الْمَالِ عِنْدَ الْمُصَالِحَةِ بِرِضَى الْقَائِلِ فِي مَالِهِ، أَوْ صَلَاحِ بَعْضِهِمْ أَوْ عَفْوِهِ، فَتَجِبُ بَقِيَّةُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَوْ عِنْدَ تَعَدُّرِ اسْتِيفَائِهِ لِشِبْهِهِ، كَقَتْلِ الْأَبِ ابْنَهُ، فَتَجِبُ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ. وَلَا كَفَّارَةَ فِي الْعَمْدِ.

ثانياً: شبه العمد

وَشِبْهُ الْعَمْدِ: أَنْ يَتَعَمَّدَ الضَّرْبَ بِمَا لَا يُفَرِّقُ (سَم) الْأَجْزَاءَ، كَالْحَجَرِ وَالْعَصَا وَالْيَدِ. وَمُوجِبُهُ: الْإِثْمُ وَالْكَفَّارَةُ وَالدِّيَةُ مُعْلَظَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَهُوَ عَمْدٌ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

ثالثاً: الخطأ

وَالْخَطَأُ: أَنْ يَرْمِيَ شَخْصاً يَظُنُّهُ صَيِّداً، أَوْ حَرْبِيّاً فَإِذَا هُوَ مُسْلِمٌ، أَوْ يَرْمِي غَرَضاً فَيُصِيبُ أَدَمِيّاً.

وَمُوجِبُهُ: الْكَفَّارَةُ وَالدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ.

(١) المروة: حجر أبيض يذبح بها كالسكين.

(٢) القود: القصاص.

رابعاً: ما أجرى مجرى الخطأ

وما أجرى مجرى الخطأ: مثل التائب يتقلب على إنسان فيقتله، فهو كالخطأ.

خامساً: القتل بسبب

والقتل بسبب: كحافر البئر، وواضع الحجر في غير ملكه وفناؤه فيغضب به إنسان.
وموجهه: الدية على العاقلة لا غير.
وكل ذلك يوجب جرمان الإزث إلا القتل بسبب.
ولو مات في البئر عمماً أو جوعاً فهو هذر (سم).

كفارة القتل

والكفارة عنق رقية مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.



فصل

في القصاص

وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَبِالْعَبْدِ، وَالرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَالصَّغِيرُ بِالْكَبِيرِ، وَالْمُسْلِمُ بِالذَّمِّيِّ (ف)،
وَلَا يُقْتَلَانِ بِالْمُسْتَأْمَنِ، وَيُقْتَلُ الْمُسْتَأْمَنُ بِالْمُسْتَأْمَنِ، وَيُقْتَلُ الصَّحِيحُ بِالرَّزَمِ وَالْأَعْمَى وَبِالْمَجْنُونِ
وَبِنَاقِصِ الْأَطْرَافِ.

وَلَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِوَلَدِهِ وَلَا بِعَبْدِهِ وَلَا بِعَبْدِ وَلَدِهِ، وَلَا بِمُكَاتِبِهِ.
وَمَنْ وَرِثَ قِصَاصاً عَلَى أَبِيهِ سَقَطَ^(١)، وَالْأُمُّ وَالْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا كَالْأَبِ.
وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا عَمْدًا فَمَاتَ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ.
وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ.
وَلَا قِصَاصَ عَلَى شَرِيكَ الْأَبِ وَالْمَوْلَى وَالْحَاطِي وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَكُلِّ مَنْ لَا يَجِبُ
الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ.

وَإِذَا قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ فَلَا قِصَاصَ حَتَّى يَجْتَمَعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ.
وَإِذَا قُتِلَ الْمُكَاتِبُ عَنْ وِفَاءٍ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُ الْمَوْلَى فَلَا قِصَاصَ أَصلاً، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً
فَالْقِصَاصُ لِلْمَوْلَى، وَإِنْ قُتِلَ عَنْ وَفَاءٍ وَلَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا الْمَوْلَى فَلَهُ الْقِصَاصُ (م).
وَإِذَا كَانَ الْقِصَاصُ بَيْنَ كِبَارٍ وَصِغَارٍ، فَلِلْكِبَارِ الْأَسْتِيفَاءُ (سَم).
وَإِذَا قُتِلَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُورِ، فَلِلْأَبِ أَوْ الْقَاضِي أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يُصَالِحَ، وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ،
وَالْوَصِيُّ يُصَالِحُ لَا غَيْرَ.

وَلَا قِصَاصَ فِي التَّخْنِيقِ وَالتَّغْرِيقِ (سَم).
وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، وَيُقْتَلُ الْوَاحِدُ بِالْجَمَاعَةِ الْكُفَّاءِ، وَإِنْ قَتَلَهُ وَلِيُّ أَحَدِهِمْ سَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ.
وَمَنْ رَمَى إِنْسَانًا عَمْدًا فَتَفَدَّ مِنْهُ إِلَى آخَرٍ وَمَاتَا، فَلَاوُلَّ عَمْدٌ وَالثَّانِي خَطَأً.

فصل

القصاص في الأطراف

وَلَا يَجْرِي الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ إِلَّا بَيْنَ مُسَوِّي الدِّيَةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنَ الْمَفْصِلِ وَتَمَائِلَتْ.

(١) وصورة المسألة: أن يقتل الأب أب امرأته مثلاً، ولا وارث له غيرها، ثم ماتت المرأة فإن ابنها منه يرث
القودَ الواجبَ على أبيه، فيسقط القود.

ولا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ، وَلَا فِي الذِّكْرِ إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ الْحَشْفَةُ^(١)، وَلَا قِصَاصَ فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ، فَإِنْ قُلِعَ يُقْلَعُ، وَإِنْ كُسِرَ يُبْرَدُ بِقَدْرِهِ.

وَلَا قِصَاصَ فِي الْعَيْنِ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ ضَوْؤُهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ، بَأَنْ يُوضَعَ عَلَى وَجْهِهِ قِطْنٌ رَطْبٌ وَتُقَابَلَ عَيْنُهُ بِالْمِرَاةِ الْمُحَمَّاةِ حَتَّى يَذْهَبَ ضَوْؤُهَا.

وَلَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي بِالْيَدِ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، وَمَنْ قَطَعَ يَمْنَى رَجُلَيْنِ قَطْعًا يَمِينُهُ وَأَخَذًا مِنْهُ دِيَّةَ الْآخَرَى بَيْنَهُمَا، فَإِنْ قَطَعَهَا أَحَدُهُمَا مَعَ غَيْبَةِ الْآخَرِ فَلِلْآخَرِ دِيَّةُ يَدِهِ، وَإِذَا كَانَ الْقَاطِعُ أَشْلًا أَوْ نَاقِصَ الْأَصَابِعِ، فَالْمَقْطُوعُ إِنْ شَاءَ قَطَعَ الْمَعْيِبَةَ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ دِيَّةَ يَدِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ رَأْسُ الشَّاجِّ أَصْغَرَ^(٢)، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الشَّاجِّ أَكْبَرَ^(٣)، فَالْمَشْجُوجُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ بِقَدْرِ شَجَّتِهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ أَرْضَهَا.

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَأً، ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا قَبْلَ الْبُرءِ، أَوْ خَطَأً بَعْدَهُ، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا، ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَأً أَوْ عَمْدًا بَعْدَ الْبُرءِ أَخَذَ بِالْأَمْرَيْنِ.

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ غَيْرِهِ فَعَفَا عَنِ الْقَطْعِ ثُمَّ مَاتَ، فَعَلَى الْقَاطِعِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ، وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقَطْعِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ فَهُوَ عَقْوٌ عَنِ النَّفْسِ. وَالشَّجَّةُ كَالْقَطْعِ (سَم).

وَإِذَا حَضَرَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْقَتْلِ، ثُمَّ حَضَرَ الْآخَرُ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ (سَم) الْبَيِّنَةَ.

رَجُلَانِ أَقَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْقَتْلِ، فَقَالَ الْوَلِيُّ: قَتَلْتُمَاهُ^(٤)، فَلَهُ قَتْلُهُمَا، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْإِفْرَارِ شَهَادَةٌ فَهُوَ بَاطِلٌ.

وَلَوْ رَمَى مُسْلِمًا فَارْتَدَّ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ -، ثُمَّ وَقَعَ السَّهْمُ بِهِ فَفِيهِ الدِّيَّةُ (سَم)، وَلَوْ كَانَ مُرْتَدًّا فَأَسْلَمَ لَا شَيْءَ فِيهِ.

وَلَوْ رَمَى عَبْدًا فَأَغْتَقَهُ مَوْلَاهُ فَفِيهِ الْفِيئَةُ (م).

(١) أي: إلا أن تقطع الحشفة فقط فيقتص.

(٢) أي: كان رأس الشَّاجِّ أصغر من رأس المشجوج، وكانت الجراحة في رأس المشجوج تشغل قدرًا أكبر بالنسبة لرأس الشَّاجِّ.

(٣) صورته: أن يشجَّ كبير الرأس آخر صغير الرأس شجَّةً تستوعب ناحيتي رأسه، فالقصاص أن يشجَّ صغير الرأس كبير الرأس شجَّةً مستوعبة ناحيتي الرأس، ولكنه في ذلك تكون في كبير الرأس أكبر من الشجعة في صغير الرأس، لذلك يخيّر صغير الرأس بين أن يأخذ بقدر شجَّته وبين أن يأخذ أرضها.

(٤) أي: قتلتماه مشتركين، ولو قال لأحدهما: أنت قتلته، له أن يقتله دون الآخر.

كتاب الديات

والدِّيةُ الْمُغْلَطَةُ خَمْسُ وَعَشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ، ومِثْلُهَا بِنْتُ لَبُونٍ وَحِقَاقٌ وَجِذَاعٌ^(١) (م).
وَعِزُّ الْمُغْلَطَةِ عَشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ومِثْلُهَا بَنَاتُ مَخَاضٍ وَبَنَاتُ لَبُونٍ وَحِقَاقٌ وَجِذَاعٌ، أو أَلْفُ
دِينَارٍ، أو عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، ولا تَجِبُ الدِّيةُ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ. وَدِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ ذَلِكَ، وَلَا تَغْلِيظُ
إِلَّا فِي الْإِبِلِ، وَدِيَةُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ سَوَاءٌ.

فصل

فيما تجب فيه الدية

وَفِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَنْفِ وَالذَّكْرِ وَالْحَشْفَةِ وَالْعَقْلِ وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَالسَّمْعِ
وَالْبَصَرِ وَاللِّسَانِ وَبَعْضِهِ إِذَا مَنَعَ الْكَلَامَ، وَالصُّلْبِ إِذَا مَنَعَ الْجَمَاعَ، أو انْقَطَعَ مَاؤُهُ أو اَحْدَوْدَبَ،
وَكَذَا إِذَا أَفْضَاهَا فَلَمْ تَسْتَمْسِكِ الْبَوْلَ.

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ خَطَأً، ثُمَّ قَتَلَهُ قَبْلَ الْبُرْءِ خَطَأً فَفِيهِ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ.

وَمَا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَمَا فِيهِ أَرْبَعَةٌ فَفِي أَحَدِهَا رُبْعُ
الدِّيَّةِ، وَفِي كُلِّ أَضْبَعٍ عَشْرُ الدِّيَّةِ، وَتُقَسَّمُ عَلَى مَقَاصِلِهَا، وَالْكَفُّ تَبِعٌ لِلْأَصَابِعِ.

وَفِي كُلِّ سِنَّ نِصْفُ الدِّيَّةِ، فَإِنْ قَلَعَهَا فَتَبَّتْ أُخْرَى مَكَانَهَا سَقَطَ الْأُرْشُ.

وَفِي شَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا حُلِقَ فَلَمْ يَنْبِتِ الدِّيَّةُ، وَكَذَلِكَ اللَّحْيَةُ وَالْحَاجِبَانِ وَالْأَهْدَابُ.

وَفِي الْيَدِ إِذَا شُلَّتْ، وَالْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ ضَوْؤُهَا الدِّيَّةُ.

وَفِي الشَّارِبِ، وَلِخَيَةِ الْكُوسَجِ، وَنَدْيِ الرَّجُلِ، وَذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنَيْنِ، وَلِسَانِ الْأُخْرَسِ،
وَالْيَدِ الشَّلَاءِ، وَالْعَيْنِ الْعَوْرَاءِ، وَالرَّجُلِ الْعَرْجَاءِ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ، وَالْأَضْبَعِ الزَّائِدَةِ، وَعَيْنِ
الصَّبِيِّ وَلِسَانِهِ وَذَكَرِهِ إِذَا لَمْ تُعْلَمْ صِحَّتُهُ حُكُومَةُ عَدْلٍ^(٢).

وَإِذَا قَطَعَ الْيَدَ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ فَفِي الْكَفِّ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الزَّائِدِ حُكُومَةُ عَدْلٍ.

(١) أي: هي مائة من الإبل مقسمة أرباعاً كما ذكرها المصنف.

(٢) سياطي قريباً بيان معنى حكومة العدل.

وَمَنْ قَطَعَ أَضْبَعًا فَشَلَّتْ أُخْرَى، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى فَشَلَّتِ الْبُسْرَى فَلَا قِصَاصَ (س).
وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَأٌ.

فصل

فِي الشَّجَاجِ، وَمَا يَجِبُ فِي كُلِّ مِنْهَا

الشَّجَاجُ^(١) عَشْرَةٌ: الْحَارِصَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَحْرُسُ^(٢) الْجِلْدَ، ثُمَّ الدَّائِمَةُ، وَهِيَ الَّتِي تُخْرِجُ مَا يُشْبِهُ الدَّمَ^(٣)، ثُمَّ الدَّائِمَةُ الَّتِي تُخْرِجُ الدَّمَ^(٤)، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ الَّتِي تَبْضَعُ^(٥) اللَّحْمَ، ثُمَّ الْمُتَلَاخِمَةُ الَّتِي تَأْخُذُ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ السَّمْحَاقُ وَهُوَ جِلْدَةٌ فَوْقَ الْعَظْمِ تَصِلُ إِلَيْهَا الشَّجَّةُ، ثُمَّ الْمُؤْضِحَةُ الَّتِي تُؤْضِحُ الْعَظْمَ، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ الَّتِي تَهْشِمُ الْعَظْمَ، ثُمَّ الْمُنْقِلَةُ الَّتِي تَنْقُلُ الْعَظْمَ بَعْدَ الْكَسْرِ، ثُمَّ الْآمَّةُ الَّتِي تَصِلُ إِلَى أُمِّ الدِّمَاغِ^(٦).

فَفِي الْمُؤْضِحَةِ الْقِصَاصُ إِنْ كَانَتْ عَمْدًا، وَفِي الْآمَةِ حُكُومَةُ عَذْلِ، وَفِي الْمُؤْضِحَةِ الْخَطَأُ يَصِفُ عَشْرَ الدِّيَةِ، وَفِي الْهَاشِمَةِ الْعَشْرُ، وَفِي الْمُنْقِلَةِ عَشْرٌ وَنِصْفٌ، وَفِي الْآمَةِ الثَّلَاثُ، وَكَذَا الْجَائِفَةُ، فَإِذَا نَفَذْتَ ثَلَاثَانَ.

وَالشَّجَاجُ يَخْتَصُّ بِالْوَجْهِ وَالرَّأْسِ، وَالْجَائِفَةُ بِالْجَوْفِ وَالْجَنْبِ وَالظَّهْرِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ جِرَاحَاتٌ فِيهَا حُكُومَةُ عَذْلِ.

وَحُكُومَةُ الْعَذْلِ: أَنْ يَقُومَ الْمَجْرُوحُ عَبْدًا سَالِمًا وَسَلِيمًا، فَمَا نَقَصَتْ الْجِرَاحَةُ مِنَ الْقِيَمَةِ يُعْتَبَرُ مِنَ الدِّيَةِ.

وَمَنْ شَجَّ رَجُلًا فَذَهَبَ عَقْلُهُ أَوْ شَعْرُ رَأْسِهِ، دَخَلَ فِيهِ أَرَشُ الْمُؤْضِحَةِ^(٧)، وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ أَوْ كَلَامُهُ لَمْ تَدْخُلْ^(٨)، وَيَجِبُ أَرَشُ الْمُؤْضِحَةِ مَعَ ذَلِكَ.

وَلَا يُقْتَنَصُّ مِنَ الْمُؤْضِحَةِ وَالطَّرَفِ حَتَّى تَبْرَأَ.

وَلَوْ شَجَّهُ فَالْتَحَمَتْ وَنَبَتَ الشَّعْرُ سَقَطَ (س) الْأَرَشُ.

(١) الشَّجَّةُ: هِيَ مَا يَكُونُ فِي الرَّأْسِ مِنَ الْجِرَاحَةِ.

(٢) أَي: تَخْدُشُهُ.

(٣) أَي: تُظْهِرُ الدَّمَ كَالدَّمِ وَلَا تُسِيلُهُ.

(٤) أَي: فَيَسِيلُ عَنْ مَوْضِعِهِ.

(٥) أَي: تَقْطَعُهُ.

(٦) وَهِيَ: الْجِلْدَةُ الَّتِي فِيهَا الدِّمَاغُ.

(٧) أَي: دَخَلَ أَرَشُ الْمُؤْضِحَةِ فِي الدِّيَةِ، أَي: لَا يَأْخُذُ إِلَّا الدِّيَةُ.

(٨) مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَرَشُ الْمُؤْضِحَةِ مَعَ الدِّيَةِ.

فصل

في الجنين

وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا فَفِيهِ غُرَّةٌ^(١) خَمْسُونَ دِينَارًا عَلَى الْعَاقِلَةِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَفِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا، ثُمَّ مَاتَتْ فَفِيهِ دِيَّتُهَا وَالْغُرَّةُ، وَإِنْ مَاتَتْ ثُمَّ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا فَفِيهَا الدِّيَّةُ وَلَا شَيْءَ فِيهِ، وَإِنْ مَاتَتْ ثُمَّ خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فِدَيَّتَانِ.

فَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ مَيِّتَيْنِ فَفِيهِمَا غُرَّتَانِ، فَإِنْ أَلْقَتْ أَحَدَهُمَا مَيِّتًا وَالْآخَرَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، فَفِي الْمَيِّتِ الْغُرَّةُ وَفِي الْحَيِّ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ.

وَتَجِبُ الْغُرَّةُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَإِنْ اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ وَلَمْ يَتِمَّ فَفِيهِ الْغُرَّةُ وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْجَنِينِ.

وَمَا يَجِبُ فِيهِ مَوْرُوثٌ عَنْهُ.

وَفِي جَنِينِ الْأُمِّ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا إِنْ كَانَ ذَكَرًا، وَعُشْرُ قِيَمَتِهِ لَوْ كَانَ أُنْثَى.

فصل

حكم ما يحدث في الطريق

وَمَنْ أَخْرَجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ رَوْشًا^(٢) أَوْ مِيزَابًا أَوْ كَنِيفًا أَوْ دُكَّانًا فَلِرَجُلٍ مِنْ غُرَضِ النَّاسِ أَنْ يَنْتَزِعَهُ، فَإِنْ سَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَعُطِبَ فَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ أَصَابَهُ طَرَفُ الْمِيزَابِ الَّذِي فِي الْحَائِطِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَصَابَهُ الطَّرَفُ الْخَارِجُ ضَمِنَ^(٣)، وَإِنْ أَصَابَهُ الطَّرَفَانِ أَوْ لَا يُعْلَمُ ضَمِنَ نِصْفَ الدِّيَّةِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَضِرُّ بِهِ أَحَدٌ جَارَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْتَضِرُّ بِهِ أَحَدٌ يُكْرَهُ.

(١) سُمِّيَتِ الْغُرَّةُ غُرَّةً لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْمَقَادِيرِ فِي الدِّيَّاتِ، وَأَقَلُّ الشَّيْءِ أَوَّلُهُ فِي الوجود، ولهذا يُسَمَّى أَوَّلُ الشَّهْرِ غُرَّةً لِأَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَظْهَرُ مِنْهُ.

(٢) يُطْلَقُ الرُّوشَنُ وَيرَادُ بِهِ فِي الْأَصْلِ الرَّثُّ، وَكَذَا يُطْلَقُ عَلَى الْكُوَّةِ. والمراد به هنا ما يعرف في زماننا بالبرندا أو الشُّرْفَةُ. والله أعلم.

(٣) يعني: إذا سقط عليه طرف الميزاب فقتله ينظر: إن كان ذلك الطرف متمكنًا في الحائط فلا ضمان على صاحب الميزاب، لأنه غير متعدٍّ فيه، لما أنه وضعه في ملكه، وإن كان الذي أصابه هو الطرف الخارج من الحائط ضمن الذي وضعه لكونه متعدًّا فيه.

وليس لأحد من أهل الدرب الغير النافذ أن يفعل ذلك إلا بأمرهم.
ولو وضع جمرأ في الطريق ضمن ما أحرق في ذلك الموضع.
وإذا مال حائط إنسان إلى طريق العامة فطالبه بتقصيه مسلم أو ذمي فلم ينقصه في مدة أمكنه
نقصه فيها حتى سقط ضمن ما تلف به، وإن بناه مائلاً ابتداء فسقط ضمن من غير طلب.
ويضمن الراكب ما وطئت الدابة بيدها أو رجلها، ولا يضمن ما نطحت بذنبها أو رجلها،
وإن راثت في الطريق وهي تسير أو أوقفها لذلك لا ضمان فيما تلف به، وإن أوقفها لغيره
ضمن.

والقائد ضامن لما أصابت بيدها دون رجلها، وكذا السائق.
وإذا وطئت دابة الراكب بيدها أو رجلها يتعلّق به جرمان الميراث والوصية، وتجب الكفارة.
ولو ركب دابة فتخسها آخر فأصابت رجلاً على الفور فالضمان على الناجس.
وإن اجتمع السائق والقائد، أو السائق والراكب فالضمان عليهما.
وإذا اضطدم فارسان أو ماشيتان فماتا، فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر، ولو تجاذبا
حبلاً فانقطع وماتا، فإن وقع على ظهريهما فهما هدر، وإن سقطا على وجهيهما فعلى عاقلة كل
واحد دية الآخر، وإن اختلفا فدية الواقع على وجهه على عاقلة الواقع على ظهره، وهدير دم
الذي وقع على ظهره، وإن قطع آخر الحبل فماتا فديتهما على عاقلته.

فصل

في جناية العبد

وإذا جنى العبد خطأ فمؤلاه إما أن يدفعه إلى ولي الجناية فيملكه أو يقديه بأرضها، وكذلك
إن جنى ثانياً وثالثاً، وإن جنى جنايتين: فإما أن يدفعه إليهما يقسمانه بقدر ما لكل واحد منهما
من أرض جنايته، أو يقديه بأرضهما.

وإن أعتقه المولى قبل العلم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن الأرض، وبعد العلم يضمن
جميع الأرض.

وفي المدبر وأم الولد يضمن الأقل من قيمتهما ومن الأرض.

وإن عاد فجنى وقد دفع القيمة بقضاء فلا شيء عليه، ويشارك ولي الجناية الثانية الأول فيما
أخذ، وإن دفع المولى القيمة بغير قضاء، فإن شاء الثاني شارك الأول، وإن شاء اتبع (سم)
المولى، ثم يرجع المولى على الأول.

وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا خَطَأً فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لَا يُزَادُ (س) عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ إِلَّا عَشْرَةٌ، وَلِلْأَمَةِ
خَمْسَةُ آلَافٍ إِلَّا عَشْرَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ.
وَمَا هُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الدِّيَةِ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ.



باب القسامة

الْقَتِيلُ: كُلُّ مَيِّتٍ بِهِ أَثَرٌ^(١)، إِذَا وَجِدَ فِي مَحَلَّةٍ لَا يُعْرِفُ قَاتِلَهُ وَادَّعَى وَلِيُّهُ الْقَتْلَى عَلَى أَهْلِهَا أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ، عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَلَا بَيِّنَةً لَهُ، يَخْتَارُ مِنْهُمْ خَمْسِينَ رَجُلًا يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا، ثُمَّ يُقْضَى بِالذِّيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجِدَ بَدْنُهُ أَوْ أَكْثَرُهُ أَوْ نِصْفُهُ مَعَ الرَّأْسِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ خَمْسُونَ كُرِّرَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ لِتَمِّمَ خَمْسِينَ، وَمَنْ أَبَى مِنْهُمْ خُبِسَ حَتَّى يَحْلِفَ.

وَلَا يُقْضَى بِالذِّيَّةِ بِيَمِينِ الْوَلِيِّ.

وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَسَامَةِ صَبِيٌّ وَلَا مَجْنُونٌ وَلَا عَبْدٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى غَيْرِهِمْ سَقَطَتْ عَنْهُمْ الْقَسَامَةُ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ (سَم) عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ^(٢).

وَإِنْ وَجِدَ عَلَى دَائِيٍّ يَسُوقُهَا إِنْسَانٌ فَالذِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ السَّائِقِ، وَكَذَا الْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ.

وَإِنْ وَجِدَ فِي دَارِ إِنْسَانٍ فَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ (س) إِنْ كَانُوا حُضُورًا، وَإِنْ كَانُوا غُيَّابًا كُرِّرَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِ، وَالذِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَإِنْ وَجِدَ بَيْنَ قَرَبَتَيْنِ فَعَلَى أَقْرَبِهِمَا إِذَا كَانُوا يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ^(٣).

وَلَوْ وَجِدَ فِي السَّفِينَةِ فَالْقَسَامَةُ عَلَى الْمَلَّاحِينَ وَالرُّكَّابِ، وَفِي مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا، وَفِي الْجَامِعِ وَالسَّارِعِ الْأَعْظَمِ الذِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا قَسَامَةٌ.

وَإِنْ وَجِدَ فِي بَرِّيَّةٍ أَوْ فِي وَسْطِ الْفُرَاتِ فَهُوَ هَذَرٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَسِبًا بِالشَّاطِئِ فَعَلَى أَقْرَبِ الْقُرَى مِنْهُ، إِنْ كَانُوا يَسْمَعُونَ الصَّوْتَ.

(١) أي: وجد به أثر القتل من جرح أو خروج دم من أذنه أو عينه، أو وجد به أثر خنق أو ضرب.

(٢) وصورته: وجد قتيل في محلة، فادَّعى وليُّه القتل على واحد من غير أهل المحلة، فلا تقبل شهادة أهل المحلة على المدعى عليه.

(٣) أمّا إذا كانوا بحيث لا يسمعون الصوت فلا شيء عليهم، لأنهم إذا كانوا بحيث يسمعون الصوت يمكنهم غوثه، فينسبون إلى التقصير في النصرة.

باب المعاقل

وهي جَمْعُ مَعْقَلَةٍ، وهي الدِّيَّةُ^(١)، والمعاقلة الذين يُؤدُّونها، وَيَجِبُ عليهم كُلُّ دِيَّةٍ وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ.

فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ^(٢) فَهُمْ عَاقِلَتُهُ، وَتُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَّانِ فَعَاقِلَتُهُ قَبِيلَتُهُ.

وَلَا يُزَادُ الْوَاحِدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ذَرَاهِمَ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَيُنْقَصُ مِنْهَا، فَإِنْ لَمْ تَتَّسِعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضُمَّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ نَسَبًا.

وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَتَنَاصَرُونَ بِالْحِرَفِ فَأَهْلُ حِرْفَتِهِ، وَإِنْ تَنَاصَرُوا بِالْجِلْفِ فَأَهْلُهُ، وَيُؤَدِّي الْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ.

وَلَا عَقْلٌ عَلَى الصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ وَمُدَبِّرٍ وَمَكَاتِبٍ.

وَلَا يَغْفَلُ كَافِرٌ عَنْ مُسْلِمٍ، وَلَا بِالْعَكْسِ.

وَإِذَا كَانَ لِلدَّمِيِّ عَاقِلَةٌ فَالدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ فَالدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ.

وعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ، وَعَاقِلَةُ مَوْلَى الْمُوَالَةِ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ.

وَوَلَدُ الْمُلَاعِنَةِ تَعْقِلُ عَنْهُ عَاقِلَةُ أُمِّهِ، فَإِنْ ادَّعَاهُ الْأَبُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ عَاقِلَةُ الْأُمِّ عَلَى عَاقِلَةِ

الْأَبِ.

وَتَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ خَمْسِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا، وَمَا دُونَهَا فِي مَالِ الْجَانِي.

وَلَا تَغْفِلُ الْعَاقِلَةُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ الْجَانِي إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوهُ.

وَإِذَا جَنَى الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَتِهِ.

(١) سُمِّيَتِ الدِّيَّةُ عَقْلًا؛ لِأَنَّهَا تَعْقِلُ الدَّمَاءَ مِنْ أَنْ تُسْفِكَ، أَيْ: تَمْسُكُهَا وَتَمْنَعُهَا لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهَا مِنْ وَجوبِ الدِّيَّةِ، وَيُسَمَّى الْعَقْلُ عَقْلًا لِمَنْعِ صَاحِبِهِ عَنِ الْقَبَاحِ.

(٢) وَهُمْ الَّذِينَ لَهُمْ رِزْقٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَفِي زَمَانِنَا هُمْ أَهْلُ الْعُسْكَرِ لِكُلِّ رَايَةِ دِيَّانٍ عَلَى حِدَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَتَنَاصَرُونَ بِأَسْبَابٍ: مِنْهَا الْقَرَابَةُ وَالْوَلَاءُ وَالْجِلْفُ وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَبَقُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا جَاءَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَوَّنَ الدَّوَاوِينَ صَارَ التَّنَاصُرُ بِالدَّوَاوِينَ، فَأَهْلُ كُلِّ دِيَّانٍ يَنْصَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبَائِلٍ مُتَفَرِّقَةٍ. ١. هـ الاختيار.

كتاب الوصايا^(١)

وهي مندوبة.

وهي مؤخرّة عن مؤنة الموصي وقضاء ديونه.

وهي مقدّرة بالثلث.

تصحّ للأجنبي، مسلماً كان أو كافراً، بغير إجازة الورثة، وما زاد على الثلث وللقاتل (س) والوارث تصحّ بإجازة الورثة، وتعتبر إجازاتهم بعد موته.

ولا تصحّ إلا ممن يصحّ تبرّعه، ويستحبّ أن ينقص من الثلث.

وإن كانت الورثة فقراء لا يستغنون بنصيبهم فتركها أفضل.

وتصحّ للحمل وبه وبأمه دونه.

وتعتبر في المال والورثة الموجود عند الموت.

وقبول الوصية بعد الموت.

وللموصي أن يرجع عن الوصية بالقول والفعل^(٢)، وفي الجحود خلاف^(٣).

مطلب

في الوصي

وإذا قبل الموصي له الوصية، ثم ردّها في وجه الموصي فهو ردّ، وإن ردّها في غير وجهه فليس برّد، فإن كان عاجزاً ضمّ إليه القاضي آخر^(٤)، وإن كان عبداً أو كافراً أو فاسقاً استبدّل به.

(١) وهي جمع وصية، والوصية: طلب فعل يفعله الموصي إليه بعد غيبة الموصي أو بعد موته فيما يرجع إلى مصالحه، كقضاء ديونه والقيام بحوائجه ومصالح ورثته من بعده وغير ذلك. هـ الاختيار.

(٢) الرجوع بالقول أن يقول: «رجعت عن الوصية أو أبطلتها» ونحو ذلك، وأمّا الرجوع بالفعل فكان يفعل فعلاً يزيل ملكه عن الموصي به، كالبيع والهبة.

(٣) أي: هل يعتبر جحود الوصية رجوعاً عنها؟ فذهب أبو يوسف إلى أنّه رجوع خلافاً لمحمد.

(٤) أي: إن كان الوصي عاجزاً عن القيام بأمور الوصية ضمّ إليه القاضي غيره ليستعين به.

وإن أوصى إلى عبده، وفي الورثة كبار لم تصح، وإن كانوا صغاراً جازت (سم).
وليس لأحد الوصيين أن يتصرف دون صاحبه من، ولو مات أحدهما أقام القاضي مكانه
آخر، وإذا أوصى الوصي إلى آخر فهو وصي في الترتين^(١).

ما يجوز للوصي فعله بمال اليتيم

ويجوز للوصي أن يحتال بمال اليتيم إن كان أجود، ويجوز بيعه وشراؤه (سم) لنفسه إن كان
فيه نفع للوصي.
وليس للوصي أن يقتصر مال اليتيم، ولأب ذلك، وليس لهما إقراضه، وللقاضي ذلك.
والوصي أحق بمال اليتيم من الجد.
وشهادة الوصي للميت لا تجوز، وعلى الميت تجوز، وتجوز للورثة إن كانوا كباراً،
ولا تجوز إن كانوا صغاراً (سم).

الوصية بالخدمة والسكنى وغيرهما

وتجوز الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره، وبعثتهما أبدأ ومدة معلومة، فإن خرجا من الثلث
استخدم وسكن واستغل، وليس له أن يؤاجرهما. وإن لم يكن له مال غيرهما خدم الورثة يومين
والموصى له يوماً، فإن مات الموصى له عاد إلى الورثة.
ومن أوصى بثمرة بستانه فله الثمرة الموجودة عند موته، وإن قال: أبدأ، فله ثمرة ما عاش.
ولو أوصى بغلة بستانه فله الحاضرة والمستقبلة.
وإن أوصى بصوف غنمه، أو بأولادها، أو بلبنيها فله الموجود عند موته، قال: أبدأ، أو لم
يقُل.

العقق وغيره في مرض الموت

والعقق في المرض، والهبة والمحاباة^(٢) وصية، والمحاباة إن تقدمت على العقق فهي أولى،
وإن تأخرت شاركته^(٣) (سم).

(١) بيانه: إذا أوصى الوصي قبل موته إلى غيره، فهو - أي: الغير - وصي في تركته وتركته الميت الأول.
(٢) وصورة المحاباة: أن يبيع ما يساوي مائة بخمسين، أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة، فالزائد على قيمة
المثل في الشراء، والنقص في البيع محاباة.
(٣) وذلك كان يعتق ويحابي، فإن ضاق الثلث عنهما ينظر: فإن قدم المحاباة فهي أولى، وإن تأخرت عن العقق
كانا سواء، وصورته: أن يعتق عبداً قيمته مائة، ثم يبيع عبداً آخر قيمته مائتان بمائة؛ ولا مال له سواهما،

وَمَنْ أَوْصَى بِحَقِّهِ اللَّهِ تَعَالَى قُدِّمَتْ الْفَرَائِضُ^(١)، وَإِنْ تَسَاوَتْ^(٢) قُدِّمَ مَا قُدِّمَهُ الْمُوصِي إِنْ صَاقَ الثَّلْثُ عَنْهَا، وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ يُقَدِّمُ مَا قُدِّمَهُ الْمُوصِي.

فصل

في الوصية بثلث المال

وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ، وَلَا آخَرَ بَسْطِهِ، فَالْثُلْثُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا. وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِهِ، وَلَا آخَرَ بِثُلْثِهِ أَوْ بِنِصْفِهِ، أَوْ بِجَمِيعِهِ (سَم) فَالْثُلْثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. وَلَا يَضْرِبُ (سَم) الْمُوصَى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ^(٣) وَالسَّعَايَةِ^(٤) وَالذَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ^(٥).

وَإِنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ السُّدُسُ (سَم)، وَلَوْ أَوْصَى بِجُزْءٍ أَعْطَاهُ الْوَارِثُ مَا شَاءَ، وَلَوْ أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ وَلَهُ ابْنَانِ فَلَهُ الثَّلْثُ.

وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ ذَرَاهِمِهِ، أَوْ ثُلْثِ عُنْمِهِ، فَهَلْكَ ثُلَاثُهَا، وَبَقِيَ ثُلُثُهَا وَهِيَ تَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِهِ فَلَهُ جَمِيعُهُ (ز)، وَكَذَا الْمَكِيلُ، وَالْمُزَوَّنُ وَالثِّيَابُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فَلَهُ ثُلْثُ الْبَاقِي، وَكَذَلِكَ الْعَبِيدُ وَالْذُّورُ.

وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِهِ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَمْرٍو مَيِّتٌ فَالْثُلْثُ لِزَيْدٍ، وَلَوْ قَالَ: «بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو» فَنِصْفُهُ لِزَيْدٍ.

= يقسم الثلث - وهو المائة - بينهما نصفين، فيعتق نصف العبد ويسعى في نصف قيمته، وصاحب المحاباة يأخذ العبد بمائة وخمسين، هذا إن تأخرت المحاباة، أما إن تقدّمت فتقدّم على العتق.

(١) وذلك كان يوصي بالحجّ والزكاة والكفّارات، فإنّها تقدّم وإن أخرها الموصي في الذكر على غيرها.

(٢) أي: تساوت الوصايا فكانت مثلاً كلّها فرائض، أو كانت واجبات، أو كانت نوافل.

(٣) وصورتها: أنّه إذا كان له عبدان لرجل قيمة أحدهما ألف ومائة، وقيمة الآخر ستمائة، فأوصى بأن يباع أحدهما لفلان بمائة، والآخر لفلان بمائة، فإنّ المحاباة حصلت لأحدهما بألف وللآخر بخمسمائة، والكلّ وصيّة لكونها في حالة المرض، فإن لم يكن للموصي مال غيرهما، ولم تجز الورثة جازت المحاباة بقدر الثلث، فيكون بينهما أثلاثاً، يضرب الموصي له بالألف بحسب وصيّته وهي الألف، والموصي له الآخر بحسب وصيته وهي خمسمائة.

(٤) وصورتها: أن يوصي بعتق عبيدين قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان، ولا مال له غيرهما، إن أجازت الورثة عتقاً جميعاً، وإن لم يجيزوا عتقاً جميعاً من الثلث، وثلث ماله ألف، فالألف بينهما على قدر وصيّتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان، ويسعى في الباقي، والثلث للذي قيمته ألف ويسعى في الباقي.

(٥) أي: المطلقة عن كونها ثلثاً أو نصفاً أو نحوهما، وصورتها: أن يوصي لرجل بالفين ولآخر بألف، وثلث ماله ألف، ولم تجز الورثة فإنّه يكون بينهما أثلاثاً.

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ مِنْ مَالِهِ، وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَدَيْنٌ، وَالْأَلْفُ يَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ الْعَيْنِ دُفْعَتَ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْعَيْنِ أُخِذَ تِلْكَ الْعَيْنُ وَتِلْكَ مَا يُحْصَلُ مِنَ الدَّيْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا.
وَمَنْ أَوْصَى بِثُلَاثِيهِ لِفُلَانٍ وَلِلْمَسَاكِينِ، فَنِصْفُهُ لِفُلَانٍ وَنِصْفُهُ لِلْمَسَاكِينِ (م).
وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِائَةٍ، ثُمَّ قَالَ لِآخَرَ: أَشْرَكْتُكَ مَعَهُمَا، فَلَهُ تِلْكَ كُلُّ مِائَةٍ.

وَلَوْ قَالَ لِيُورَثَنِي: لِفُلَانٍ عَلَيَّ دَيْنٌ، فَصَدَّقُوهُ بِصَدَقٍ إِلَى الثَّلَاثِ.
وَإِنْ أَوْصَى لِأَجَنِّيٍّ وَوَارِثٍ فَالنِّصْفُ لِلْأَجَنِّيِّ وَيُظَلَّ نِصْفُ الْوَارِثِ.

فصل

الوصية للجيران والأقارب وغيرهما

وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَهُمْ الْمُلاصِقُونَ (سم).
وَالْأَصْهَارُ: كُلُّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ زَوْجَتِهِ.
وَالْأَخْتَانُ: زَوْجُ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ.
وَالْأَهْلُ: الزَّوْجَةُ (سم).
وَالْأَلُّ: أَهْلُ بَيْتِهِ.
وَأَهْلُ نَسَبِهِ: مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ.
وَجِنْسُهُ: أَهْلُ بَيْتِ أَبِيهِ.

وَإِنْ أَوْصَى لِأَقْرَبِيٍّ، أَوْ لِذَوِي قَرَابَتِهِ، أَوْ لِأَرْحَامِهِ، أَوْ لِذَوِي أَرْحَامِهِ، أَوْ لِأَنْسَابِهِ فَهُمْ اثْنَانِ (سم) فَصَاعِدًا مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ، غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودَيْنِ، وَفِي الْجَدِّ رَوَاتَانِ.
وَيُعْتَبَرُ الْأَقْرَبُ قَالًا أَقْرَبُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانِ، فَلِلْعَمِّ النِّصْفُ وَلِلْخَالَيْنِ النِّصْفُ (سم)،
وَفِي عَمِّينِ وَخَالَيْنِ الْكُلُّ لِلْعَمِّينِ (سم)، وَلَوْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَاحِدٌ فَلَهُ نِصْفُ الثَّلَاثِ سَم، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَعَمَّةٌ وَخَالَ، فَالْوَصِيَّةُ لِلْعَمِّ وَالْعَمَّةِ سَوَاءً.

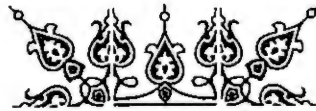
وَإِنْ قَالَ: لِذِي قَرَابَتِي، أَوْ ذِي نَسَبِي فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَ يَسْتَحِقُّ الْكُلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٍ بَطَلَتْ (سم) الْوَصِيَّةُ.

أَوْصَى لِبَنِي فُلَانٍ، وَهُوَ أَبُو قَبِيلَةٍ، كِبَنِي تَمِيمٍ، فَهِيَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْفَقِيرِ وَالْغَنِيِّ، وَإِنْ كَانُوا لَا يُحْصَوْنَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ. وَإِنْ كَانَ أَبَا صُلْبٍ فَالْوَصِيَّةُ لِلذَّكَورِ (سم) خَاصَّةً.

ولو أوصى لأيتام بني فلان، أو عُمَيَّانِهِمْ، أو زُمَنَاهُمْ، أو أَرَامِلِهِمْ، وهم يُحْصَوْنَ فهي للفقراء والأغنياء، وإن كانوا لا يُحْصَوْنَ فَلِلْفُقَرَاءِ خَاصَّةً.

أوصى لَوَرَثَةِ فُلَانٍ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وإن قال: يُولَدُ فُلَانٌ، الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ. ولا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِبْنِ مَعَ أَوْلَادِ الصُّلْبِ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِبْنِ فِي الْوَصِيَّةِ عِنْدَ عَدَمِ وَلَدِ الصُّلْبِ، ولا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ.

أوصى لِمَوَالِيهِ فِيهِ لِمَنْ أَعْتَقَهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ وَأَوْلَادِهِمْ، ولا يَدْخُلُ مَوَالِي الْمَوَالِي إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَوْلَى وَاحِدٌ وَمَوْلَى مَوَالِيهِ فَالْنِّصْفُ لِمَوْلَاهُ وَالْبَاقِي لَوَرَثَتِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَوَالٍ أَعْتَقُوهُ وَمَوَالٍ أَعْتَقَهُمْ فِيهِ بَاطِلَةٌ.



كتاب الفرائض

يُبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِتَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ عَلَى قَدْرِهَا، ثُمَّ تُقْضَى دُيُونُهُ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ وَرَثَتِهِ.

أسباب الميراث

وَيُسْتَحَقُّ الْإِرْثُ: بِرَجْمٍ وَنِكَاحٍ وَوَلَاءٍ.
وَالْمُسْتَحَقُّونَ لِلتَّرَكَةِ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ مُرْتَبَةٍ: ذَوُو السَّهَامِ، ثُمَّ الْعَصَبَاتُ النَّسَبِيَّةُ، ثُمَّ السَّبَبَةُ وَهُوَ الْمَعْتِقُ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ، ثُمَّ الرَّدُّ، ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ، ثُمَّ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ، ثُمَّ الْمُقْرُّ لَهُ بِنَسَبٍ لَمْ يَنْبُتْ، ثُمَّ الْمُوَصَّى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ، ثُمَّ يَبْتَغِي الْمَالِ.

موانع الميراث

وَالْمَانِعُ مِنَ الْإِرْثِ: الرِّقُّ، وَالْقَتْلُ، وَاخْتِلَافُ الْمِلَّتَيْنِ، وَاخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ حُكْمًا^(١).

السهام المفروضة في كتاب الله تعالى

وَالسَّهَامُ الْمَفْرُوضَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: الثَّمَنُ وَالسُّدُسُ، وَتَضْعِيفُهُمَا مَرَّتَيْنِ.
فَالثَّمَنُ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَرْضِ الزَّوْجَةِ، وَالرُّبْعُ فِي قَرْضِهَا وَقَرْضِ الزَّوْجِ، وَالنِّصْفُ فِي قَرْضِ الزَّوْجِ وَالْبَيْتِ وَالْأُخْتِ، وَالسُّدُسُ فِي قَرْضِ الْأُمِّ، وَالْأَبِ وَالْوَاوِدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ، وَالثُّلُثُ فِي قَرْضِ الْأُمِّ وَالْإِخْوَةِ لِأُمِّ، وَالثُّلُثَانِ لِلْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ.

فصل

في العصبات

وَهُمْ نَوَعَانِ: عَصَبَةٌ بِالنَّسَبِ، وَعَصَبَةٌ بِالسَّبَبِ.

- أَمَّا النَّسَبَةُ فَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

(١) وذلك كالمستامن والذمي، أو الحربيين من دارين مختلفين.

- ١- عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ، وهو: كُلُّ ذَكَرٍ لَا يَدْخُلُ فِي نَسَبِيَّتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أَنْثَى، وَأَقْرَبُهُمْ جُزْءُ الْمَيِّتِ، وَهُمْ بَنُوهُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا، ثُمَّ أَصْلُهُ وَهُوَ الْأَبُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ جُزْءُ أَبِيهِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ جُزْءُ جَدِّهِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْجَدِّ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وهكذا.
- ٢- وَعَصَبَةٌ بِغَيْرِهِ، وَهُمْ أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ يَصِرْنَ عَصَبَةً بِإِخْوَتِهِنَّ، فَالْبَنَاتُ بِالْأَبْنِ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ بِأَخِيهِنَّ، وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِأَخِيهِنَّ.
- ٣- وَعَصَبَةٌ مَعَ غَيْرِهِ، وَهُمْ الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ يَصِرْنَ عَصَبَةً مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ. وَعَصَبَةٌ وَلَدَ الزَّنا وَوَلَدَ الْمَلَاعِنَةِ مَوَالِي أُمَّهُمَا، وَالْمَعْتَقُ عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَهُوَ آخِرُ الْعَصَبَاتِ.

فصل

فِي الْحَجْبِ^(١)

- سَنَّةٌ لَا يُحْجَبُونَ أَصْلًا: الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَالزَّوْجُ وَالْأُمُّ وَالْبِنْتُ وَالزَّوْجَةُ، وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ فَلَا اقْرَبَ يَحْجُبُ الْأَبْعَدَ.
- وَمَنْ يُذَلِّي بِشَخْصٍ لَا يَرِثُ مَعَهُ^(٢) إِلَّا أَوْلَادُ الْأُمِّ.
- وَالْمَحْرُومُ لَا يَحْجُبُ، كَالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَالرَّقِيقِ، وَالْمَحْجُوبُ يَحْجُبُ، كَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ يَحْجُبُهُمُ الْأَبُ، وَيَحْجُبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ.
- وَيَسْقُطُ بَنُو الْأَعْيَانِ^(٣) بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَبِالْأَبِ، وَفِي الْجَدِّ خِلَافٌ، وَيَسْقُطُ بَنُو الْعَلَّاتِ^(٤) بِهِمْ وَبِهَؤُلَاءِ.
- وَيَسْقُطُ بَنُو الْأَخْيَافِ^(٥) بِالْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ.
- وَتَسْقُطُ جَمِيعُ الْجَدَّاتِ بِالْأُمِّ، وَتَسْقُطُ الْأَبَوِيَّاتُ بِالْأَبِ.
- وَالْقُرْبَى تَحْجُبُ الْبُعْدَى، وَارِثَةٌ كَانَتْ أَوْ مَحْجُوبَةٌ.

(١) الحجب لغة: المنع. واصطلاحاً: منع شخص معين عن ميراثه، إمّا كلّهُ ويسمى حجب حرمان، أو بعضه ويسمى حجب نقصان، بوجود شخص آخر.

(٢) أي: مع وجود ذلك الشخص، كابن الابن مع وجود الابن مثلاً، فإنّه لا يرث مع الابن.

(٣) وهم الإخوة لأبوين.

(٤) وهم الإخوة لأب.

(٥) وهم الإخوة لأم.

فصل

في العول وكيفية

العول: هو زيادة السهام على الفريضة، فتعول المسألة إلى سهام الفريضة، ويدخل النقصان عليهم بمقدار حصصهم.

واعلم أن أصول المسائل سبعة: اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وأربعة وعشرون. فأربعة منها لا تعول: الاثنان، والثلاثة، والأربعة، والثمانية. وثلاثة تعول: الستة، والاثنان عشر والأربعة والعشرون.

فالستة تعول إلى عشرة وترأ وشفعاً، واثنان عشر تعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر، وأربعة وعشرون تعول إلى سبعة وعشرين لا غير^(١).

فصل

في الرد

والرد ضد العول^(٢)، بأن تزيد الفريضة على السهام ولا عصبه هناك تستحقه فيرد على ذوي السهام بقدر سهامهم إلا على الزوجين.

ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلاثة.

ثم المسألة لا يخلو إما إن كان فيها من لا يرد عليه أو لم يكن، فإن لم يكن فيها: فإما إن كان جنساً واحداً أو أكثر، فإن كان جنساً واحداً فاجعل المسألة من عدد رؤوسهم^(٣)، وإن كان

(١) وإليك هذه المسألة التي توضح لك عول الستة إلى عشرة:

العدد	الوصف	الحصة
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
٢	أخت لأم / ٢	٣/١
٣	شقيقة	٢/١
١	أخت لأب	٦/١

(٢) إذ بالعول ينقص سهام ذوي الفروض ويزداد أصل المسألة، وبالرد يزداد السهام ويتقص أصل المسألة.

(٣) وذلك كالمسألة التالية:

العدد	الوصف
٥	بنات

جنسين أو أكثر فَمِنْ سَهامهم^(١) وَأَسْقِطِ الزَّائِدَ.

فصل

في ذَوِي الْأَرْحَامِ

وَذَوُو الْأَرْحَامِ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بَذِي سَهْمٍ وَلَا عَصَبَةٍ.

حُكْمُهُمْ

وَهُمْ كَالْعَصَبَاتِ، مَنِ انْفَرَدَ مِنْهُمْ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ، وَالْأَقْرَبُ يَحْجُبُ الْأَبْعَدَ. وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ، وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ، وَالْجَدُّ الْفَاسِدُ، وَالْجَدَّاتُ الْفَاسِدَاتِ، وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ كُلِّهِنَّ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ كُلِّهِنَّ، وَأَوْلَادُ الْإِخْوَةِ لَأُمِّ، وَالْأَخَوَالُ، وَالْخَالَاتُ، وَالْأَعْمَامُ لَأُمِّ، وَالْعَمَّاتُ، وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ كُلِّهِنَّ، وَأَوْلَادُ هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُدْلِي بِهِمْ. وَأَوْلَاهُمْ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ ثُمَّ الصَّنْفُ الثَّانِي (سَم).

مَطْلَبُ

في الْغَرَقَى وَالْهَدْمَى

الْغَرَقَى وَالْهَدْمَى إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا^(٢)، فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ.

فصل

في تَوْرِيثِ الْمَجُوسِيِّ

الْمَجُوسِيُّ لَا يَرِثُ بِالْأَنْكِحَةِ الْبَاطِلَةِ^(٣).

(١) وذلك كالمسألة التالية:

الدرجة	الوصف	الحصة
٣	بنت	٢/١
١	بنت ابن	٦/١
١	أم	٦/١

(٢) «الغرقى» جمع غريق، و«الهدمى»: الطائفة التي هُدم عليهم جدار أو غيره، وكذلك الْغَرَقَى وهم طائفة وقعوا في النار دفعة واحدة، وكذا طائفة قُتِلُوا في المعركة ولم يُعلم التَّقدُّم والتَّأخُّر في موتهم، فيجعلوا كأنَّهم ماتوا معاً.

(٣) وذلك كأن يتزوَّج المجوسي أمه أو غيرها من المحارم، ولا يرث منها بالنكاح.

وإذا اجتمع فيه قرابتان، لو تفرقتا في شخصين ورثا بهما ورث بهما^(١).

توريث الحمل

والحمل يرث، ويوقف نصيبه.

فصل

في المناسخة

المناسخة: أن يموت بعض الورثة قبل القسمة.

والأصل فيه أن تصحح فريضة الميت الأول، وتصحح فريضة الميت الثاني، فإن انقسم نصيب الميت الثاني من فريضة الأول على ورثته فقد صححت المسألتان، وإن كان لا يستقيم: فإن كان بين سهاميه ومسألته موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الأول، وإن لم يكن بينهما موافقة فاضرب كل الثاني في الأول، فالحاصل مخرج المسألتين.

وطريق القسمة أن تضرب سهام ورثة الميت الأول في المضروب، وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده أو في وفقه، فإن مات ثالث فصحت المسألتين الأوليتين، وانظر إلى سهام الثالث معهما إن كان منهما أو من أحدهما، فإن انقسمت على مسألته فقد صححت المسائل الثلاث، وإن لم تنقسم فاضرب مسألته أو وفقها فيما صححت منه الأوليان، فمن له شيء من الأولى والثانية مضروب في الثالثة أو في وفقها، ومن له شيء في الثالثة مضروب في سهام الميت الثالث. أو في وفقها.

وكذا إن مات رابع وخامس.

فصل

في حساب الفرائض

اعلم أن الفروض نوعان:

- الأول: النصف والرُبُع والثُمْن.

- والثاني: الثلث والثلثان والسدس.

(١) بيان المسألة: إذا اجتمع في المجوسي قرابتان لو انفردتا - أي: القرابتان - في شخصين ورثا بالقرابتين، ورث ذلك المجوسي - الذي اجتمع فيه قرابتان - بالقرابتين.

فالنَّصْفُ من اثنين، والرُّبْعُ من أربعة، والثُّمْنُ من ثمانية، والثُّلُثَانِ والثُّلُثُ من ثلاثة، والسُّدُسُ والسُّدْسَانِ من ستة.

فإذا اخْتَلَطَ النِّصْفُ من النَّوعِ الأوَّلِ بِكُلِّ النَّوعِ الثَّانِي أو بِنَعْضِهِ، أو بِاثْنَيْنِ فِيهِ من سِتَّةٍ، وإن اخْتَلَطَ الرُّبْعُ بِالْكُلِّ أو بِنَعْضِهِ فَمِنْ اثْنِي عَشَرَ، وإن اخْتَلَطَ الثُّمْنُ كَذَلِكَ فَمِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ.

فإذا صَحَّتِ الْفَرِيضَةُ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ سِهَامُ كُلِّ فَرِيقٍ عَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ لِلضَّرْبِ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ فَاضْرِبْ عَدَدَ رُؤُوسِ مَنْ انْكَسَرَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَوَّلْهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً، فَمَا خَرَجَ صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ.

وإنْ وَافَقَ سِهَامُهُمْ عَدَدَهُمْ فَاضْرِبْ وَفَقَّ عَدَدَهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى فَرِيقَيْنِ فَاطْلُبِ الْمَوَافَقَةَ بَيْنَ سِهَامِ كُلِّ فَرِيقٍ وَعَدَدِهِمْ، ثُمَّ بَيِّنِ الْعَدَدَيْنِ، فَإِنْ كَانَا مُتَمَاثِلَيْنِ فَاضْرِبْ أَحَدَهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَا مُتَدَاخِلَيْنِ فَاضْرِبْ أَكْثَرَهُمَا، وَإِنْ كَانَا مُتَوَافِقَيْنِ فَاضْرِبْ وَفَقَّ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ، فَمَا خَرَجَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ فَاضْرِبْ كُلَّ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ، ثُمَّ الْمَجْمُوعُ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وإنْ انْكَسَرَ عَلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ أَوْ أَكْثَرَ فَكَذَلِكَ تُطْلَبُ الْمَشَارَكَةُ أَوَّلًا بَيْنَ السَّهَامِ وَالْأَعْدَادِ، ثُمَّ بَيْنَ الْأَعْدَادِ وَالْأَعْدَادِ، ثُمَّ أَفْعَلْ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْفَرِيقَيْنِ فِي الْمَدَاخِلَةِ وَالْمَمَاطِلَةِ وَالْمَوَافَقَةِ وَالْمُبَايَنَةِ.

وَمَا حَصَلَ مِنَ الضَّرْبِ بَيْنَ الْفَرَقِ وَسِهَامِهِمْ يَسْمَى جُزْءَ السَّهْمِ فَاضْرِبْهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ.

فصل

في قسمة التَّركَاتِ

وإذا كانت التَّرَكَةُ دَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ وَأَرَدْتَ أَنْ تَقْسِمَهَا عَلَى سِهَامِ الْوَرِثَةِ فَاضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ التَّصْحِيحِ فِي التَّرَكَةِ، ثُمَّ اقْسِمِ الْمَبْلُغَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ التَّرَكَةِ، وَالتَّصْحِيحِ مُوَافَقَةً فَاضْرِبْ سِهَامَ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ التَّصْحِيحِ فِي وَفَقِ التَّرَكَةِ، ثُمَّ اقْسِمِ الْمَبْلُغَ عَلَى وَفَقِ التَّصْحِيحِ يَخْرُجُ نَصِيبُ ذَلِكَ الْوَارِثِ.

وكذلك يقسم بين أرباب الديون، فيجعل مجموع الديون كتصحيح المسألة، ويجعل كل دين كسهم وارث.

ومن صالح من الغرماء أو الورثة على كل شيء من التَّرَكَةِ فَاطْرَحْهُ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ اقْسِمِ الْبَاقِي عَلَى سِهَامِ الْبَاقِينَ.

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة المحقق
٧	ترجمة المصنف
١١	مقدمة المؤلف
١٣	كتاب الطهارة
١٣	[باب الوضوء]
١٥	فصل [نواقض الوضوء]
١٦	فصل [في أحكام الاغتسال]
١٦	أولاً: فرائض الغسل
١٦	ثانياً: سنن الغسل
١٦	ثالثاً: موجبات الغسل
١٦	رابعاً: الأغسال المستنونة
١٦	خامساً: ما يحرم على المحدث والجنب
١٨	فصل [في أحكام المياه]
١٨	ما لا يفسد الماء بموته فيه
١٩	ما يطهر بالدباغة وما لا يطهر
٢٠	فصل [في مسائل الآبار]
٢١	فصل [في بيان أحكام السور]
٢١	أقسام الأسار
٢٢	باب التيمم
٢٣	نواقض التيمم
٢٤	باب المسح على الخفين
٢٤	حكمه
٢٤	مدة المسح
٢٤	كيفية المسح

٢٥	باب الحيض
٢٥	بيان ما يحرم على الحائض
٢٥	فصل [الاستحاضة ومن له حكمها]
٢٦	فصل [النفاس]
٢٧	باب الأنجاس وتطهيرها
٢٧	فصل [في إزالة النجاسة]
٢٨	فصل [في الاستنجاء]
٢٩	كتاب الصلاة
٢٩	بيان أوقات الصلاة
٢٩	فصل [في الأوقات المستحبة لأداء الصلاة]
٣٠	فصل [الأوقات المنهي عن الصلاة فيها]
٣٠	الأوقات التي تكره فيها النافلة
٣٠	الجمع بين صلاتين
٣١	باب الأذان
٣١	ما يسن في الأذان والإقامة
٣٢	باب ما يفعل قبل الصلاة
٣٢	بيان عورة الرجل والمرأة
٣٢	متفرقات
٣٣	باب الأفعال في الصلاة
٣٤	فصل في صلاة الوتر
٣٤	فصل حكم القراءة في الصلاة
٣٥	فصل صلاة الجماعة
٣٥	اقتداء القوي بالضعيف
٣٦	فصل فيما يكره للمصلي فعله
٣٦	[مفسدات الصلاة]
٣٦	فصل قضاء الفوائت
٣٨	باب النوافل
٣٩	فصل صلاة التراويح
٤٠	فصل صلاة الكسوف والخسوف

٤٠	فصل صلاة الاستسقاء
٤١	باب سجود السهو
٤١	تكرر السهو
٤٢	الشك في الصلاة
٤٣	باب سجود التلاوة
٤٣	حكمه
٤٤	باب صلاة المريض
٤٥	باب صلاة المسافر
٤٦	باب صلاة الجمعة
٤٦	شروط صحتها
٤٧	باب صلاة العيدين
٤٧	ما يتدب في عيد الفطر
٤٧	يوم الأضحى
٤٨	باب صلاة الخوف
٤٨	باب الصلاة في الكعبة
٤٩	باب الجنائز
٤٩	ما يفعل بمن قرب أجله
٤٩	فصل في غسل الميت
٤٩	فصل في بيان تكفين الميت
٥٠	كفن المرأة
٥٠	فصل في الصلاة على الميت
٥٠	حكمها
٥٠	كيفيتها
٥١	بيان حملها ودفنها
٥٣	باب الشهيد
٥٣	حدّه
٥٣	حكمه
٥٤	كتاب الزكاة
٥٤	شروط وجوبها

٥٤	شرط صحة أدائها
٥٤	متفرقات
٥٦	باب زكاة السوائم
٥٦	حدّ السائمة
٥٦	فصل نصاب الإبل
٥٦	فصل في نصاب البقر
٥٧	فصل في نصاب الشياه
٥٧	فصل في زكاة الخيل والبغال والحمير
٥٨	باب زكاة الذهب والفضة
٥٩	باب زكاة الزروع والثمار
٦٠	باب العاشر
٦٠	تعريف العاشر
٦١	باب المعدن
٦٢	باب مصارف الزكاة
٦٢	نقل الزكاة إلى بلد آخر
٦٣	باب صدقة الفطر
٦٣	مقدارها
٦٣	وقت وجوبها
٦٤	كتاب الصوم
٦٤	وقت النية في الصيام
٦٤	وقت الصوم
٦٤	تعريف الصوم
٦٤	التماس هلال رمضان
٦٥	صيام يوم الشك
٦٥	التماس هلال شوال
٦٥	ما يوجب القضاء والكفارة
٦٥	ما يوجب القضاء دون الكفارة
٦٦	ما لا يفسد الصوم
٦٦	ما يكره للصائم فعله

٦٦	فصل [في العوارض]
٦٧	قضاء رمضان
٦٨	باب الاعتكاف
٦٨	حكمه
٦٨	معناه
٦٩	كتاب الحج
٦٩	حكمه
٦٩	وقته
٦٩	المواقيت
٧١	محظورات الإحرام
٧٢	بيان أفعال الحج
٧٥	مطلب فيما تخالف فيه المرأة الرجل
٧٥	فصل العمرة وأحكامها
٧٥	وقتها
٧٦	باب التمتع
٧٧	باب القران
٧٨	باب الجنائيات
٨٠	باب الإحصار
٨١	باب الحج عن الغير
٨٢	باب الهدى
٨٣	كتاب البيوع
٨٤	بيع الأخرس والأعمى
٨٤	فصل [في الإقالة]
٨٤	ما يمنع صحة الإقامة
٨٥	باب الخيارات
٨٥	مسقطات الخيار
٨٥	مسقطات خيار الرؤية
٨٦	بيع الفضولي
٨٦	فصل

٨٧	باب البيع الفاسد
٨٧	بيان لعدد من البيوع الفاسدة
٨٨	بيان لعدد من البيوع المكروهة
٨٩	باب التولية
٩٠	باب الربا
٩١	باب السلم
٩١	الاستصناع
٩٢	باب الصرف
٩٣	كتاب الشفعة
٩٥	فصل بما تبطل الشفعة
٩٦	كتاب الإجارة
٩٨	فصل أنواع الأجراء
٩٨	فصل في استحقاق الأجرة
٩٩	فصل فيما يتعلق بالإجارة الفاسدة
١٠٠	مطلب في فسخ الإجارة
١٠١	كتاب الرهن
١٠١	ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز
١٠٣	فصل بيان حكم الرهن إذا باعه الراهن
١٠٤	كتاب القسمة
١٠٥	فصل القسمة بين الشركاء
١٠٥	فصل في توزيع الأسهم على الشركاء
١٠٦	فصل في جواز المهايأة استحساناً
١٠٧	كتاب ادب القاضي
١٠٩	فصل فيما يرفع إليه من قضاء قاض آخر
١٠٩	بيان متى يجوز حبس من عليه الدين
١١٠	فصل في قبول كتاب قاض إلى قاض آخر
١١١	فصل فيما يجوز به التحكيم وما لا يجوز
١١٢	كتاب الحجر
١١٢	أسباب الحجر



- ١١٢ مطلب في حدّ البلوغ
- ١١٣ مطلب في الحجر للفساد
- ١١٣ مطلب في الحجر بسبب الدين
- ١١٤ كتاب الماذون
- ١١٦ كتاب الإكراه
- ١١٨ كتاب الدعوى
- ١١٨ شرط جواز الدعوى
- ١٢٠ فصل في كيفية اليمين والاستحلاف
- ١٢١ فصل دعوة الرجلين
- ١٢٢ فصل الاختلاف في الثمن أو البيع
- ١٢٤ فصل في دعوى النسب
- ١٢٥ كتاب الإقرار
- ١٢٧ فصل الاستثناء في الإقرار
- ١٢٨ فصل في إقرار المريض
- ١٢٩ كتاب الشهادات
- ١٣١ فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل
- ١٣٢ فصل الشهادة على الشهادة
- ١٣٣ باب الرجوع عن الشهادة
- ١٣٤ كتاب الوكالة
- ١٣٧ كتاب الكفالة
- ١٤٠ كتاب الحوالة
- ١٤١ كتاب الصلح
- ١٤٢ الصلح في الدين
- ١٤٢ مطلب في الدين المشترك
- ١٤٣ مطلب في التخارج
- ١٤٤ كتاب الشراكة
- ١٤٧ كتاب المضاربة
- ١٤٨ مطلب المضارب يضارب

١٤٨	مطلب في بطلان المضاربة وعزل المضارب
١٤٩	كتاب الودیعة
١٥٠	كتاب اللقیط
١٥١	كتاب اللقطة
١٥٢	كتاب الآبق
١٥٣	كتاب المفقود
١٥٤	كتاب الخنثی
١٥٥	كتاب الوقف
١٥٧	كتاب الهبة
١٥٨	فصل فی الرجوع بالهبة
١٥٩	فصل فی العمرى والرقبى
١٦٠	كتاب العاریة
١٦١	كتاب الغصب
١٦٢	فصل فیما یتغیر بفعل الغاصب
١٦٣	فصل زوائد الغصب
١٦٣	فصل فی غصب ما لا یتقوم
١٦٤	كتاب إحياء الموات
١٦٥	كتاب الشرب
١٦٥	أنواع المياه
١٦٦	فصل فی كرى الأنهار
١٦٧	كتاب المزارعة
١٦٧	شروط صحة المزارعة
١٦٧	الأوجه الصحيحة للمزارعة
١٦٩	كتاب المساقاة
١٧٠	كتاب النکاح
١٧٠	حكمه
١٧٠	أركانہ

١٧٠	شرط انعقاد النكاح
١٧٠	شروط الشاهدين
١٧١	المحرمات من النساء أو الأنكحة المحرمة
١٧١	متفرقات
١٧٢	مطلب نكاح غير المسلمات
١٧٣	فصل عبارة النساء معتبرة في النكاح
١٧٣	تزويج الولي الصغيرة ومن يلحق بها
١٧٣	الولي وترتيب الأولياء
١٧٤	نكاح الفضولي
١٧٤	جهات الكفاءة
١٧٥	المهر والأحكام المتعلقة به
١٧٥	الخلوة الصحيحة
١٧٦	فصل حكم التزويج على الخمر والخنزير
١٧٦	تقدير مهر المثل
١٧٧	فصل نكاح الرقيق
١٧٧	فصل نكاح غير المسلمين
١٧٨	مطلب في ردة أحد الزوجين
١٧٩	فصل القسم بين الزوجات
١٨٠	كتاب الرضاع
١٨١	كتاب الطلاق
١٨١	أوجه الطلاق
١٨١	صفة من يقع طلاقه
١٨٢	فصل في صريح الطلاق
١٨٣	فصل في وصف الطلاق
١٨٣	فصل في الطلاق قبل الدخول
١٨٤	ألفاظ الطلاق البائن
١٨٥	باب تفويض الطلاق
١٨٥	فصل في الاختيار
١٨٥	فصل قوله لزوجته: طلقي نفسك



١٨٦	فصل في الطلاق المعلق بالشرط
١٨٧	فصل في الاستثناء
١٨٧	فصل في طلاق المريض
١٨٨	تعريف مرض الموت
١٨٩	باب الرجعة
١٩٠	فصل فيما تحل به المطلقة
١٩١	باب الإيلاء
١٩١	فصل فيما يسقط الإيلاء
١٩٢	باب الخلع
١٩٢	مطلب في المبرأة
١٩٣	باب الظهار
١٩٣	تعريف الظهار
١٩٥	باب اللعان
١٩٥	صفة اللعان
١٩٧	باب العدة
١٩٧	وقت ابتداء العدة
١٩٨	ما يجب على المعتدة من نكاح صحيح
١٩٩	فصل في ثبوت النسب
٢٠٠	باب النفقة
٢٠٠	نفقة الغائب
٢٠١	مطلب في السكنى
٢٠١	فصل في بيان نفقة المطلقة
٢٠١	فصل في النفقة على الأولاد الصغار
٢٠٢	فصل في الحضانة
٢٠٤	كتاب العتق
٢٠٤	ألفاظ العتق
٢٠٤	بيان حكم من ملك ذا رحم محرم
٢٠٥	فصل في المستسعى
٢٠٦	باب التدبير

٢٠٧	باب الاستيلاء
٢٠٨	كتاب المكاتب
٢٠٨	فصل ما يجوز للمكاتب أن يفعله
٢٠٨	فصل في الكتابة الفاسدة
٢٠٩	مكاتبة العبد في عقد واحد
٢٠٩	مطلب في العجز أو الموت
٢١٠	كتاب الولاء
٢١١	كتاب الأيمان
٢١١	مقدار الكفارة
٢١٢	فصل حروف القسم
٢١٢	فصل اليمين في الدخول والخروج
٢١٣	فصل اليمين في اللباس والركوب وغيرهما
٢١٤	فصل مقدار الحين والزمان والدهر
٢١٤	فصل اليمين في الأكل والشرب
٢١٥	فصل
٢١٥	اليمين في الضرب
٢١٥	اليمين في الصوم والصلاة
٢١٦	اليمين في العتق والطلاق
٢١٦	اليمين في الزواج والتزويج
٢١٦	اليمين في البيع وقبض الدين
٢١٧	فصل في النذر
٢١٨	كتاب الحدود
٢١٨	ما يثبت به الزنا
٢١٨	رجوع الشهود عن الشهادة
٢١٩	فصل في بيان حدّ الزاني
٢١٩	أولاً: الزاني المحصن
٢١٩	ثانياً: الزاني غير المحصن
٢١٩	إحصان الرجم
٢٢٠	ثبوت الإحصان

٢٢٠	فصل الوطاء الذي يوجب الحدّ والذي لا يوجبه
٢٢٠	بيان مقدار التعزير
٢٢١	باب حدّ القذف
٢٢١	بيان سبب وجوبه
٢٢١	ثبوته
٢٢٣	باب حدّ الشرب
٢٢٤	كتاب الأشربة
٢٢٤	المُحرّم منها
٢٢٦	كتاب السرقة
٢٢٦	مطلب في الحرز والأخذ منه
٢٢٦	ثبوت السرقة
٢٢٧	فصل فيما لا قطع فيه وما فيه قطع
٢٢٧	فصل في بيان محل القطع
٢٢٨	فصل في حكم قَطّاع الطريق
٢٢٩	كتاب السَّيَر
٢٢٩	حكم الجهاد
٢٢٩	حصار المسلمين لأهل الحرب
٢٣٠	موادعة أهل الحرب
٢٣٠	مطلب في الأمان
٢٣١	مطلب فيما يجوز لإمام المسلمين إذا فتح بلدة عنوة
٢٣١	مطلب
٢٣٢	فصل
٢٣٢	قسمة الغنيمة
٢٣٢	مطلب في التفيل
٢٣٣	فصل
٢٣٣	فصل في المستأمن
٢٣٣	بيان نوعي الجزية
٢٣٤	وقت وجوبها
٢٣٤	بيان من توضع عليه الجزية

٢٣٤	مطلب في نقض عهدهم
٢٣٤	مطلب
٢٣٤	مقدار ما يؤخذ من نصارى بني تغلب
٢٣٥	مصارف الجزية والخراج
٢٣٥	فصل في حكم أرض العرب
٢٣٥	الأرض العشرية
٢٣٥	الأرض الخراجية
٢٣٦	مطلب فيما يتعلق بالعشر والخراج
٢٣٧	فصل في الردّة وأحكامها
٢٣٧	فصل فيما يصير به الكافر مسلماً
٢٣٧	مطلب في قتال الخوارج والبلغاة
٢٣٩	كتاب الكراهية
٢٣٩	مطلب في أحكام النظر ونحوه
٢٣٩	مطلب في استعمال الحرير والذهب والفضة
٢٤٠	فصل في الاحتكار
٢٤٠	مطلب في حكم التسعير
٢٤٠	فصل في مسائل مختلفة
٢٤٢	فصل في المسابقة والرّمي
٢٤٣	فصل في الكسب
٢٤٣	بيان حكم الكسب
٢٤٣	بيان حكم الأكل
٢٤٤	سنن الطعام
٢٤٤	متفرقات
٢٤٤	وليمة العرس
٢٤٥	فصل في أحكام الكسوة
٢٤٥	فصل في بيان أقسام الكلام
٢٤٥	مطلب فيما يرخص لأجله الكذب
٢٤٦	مطلب في الغيبة
٢٤٧	كتاب الصيد

٢٤٧	مطلب
٢٤٧	مطلب في تعليم الجوارح
٢٤٧	متفرقات
٢٤٩	كتاب الذبائح
٢٤٩	الذكاة نوعان
٢٤٩	متفرقات
٢٥٠	فصل فيما لا يحلّ أكله
٢٥١	كتاب الأضحية
٢٥١	مطلب في بيان وقتها
٢٥١	متفرقات
٢٥٢	كتاب الجنائيات
٢٥٢	أنواع القتل
٢٥٢	أولاً: القتل العمد
٢٥٢	ثانياً: شبه العمد
٢٥٢	ثالثاً: الخطأ
٢٥٣	رابعاً: ما أجري مجرى الخطأ
٢٥٣	خامساً: القتل بسبب
٢٥٣	كفارة القتل
٢٥٤	فصل في القصاص
٢٥٤	فصل القصاص في الأطراف
٢٥٦	كتاب الدييات
٢٥٦	فصل فيما تجب فيه الدية
٢٥٧	فصل في الشجاج، وما يجب في كل منها
٢٥٨	فصل في الجنين
٢٥٨	فصل حكم ما يحدث في الطريق
٢٥٩	فصل في جناية العبد
٢٦١	باب القسامة
٢٦٢	باب المعاقل
٢٦٣	كتاب الوصايا

٢٦٣	مطلب في الوصي
٢٦٤	ما يجوز للوصي فعله بمال اليتيم
٢٦٤	الوصية بالخدمة والسكنى وغيرهما
٢٦٤	العق وغيره في مرض الموت
٢٦٥	فصل في الوصية بثلاث المال
٢٦٦	فصل الوصية للجيران والأقارب وغيرهما
٢٦٨	كتاب الفرائض
٢٦٨	أسباب الميراث
٢٦٨	موانع الميراث
٢٦٨	النسب المفروضة في كتاب الله تعالى
٢٦٨	فصل في العصابات
٢٦٩	فصل في الحجب
٢٧٠	فصل في العول وكيفيته
٢٧٠	فصل في الرد
٢٧١	فصل في ذوي الأرحام
٢٧١	حكمهم
٢٧١	مطلب في الغرقى والهدمى
٢٧١	فصل في توريث المجوسى
٢٧٢	توريث الحمل
٢٧٢	فصل في المناسخة
٢٧٢	فصل في حساب الفرائض
٢٧٣	فصل في قسمة التركات
٢٧٤	فهرس الموضوعات